



# الجزء الضريبي علم وعملا

- شرح لنصوص مواد قانون الحجز الإداري وفقاً لآخر تعديلاته مع التعليق عليها .
- اعتبار الحجز كأن لم يكن - الخصائص - الشروط - الأسباب .
- الحجز الإداري التنفيذي - مدى والتحفظ -
- أهم الأحكام والمبادئ التي اصدرتها محكمة النقض في مجال الحجز الإداري .
- استعراض الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في شأن الحجز الإداري .

تأليف

دكتور

محمد حامد محمد عطا

درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

درجة الماجستير في الشؤون المالية والاقتصادية

درجة دبلوم الدراسات العليا في الشؤون المالية والاقتصادية

زميل جمعية المحاسبين الدولية بلندن

زميل جمعية الضرائب المصرية

زميل جمعية الضرائب العربية









# الحجز الضريبي

## علم وعملا

- \* شرح لنصوص مواد قانون الحجز الإداري وفقاً لآخر تعديلاته مع التعليق عليها \*
- \* اعتبار الحجز كأن لم يكن " الخصائص - الشروط - الأسباب " \*
- \* الحجز الإداري التنفيذي - الذي والتحفظ -
- \* أهم الأحكام والمبادئ التي اصدرتها محكمة النقض في مجال الحجز الإداري \*
- \* استعراض لأهم الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في شأن الحجز الإداري .

تأليف

مكتور

مكتور مكتور مكتور

درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

درجة الماجستير في الشؤون المالية والاقتصادية

درجة دبلوم الدراسات العليا في الشؤون المالية والإقتصادية

زميل جمعية المحاسبين الدولية بلندن

زميل جمعية الضرائب المصرية

زميل جمعية الضرائب العربية

مكتور مكتور مكتور  
(شركات)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ  
فَيَمْكُنْهُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ "

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

إلى من احب ربه واخلص لعمله ---  
إلى من شغف بالمعرفة وسعى إلى كسبها ----  
إلى كريماتى العزيزتين الغاليتين -----  
إلى زوجتى شريكتى فى الحياة والكفاح -----  
إلى كل من ساهم وعاون فى إصدار هذا المجلد -----

أهدى لهم جميعا هذا المجلد ، شعلة على طريق الخير والنماء والمعرفة -----

## المؤلف

أ. ط. / محمد حامد محمد عطية



## مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وشكراً لك أيها القارىء العزيز .....

على هذه الثقة الغالية ، على إقتنائك الموسوعة الضريبية  
"بمجلداتها الثمانية عشرة" السابق إصدارها بهذه الصورة الكريمة مما كان عاملاً هاماً  
وحافزاً على مواصلة الدرب فى تأليف وإصدار مجلدات  
أخرى لهذه الموسوعة المحببة لنفسى .

وهأنذا أيها الزميل العزيز ..... أضع بين يديك "المجلد التاسع عشر"  
من هذه الموسوعة والذي قمت بإعداده وموضوعه "الحجز الضريبي علماً وعملاً" .

ولقد حرصت فى هذا المجلد أن أولى الموضوعات التى تثار كثيراً فى مجال العمل  
أهمية خاصة بعيداً عن الجدل النظرى لنضيف إلى الفكر الضريبي بعداً جديداً  
أثبت العمل الضريبي الحاجة إليه .

إن قانون الحجز الإداري يعتبر القانون الخاص فى أعمال التنفيذ ،  
ويمثل بهذه الصفة استثناء من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ذلك لأن قانون المرافعات  
المدنية والتجارية هو القانون العام فى مسائل التنفيذ .

وقد كانت تتناول إجراءات الحجز الإداري عدة قوانين صدرت فى ٢٥ مارس  
سنة ١٨٨٠ ، ٤ نوفمبر ١٨٨٥ ، ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ ، ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ ،  
والمرسومين بقوانين أرقام ٦٥ لسنة ١٩٢٨ ، ٥٥ لسنة ١٩٢٩ .

ثم تطورت الأحوال والمعاملات وأصبحت هذه القوانين السابقة لا تساير هذا التطور  
المنشود ، كما أن بعض قوانين الضرائب السارية آنذاك تنص على جواز التحصيل بطريق  
الحجز الإداري ، والبعض الآخر لم ينص على ذلك صراحة .

لكل ما سبق كان لازماً إصدار قانون موحد للحجز الإدارى حتى يتم توحيد إجراءات الحجز ومعالجة العيوب والمشاكل والثغرات الموجودة فى القوانين السابقة ، وتبعاً لذلك صدر القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

ولقد حدد المشرع عدة اعتبارات تحكم إجراءات الحجز وهى :-

١- التعجيل بإعطاء الدائن حقه مع تيسير سبيل استيفاءه بمجموعة إجراءات بسيطة وسريعة وقليلة التكاليف حتى يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الحقوق وإنعاش الحالة الاقتصادية .

٢- حماية المدين من تعسف وجشع الدائن مع الفرق بالمدين ، حيث يجب على الدائن أن يسلك طرقاً معينة بوضع أموال المدين تحت الحجز وبيعها بطريق المزاد العلنى وذلك للوصول لأعلى ثمن لها .

٣- حماية حقوق من تمسهم إجراءات التنفيذ من الغير ، إذا وقع الحجز على غير ما يملكه المدين المحجوز عليه .

وجدير بالذكر أن ما كان من الإجراءات والمواعيد مقررأ لمصلحة الحاجز أو المحجوز عليه لا يتعلق بالنظام العام ، ومن ثم لا يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بالبطلان جزاءاً لهذه المخالفة . أما ما كان الإجراءات مقررأ لصيانة مصلحة الغير ( الذى ليس طرفاً فى إجراءات الحجز ) يتعلق بالنظام العام . وبالتالي يتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بالبطلان جزاءاً لهذه المخالفة .

وأخيراً صدر القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فجاءت المادة (١٠٦) منه وأحالت إلى أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى وذلك بأن نصت على أنه : " يتبع فى تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة بمقتضى هذا القانون ، أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى وكذا الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون "

وقد قسمنا هذا المجلد إلى خمسة أجزاء رئيسية ، يعرض

الجزء الأول منها شرح لنص كل مادة من مواد القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وما أدخل عليها من تعديلات مع استعراض آراء فقهاء القانون

بشأن هذه المواد وما يؤدي لبطلان الاجراءات الواردة ذكرها  
فى هذه المواد وكيفية تلافى هذا البطلان والتعليق عليها .  
كما عرضنا **لأسباب والشروط التى تجعل الحجز كأن لم يكن**  
وذلك فى **الجزء الثانى** من هذا المجلد .

كما كان لزاماً علينا أن نتناول **الحجز الإدارى التنفيذى والتحفظى بشئ**  
من **التفصيل** وكان هذا هو موضوع **الجزء الثالث** .

أما **الجزء الرابع** فقد أختص بأهم ما صدر من أحكام ومبادئ من محكمة النقض  
فى مجال الحجز الإدارى ليسترشد بها كافه المهتمين فى هذا الشأن  
ولتكون عوناً لهم فى مشاكلهم الضريبية .

كما خصص **الجزء الخامس** لاستعراض **الأحكام الصادرة من المحكمة**  
**الدستورية العليا** فى شأن الحجز الإدارى .

ولا يفوتنى أن أوجه عظيم شكرى وتقديرى لكل صاحب رأى ورؤية أثبتتها  
بين دفتى كتاب وصلت إليه يداى وطالعتة عينائى وساعدنى فى إنجاز هذا المجلد المتواضع .  
والله نسأل أن يستفيد من هذا المجلد كل من يتصل عمله بالحجز الإدارى  
عامّة وفى المجال الضريبى خاصة .

وأننى إذا كنت قد أصبت الحقيقة والصواب وحالفنى التوفيق فى عملى ،  
فذلك فضل من الله ، يستوجب الشكر والحمد عليه .

وإذا كانت هناك بعض أوجه القصور فعذرى أننى حاولت جاهداً أن تكون كاملة  
ووافية **وأمل فى الله سبحانه وتعالى أن أكون قد ساهمت ولا أقول وفيت فى تحليل**  
**شرح المادة العلمية محل العرض** والله أسأل أن يوفقنى على المداومة فى تأليف الموسوعة  
الضريبية بمجلداتها المتتالية لتدعيم المكتبة الضريبية ونشر الوعى الضريبى بما يخدم  
المهتمين والمشتغلين فى المجالين المحاسبى والضريبى . **والله ولى التوفيق والسداد** .

#### **المؤلف**

**أ . د / محمد حامد محمد عطا**



**الجزء الأول : قانون الحجز الإداري**  
**” النص – الشرح – التعليق ”**



## مقدمة

### تعريف الحجز الإداري :

“ هو مجموعة من القرارات والأوامر التي تصدر من جهة الإدارة بغرض الحجز على أموال مدينيتها وبيعها استيفاء لحقوقها التي يجيز القانون اقتضاءها بهذا الطريق الاختياري بدلاً من طريق الحجز القضائي.”

### مزايا الحجز الإداري :

- ١- أنه اختياري للإدارة وكقاعدة عامة أصولية في القانون أنه في الأحوال التي يكون فيها للشخص الخيار بين أمرين يتحمل هو تبعة الطريق الذي يتخذه ، ليس من حيث نتيجته فحسب ، بل من ناحية تحقق شروط اتباعه .. وبالتالي تتحدد مدى مسئوليته انطلاقاً من هذا المفهوم .
- ٢- الإدارة في الحجز الإداري بمثابة خصم وحكم في آن واحد ، أو هي الدائن المنفذ والسلطة التي تجرى التنفيذ ، فهي إذن تقتضي حقها بنفسها استثناء من القواعد العامة في التقاضي وفي التنفيذ .
- ٣- أن الحجز الإداري يتم بدون سند تنفيذي ، وإنما بمقتضى قرار إداري تنفيذي يصدر من الجهة الإدارية الدائنة كما أنها صاحبة الحق في الحجز والتنفيذ وهي صاحبة الحق أيضاً في إتباع هذا الطريق بنفسها ، وبالتالي يحل هذا القرار الإداري محل السند التنفيذي .
- ٤- أن إجراءات الحجز الإداري تتمثل في مجموعة قرارات وأوامر إدارية تسأل عنه الإدارة كما تسأل عند مخالفة القانون في إصدار قراراتها وأوامرها الإدارية بشأن هذا الحجز .

هـ- أن هذا الحجز قد روعيت فيه مصلحة الإدارة ، بل قصد فيه تغليب مصلحتها على مصلحة المدين المنفذ ضده ، فهو امتياز لها واستثناء من الأصل العام على وجه السرعة ، وحتى لا تعرض هذه الحقوق للضياع .

#### بعض الملاحظات حول دراسة الحجز الإداري :-

أ- قبل صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ كان الحجز الإداري يخضع لبعض الأوامر العالية والقوانين التي أشارت إليها المادة ٧٦ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والتي ألغتها باستثناء الأبقاء على السلطة المخولة للمدير العام لمصلحة الضرائب العامة بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٩٠ قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي يقابلها المادة ١٧١ من قانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

ب- تخضع الحجز الادارية لأحكام قانون الحجز الإداري ، وتكملة جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي لا تتعارض مع أحكام الحجز الإداري وفقا لنص المادة ٧٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

ج- إذا تنازعت الحجز الادارية مع القضائية وجب اعمال ما تقررها المواد ٢٥ ، ٧٣ ، ٧٤ ، من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري .

د - إجراءات الحجز الإداري هي قرارات إدارية تخضع من حيث صحتها وبطلانها للمعايير المقررة فى القانون الإداري .

هـ - باستعراض القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نجده قد تناول فى العديد من المواد فى موضوع الحجز وذلك كما يلى :

مادة (١٠٤): للمصلحة حق توقيع حجز تنفيذى بقيمة ما يكون مستحقا من الضرائب من واقع الإقرارات المقدمة من الممول إذا لم يتم أدائها فى المواعيد القانونية ، دون حاجة إلى اصدار مطالبة أو تنبيه بذلك ويكون إقرار الممول فى هذه الحالة سند التنفيذ ، وعلى المصلحة أن تخطر الممول بالمطالبة بالسداد خلال ستين يوما من تاريخ موافقة الممول على تقديرات المأمورية أو صدور قرار لجنة الطعن

أو حكم من المحكمة الابتدائية وذلك بموجب كتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول. وفي جميع الاحوال لا يجوز توقيع الحجز إلا بعد انذار الممول بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول مالم يكن هناك خطر يهدد اقتضاء دين الضريبة مادة (١٠٦): يتبع في تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى والأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون .

#### نطاق سريان الحجز الإدارى :-

يعتبر محجوزا المال الذى ورد عليه الحجز دون غيره من أموال المدين أو حائز العقار - ويحدد المال المحجوز بطريقة تختلف باختلاف طريق الحجز .  
فى حيز المنقول لدى المدين يعتبر محجوزا ما يذكر فى محضر الحجز .  
وفى حيز ما للمدين لدى الغير يعتبر محجوزا المال المعين فى إعلان الحجز ،  
فإذا كان الحجز عاما اعتبر محجوزا كل ما فى حيازة الغير من منقولات للمدين وقت الحجز ، وكل ما يكون فى ذمته من حق له وقت الحجز أو بعد هذا إلى حين التقرير بما فى الذمة .

أما وفى حيز العقار يعتبر محجوزا العقار المبين بالتنبيه والانذار بالحجز على العقار .  
ويمكن أن يرد الحجز على كل المال المحجوز أى أن نظام الحجز لا يرد فقط على ما يوازى حق الدائن الحاجز بل على كل المال المحجوز ولوزارت قيمته على هذا الحق وعلة هذه القاعدة احتمال تعدد الحجز على ذات المال المملوك لذات المدين .

\* \* \* \* \*



## الفصل الأول : حصر حالات الحجز الإداري



## **الباب الأول : القواعد العامة فى الحجز الإدارى**



## المادة الأولى

### بشأن حصر حالات الحجز الإدارى

#### النص

- ”يجوز أن تتبع إجراءات الحجز الإدارى المبينة بهذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات الآتية فى مسواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفى الأماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون:-
- أ- الضرائب والأتاوات والرسوم بجميع أنواعها .
  - ب- المبالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة .
  - ج- المصروفات التى تبذلها الدولة نتيجة أعمال أو تدابير تقضى بها القوانين .
  - د - الغرامات المستحقة للحكومة قانونا .
  - هـ - ايجار أملاك الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع بأملكها العامة سواء فى ذلك ما كان يعقد أو مستغلا بطريق الخفية .
  - و- أثمان أطيان الحكومة المبيعة وملحقاتها وفوائدها .
  - ز- المبالغ المختلصة من الأموال العامة .
  - ح- ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف والأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة ، وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف بصقتها ناظرة أو حارسه من ايجارات أو أحكام أو اثمان لاستبدال للأعيان التى تديرها الوزارة ، وما يكون مستحقا للشركات الزراعية التابعة للهيئات العامة والمؤسسات العامة التى تشرف عليها وزارتا الزراعة والاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى من ايجارات ومقابل انتفاع واثمان لأطيانها وسائر أملكها
  - ط - المبالغ المستحقة للبنوك التى تساهم الحكومة فى رؤوس أموالها بما يزيد على النصف .
  - ي- المبالغ الأخرى التى نصت القوانين الخاصة بها على تحصيلها بطريق الحجز الإدارى“.

## الشرح والتعليق

ينضم من إستعراض نص المادة الأولى بعض النقاط الهامة نوجزها فيما يلي :-  
أولا : الإدارة بالخيار بين توقييم الحجز الإداري أو الحجز القضائي - والتجاء الإدارة إلى أحد الطريقتين لا يسقط طحق الإدارة في الالتجاء للطريق الآخر مع جواز ازدواج طريقتي الحجز

إن أن نص المادة تجعل الالتجاء إلى الحجز الإداري متروكا لتقدير الإدارة ، ووفقا للقواعد العامة متى اختارت الإدارة طريقا من طريقتين لا يسقط حقها في الالتجاء إلى الطريق الآخر ذلك لأن الحقوق لا تسقط إلا بنص خاص ، ويستوى أن تختار الإدارة الطريق السهل أولا (الحجز الإداري) ثم تنزل عنه أو تترك إجراءاته لاتخاذ الطريق الصعب (الحجز القضائي) أو العكس حيث يحقق الحجز القضائي من الضمانات للمنفذ ضده ، ثم تنزل عنه أو تترك إجراءاته لاتخاذ الطريق السهل بالحجز الإداري الذي لا يحقق للمنفذ ضده مثل ما يحقق الحجز القضائي مزيداً من ضمانات .  
وليس ثمة ما يمنع الإدارة من ازدواج طرق الحجز اقتضاء لذات الدين من ذات المدين بأن تتبع مثلا طريق حجز المنقول لدى المدين إداريا وتتبع طريق الحجز على العقار قضائياً .

وبديهي ان التجاء الإدارة الى حجز المنقول اداريا لا يمنعها من الحجز على ذات المدين اقتضاء لذات الدين بطريق الحجز على العقار قضائياً .  
ومعلوم بالضرورة أنه إذا تم اختيار طريق الحجز القضائي من جانب الإدارة فذلك يتطلب من الإدارة توافر شروط توقيع هذا الحجز القضائي وذلك إعمالا للقواعد العامة بشأنه .

## ثانيا : التفرقة بين الحجز الإداري والحجز القضائي :-

١- يتجه فقه القانون الإداري إلى أن اجراءات الحجز الإداري هي بمثابة قرارات إدارية تبدأ بقرار إداري تنفيذي مكتوب يصدر من الموظف المختص (عملا بنص المادة ٢ قانون

٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) ويحدد فيه مقدار الدين المطلوب من المدين وهذا القرار أو الأمر يحل محل السند التنفيذي في حجز القضاء ، وإنما تنفذه الإدارة بنفسها دون بحثه قضائيا ثم تأتي رقابة القضاء فيما بعد إذا تظلم المدين من تصرف الإدارة ، ويعقب هذا القرار الإداري التنفيذي أعمال تنفيذية لازمة لتنفيذ القرار الأول وأعمال أخرى تتضمن قرارات إدارية جديدة. إذن فإجراءات توقيع الحجز الإداري تنفيذا لهذا القرار الإداري الصادر بتقدير الدين والأمر به هو أيضا قرار إداري يخضع للشروط العامة الواجب توافرها في القرارات الإدارية.

ومن المسلم به صحة الحجز الإدارية الموقعة ممن حصرتهم هذه المادة ولو لم يكونوا من أشخاص القانون العام الذين تعتبر القرارات الصادرة منهم قرارات إدارية (كموظفي البنوك بالسند ط من المادة ١ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) وإنما هذا لا ينفي عن إجراءات الحجز الإداري وصفها باعتبارها قرارات إدارية . وبديهي فهي لا تعد إجراءات قضائية .

٢- مادامت إجراءات الحجز الإداري هي في حقيقتها قرارات إدارية فإنها تخضع من حيث صحتها وبطلانها للمعايير العامة المقررة في القانون الإداري لإبطال القرارات الإدارية خاصة بالنسبة للقرار الإداري التنفيذي بالحجز والذي يحل محل السند التنفيذي بشأن الحجز القضائي . وبمعنى آخر ينظر لإجراءات الحجز الإداري من زاويتين مختلفتين :

- أ- أنها قرارات إدارية تخضع لما تخضع له هذه القرارات من قواعد بصددها أو مشروعيتها من ناحية وبطلانها أو عدم مشروعيتها من ناحية أخرى .
- ب- أنها إجراءات حجز إداري تخضع بهذا الوصف لما قرره قانون الحجز الإداري تكمله قواعد المرافعات المدنية والتجارية من قواعد متعلقة بصحتها أو بطلانها .

وليس هناك تعارض فى هذا الصدد ، فهى بحسب وصفها قرارات إدارية ،  
وهى بحسب الغرض المقصود منها اجراءات حجز ادارى ، وهى فى جميع الاحوال  
لا تعد بمثابة إجراءات قضائية .

٣- لما كانت إجراءات الحجز الإدارى هى قرارات إدارية فإن الإدارة تسأل عن الخطأ الوارد  
بصددها عملا بقواعد المسؤولية فى القانون الادارى فيسأل الموظف رئيسا كان أم مرفؤسا  
عن خطئه الشخصى ، بينما لا تسأل الدولة عن أخطاء القضاء  
مالم ينص القانونون على ما يخالف ذلك .

٤- يطبق على الحجز الإدارى قانون الحجز الإدارى وتكملة قواعد قانون المرافعات -  
والمادة ٧٥ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ نصت على سريان قانون المرافعات  
فيما لا يتعارض مع أحكام قانون الحجز الإدارى . والقاعدة العامة المقررة فى هذه المادة  
يعمل بها بغير نص ، إستناداً إلى أن قانون المرافعات هو القانون العام للإجراءات  
القضائية وغير القضائية ، بحيث يجب الرجوع إليه كلما  
شاب القوانين الإجرائية الأخرى نقص أو غموض أو إبهام.

**والفرض الأول :** أن يوجد نص فى قانون الحجز الادارى ، فهنا يجب إعماله  
ولو تعارض مع نص فى قانون المرافعات ، وإذا كان نص قانون الحجز الادارى غامضا  
أو مبهما ، وجب أولا تفسيره من طيات نصوصه الأخرى ومن روح قانون الحجز  
الادارى ، فإذا تعذر ذلك يَكون استخلاص القاعدة عن طريق الاجتهاد فى تكييف طبيعة  
القاعدة بالرجوع إلى قانون المرافعات وفقه المرافعات فى هذا الصدد.  
**أما الفرض الثانى :** ألا يوجد نص فى قانون الحجز الإدارى يحكم  
القاعدة ، وهنا تقرر المادة ٧٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الرجوع إلى قانون المرافعات عملا  
بالأصل العام فى القانون . وتحتاط المادة ٧٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فتقرر عدم  
تطبيق قاعدة مرافعات تتعارض مع أحكام قانون الحجز الإدارى .

وبيشترط لإعمال هذا الفرض ما يلى :-

أ - ألا يوجد نص فى قانون الحجز الإدارى .

ب- أن يوجد نص فى قانون المرافعات ينظم الاجراء الذى خلت نصوص الحجز الإدارى من تنظيمه ، أما إذا لم يوجد نص فى قانون المرافعات فلا مجال لإعمال هذه القاعدة ، ولو بدعوى إتباع طريق القياس .

ج- ألا تتعارض أحكام قانون المرافعات مع أحكام قانون الحجز الإدارى .  
ثالثا : حالات الحجز الإدارى قد وردت فى القانون على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها  
وبلاحظ أن الحجز الإدارى هو استثناء من القاعدة العامة فى التنفيذ  
والحالات الواردة بالمادة الأولى على سبيل الحصر هى :

الأولى : أ- الضرائب والرسوم والاتاوات بجميع أنواعها :-

فالضريبة : تمثل مبلغ من المال تحدده القوانين التى فرضتها يلتزم بتأديته الخاضعون لها.  
والرسم : يمثل مقابل بجنياه الدولة ممن يطلب منها خدمة معينة تتولاها هى وحدها عادة .

أما الإتاوة :- فهى مبلغ من المال يفرض على اصحاب العقارات بنسبة النفع الخاص الذى عاد عليها نتيجة قيام الدولة أو إحدى وحداتها بأشغال عمومية ذات نفع عام .  
والعبرة فى تكييف المبلغ المطلوب للدولة بحقيقة المقصود منه على النحو المتقدم ، ولا عبرة بالوصف الخاطىء الذى قد تسبغه عليه الإدارة إذا كان لا يتمشى مع حقيقةه .

الثانية : ب- المبالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة :-

أى ما يستحق للدولة مقابل خدمة من الخدمات التى تؤديها هى أو فروعها كأجور البريد والتلغراف .

الثالثة : ج- المصروفات التى تبذلها الدولة

نتيجة أعمال أو تدابير تقضى بها القوانين :-

كمصاريف نقاوة دودة القطن وتطهير المصارف الخصوصية .

#### الرابعة : د - الغرامات المستحقة للحكومة قانونا :-

سواء كانت الغرامة عقوبة جنائية أو جزاء مدنى ، وسواء فرضت بحكم أو بمجرد وقوع الحدث الموجب لها كغرامات الضرائب . أما الغرامات التى لا تستحق قانونا فلا يجوز اقتضاءها بطريق الحجز الإدارى كالغرامات التهديدية.

#### الخامسة : هـ - إيجارات أملاك الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع بأموالها :-

لا مجال لتطبيقه بصدد أية مبالغ أخرى تستحق للدولة كأجرة أو مقابل الانتفاع بحق الإيجار مثلا .

#### السادسة : و - أثمن أطيان الحكومة المبيعة وملحقاتها وفوائدها :-

وهذا النص يشترط الآتى :-

- أ - أن تباع الحكومة ، فلا يعمل به إذا قامت الحكومة بالشراء من الأفراد .
  - ب - أن تباع الحكومة أرضا زراعية ، فلا مجال لإعماله إذا باعت أرض بورا أو أرض بناء .
  - ج - أن يكون مطلوب الحكومة ثمن هذه الأطيان أو قسط منها مستحق الأداء .
- ويمتد إعمال النص على فوائد الثمن وملحقات الثمن كمصروفات الوفاء بالثمن .

#### السابعة : ز - المبالغ المختلصة من الأموال العامة :-

يقتصر النص على المبالغ المختلصة من الأموال العامة (طبقا لنص المادة ٨٧ من القانون المدنى :- فهى العقارات أو المنقولات المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ) ويعمل بالنص أيا كانت قيمة المبلغ المختلس ، أو طريقة اختلاسه ، أو شخص المختلس ، فلا يشترط لإعماله توافر أركان جنائية. الاختلاس المقررة فى مادة ١١٢ من قانون العقوبات بالنسبة لإختلاس الأموال الأميرية ... وبالتالي لا يشترط أن يكون المختلس موظفا عموميا أو أن تكون له صفة فى حيازة المال لحساب الدولة ، وإنما يجب أن يثبت الاختلاس بصورة قاطعة لا تقبل الشك كصدور حكم ضد المختلس أو صدور إقرار منه بذلك .

**الثامنة : ح- ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف .... الخ .**

المادة (١) الفقرة (ح) عدلت هذه الفقرة بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٥٨ ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد ١٣ فى ١٩٥٨/٦/٥ ليصبح النص على ما هو عليه بالقانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وهو ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف والاشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة ، وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف بصقتها ناظراً أو حارساً من ايجارات أو أحكام أو ائمان لاستبدال للاعـيـان التى تديرها الوزارة .

**التاسعة : ط- المبالغ المستحقة للبنوك التى تساهم الحكومة فى رؤوس أموالها بمزيد على النصف :-**

وهذه البنوك تعتبر من الشركات العامة التى لا تعتبر القرارات الصادرة منها (فى الأصل) قرارات إدارية . ثم أصبحت المحاكم تقضى بصحة الحجز الإدارى الموقع من هذه البنوك إعمالاً لنص هذه الفقرة ، وذلك دون النظر عما إذا كانت أموالها أموالاً عامة أم خاصة ، وعلى الرغم من أن موظفى هذه البنوك ليسوا من الموظفين العموميين الذين تعد القرارات الصادرة منهم بمثابة قرارات إدارية على الرغم من خضوعها فى سائر معاملاتها للقانون الخاص هذا وقد قضت المحكمة الدستورية العليا فى الطعن رقم ٤١ لسنة ١٩ ق دستورية بجلسة ١٩٩٨/٥/٩ بعدم دستورية البند ط من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

**لعاشرة : ذ- المبالغ الأخـرى التى نصت القوانين الخاصة على تحصيلها بطريق الحجز الإدارى :-**

يستوى أن تكون هذه القوانين سابقة على قانون الحجز الإدارى أم تالية عليه ومن أمثلة ذلك قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى ، قانون ٩٥ لسنة ١٩٦١ بشأن التأمينات الإجتماعية .

#### رابعاً : يجب توافر الشروط العامة لتوقيع الحجز وقت حصوله :-

من المبادئ الأساسية اشتراط القانون توافر شروط الحجز وقت حصوله ، سواء فى صدق صفة كل من الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ، أو فى صدق كون الحق المقرر إقضاءؤه مستحق الاداء معين المقدار .

أى يجب أن تتحقق شروط الحجز قبل حصوله وإلا كان باطلا ، ولا يصح هذا البطلان بعدئذ تحقق ما كان سببا فى البطلان ، وذلك حتى لا تضار سمعة المدين المالية والأدبية وتحبس عنه أمواله دون مقتضى ، ويجب أن يكون جزاء الدائن حينئذ نظرا لتعجله فى توقيع حجزه قبل أوانه هو بطلان حجزه .

وهذا الحجز الذى يتم فى غير ميعاده يكون غير قابل للتصحيح عملا بنص المادة ٢٣ مرافعات التى تشترط لتصحيح الإجراء الباطل أن يتم فى الميعاد المقرر قانونا لاتخاذها ، ويؤكد ذلك وجوب تحقق شروط الحجز الإدارى قبل حصوله ما نشترطه المادة الأولى من قانون الحجز الإدارى لسنة ١٩٥٥ فى صده :-

١- إتباع هذا الحجز عند عدم الوفاء بالمستحقات (المقررة فيها) فى مواعييدها المحددة بالقوانين والمراسيم القرارات الخاصة بها .

٢- فى الأماكن المقررة للوفاء .

٣- للأشخاص الذى يعينهم الوزراء المختصون.

وبداهة لا يصلح الامر المكتوب بتوقيع الحجز الإدارى (عملا بنص المادة ٢ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) إلا لاقتضاء الديون والفوائد المحددة به ، بحيث إذا استجدت فوائده أخرى (أو مستجدات دورية) وجب استصدار أمر حجز جديد بها - لأن هذا الامر يحل محل السند التنفيذى (قضائياً).

#### خامساً :- شروط صحة الحجز الإدارى :-

أ- أن تكون الجهة الحاجزة ممن نصت عليهم المادة الأولى من قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

ب- أن تكون هذه الجهة دائنة وقت الحجز .

- ج- أن يكون الدين واجب الاداء ولم يسدد قبـل الحـجـز .  
د - ألا يصاحب هذا الحق (بتوقيع الحجز الادارى) خطأ جسيم .  
هـ- أن يكون صادرا ممن خولهم القانون ذلك .  
و - أن يتم الحجز فى المواعيد المحددة من السابعة صباحا -  
حتى الثامنة مساءً إلا بإذن قاضى الأمور الوقتية  
ز - أن يكون الحق محدد المقـدار .  
ح - ألا يكون هذا الحق قد سقط بالتقادم الخمسى .

#### **سادسا : أثار توقيع الحجز الإدارى :-**

- ١- قطع التقادم (طبقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى) : فالحجز أيا كان طريقه أو نوعه ، سواء على المنقول أو على العقار ، وسواء كان تحفظيا أو تنفيذيا فإنه يؤدى إلى قطع تقادم حق الدائن الحاجز فى مواجهة مدينه.
- ٢- إخضاع المال المحجوز لنظام قانونى خاص : يترتب على الحجز أن تعزل الأموال المحجوزة وملحقاتها عن بقية أموال المدين وتكون مجموعة مستقلة ومتميزة وخاضعة لنظام قانونى خاص ، وذلك بقصد تحقيق الغرض من الحجز وهو التمهيد لإشباع حق الدائن الحاجز ، فبينما تبقى للمدين ملكيته للمال ، فإن القانون يقيد سلطاته النابعة من هذه الملكية بهدف تحقيق الغرض من الحجز ، فيمنع نفاذ تصرفاته فى المال ويقيد حقه فى استعماله واستغلاله ، وهذا النظام الخاص لا يسرى على المال المحجوز وحده بل يشمل أيضا ملحقاته ، على أنه لا يسرى لمصلحة كل دائنى المدين بل فقط لمصلحة الدائن الحاجز ومن يعتبر فى حكمه.
- ٣- تقييد حق المالك (المدين) فى الانتفاع بأمواله المحجوز عليها وإدارتها.
- ٤- احتفاظ المدين (المالك) بملكيته الاموال المحجوزة.

٥- لا يترتب الحجز على أموال المدين (مالك المال المحجوز عليه) إمتيازاً للدائن الحاجز على الا تتمددى آثار الحجز المال المحجوز عليه مع وجوب رفع الحجز إذا تم السداد قبل البيع .

#### **سابعاً : أطراف الحجز الإدارى :-**

١- الجهة الحاجزة : هى التى تجرى التنفيذ وذلك عن طريق ممثلها وهو مندوب الحاجز  
٢- مندوب الحاجز : وهو ممثل الجهة الإدارية ويعتبر فى نفس الوقت ممثلاً للسلطة العامة وللدائن اللذين يجتمعان فى الحجز الإدارى فى شخص واحد.  
٣- المدين : المحجوز عليه ، ولا يختلف الأمر بالنسبة له فى الحجز القضائى عنه فى الحجز الإدارى .

٤- المحجوز لديه : وهو الذى يكون مديناً بمال بحوزته يكون مملوكاً للمحجوز عليه ، وذلك فى حال الحجز على ما للمدين لدى الغير.

٥- شاهدى الحجز : وهم غير أطراف السابقين ويقومون بالشهادة على توقيع الحجز وصحة بياناته وتام إجرائه أمامهم وبحضورهم وتوقيعهم على الحجز.

٦- الحارس على المحجوزات : قد يكون المدين أو شخص آخر يعين حارساً على المنقولات المحجوز عليها .

٧- الخبراء الفنيون إذا اقتضى الحال .

## **الفصل الثانى : السند التنفيذى فى الحجز الإدارى**



## المادة الثانية

### بشأن السند التنفيذي فى الحجز الإدارى

#### النص

"لا يجوز اتخاذ اجراءات الحجز إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام حسب الأحوال أو ممن ينيب به كل من هؤلاء فى ذلك كتابة".

#### الشرح والتعليق

ينضم من استعراض نص المادة الثانية بعض النقاط الهامة نوجزها فيما يلى :-  
أولاً : السند التنفيذي فى الحجز الإدارى هو قرار إدارى تنفيذى مكتوب يصدر من صاحب الصفة متضمناً البيانات الجوهرية الآتية :-

١- يجب أن يتوافر فى هذا القرار الإدارى الشروط العامة الواجب توافرها فى القرارات الإدارية ، وذلك من ناحية صدوره ممن هو مختص بإصداره ، ومراعى الشكل المقرر فى القانون ، وأيضاً مراعى المشروعية المادية التى تستلزم الاعتداد بالتكييف القانونى السليم لما تم استخلاصه من الوقائع الصحيحة تحقيقاً للمصالح العام ، وإلا كان القرار قابلاً للإلغاء بوصفه قراراً إدارياً.

٢- يجب أن يكون صادراً ممن عدتهم هذه المادة ، أو ممن ينيب به أى ممن هؤلاء ، ويجب أن تكون هذه الإنابة خاصة ومحددة بإصدار أوامر الحجز ، وأن تكون مكتوبة ، ومن ثم فلا يعتد بالإنابة غير المكتوبة ، وكذلك لا تكفى الإنابة العامة فى مباشرة مقتضيات الوظيفة عند غياب الرئيس أو فى توزيع عمل المصلحة .

٣- يجب أن يصدر الأمر ممن عدتهم هذه المادة وذلك حسب الاختصاص الإدارى لكل منهم أو صدوره ممن ينيب به أحد هؤلاء كتابة ، وبشرط أن يكون ذات أمر الحجز مكتوباً ، وإلا اعتبر الحجز مجرد تعد وفعل مادى ولا ينتج بالتالى أى أثر قانونى .

٤- يجب أن يتضمن هذا القرار الإداري البيانات الجوهرية الآتية :-

أ - اسم الجهة الصادر منها هذا القرار ومقرها . واسم الشخص الذى أصدر

القرار ولقبه وصفته التى تبرر له ذلك ، أو إنابته فى إصداره .

ب- اسم المدين ولقبه وصفته إن كان .

ج - قيمة المستحقات المطلوبة من المدين ، وتاريخ استحقاقها ،

والاساس القانونى لكل ذلك.

ح- ختم الجهة التى صدر منها القرار.

د - توقيع الشخص الذى صدر منه القرار.

هـ - تاريخ صدور القرار.

★ ويفقد القرار رسميته إذا لم يكن موقعا عليه ممن أصدره ، أو لم يذكر فيه تاريخ صدوره ،

وعندئذ يكون معدوما ، ويكون باطلا إذا كان يجهل بالبيانات الأخرى - مع مراعاة

الاعتداد بحالات البطلان فى التشريع وفق ما يقرره قانون المرافعات (السابق).

★ جدير بالذكر أنه لا عبرة بالاختصاص المكانى للأمر بالحجز وذلك تفاديا لتطويل

الاجراءات وأيضا تعقيدها طالما استوفى النقاط السبع الواردة فى البند (٤) السابق

ويضاف اليهـ ألا يؤدى غياب ممثل الجهة الحاجزة أو بعده عن محل الحجز

إلى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل هذه المستحقات المالية.

★ كما أن صدور الأمر ممن له صفة فى إصداره فلا وجه للتحدى بوجوب تقديم قرار الإنابة

للتحقق من نطاقه وحدوده .

**ثانيا : وجوب الاعتداد بالبطلان المقرر فى قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ولو لم يرد فيه  
بعبارة صريحة وإنما بعبارة ناهية أو نافية:-**

ومن ثم يكون البطلان هو جزاء الاخلال بما ورد فى النص ، مع تأكيد أنعدام  
الحجز إذا لم يكن الأمر الصادر به مكتوبا ، أو غير موقع عليه ممن اصدره ، أو يفتقر  
إلى تاريخ صدوره ، أو صدر ممن لا يملكه ولو كان مفوضا شفاهة فى هذا الصدد.

**ثالثا: البيانات التى لا يلزم توافرها فى القرار الإدارى  
التنفذي بتوقييم الحجز الإدارى :-**

١- لا يتطلب القانون وضع الصيغة التنفيذية على القرار الإدارى  
وذلك استنادا إلى أنه ينفذ بالقوة للجهة الدائنة.

٢- لا يتطلب القانون بيان نوع الحجز الواجب اتخاذه ، أو المال الواجب الحجز  
عليه ، وإن ورد فى القرار بيان نوع معين من الحجز واجب اتخاذه دون  
غيره، أو مال معين هو الواجب حجزه ، فإن سند الحجز لا يصلح بغير الطريق  
المحدد به أو على غير الأموال المحددة فيه.

٣- بعض نصوص الحجز الإدارى قد تنص على وجوب اتخاذ حجز معين على مال  
معين ، كـ فرض رسوم صحية ورسوم حجز صحى وتخول الحق فى الحجز  
الإدارى على البضاعة المستحق عليها الرسم المراد توقيع الحجز وفاء له -  
وبالتالى إذا أوقعت مصلحة الحجز الصحى الحجز وفاء لرسوم الأرضية المستحقة  
على بضاعة خلاف تلك المستحقة عليها الرسوم ، فإن الحجز يكون بذلك باطلا.

**رابعا : نظام الحجز التحفظى الخاص المقرر فى قانون الضرائب :-**

صدر القانون ١٤ لسنة ٣٩ (م/ ٩٠/ ٢) وتعديل قبل صدور القانون ٣٠٨ لسنة ٥٥ بشأن  
الحجز الإدارى ثم ألغى وصدر بدلا منه ١٥٧ لسنة ٨١ المبدل بالقانون ١٨٧ لسنة  
٩٣ م ١٧١ ثم ألغى وحل محله القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

والسبب في نصوص مادته رقم ١٠٧ على ما يلي :

"إذا تبين للمصلحة أن حقوق الخزانة العامة معرضة للضياع فلرئيسها أن يطلب من قاضي الأمور الوقتية المختص أن يصدر أمرا على عريضة بحجز الأموال التي تكفي لاستيفاء الحقوق المعرضة للضياع منها تحت أية يد كانت ، وتعتبر الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حزا تحفظيا ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من رئيس المصلحة أو بعد مضي ستين يوما من تاريخ توقيع الحجز دون إخطار الممول بقيمة الضريبة طبقا لتقدير المأمورية المختصة. ويكون إصدار امر الحجز طبقا للفقرة السابقة بطلب من الوزير إذا لم تكن للممول أموال تكفي لسداد الحقوق المعرضة للضياع غير أمواله السائلة المودعة في البنوك . ويرفع الحجز بقرار من قاضي الأمور الوقتية إذا قام الممول بإيداع خزانة المحكمة مبلغ يكفي لسداد تلك الحقوق يخصصه لضمان الوفاء بدين الضريبة عند تحديدها بصفة نهائية" .

## الفصل الثالث : الأمـوال الجائـز الحـجز عليها



## المادة الثالثة

### بشأن الأموال الجائز الحجز عليها

#### النص

" يقع الحجز على أموال المدينين أيما كان نوعها . ولا يخل توقيـع الحجز على المنقولات بالحق في الحجز على العقار . وفي حالة عدم أداء المبالغ المستحقة نتيجة لهذا الحـجز ، يحجـز على أى منقول أو عقار يملكه المدين أيما كان مكانه".

#### الشرح والتعليق

بمضمون من إستقراء نص المادة الثالثة بعض النقاط الهامة نوجزها فيما يلي :-

أولاً :- نتبعم القواعد العامة في المرافعات في صدد :-

١- أن جميع أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه ، ويجوز حجزها مالم ينص القانون على مـا يـخالف ذلك.

٢- أن للدائن أن يختار ما شاء من أموال المدين للحجز عليها.

٣- عدم اشتراط تناسب قيمة دين الحاجز وقيمة الأموال المحجوز عليها.

٤- نظم الايداع مع التخصيص وقصر الحجز (أى ايداع مبلغ من النقود مساو للديون المحجوز من أجلها وكذلك جميع المصروفات ، وذلك قبل إيقاع البيع وفي أية حالة كانت عليها الاجراءات ، ويترتب على هذا الإيداع زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقال الحجز إلى هذا المبلغ المودع فقط).

وتنص المادة ١/٢٣٤ قانون مدنى على أن جميع أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه ، مالم يمنع المشرع التنفيذ عليها بنص خاص ، وعندئذ يمتنع حجزها جزاً قضائياً أو إدارياً. (ومعلوم أن للدائن أن يختار ما شاء من أموال المدين لتوقيع الحجز عليها فله أن يحجز على عقار لمدينه قبل قيامه بالحجز على منقولاته. وله أن يحجز على عقار معين دون عقار آخر ، وله أن يوقع عدة حجوز فى وقت واحد مادام لا يتعسف فى استعمال حقه).

وإذا كان القضاء له الولاية الكاملة فى صدد الحجز الإدارية عند المنازعة فى المبالغ المطلوبة وفى صحة الحجز (المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) ، وإذا كانت إجراءات هذه الحجز تقف بمجرد إقامة الدعوى فى هذه المنازعة المتقدمة — فمن باب أولى يملك قاضى التنفيذ (وذلك بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة) تقدير مبلغ يودع ويخصص للوفاء بدين الحاجز (المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات) كما يملك بذات الصفة قصر الحجز على بعض الأموال المحجوزة إذا كانت قيمتها تكفى للوفاء بديون الحاجز (وذلك عملا بنص المادة ٣٠٤ مـرافعات).

#### **ثانيا : تتبعم القواعد العامة فى المرافعات فى صدد :-**

- أ- صفة كل من الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه .
- ب- الأهلية الواجب توافرها فى المحجوز عليه .
- ج- عند وفاة المدين أو فقد أهليته أو زوال صفة من يمثله (المادة ٢٨٤ مرافعات).

**ثالثا : حكمة الحجز الإدارى تنفذ عند مباشرته من جهة حكومية فى مواجهة جهة حكومية أخرى أو فى مواجهة شخص اعتبارى عام :-** احتراماً لتلك الجهات وتمشياً مع حسن السلوك الإدارى وإن كانت القوانين لا تمنعه صراحة — مع مراعاة وجوب اتباع قواعد التحكيم الاجبارى لجهات الحكومة وشركات القطاع العام .

#### **رابعا : تتبعم القواعد العامة فى المرافعات بصدد الآثار القانونية المترتبة**

**على الحجز المختلفة :-** من حيث قطع مدة التقادم ، ومن حيث منع المدين من التصرف فى المال المحجوز ، ومن حيث أن هذا المنع نسبى فى أثره بحيث لا يفيد منه إلا الدائن الحاجز دون باقى دائنى المدين الذين تقاعسوا عن توقيع الحجز أو التدخل فيه.

**خامسا : الشروط الواجب توافرها فى الأموال التى يحجز عليها :-**

أ - أن يكون مالا منقولاً أو عقاراً أو وصفاً معنويًا له قيمة مالية كالإسم التجارى أو الشهرة.

ب- أن يكون المال ملكاً للمدين (إلا إذا كانت هناك كفالة عينية فى حالة ملكية الغير لهذا المال.

ج- أن يكون المال مما يمكن التصرف فيه .

د- ألا يكون هناك مانع قانونى من الحجز على هذا المال .

**سادسا :- الأموال التى لا يجوز حجزها لعدم جواز التصرف فيها أو عدم إمكانية بيعها :-**

١- الحقوق المتصلة بشخص المدين :- هذه الحقوق لا يجوز حجزها لأنها تدخل فى الضمان العام للدائنين ، ولأنها تتعلق بشخص المدين ولأنها لا تباع ، ومثالها حق الاستعمال وحق السكنى (مواد ٩٩٦ ، ٩٩٧ قانون . مدنى) فقد روى بصدده هذه الحقوق شخص المدين هو وأسرته وكذلك تذاكر السكك الحديدية أو الشهادات الدراسية والصور العائلية وأيضا الأوسمة .

٢- الحقوق المالية التى لا يتصور بيعها على استقلال ، ومثالها حقوق الارتفاق والحقوق العينية التبعية (فحق الارتفاق لا يتصور بيعه استقلا عن العقار المرتفق (أى العين المقرر الحق لفائدتها طبقا لنص المادة ١٠٢٦ قانون مدنى) وحق الرهن لا يتصور بيعه مستقلا عن الدين المؤمن به (المادة ١٠٤٢ قانون . مدنى) ويقصد بطبيعة الحال حق الارتفاق أو الرهن المقرر على ملك الغير لفائدة عقار للمدين أو تأميناً لحق من حقوقه).

٣- الأموال العامة :- حيث لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم . وتعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم (المادة ٨٧ قانون . مدنى) كما أنه لا يجوز الحجز على الأموال الخاصة للدولة على اعتبار أن الدولة موثوق بيسارها .

**سابعاً : الأموال التى لا يجوز حجزها بنصوص القانون :-**

- أ- الفراش والملابس :- تنص المادة ٣٠٥ مرافعات على أنه لا يجوز الحجز على ما يلزم المدين وزوجه وأقاربه وأصهاره على عمود النسب المقيمين معه فى معيشة واحدة من الفراش والثياب ، وكذلك ما يلزمهم من الغداء لمدة شهر.
- ب- ما يلزم للمدين لزاوله مهنته :- تنص المادة ٣٠٦ مرافعات على أنه لا يجوز الحجز على الأشياء الآتية إلا لاقتضاء ثمنها أو مصاريف صيانتها أو نفقة مقررة.
- ١- ما يلزم المدين من كتب وأدوات ومهمات لزاوله مهنته أو حرفته بنفسه.
- ٢- إناث الماشية اللازمة لانتفاع المدين فى معيشته هو وأسرته وما يلزم لغائها لمدة شهر.
- ج- النفقات والمصاريف المحكوم بها :- تنص المادة ٣٠٧ مرافعات على أنه يجوز الحجز على ما يحكم به القضاء من المبالغ المقررة أو المرتبة وفقاً للنفقة أو للصرف منها على غرض معين . ويقصد بالمبالغ المقررة للنفقات التى يحكم بها للأقارب والأزواج ونحوهم . ويقصد بالمبالغ المرتبة للنفقة التى يحكم بها للدائن مؤقتاً إلى أن يفصل فى أصل الحق كالتى يحكم بها فى دعوى تقديم الحساب من أصل المستحق له . ويقصد بالمبالغ المقررة أو المرتبة للتصرف منها فى غرض معين ما يحكم به (قطعياً أو مؤقتاً) لانفاقه فى مصرف معين مثل التعليم أو العلاج أو تجهيز البنت للزواج - ويجيز المشرع الحجز على المبالغ المتقدمة بقدر الربع فقط وفاءً لدين نفقة مقررة.
- د- الموهوب والموصى به للنفقة :- تنص المادة ٣٠٧ مرافعات على عدم جواز الحجز على المبالغ والأشياء الموهوبة أو الموصى بها لتكون نفقة إلا بقدر الربع وفاءً لدين نفقة مقررة - ولذلك سواء أكان طالب الحجز سابقاً على الهبة أو لوصية أم لاحقاً لها.
- هـ- الموهوب والموصى به مع اشتراط عدم الحجز :- تنص المادة ٣٠٨ مرافعات على أن الأموال الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها لا يجوز حجزها من دائنى الموهوب أو الموصى له الذين نشأ دينهم قبل الهبة أو الوصية إلا لدين نفقة وبالنسبة المبينة فى المادة ٣٠٧ مرافعات.

- و- ما يشترط عدم جواز التصرف فيه :- تنص المادة ٨٢٣ مدنى على جواز شرط عدم جواز التصرف فى المال إذا كان مبنيا على باعث مشروع ، ومقصورا على مدة معقولة . وتنص المادة ٨٢٤ مدنى على أنه إذا كان شرط المنع من التصرف الوارد فى العقد أو الوصية صحيحا طبقا لأحكام المادة ٨٢٣ مدنى فكل تصرف مخالف له يقع باطلا . ومن ثم كلما كان هذا الشرط صحيحا ونفذ طبقا لقواعد القانون المدنى ترتب عليه حتما عدم جواز الحجز فى حق جميع الدائنين السابقين على العقد المقتصرين بالشرط واللاحقين له ، وأيا كانت طبيعة الدين المراد الحجز من أجله ، أى ولو كان الدين نفقة مقررة.
- ز- الأجور والمرتبات :- تنص المادة ٣٠٩ مرافعات على أنه "لا يجوز الحجز على الأجور والمرتبات إلا بقدر الربع ، وعند التزام يخصص نصفه (أى نصف الربع) لوفاء ديون النفقة المقررة، والنصف الآخر لما عداها من الديون" . ولا يسرى هذا النص على موظفى الحكومة ومستخدميها وموظفى ومستخدمى مجالس المحافظات والمجالس البلدية والمحلية . لكنه يسرى بالنسبة لمستخدمى البنوك والشركات والمحال التجارية ، كما يسرى على وجه العموم على كل من يؤجر نفسه للعمل أيا كان مركزه الاجتماعى ، فيما عدا العمال الذين يخضعون للقانون الخاص بعقد العمل الفردى ، ويلاحظ أن الممنوع هو حجز ما للعامل المدين (أوالمستخدم) لدى الغير تحت يد رب العمل ، إما إذا تسلم المستخدم ومن فى حكمه مرتبه فإنه يختلط بسائر أمواله ويجوز التنفيذ عليه ، لأنه يفقد الصفة التى كانت تمنع من التنفيذ..... ويلاحظ أن المنع يسرى بالنسبة لما يستحقه (أى يقبضه) المشار اليهم فى هذه المادة من أجر أو مرتب ، إنما يسرى بالنسبة لما يستحقه هو (أو ورثته) من مكافأة أو تعويض معاش.
- ح- ماهيات موظفى الحكومة ومعاشاتهم :- تنص المادة ١ قانون ٦٤ لسنة ١٩٧٣ بأنه لا يجوز الحجز على ما يستحق لموظفى أو عمال الحكومة أو المصالح العامة أو المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من مرتب أو أجر ، وما يستحقونه هم وورثتهم

من معاش أو مكافأة أو ما يقوم مقامها كرأس مال المعاش المستبدل أو حق فى صندوق التأمين أو الادخار أو تأمين مستحق طبقاً لقوانين التأمين أو المعاش ، كما يشمل المنع ملحقات المرتب كإعانة الغلاء أو بدل التمثيل ، ولا يجوز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتب النقل المستحق من الحكومة والمصالح العامة أو أى رصيد من هذه المبالغ (حكم المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٥٧/١/٢٦ مجموعة أحكام المحكمة العليا - السنة الثانية - العدد الأول ص ٣٨٤ وما يلهيها). ولا يجوز الحجز ولو عن مرتبات عن أشهر متعددة سابقة على تاريخ الحجز ، كما إذا سافر الموظف إلى الخارج واحتفظت له الخزانة بمرتباته إلى حين حضوره.

#### **ويمكن الحجز على ربع المرتب (وما فى حكمه) اقتضاءً لنوعين من الديون:-**

- ١- الديون المستحقة للحكومة أو الجهة التابع لها الموظف أو العامل بسبب يتعلق بتأدية وظيفته (وبالتالى لا يمكن الحجز على المرتب لدين مستحق عليه كضريبة ) . وإذا لم يقبل الموظف خصم هذه الديون ، فلا يجوز الخصم إلا بمقتضى حكم من القضاء.
- ٢- ديون النفقة المحكوم بها قضاءً ، وعند التزاحم تكون الأولوية لدين النفقة - ويلاحظ أنه إذا تسلم الموظف مرتبه ، فإنه يختلط بسائر أمواله ، وبالتالي يفقد الصفة التى تمنع من الحجز على المرتب فيعتد اذن بالحجز الموقع عليه ، فالمقصود بالمنع هو منع الحجز على المرتب بطريق حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد الحكومة (رب العمل).
- ط - أجور العمال ومكافآتهم وتعويضهم عن إصابات العمل :- حيث تنص القوانين الخاصة بعقد العمل الفردى على قواعد خاصة تتعلق بما يجوز وما لا يجوز حجزه من أجور العمال أو مكافآتهم أو من التعويض الذى يمنح لهم أو لورثتهم عن إصابات العمل.
- ي- ودائع صندوق التوفير وشهادات الاستثمار ، وكل ما ينص أى قانون على عدم جواز الحجز عليه :- حيث يمنع القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٤ من توقيع الحجز تحت يد مصلحة البريد على المبالغ المودعة صندوق التوفير وذلك لتشجيع الأفراد على الإدخار يجعل

ما يدخلونه فى مأمّن من دائنيهم ، وللاّبتعاد بمصلحة البريد عن مسئولية الحجز التى قد توقع تحت يدها على مبالغ صغيرة فى الغالب.

كما لا يجوز الحجز بمقتضى القانون ٨ لسنة ١٩٦٥ على قيمة شهادات الاستثمار أيا كان نوعها أو على ما تغلّـه مـن فائـتة أو جائـزة أو على قيمة استردادها أو استحقاقها إلا فيما يجاوز خمسة آلاف جنيه. ويسرى المنع ولو عند وفاة مالك الشهادة ، وانما هى تخضع وما تغله لضريبة الـلولة . طبقا للاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية والحكومة الليبية وسلطنة عمان بشأن تأسيس المصرف المغربى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية قد وافق مجلس الشعب عليها وصدر بها القانون ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ وهى تتضمن النص على حظر اتخاذ اجراءات الحجز القضائى والحجز الإدارى على حسابات المودعين بالمصرف ، ومفاد ذلك أنه لا يرجع إلى أحكام القواعد العامة إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام .. وإذن فلا يجوز إهدار القانون الخاص بذريعة إعمال قاعدة عامة لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص .

ك - الديون الثابتة فى الأوراق التجارية :- حيث تنص المادة ١٤٨ من قانون التجارة على عدم جواز حجز الدين الثابت بالكمبيالة تحت يد صاحبها أو من سحبت عليه . وعلة هذا النص أن الكمبيالة ورقة تجارية تنتقل ملكيتها بالتظهير ، أى بمجرد التأشير فى ظهرها بالتحويل وبدون حاجة إلى قبول المدين ولا إلى اعلانه - وهذا يتعارض مع فكرة الحجز على قيمتها تحت يد المدين بها ، لأنه لو كان الحجز جائزا وكان يمكن الاحتجاج به فى مواجهة حامل الكمبيالة الذى تؤول اليه ملكيتها بالتظهير لضعفت الثقة بهذا النوع من الأوراق التى سهل القانون تداولها وقصد التشجيع على التعامل بها كالتقدي فى المعاملات التجارية . ويلحق بالكمبيالة السند الإذنى وسائر الأوراق الإذنية التى يحصل تداولها فى التعامل بطريق التظهير .

على أنه يجوز الحجز على ورقة الكمبيالة نفسها فى حيازة حاملها بقصد بيعها عليه بالزاد كغيرها من الأوراق التى تنتقل ملكيتها بالتظهير.

**ثامنا :** يتم تحصيل الضرائب بمقتضى أوراـد واجبة التنفيذ بعد أن تصبح واجبة الأداء وتصدر هذه الأوراد باسم من هم ملزمون قانونا بتسديدها للخزانة – وتكون الضريبة واجبة الأداء فى الأحوال التالية :-

- أ- الضريبة من واقع الإقـرار .
- ب- الضريبة من واقع تقديرات المأمورية إذا لم يقدم الممول إقراره الضريبى فى الميعاد القانونى.
- ج- الضريبة من واقع تقديرات المأمورية إذا قبلها الممول.
- د - الضريبة من واقع اقرار لجنة الطعن المختصة.
- هـ- الضريبة من واقع تقديرات المأمورية فى حالة عدم طعن المول على نموذج ١٩ ض فى الميعاد القانونى والأصل فى الوفاء هو قيام المول بسداد الضريبة فإذا كانت من واقع الاقرار وجب عليه القيام بسداد الضريبة من واقع الاقرار فى الميعاد القانونى لتقديم الإقرار ويكون لمصلحة الضرائب الحق فى توقيع الحجز الإدارى.
- وعليه فالأصل فى الوفاء هو الوفاء الاختيارى وهو إما أن يكون فوريا أو يكون بالتقسيط . وفى حالة عدم قيام المول بالوفاء الاختيارى تبدأ المصلحة فى مباشرة حقها فى التحصيل بطريق الوفاء الجبرى بطريق الحجز الإدارى المقرر بالقانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بإحدى طرق الحجز .

## الباب الثانى : حـجـز المنقـولات



## الفصل الأول : حـجـز المنقـولات لدى المدين



## المادة الرابعة

### بشأن توقيع حجز المنقول وبيانات محضر الحجز

#### النص

“ يعلن مندوب الحاجز إلى المدين أو من يجيب عنه تنبيهها بالأداء وإنذاراً بالحجز ويشرع فوراً فى توقيع الحجز مصحوباً بشاهدين ويوضح بمحضر الحجز قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها ووصف المكان الموجودة به المنقولات المحجوزة وصفاً دقيقاً .

#### الشرح والتعليق

ينضم من استقرأ نص المادة الرابعة بعض النقاط الهامة نوجزها فيما يلى :-  
حجز المنقول لدى المدين :-

هو الحجز على المنقولات المادية المملوكة للمدين التى فى حيازته ( أو فى حيازة من يمثله ) وذلك بقصد وضعها تحت يد القضاء أو الحاجز ثم بيعها ثم استيفاء حق الحاجز من ثمنها .

إجراءات حجز المنقول لدى المدين ، وبيع المحجوزات تمر بثلاث مراحل متتالية هى:

١- توقيع الحجز : المواد من ٤ الى ١٣ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

٢- الاعلان عن البيع : المواد ١٤ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

٣- اجراء البيع : المواد من ١٥ - ٢٧ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

أولاً : يقوم مندوب الحاجز بالتنبيه بالوفاء ، والمجز فى إجراء واحد يثبت فى ورقة واحدة :

١- يلتحم تنبيه المدين بالوفاء بدين الضريبة وإنذاره بالحجز مع ذات الحجز فى إجراء واحد ، يثبت فى محضر واحد ، يحرره مندوب الحاجز فى المكان الذى توجد فيه المنقولات المراد الحجز عليها .

٢- يكون تنبيه المدين وإنذاره فى ذلك المكان الذى توجد فيه تلك المنقولات لشخص المدين أو لمن يجيب عنه (من يجيب عنه هو من يتسلم صورة الإعلان بحسب

ما إذا كانت المنقولات المحجوزة فى الوطن الأصلى للمدين ،  
فيكون المقصود من العبارة الوكيل أو الخادم أو الأقارب الساكنين معه والأقارب  
والأصهار وفقاً لنص المادة ١٠ مرافعات).

#### ثانياً : ما يحجز حجز المنقول لدى المدين :-

يحجز بطريق المنقول لدى المدين على كل منقول مادي لا يوجد فى حيازة  
الغير ، فيجب لسلكوك هذا الطريق ما يلى :-

١- أن يتعلق الأمر بمنقول ، فلا يجوز الحجز بهذا الطريق على العقارات - ويستثنى  
من هذه القاعدة الحجز على الثمار المتصلة أو المزروعات القائمة حيث تعتبر هذه الثمار  
والمزروعات (ما دامت لم تجن أو تقطع) عقارات ، ومع هذا فإنه يحجز عليها بطريق  
حجز المنقول لدى المدين (باعتبارها منقولة بحسب مالها ومصيرها).  
أما إذا بيعت الثمار قبل قطعها وقام دائن المشتري بالحجز عليها ، فإنه يحجز عليها  
بطريق حجز ما للمدين (مشتري الثمار) لدى الغير (مالك الأرض) . وكذلك بالنسبة  
للعقار الموضوع تحت الحراسة فيحجز عليه لدى الغير (الحارس).

٢- أن يكون المنقول مادياً ، فإذا لم تكن له قيمة ذاتية كمنقول مادي لا يقبل الحجز عليه.

٣- ألا يكون المنقول فى حيازة شخص غير المدين ، ويكفى ألا يكون فى حيازة الغير ،  
ولو لم يكن فى حيازة المدين نفسه ، وبالتالي يمكن حجز المنقول لدى  
المدين على بضاعة المدين التى يضعها فى الطريق لعامة.

٤- يمكن حجز المنقول لدى المدين على المنقول المادي الذى فى حيازة الغير وذلك إذا رضى  
الغير بدخول مندوب الحاجز عنده - حيث أن الأمر هنا متوقف على إرادة الغير ،  
لذلك فإن المشرع أخضع المنقول المادي فى حيازة الغير لإجراءات حجز حقوق دائنيه  
مراعاة للغير حائز المنقول ، حتى لا يدخل مندوب الحجز منزله أو محله  
وفى هذا إساءة لسمعته كما أن مندوب الحاجز قد يخطئ فيحجز  
على منقولات مملوكة للغير وليست للمدين.

## المادة الخامسة

### بشأن توقيع الحجز فى الأماكن المغلقة وفض الأقفال

#### النص

"لا يجوز لمندوب الحاجز كسر الأبواب أو فض الأقفال بالقوة لتوقيع الحجز إلا بحضور أحد مأمورى الضبط القضائى ، ويجب أن يوقع هذا المأمور على محضر الحجز وإلا كان باطلا".

#### الشرح والتعليق

ينضم من إستقراء نص المادة الخامسة بعض النقاط الهامة نوجزها فيما يلى :-  
أولاً : لم يمنح قانون الحجز الإدارى صفة الضبطية القضائية للقائمين بتنفيذه أو المشرفين عليهم ، وبناء عليه فيلزم لكسر الأبواب وفض الأقفال الاستعانة بالضبطية القضائية العامة للنيابة أو البوليس أو رجال الإدارة المحليين ، والمقررة فى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

ثانياً : يجوز لمندوب الحجز فتح الأبواب والأدراج والخزائن حتى يستطيع القيام بعمله وجرد الأشياء الموجودة وتوقيع الحجز عليها:-

إذا وجد مندوب الحجز الأبواب مغلقة ، أو وجد أقفالا على الخزائن أو الأدراج ، وكذلك إذا رفض المدين فتح الأبواب ، فإنه لا يستطيع كسر الأبواب أو فض الأقفال بالقوة لتوقيع الحجز إلا عن طريق الاستعانة برجال الضبط القضائى ، ويستوجب المشرع توقيع هؤلاء على محضر الحجز لإثبات استعانة المندوب بهم وإثبات حضورهم عند استعمال القوة .

ثانيا :يجب مراعاة الآتى بالنسبة للحالات التى تكون فيها الأماكن والمنشآت مغلقة

- ١- إذا كان الغلق بموجب حكم قضائى أو أمر من النيابة أو أية جهة حكومية أخرى .  
وجب قبل فتح المحل الحصول على إذن من ذات الجهة التى أمرت بالغلق.
- ٢- يجب على المندوب تحرير محضر عند فتح المنشآت المغلقة ، يوقع عليه هو ومأمور الضبط القضائى والشهود ، على أن يتم توقيع الحجز على المنقولات التى تفى بالمستحقات الضريبية والمصاريف وتعيين مأمور الضبط القضائى حارسا على هذه المنقولات .
- ٣- يجب على المندوب عمل كشف مستقل لجرد المنقولات التى سوف لا يوقع عليها الحجز بالمنشآت المغلقة دون تقييمها على أن يوقع عليه كل من المندوب ومأمور الحجز ومأمور الضبط القضائى .
- ٤- فى حالة البيع يخطر قسم الشرطة بالتاريخ الذى حدد للبيع وساعته وذلك لحضور مأمور الضبط القضائى الحارس على المنقولات المحجوز عليها ويقوم مندوب الحجز بجرد المنقولات ومطابقتها على محضر الحجز ثم يبدأ فى بيع المنقولات المحجوزة طبقا لأحكام القانون .
- ٥- فى حالة ظهور المول المدين وطلبه استلام حراسة المحجوزات يتم اخطار الشرطة لتحديد ميعاد لحضور مأمور الضبط القضائى لفتح المنشأة وجرد المحجوزات وتعيين الممول حارسا عليها واخلاء مسئولية مأمور الضبط القضائى من الحراسة .
- ٦- إذا اتضح بعد كسر المنشأة أنها خالية من المنقولات المادية فلا يجوز توقيع الحجز على الحقوق المعنوية فقط ومن ثم يجب على مندوب الحجز تحرير محضر حجز سلبى .

لم يتم المشرع بمنح مندوب الحجز صفة الضبطية مخافة إساءة استعمال السلطة ، ولكنه أجاز للمندوب كسر الأبواب أو فض الأقفال بالقوة بشرط حضور أحد مأموري الضبط القضائي ، ومخالفة هذا الشرط تبطل العمل الذي تم في غير حضور مأمور الضبط القضائي ، وذلك لحضرة هذا الإجراء ، خاصة وان الغالب في هذه الحالات هو عدم وجود المدين في وقت ومكان توقيع هذا الحجز .

ويسرى هذا النص على جميع أبواب الشقق والمنازل والحجرات والدواليب وأيضاً المحال التجارية والمخازن وكذلك الخزائن والصناديق وأدراج المكاتب لورود النص عاماً وغير محدد .

ومن مأموري الضبط القضائي الذين يجوز الاستعانة بهم طبقاً لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية :- أعضاء النيابة العامة - وكلاء المديريات والمحافظات - حكمدار الشرطة ووكلاؤه ومساعدوه - مفتشو الضبط ووكلائهم - مفتشو الشرطة ومساعدتهم - مأمورو المراكز والأقسام والبنادر ووكلائهم - مفتشو وضباط المباحث الجنائية - معاونو وملاحظو وصولات الشرطة - كونستبلات الشرطة الحائزون على دبلوم كلية الشرطة - رؤساء نقط الشرطة - العمدة ومشايخ البلاد - مشايخ الخفراء .

## **المادة السادسة**

### **بشأن بيانات المحجوزات وميعاد البيع**

#### **النص**

"يجب أن يشتمل محضر الحجز على ما قام به مندوب الحاجز من الإجراءات وما لقيه من العقبات والاعتراضات أثناء الحجز وما اتخذته في شأنها ، ويجب أن تبين في محضر الحجز بالتفصيل مفردات الأشياء المحجوزة مع ذكر نوعها وأوصافها ومقدارها ووزنها أو مقاسها إن كانت مما يكال أو يوزن أو يقاس - وبيان قيمتها بالتقريب وأن يحدد فيه يوم البيع وساعته والمكان الذى يجرى فيه ، ويجب ألا يكون البيع قبل مضى ثمانية أيام من تاريخ الحجز . وإن كانت المحجوزات عرضة للتلف جاز بيعها يوم الحجز أو الأيام التالية له".

#### **الشرح والتعليق**

**ينضم من استعراض نص هذه المادة ما يلى :-**

**أولاً :- بيانات محضر الحجز ومرفقاته وجزاء النقص أو الخطأ فى هذه البيانات:-**

**أ- يجب أن يتم الحجز فى وقت يجوز فيه توقيع الحجز - أى بين الساعة**

**السابعة صباحاً حتى الخامسة مساءً أو ألا يكون يوم عطلة رسمية ،**

**والأصـار الحجز الموقع باطلاً .**

**ب- يجب إعلان أمر الحجز الإدارى للمدين وإطلاعه عليه لتعريفه بالمستحقات**

**التي يوقع الحجز استيفاء لها وهذا الاعلان لازم لصحة التنبيه بالوفاء والانذار**

**كمقدمة لاجراءات الحجز الادارى والا كان هذا الحجز باطلاً .**

ج- يجب مراعاة أن محضر الحجز هو ورقة رسمية تتم بواسطة موظف عمومى (مندوب الحجز) ومن ثم فتوقيع مندوب الحجز وتاريخ توقيع الحجز من البيانات الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان الحجز ، إذ يفقد محضر الحجز صفته الرسمية عملاً بقواعد القانون المدنى وبالتالى يكون باطلاً.

#### ثانياً : البيانات العامة التى يجب أن يحتوئها محضر الحجز:-

- ١- اسم الجهة الحاجزة ، ومركزها الرئيسى والمحلى إن كان .
- ٢- إسم المدين ولقبه وصفته ، ثم توقيعـه.
- ٣- اسم مندوب الحجز ولقبه وصفته ، ثم توقيعـه.
- ٤- اسم من يجيب عن المدين وصفته التى تبرر مخاطبته واتخاذ الاجراءات فى مواجهته ، ثم توقيعـه هو أو المدين، أو ذكر واقعة الامتناع عن التوقيع وكذلك الامتناع عن تسليم صورة محضر الحجز (طبقاً لنص المادة ٧ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) .
- ٥- بيان التنبيه على المدين بالوفاء وإنذاره بالحجز قبل موالاة إجراءات الحجز ، وبيان تسليمه صورة من أمر الحجز ، وأيضاً بيان بقيمة المستحقات ونوعها وتاريخ استحقاقها.
- ٦- مكان الحجز ، أى المكان الذى توجد به المنقولات التى يجرى توقيع الحجز عليها.
- ٧- تاريخ الحجز ، أى اليوم أو الأيام التى يتم فيها توقيع الحجز على المنقول لدى المدين .
- ٨- اسم شاهد الحجز (لا يتطلب القانون وصفا معيناً فيهما أو صفة لهما - وإن كان العمل قد جرى أن يكون أحدهما من رجال الادارة المحليين كالعمدة أو شيخ البلد أو شيخ الحارة) ويذكر فى المحضر اسم ولقب كل منهما وصفته وموطنه مسع وجوب توقيعهما على المحضر .
- ٩- بيان مفصل بمفردات الأشياء المحجوزة على ما تقرره المادة ٦ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وما يليها وما تقرره القواعد العامة فى هذا الصدد . ويعتبر ذلك الشئ

محجوز عليه بذكره فى محضر الحجز ، وإذا لم يذكر أى متقول بالمحضر  
( أى لم يرد على أى محل ) كان الحجز باطلا.

١٠- بيان مفصل بقيمة الأشياء المحجوزة.

١١- بيان مقام به مندوب الحجز من إجراءات وما لقيه من صعوبات وعقبات مادية ،  
وكيف ذللها ، وبيان ما قد يصادفه من اعتراضات ، وما اتخذته بشأنها.

١٢- اسم الحارس الذى عينه ولقبه وصفته ( إن كان ) وموطنه ، مع وجوب توقيعه  
على محضر الحجز - وإذا امتنع الحارس عن التوقيع على محضر الحجز أو رفض  
استلام صورته يجب على مندوب الحجز أن يسلم صورة الحجز فى اليوم ذاته إلى جهة  
الإدارة وأن يخطر الحارس بذلك خلال ٢٤ ساعة بكتاب مسجل - وعلى مندوب الحجز  
إثبات كل ذلك فى حينه وفى ذات محضر الحجز  
(المادة ٣٦٦ مرافعات معدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦).

١٣- تاريخ البيع وساعته ومكانه.

١٤- بيان نقل الأشياء المحجوزة الى مكان آخر ، إذا تطلبت الظروف ذلك .

١٥- بيان بيع الأشياء المحجوزة على الفور إذا كانت مما هو معرض للتلف .

**ثالثا : أهم حالات البطلان بسبب خطأ أو نقص البيانات السابقة من عدمه وبيانها:-**

أ- يتعين أن يتضمن محضر الحجز توقيع مندوب الحجز وتاريخ توقيع الحجز  
وإلا فقدت الورقة رسميتها ويصبح الحجز باطلا.

ب- يكون الحجز باطلا إذا لم يسبقه اعلان المدين بأمر الحجز متضمنا المستحقات المطلوبة

منه وتاريخ استحقاقها ، ولا يغنى عن ذلك ذكرها فى محضر الحجز

(لأن القانون وإن أجاز التنبيه عليه بالوفاء والحجز فى ورقته

واحدة إلا أن هذا لا يعنى عدم إعلانه بالسند التنفيذى أو ما يقوم مقامه فى الحجز  
الادارى كمقدمة ضرورية لازمة وإلا بطل الحجز). (ز).

ج- يبطل الحجز إذا لم يصحب مندوب الحجز شاهدين - أو كان أى منهما ناقص الأهلية  
أو مصاب بمرض عقلى - لأن اصطحاب الشاهدين  
يعد إجراء جوهرى فى الحجز الادارى.

د - يبطل الحجز إذا لم يوقع الشاهدان أو أحدهما على محضر الحجز ، ولو كان مندوب  
الحجز لا يجهل بأيهما ببيان اسمه ولقبه وموطنه ورقم بطاقته.

هـ- لا يبطل الحجز لعدم تعيين حارس أو لعدم توقيعه على محضر الحجز أو لعدم توقيع  
المدين أو من يجيب عنه على محضر الحجز .

و - يبطل الحجز إذا لم يتضمن محضر الحجز بيان الاجراءات والخطوات التى اتخذها  
مندوب الحجز وما لقيه من عقبات أعتراضات أثناء الحجز وما اتخذه من شأنها ، واسم  
المخاطب فى مكان الحجز نيابة عن المدين وصفته ... وبيان مفردات الاشياء المحجوزة  
وقيمتها التقريبية ، ذلك حتى تنبعث الثقة فى عمل مندوب الحجز ،  
وأىضا لأن هذا البيان يمثل الدليل الوحيد على جدية العمل .

ز - لا يبطل الحجز إذا لم يثبت فى محضر الحجز ما يفيد تنبيه المدين بالدفع وإنذاره  
بالحجز مادامت نية الجهة الحاجزة واضحة تماما فى توقيع الحجز بإعلان الأمر  
به الى المدين متضمنا المستحقات المطلوبة منه وتاريخ استحقاقها.

ح - لا يبطل الحجز إذا لم يذكر فى المحضر التاريخ المحدد للبيع ومكان البيع ،  
فمن الجائز تحديده فيما بعد وإعلان المحجوز عليه بذلك ، ومن الجائز أيضا تعيين  
حارس على المنقولات المحجوزة بعد الحجز وعلى مسئولية مندوب  
الحجز (طبقا لنص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥).

ط - لا يبطل الحجز إذا وجد نقص في بيان الأشياء المحجوزة بشرط ألا يكون من شأنه التجهيل بها.

ي - يبطل الحجز إذا لم يذكر في محضر الحجز مكانه ولم يستشف هذا المكان من سائر بيانات المحضر.

ك - يبطل الحجز إذا لم يحرر محضر الحجز في مكان توقيعه (المادة ٣٥٣ مرافعات) فلا يجوز لمدوب الحجز تحرير المحضر دون الانتقال إلى مكان الأشياء المحجوزة وإلا كان الحجز باطلاً.

**من البيانات الواجب ذكرها في محضر الحجز ، أن يثبت المدوب ما قام به من إجراءات وما لقيه من عقبات واعتراضات أثناء الحجز وما اتخذته بشأنها مثل :-**  
**أولاً : العقبات المادية :**

١- أن يذكر المدوب أنه أخذ النقود وقام بإيداعها خزانة الجهة الحاجزة أو خزانة المحكمة .

٢- أنه لقي مقاومة مادية فلجأ للسلطات العامة ( مادة ٢٧٩/٣ مرافعات ) .

٣- أنه شاهد وقت التنفيذ جريمة ترتكب أو شيئاً تعد حيازته جريمة فأبلغ النيابة العامة بذلك ( مادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية ) .

٤- أنه اضطر إلى كسر الأبواب أو فـض الأقفال بحضور أحد مأموري الضبط القضائي ( مادة ٥ من قانون الحجز الإداري ) .

**ثانياً : العقبات القانونية :**

أ- العرض الحقيقي ( مادة ٣١٣ مرافعات : لا يترتب على العرض الحقيقي وقف

التنفيذ إذا كان العرض محل نزاع . ولقاضي التنفيذ أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً

مع أيـداع المعروض أو مبلغ أكبر منه يعينه .

ب- الاتفاق السابق على تقسيط المبالغ المحجوز من أجلها ،  
بشرط تحقق المندوب من صحة الاتفاق .

ج- المخالصة عن الدين ( منشور إدارة المحاكم بوزارة العدل رقم ٧٤-٢١-٦ ( ٢١١ )  
فى ١٩٥٧/٧/٢٠ وكتاب إدارة التشريع رقم ١٠٤-١٠١ ( ١٥١ ) فى ١٩٥٧/٥/٢٢  
جاء فيها " أنه ليس للمحضر سلطة الفصل فى إعادة المدين سداد الدين  
الذى يجرى التنفيذ من أجله ، ولا يصح فى هذه الحالة وقف التنفيذ إلا إذا قبل  
الدائن وقف البيع ، أو إذا رفع المدين إشكالا فى التنفيذ ) .

د- التمسك بالمقاصة القانونية - وإعاء التمسك بالمقاصة لا يوقف التنفيذ ،  
لعدم استطاعة المندوب التأكد من حقيقة ذلك ، وعليه يجب  
على المدين ( المحجوز عليه ) أن يستشكل فى التنفيذ .

هـ- مصادرة المنقولات - حيث أن المصادرة تخرج المال من ملكية صاحبه ،  
ومن ثم لا يجوز التنفيذ على الأموال المصادرة وفاء  
لدين مستحق على المالك الأصلي ( المدين ) .

و - الوفاء الجزئى للدين ( مادة ٣٤٢ قانون مدنى ) ويحق للمندوب رفض الوفاء  
الجزئى ، ويجوز للمندوب قبول الوفاء الجزئى مع توقيع  
الحجوز وفاء للباقى من الدين .

## المادة السابعة

### بشأن استيفاء محضر حجز المنقول وكيفية إعلانه للمدين

#### النص

"يوقع التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز ومحضر الحجز كل من المدين أو من يجيب عنه ومندوب الحاجز والشاهدين والحارس ، وتسلم صورة من التنبيه والإنذار ومحضر الحجز إلى المدين أو لمن يوقع عنه وأخرى للحارس وإذا رفض المدين أو من يجيب عنه التوقيع على التنبيه والإنذار ومحضر الحجز واستلام نسخة منه أثبت ذلك فى المحضر . وتعلق نسخة من محضر الحجز على باب المركز أو القسم أو المأمورية أو على باب دار العمدة أو الشيخ الذى يقع الحجز فى دائرته ويقوم هذا الاجراء مقام الاعلان . وإذا لم يوجد المدين أو من يجيب عنه أثبت ذلك فى محضر الحجز وتسلم نسخة منه إلى مأمور القسم أو البندر أو العمدة أو الشيخ الذى يقع الحجز فى دائرة اختصاصه مع تعليق نسخة أخرى فى الأماكن المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ويقوم هذا الإجراء مقام الإعلان".

#### الشرح والتعليق

من استعراض فقرات هذه المادة الثلاث يتضح الآتى :-

أولاً : حضور المدين وقت الحجز أو غيابه :-

- ١- إن غياب المدين وقت الحجز الإدارى لا يمنع من توقيعه سواء تم الحجز فى موطنه الأصلى أو فى موطن أعماله ، والذى يختلف هنا هو صاحب الصفة فيمن يحل محله بحسب مكان توقيع الحجز سواء الوكيل أو الخادم أو أحد الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار ( وفقاً لنص المادة ١٠ قانون المرافعات ) .

- ٢- لا يبطل الحجز لعدم التوقيع على المحضر من جانب المدين أو من يقوم مقامه أو لعدم استلام صورة المحضر من جانب أيهما ، ويكفى فقط (طبقا لنص المادة ٢/٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ) بتعليق صورة من محضر الحجز على لوحة الاعلانات بالمركز أو القسم ... وهذا النشر يغنى عن اعلان المدين .
- ٣- إذا لم يتواجد المدين وقت الحجز هو أو من يقوم مقامه ، أثبت ذلك فى محضر الحجز، وتسلم صورة منه للمأمور القضائي (مأمور المركز أو القسم البوليسى) أو العمدة أو الشيخ الذى يقع فى دائرة اختصاصه مع تعليق صورة أخرى فى الأماكن المنصوص عليها فى المادة ٣/٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ويقوم هذا الاجراء مقام الاعلان.
- ٤- عدم ارسال خطاب مسجل للمراد اعلانه (المدين المحجوز عليه أو من يقوم مقامه) لإخطاره بأن صورة المحضر سلمت لجهة الادارة - لا يترتب على اتخاذه أى بطلان ، ولكنه مطلوب لأن هذا الإخطار يستكمل التحقق من علم المدين بالحجز ، وعموما يفضل الاخطار فى جميع الأحوال .
- ٥- يجب مراعاة الاختصاص المحلى لرجل الإدارة الذى تسلم له صورة المحضر (المادة ٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) والا كان الإعلان باطلا .
- كما يجب أن يتم توقيع محضر الحجز على أموال الممول قبل اكتمال مدة تقادم الضريبة الخمسى منذ آخر إجراء قاطع للتقادم للمطالبة بهذا الدين وإلا أصبح الحجز باطلا .
- ثانيا : وفاة المدين قبل الحجز أو بعده أو فقد أهليته أو زوال صفة من يمثله :-**
- أ- إذا توفى المدين قبل توقيع الحجز فإن الحجز يكون معدوما لانعدام أحد طرفيه.
- ب- تنص المادة ٢٨٤ مرافعات على "أنه إذا توفى المدين أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الإجراءات بالنيابة ، قبل البدء فى التنفيذ أو قبل تمامه ، فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته أو من يقوم مقامه إلا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ اعلانهم بالسند التنفيذى".

وهذا الاعلان المشار اليه فى هذه المادة يجب أن يتم على يد مندوب الحجز فى نطاق  
الحجوز الادارية والا فلا يعتد به.

جـ- تخلف التسليم أو الاعلان لا يؤثر فى صحة الحجز ، إذ أن الحجز عمل إجرائى  
تم صحيحا فلا يتأثر ببطلان أو تخلف عمل آخر لاحق عليه ، ولكنه يؤدى إلى بطلان  
البيع الذى يحدث دون أن يسبقه تسليم محضر الحجز أو إعلانه .  
كما يجب أن تتم التوقيعات المطلوبة على كل صفحة من صفحات التنبيه أو الإنذار  
أو محضر الحجز ، كما يجب أن تتم هذه التوقيعات على الأصل والصورة .

## المادة الثامنة

### بشأن مواعيد حيز الثمار المتصلة والمزروعات قبل نضجها

#### النص

"لا يجوز حيز الثمار المتصلة ولا المزروعات القائمة قبل نضجها بأكثر من خمسة وخمسين يوما وإلا كان الحيز باطلا .  
وفي تطبيق حكم الفقرة السابقة يجب أن يبين في محضر الحيز موضوع الأرض واسم الحوض - ومساحتها وحدودها ونوع المزروعات أو نوع الأشجار وعددها وما ينتظر أن يحصد أو يجنى أو ينتج منها على وجه التقريب على أن يكال المحصول أو يوزن بعد جمعه ويثبت ذلك في محضر الحيز".

#### الشرح والتعليق

##### ينضم من إستقراء نص هذه المادة النقاط الآتية :-

١- تنص تعليمات المصلحة على أن يؤخذ اقرار كتابي من العمدة أو شيخ البلد على محضر الحيز بأن الزراعة المحجوز عليها يتم نضجها وصلاحياتها للبيع خلال مدة لا تزيد على خمسة وخمسين يوما من تاريخ توقيع الحيز ، وعلة تحديد هذا الميعاد هي أن الحيز قبل النضج بمدة طويلة يؤدي إلى إرهاق المدين بمصاريف الحراسة على الشيء المحجوز وأن مثل هذا الحيز يؤدي إلى عدم العناية بالثمار ، لأن المدين الذي حيز عليه لن يبذل جهدا في المحافظة عليها وهو يعلم أن ثمنها سيذهب إلى دائنيته. كما أنه من الصعب أن يقوم مندوب الحيز عند توقيع الحيز بتحديد قيمة الثمار قبل أن تنضج بمدة طويلة.

- ٢- تنص تعليمات المصلحة أن على مندوب الحجز تكليف الحارس على الثمار بأن يتقدم بطلب عند نضجها للإذن له بضم المحصولات بحضور مندوب الحجز بالمأمورية على أن يكال المحصول أو يوزن بعد جمعه مع اثبات ذلك بمحضر الحجز وصورته مع بيان المكان الذى نقلت اليه بعد جمعها.
- ٣- لا يترتب على الحجز على الثمار والمزروعات قبل هذا الميعاد بطلان الحجز - ولكن إذا خالف الحاجز الدائن حكم هذه المادة بأن حجز قبل هذا الميعاد فإنه يتحمل مصاريف الحراسة عن المدة الزائدة.
- ٤- لإمكان الحجز على الثمار بطريق حجز المنقولات لدى المدين ، يجب أن تكون الثمار قد ظهرت ، فإذا لم تكن قد ظهرت على الإطلاق فإن الحجز (وإن وقع فى الميعاد الذى ينص عليه فى المادة ٨ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) يعتبر باطلاً لوروده على غير محل .
- ٥- إذا كان سبق لحجز على العقار الذى ينتج الثمار ، فإن الحجز على الثمار يلحقها كتابع للعقار ولا يجوز بعد هذا توقيع حجز منقولا عليها .
- ويقصد بالثمار المتصلة كل ما ينتج بصفة دورية دون تأثير فى مصدره ، وذلك سواء تعلق الأمر بثمار طبيعية أو مستحدثة ، ولا يشمل المنتجات التى ليس لها صفة الثمار كناتج المناجم والمحاجر ، فهذه قبل فصلها يحجز عليها بطريق الحجز على العقار .
- كما يجب أن يتم الحجز على الثمار المتصلة والمزروعات القائمة قبل نضجها بخمسة وخمسين يوماً على الأكثر .

## المادة التاسعة

### بشأن الحجز على المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمصوغات

#### النص

إذا كان الحجز على مصوغات أو سبائك من ذهب أو فضة أو معدن نفيس آخر أو مجوهرات أو أحجار كريمة فتوزن وتبين أوصافها بدقة فى محضر الحجز . وتقوم هذه الاشياء بمعرفة خبير يعين أجره بقرار من الوزير المختص أو من ينيبه عنه فى ذلك ويجوز بهذه الطريقة تقويم الاشياء الأخرى بناء على طلب مندوب الحاجز أو المدين . وفى جميع الأحوال يرفق تقرير الخبير بمحضر الحجز . ويجب إذا اقتضى الحال نقلها أو وزنها أو تقويمها أن توضع فى حرز مختوم إن أمكن وأن يذكر فى المحضر مع وصف الأختام .

#### الشرح والتعليق

- ينضم من إستقرأ هذه المادة بعض النقاط الهامة نلخصها فى الآتى :-
- ١- المقصود بالاشياء الأخرى ، المنقولات الدقيقة أو الثمينة كالآلات والمواد الكيميائية وغيرها مما يتعذر تقويمه بمعرفة مندوب الحجز.
  - ٢- الغرض من تقديم هذه الأشياء هو منع بيعها بأقل من قيمتها ، وتهيئة الأمر لتقسيمها عينا بين الدائنين إذا لزم الأمر ذلك.
  - ٣- هذا التقويم من البيانات الجوهرية اللازمة ، وإغفالها يضر بمصلحة الحاجز أو المحجوز عليه على السواء مما يستتبع بطلان الحجز.

٤- يراعى أن يرفق بمحضر الحجز تقرير الخبير المعين لتقويم الأشياء التى يوجب القانون

تقويمها ، أو التى يطلب تقويمها أحد أصحاب الشأن (المادة ٣٥٨ من قانون المرافعات).

٥- لما كان الحجز على الأموال المذكورة بهذه المادة ، قد يقتضى نقل الأشياء المتقدم ذكرها

لوزنها أو تقويمها ، فإنها توضع فى هذه الحالات فى حُرز مختوم ويذكر

ذلك فى المحضر مع وصف الأختام (وهذه القاعدة استثناءً من نص المادة ٣٥٧ مرافعات

التى لا تجيز نقل الأشياء المحبوزة من مكانها) .

أما فيما يتعلق بتعريف المعادن الثمينة والاحجار الكريمة والمصوغات فهى كما يلى :-

- المصوغات :- هى الحلى المصنوعة من الذهب أو الفضة .

- المعدن النفيس :- هو المعدن ذو القيمة كالبلاتين .

- المجوهرات والاحجار الكريمة :- مثال اللؤلؤ والماس والياقوت .

## المادة العاشرة

### بشأن كيفية الحجز على النقود والعمليات الورقية

#### النص

“إذا وقع الحجز على نقود أو عملة ورقية وجب على مندوب الحجز الاستيلاء عليها بعد بيان أوصافها ومقدارها فى محضر الحجز وتحرير إيصال باستلامها يعطيه للمدين أو من يجيب عنه.”

#### الشرح والتعليق

وباستعراض نص هذه المادة ينتظم الآتى :-

**أولاً: الحجز على النقود هو بمثابة تنفيذ مباشر يصل به الدائن إلى استيفاء حقه بالحصول عليه مباشرة:-**

- ١- تقرر هذه المادة التنفيذ القهرى المباشر ، فمجرد استعمال القوة الجبرية يصل الدائن إلى حقه دون حاجة الى اتخاذ طريق اجراءات الحجز على أموال المدين وبيعها - وإن كان قانون المرافعات لا ينظم التنفيذ القهرى المباشر ولا يشير اليه الا أن فقه المرافعات يعمل فى صده كل القواعد العامة فى التنفيذ.
  - ٢- تؤكد هذه المادة ضرورة تحرر محضر (أولاً) بتوقيع الحجز على النقود ثم بعد ذلك يكون الاستيلاء عليها ، مع إيصال بها يعطى للمدين أو من يقوم مقامه.
  - ٣- بداهة ، فلا حاجة للحراسة أو تحديد يوم للبيع فى هذا الصدد.
- كما أن الصعوبة إذا وجد مندوب الحاجز عملة أجنبية فلا مانع من الاستيلاء عليها مع اعطاء المدين أو من يقوم مقامه إيصالاً ، وتخول للعملة الوطنية التى تمثل أساس المحاسبة بين الدائن والمدين .

**ثانيا :- أن التنفيذ الجبرى ينقسم إلى نوعين :-**

**أ - التنفيذ المباشر :-**

١- به يصل الدائن لاستيفاء حقه بالحصول عليه مباشرة ، وقد يحصل بمجرد استعمال

القوة الجبرية ويسمى قهريا مباشرا .

٢- لم يضع المشرع للتنفيذ المباشر أى قواعد خاصة به ، وإنما تطبق بصدده القواعد العامة

التي تتبع بالنسبة لطرق التنفيذ فى قانون المرافعات .

**ب - التنفيذ بطريق الحجز :-**

١- به لا يصل إلى الحق إلا عن طريق اتخاذ اجراءات الحجز على أموال المدين وبيعها .

٢- اجراءات الحجز لا يقصد بها فى جميع الأحوال عمل من أعمال التنفيذ

إذ قد تكون طريقا من طرق الحفظ .

٣- حدد المشرع طرق الحجز ونظمها ووضع الاجراءات والقواعد الخاصة بكل منها .

## المادة الحادية عشر

### بشأن تعيين حارس على المحجوزات وتحديد أجره

#### النص

” يعين مندوب الحاجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا وإن لم يوجد من يقبل لحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه بالحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين ، وتعين بقرار من الوزير المختص أو من ينوبه في ذلك أجور الحراسة بالنسبة إلى غير المدين أو الحائز “.

#### الشرح والتعليق

##### باستعراض نص هذه المادة نستنتج ما يلي :-

١- للحارس إذا كان هو المدين أن يتصرف في المحجوزات إذا كانت منقولات مثلية في منشأ تجارية أو صناعية بشرط أن يورد مثلها قبل اليوم المحدد للبيع ، وذلك لتمكين هذا المدين الحارس من السير تحت مسؤوليته في أعماله التجارية أو الانتاجية أو الصناعية . (مع العلم بأن تعيين حارسا على الاشياء المحجوزة ليس شرطا لتمام الحجز أو لصحته).

٢- إذا امتنع الحارس عن التوقيع على محضر الحجز أو رفض استلام صورته (كما إذا عين المدين حارسا ورفض التوقيع) فإن المادة ٣٦٦ مرافعات (المعدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦) توجب على المحضر أن يسلم صورة محضر الحجز في اليوم ذاته إلى جهة الإدارة وإن يخطر الحارس بذلك خلال ٢٤ ساعة بكتاب مسجل ،

وعلى المحضر اثبات كل ذلك فى حينه فى محضر الحجز ويجب اعمال هذه المادة فى الحجز الادارية (طبقا للمادة ٧٥ القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) .

٣- الحارس هو الشخص الذى يكلف بالمحافظة على الاشياء المحجوز عليها الى أن تقدم للبيع والذى يعين الحارس ويختاره هو مندوب الحاجز .

٤- لا يجيز القانون أن يكون الحارس خادما أو مندوب الحجز ولا أن يكون زوجا أو قريبا أو صهرا لأيهما إلى الدرجة الرابعة ، ومن باب أولى لا يجوز لمندوب الحجز أن يعين نفسه حارسا ، أو أن يعين الحاجز ، أو زوجته ، أو زوجته أو زوجه بحسب الأحوال أو وكيله وذلك بغرض المحافظة على شعور المدين وتجنباً للمتاعب والمشاكسات التى قد تنجم عن ذلك .

٥- إذا طلب المحجوز عليه تعيينه هو ( أو أحد أتباعه أو خدمه ) حارسا وجب تعيينه إلا إذا خيف منه التبديد وكان لذلك الوف أسباب معقولة وتذكر فى محضر الحجز.

٦- إذا عين الدين حارسا فإن له ان يستعمل المنقولات المحجوزة ولكن فقط فيما خصصت له (مادة ١/٣٦٨ مرافعات) . على أنه ليس له اقراض هذه المنقولات الى الغير لاستعمالها وليس للمدين الحارس استغلال المحجوزات إلا إذا كانت بطبيعتها معدة للاستغلال ، كما لو حجز على سيارة أجرة ، ويجب لجواز هذا الاستغلال ألا يؤدى إلا احداث تلف بالاشياء المحجوزة - على أنه إذا أجر المنقول وكان الايجار ثابت التاريخ قبل الحجز ، فإنه يسرى فى حق الدائنين الحاجزين - ويشترط ثبوت التاريخ ، فإذا لم يكن الايجار ثابت التاريخ فلا يسرى فى حق الحائز ولو أمكن اعتباره من أعمال الادارة الحسنة .

## المادة الثانية عشر

### بشأن صلاحيات الحارس تجاه المحجوزات

#### النص

“لا يجوز للحارس أن يستعمل الأشياء المحجوزة أو أن يستغلها أو يعيرها  
وإلا حرم من أجره الحراسة ، فضلا عن الزامه بالتعويضات إنما يجوز  
له إذا كان مالكا أو صاحب حق الانتفاع أن يستغلها فيما خصصت له .  
وإذا كان الحجز على ماشية أو عروض أو أدوات أو آلات لازمة لإدارة  
أو استغلال أرض أو مصنع أو مشغل أو مؤسسة جاز لندوب الحجز  
بناء على طلب ذوى الشأن أن يكلف الحارس بالإدارة أو الاستغلال أو أن يستبدل  
بـه حارسا آخر يقوم بذلك .

وإذا كان الحجز على منقولات مثلية في منشأة تجارية أو صناعية - جاز  
للمدين إذا كان حارسا أن يتصرف فيها بشرط أن يورد مثلها قبل  
اليوم المحدد للبيع وإلا كان مبدداً” .

#### الشرح والتعليق

##### من إستقراء نص هذه المادة ينضم النقاط التالية :-

- ١- شأء المشرع فى قانون المرافعات أن يبيع لملك الأشياء المحجوزة أن يستعملها  
فيما خصصت له إذا كان هو الحارس عليها (مادة ٣٦٨ مرافعات). كما أن له أن يتملك  
ثمارها إن كانت مما ينتج ثمارا وله تأجيرها إن كانت معدة للتأجير كعربات النقل ،  
ولهذا قرر المشرع إيجاب تعيين المحجوز عليه حارسا إذا طلب ذلك .

- ٢- يجب على الحارس أن يحفظ الأشياء الموضوعة في حراسته  
وإن يبذل فى ذلك عناية الرجل العادى (المادة ٧٢٠ قانون مدنى) .
- ٣- المفروض أن الأشياء الواردة فى نص الفقرة الثانية من هذه المادة (الحجز على الماشية  
أو العروض...) لا تكون مملوكة لمالك الأرض أو المصنع لأنها إذا كانت مملوكة  
له فإنها تصبح عقارا بالتخصيص ولا يحجز عليها إلا مع العقار المخصصة  
لخدمته بطريق الحجز العقارى .
- ٤- إذا عين المدين حارسا ، فإنه لا يسأل عن الثمار الطبيعية للمال المنقول كبيض الدجاج  
أو لبن الماشية ، وعلة هذا أن ثمار المنقول المحجوز عليه قليلة فتعتبر  
وكانها فى مقابل حراسته لهذا المنقول .

## المادة الثالثة عشر

### بشأن مسؤولية الحارس وكيفية تغييره بحارس آخر

#### النص

"لا يجوز للحارس أن يطلب اعفائه من الحراسة قبل اليوم المحدد للبيع إلا لأسباب توجب ذلك ، فإذا اعفاه مندوب الحاجز من الحراسة عين حارساً بدلاً منه على أن يعلن المدين بإسم الحارس الجديد بكتاب موصى عليه. ويجرد مندوب الحاجز الأشياء المحجوزة عند تسلم الحارس الجديد مهمته ويثبت هذا - الجرد في محضر يوقعه كل من المندوب والحارس السابق والحارس الجديد وتسلم للحارس الجديد صورة من هذا المحضر".

#### الشرح والتعليق

- ينضم من نص هذه المادة بعض النقاط الجوهرية نوجزها فيما يلي :-
- أولاً :- يظل الحارس قائماً بواجبه حتى يتحقق أحد الأسباب الآتية :-
- ١- انتهاء مهمة الحارس بتقديمه الأشياء المحجوزة لمندوب الحجز في يوم البيع أو إلى الحاجز (المادة ٣١٠ مرافعات).
  - ٢- سقوط الحجز لعدم القيام بالبيع في الميعاد الذي ينص عليه القانون .
  - ٣- الحكم ببطولان الحجز لأي سبب من الأسباب.
  - ٤- وفاة الحارس (في حالة وفاته على ورثته إخطار الحاجز فوراً بوفاته وإلا التزموا بالتعويض) أو استبداله بغيره للقيام بالادارة أو الاستغلال .
  - ٥- اعفاء الحارس بسبب طلبه لأسباب تستوجب ذلك .

## **المادة الرابعة عشر**

### **بشأن الإعلان عن البيع**

#### **النص**

"يجب على مندوب الحاجز قبل البيع بيومين على الأقل أن يلصق صورة من محضر الحجز في موضوع ظاهر من مكان البيع وعلى باب المكان الذي توجد به الاشياء المحجوزة وعلى باب العمدة أو الشيخ أو المقر الإداري التابع له المكان ويعتبر ذلك اعلانا كافيا. ويجوز النشر عن الحجز والبيع في الصحف اليومية المقررة لنشر الاعلانات القضائية وذلك في الحالات التي يرى فيها الحاجز ضرورة النشر بهذا الطريق . ولمندوب الحاجز تأجيل البيع لأسباب جدية ، وكلما أجل البيع أثبت بأصل المحضر وبصورته المنصوص عليها في الفقرة الأولى سبب التأجيل والميعاد الجديد وذلك قبل حلوله بيومين على الأقل ، ويعلن في الوقت ذاته بهذا الميعاد كل من الحارس والمدين ، على أن يعاد اللصق مع جواز اعادة النشر على الوجه الوارد بالفقرتين السابقتين. وإذا رفض المدين توقيع الورقة الدالة على اعلانه فيتوقع من مندوب الحاجز ومن شاهدين اثباتا لذلك".

#### **الشرح والتعليق**

**من استقرأ نص هذه المادة نستعرض بعض النقاط الجوهرية التالية :-**

- ١- إن عدم مراعاة ميعاد اليومين المقررة في هذه المادة بالفقرة الأولى لا يرتب أى بطلان .
- ٢- مخالفة النصوص الخاصة بالإعلان عن البيع لا ترتب أى بطلان ، وإن كانت ترتب مسؤولية الحاجز عن التعويضات التي تسببها المخالفة إذا بيعت الأشياء المحجوزة بثمن

- بخس نتيجة لعدم وجود مشتريين كثيرين بسبب عدم الاعلان القانونى عن البيع ،  
هـذا بطبيعة الحال إذا كان الحاجز هو التسبب فى المخالفة .
- ٣- يجيز المشرع الاعلان عن البيع بطريق النشر فضلاً عن لصق صورة محضر الحجز اعلاناً  
عن البيع طبقاً لما جاء بالفقرة الثانية من هذه المدة وذلك إذا رأى الحاجز ضرورة  
لنشر عن البيع بهذا الطريق ، ويتم الاعلان بالنشر عن البيع فى إحدى الصحف  
اليومية المقررة لنشر الاعلانات القضائية ويذكر فى هذا الاعلان اليوم المحدد للبيع  
وساعته . والمكان الذى يجرى فيه ، ونوع الأشياء التى تم الحجز  
عليها ووصفها بالإجمال - ويثبت الاعلان عن البيع بالنشر فى الصحف بتقديم  
نسخة من الصحيفة أو شهادة من جهة الاعلام تثبت ذلك .
- ٤- إن تأجيل البيع يجب أن يكون لأسباب جدية ، ولا يكون السبب جدياً جوهرياً  
إلا إذا كانت هناك استحالة لاتخاذ اجراءات المزايدة كحالة اضراب عام أو تفشى  
وباء - وفى جميع الاحوال يكون السبب جدياً إذا كان مؤثراً فيما قد يسفر عنه ثمن  
الأشياء المحجوزة ، بحيث يبخر بقيمتها فيضار كل من الحاجز والمحجوز عليه .
- ٥- الاعلان بتأجيل البيع وميعاده الديد يكون لكل من المحجوز عليه والحارس . على يد  
محضر طبقاً لقانون المرافعات وذلك لأن نص المادة ١٤ الفقرة الثالثة  
من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لم توضح كيفية اتمام هذا الاعلان .
- ٦- ليس ثمة ما يمنع من اعلان المدين شخصياً  
بهذا التأجيل إذا كان حاضراً وقت البيع .
- ٧- لا يتحقق البطالان لعدم حصول اعلان المدين أو الحارس بالموعد الجديد للبيع ،  
وإنما يلتزم الحاجز بالتعويضات إذا أثبت المدين أنه كان على استعداد  
لتفادى البيع إذا كان قد علم بتأجيله .

- ٨- رغبة فى الاقتصاد فى نفقات ومصاريف انتقال مندوبى الحجز أورد المشرع ما جاء بالفقرة الأولى من المادة ١٤ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٣٦٣ مرافعات .
- ٩- يجرى البيع فى المكان الذى توجد فيه الاشياء المحجوزة ، وللمحضر أن يأمر بنقلها إلى أقرب سوق ، وله مطلق الحرية فى تقدير الأمر ، ولا يحتاج إلى إذن من القاضى بنقلها لأقرب سوق ، وأما إذا أريد نقل الاشياء المحجوزة إلى مكان غير المكان الذى هى فيه (وغير أقرب الأسواق اليه) وجب إذن قاضى التنفيذ بناء على عريضة تقدم من أحد ذوى الشأن (مادة ٣٧٧ مرافعات).
- ١٠- علة تحديد ميعاد البيع أن تتاح الفرصة للمدين لكى يتدبر أمره فيتفادى بيع منقولاته بالوفاء، أو يستعد للمعارضة فيه إن كان لديه وجه للاعتراض . وهذا الميعاد يمكن من الإعلان عن البيع قبل اجرائه ، ويسمح لغير الحاجز من الدائنين بالتدخل فى الحجز ، وكذلك لتمكين الراغبين فى المزايدة من الاستعداد لها .

## **المادة الخامسة عشر**

### **بشأن إجراءات البيع والمزاد العلنى**

#### **النص**

“يجرى البيع بالمزاد العلنى بمناداة مندوب الحاجز وبحضور شاهدين بشرط دفع الثمن فوراً وعلى كل من يتقدم للشراء أن يؤدى تأميناً قدره ١٠٪ من قيمة عطائه الأول . ويجب ألا يبدأ مندوب الحاجز فى البيع إلا بعد أن يجرد الأشياء المحجوزة ويحرر محضراً بذلك يبين فيه ما يكون قد نقصت منها”.

#### **الشرح والتعليق**

**من إستقرأ نص هذه المادة نستعرض بعض النقاط الجوهرية الآتية :-**

أ - وجوب تحرير محضر الجرد : يجب أن يسبق البيع جرد الأشياء المحجوزة ، حتى تتحدد مسئولية كل من الحارس ومندوب الحجز ، وحتى لا تباع على المدين أشياء غير محجوزة أو العكس وحتى يتلقى المشتري بالمزاد ملكيته سليمة ، وهذا إجراء جوهرى (أى الجرد) يترتب على عدم اتخاذه بطلان البيع دون الحجز وهنالك تقع المسئولية على كل من الحارس ومندوب الحجز - كما أن محضر جرد المحجوزات هو الذى يحدد مسئولية مندوب الحجز أو يخليه منها.

ب- بعد جرد الاشياء المحجوزة ، وتوقيع كل من الحارس ومنسوب الحجز  
على محضر الجرد مع اثبات تاريخ تحرير المحضر يجرى البيع بالمزاد  
ولو لم يطلب ذلك المحجوز عليه.

ج- لا يتقيد مندوب الحجز بحد معين يجب أن يبلغه ثمن الأشياء المعروضة للبيع ،  
بل يوقعه بأكبر عطاء أيا كان .

د - يجب أن يتم البيع الجبرى بالمزاد العلنى ، ذلك لأن إجراء المزاد علنا يتيح الفرصة  
لكل راغب فى الشراء أن يتقدم للمزاد ، وتؤدى المنافسة بين المزايدى إلى رفع ثمن البيع  
إلى أقصى حد ممكن وفى هذا نفع للمدين المحجوز عليه ولدائنيه . كما أن المزايدة  
العلنية تؤدى إلى تمكين ذوى الشأن من مراقبة صحة إجراءات البيع ، وتطمئنهم  
على حسن مراعاة ممثل الحاجز لتطبيق القانون وحسن معاملة المزايدى ، وأخيرا  
فإن فتح باب المزايدة للجميع يؤدى إلى عدم محاباة أشخاص معينين بقصر المزايدات  
عليهم تحقيقا للمساواة بين الجميع .

## **المادة السادسة عشر**

### **بشأن كيفية بيع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة**

#### **النص**

“ لا يجوز بيع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بأقل من قيمتها الذاتية بحسب تقدير أهل الخبرة — فإن لم يتقدم أحد لشرائها فى الميعاد المحدد أجل بيعها إلى ميعاد آخر يعلن عنه بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ١٤ وتباع عندئذ لمن يرسو عليه المزاد ولو بثمن أقل مما قومت به ... ”

#### **الشرح والتعليق**

**من إستقراء نص هذه المادة نستعرض بعض النقاط الجوهرية الآتية :-**

المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة التى سبق تقويم قيمتها بواسطة أهل الخبرة فى محضر الحجز ، لا يجوز بيعها بأقل من هذه القيمة الا بعد اعادة الاعلان عنها (طبقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، المادة ٣٨٦ قانون المرافعات) بحيث أنه إذا لم يتقدم مشتر لها فى أول يوم حسب قيمتها المقررة تم تأجيل بيعها فى ميعاد آخر ، فإن لم يتقدم أحد أيضا بهذه القيمة بعد التأجيل ، يمكن أن تباع هذه الاشياء لمن يرسو عليه المزاد ولو بثمن أقل مما قومت به ، أما بالنسبة للاشياء التى لم يقومها خبير ، فيمكن بيعها من أول يوم بأقل من قيمتها.

## **المادة السابعة عشر**

### **بشأن إجراءات رسو المزاد**

#### **النص**

"على الراى عليه المزاد أداء باقى ثمن البيع فورا وإلا أعيد البيع على مسئوليته فى الحال ويخصم من مبلغ التأمين ما قد يوجد من فرق فى الثمن ويرجع عليه بالعجز الذى يزيد على مبلغ التأمين".

#### **الشرح والتعليق**

**باستعراض نص هذه المادة يتضح ما يلى :-**

١- يتم اعادة البيع على مسئولية المشتري بالمزاد والتخلف عن دفع الثمن ، حيث يتم فسخ البيع بالمزاد الأول فورا ويتم فى نفس الجلسة اعادة البيع ، وقبل أن تنتقل الملكية الى ذلك المشتري الأول - ويعاد البيع من تلقاء نفس مندوب الحجز ، حيث يبدأ الحجز بإجراء مزايدة جديدة فورا ، وذلك دون تحديد ثمن أساسى تماما كما هو الحال فى المزايدة الأولى - ويقع البيع عندئذ لمن يرسو عليه المزاد ، ولو كان عطاؤه أقل من الثمن الذى رسا به المزاد الأول ، وإذا رسا المزاد الجديد بثمن يقل عن ثمن المزاد الأول - كان المشتري الاول مسئولا عن هذا الفرق بين الثمن فى المزايدة - وبالتالي يمكن اقتضاؤه جبرا دون الحاجة لحكم قضائى إذ يعتبر محضر البيع (الذى يشتمل على المزايدة) هو السند التنفيذى فى مواجهته (أى المشتري الأول) لاقتضاء هذا الفرق (المادة ١/٣٨٩ مرافعات). ويتم خصم هذا العجز (الناتج من نقص

الضمن بالمزاد العلنى عن الأول) من مبلغ التأمين المستحق للمشتري الأول ثم يرجع عليه بالمعجز الذى يزد على مبلغ التأمين .

٢- فى حالة ما إذا رسا المزاد العلنى بضمن أكبر من المزاد الأول - ففرق الثمنين لا يكون من حق المشتري الأول ، وإنما من حق المحجوز عليه (المدين المالك لهذا المنقول المباع) على أساس أن البيع الأول لا ينقل الملكية إلا بعد دفع كامل الثمن ، وبالتالي فإن البيع الثانى يكون بيعاً لمال مملوك للمدين المحجوز عليه ويحل فى ذمته هذا الفرق بين الثمنين . وحيث أن هذا المنقول سبق توقيع حجز المنقول عليه لصالح الحاجز اقتضاء لدين له فى ذمة المدين (مالك المنقول) وبالتالي فيحق للحاجز استيفاء حقه من مستحقات ومصاريف وفوائد وأجور حراسة سبق الحجز بها وجرى البيع المذكور وفاء لهذه المستحقات - يحق للحاجز أن يستوفى جميع حقوقه ومازاد يؤول الى المدين (مالك المنقول المباع). مع ملاحظة اثبات كل هذه الاجراءات فى محضر البيع. ويلاحظ أنه بعد تمام رسو المزاد وأداء القيمة الراسى بها ، فإنه لا يلتفت إلى أية عروض أخرى قد تقدم من أحد المزايدين بالزيادة على الثمن الراسى به المزاد ، مهما كانت الزيادة ولو تحقق معها صالح المدين أو صالح الجهة الحاجزة .

كما لا يجوز لمنحجب الحجز ، بدلاً من إعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف - أن يرجع إلى صاحب العطاء الذى يلى المشتري المتخلف مباشرة ، لأن ذلك لا يكون إعادة للبيع - وإنما يتعين عليه إثبات امتناع المشتري عن الدفع ، ثم يشهر المزاد على ذمته - أى على مسئوليته مرة ثانية .

## المادة الثامنة عشر

### بشأن الكف عن بيع باقى المحجوزات

#### النص

”يكف مندوب الحاجز عن المضى فى البيع إذا نتج من بيع بعض المحجوزات مبلغ كاف لوفاء المبالغ المحجوز من أجلها والمصروفات المطلوبة حتى نهاية الشهر الذى يقع فيه البيع ، وما يوقع بعد ذلك من الحجوز تحت يد مندوب الحاجز لا يتناول إلا مازاد على وفاء ما ذكره“

#### الشرح والتعليق

ينتظم من إستقراء النص ما يلى :

- ١- يتعين على مندوب الحاجز أن يكف عن البيع إذا نتج مبلغ كاف لوفاء الديون المحجوز من أجلها هى والمصاريف ، وذلك حتى لا يضار المدين ببيع مايزيد من أمواله عن حاجة الدائن (أو الدائنين).
  - ٢- متى كف مندوب الحاجز عن البيع لكفاية المحصل لوفاء حق الحاجز ، فأى حجز على الاشياء التى لم يحصل بيعها ينتهى فوراً (بالنسبة لهذا الحاجز) وتزول آثاره ويسترد المدين حق التصرف فى باقى المحجوزات غير المباعة ، وذلك لأن تخصيص الدائن الحاجز بالمبلغ المتحصل من البيع هو بمثابة الوفاء اليه بمطلوباته ، ولا يكون هناك محل بعدئذ لقيام الحجز على غير ما بيع من أموال المدين .
- ويلاحظ أنه يفترض فى نظام الكف عن البيع أن الحجز قد وقع على أكثر من منقول فلا يتصور الكف عندما يرد الحجز والبيع على منقول واحد ، وإنما يجرى الخصم من ثمن البيع بمقدار المستحقات ويسلم باقى الثمن للمدين بمقتضى إيصال .

كما أنه إذا لم يوجد المدين أودع مبلغ الزيادة المستحقة له فى خزانة المحافظة  
أو الجهة الحاجزة بحسب الأحوال تحت بند أمانات ، ويتبع نفس الإجراء  
فى حالة رفض المدين استلام هذه الزيادة .  
ويلاحظ أنه يقصد بالمبالغ المحجوز من أجلها حقوق الدائنين الذين حجزوا  
على المنقول لدى المدين ، أو الذين حجزوا على الثمن تحت يد مندوب  
الحاجز - قبل حدوث الكف عن المضى فى البيع - من أصل وفوائد وكذلك مصروفات الحجز  
والبيع حتى نهاية الشهر الذى يقع فيه البيع .

## **المادة التاسعة عشر**

### **بشأن بيانات محضر البيع**

#### **النص**

”يحرر محضر بالبيع يثبت فيه بالتفصيل قيمة المبالغ المطلوبة حتى نهاية الشهر الذى حصل فيه البيع بما فى ذلك مصروفات النقل إذا تم البيع فى غير مكان الحجز ومصاريف الحجز والبيع واسم المدين وبيان الاشياء المباعة ووصفها ومحل بيعها وسبب البيع وساعة افتتاح المزاد وقفله وثمان البيع واسم الراسى عليه المزاد وتوقيعه وتوقيع اصحاب العطاءات الأخرى على اقرار منهم بالكف عن المزايدة وباستلام تأميناتهم . ويوقع هذا المحضر كل من مندوب الحاجز والحارس والمدين والمشتري والشاهدين وإذا لم يحضر الحارس أو المدين أثبت ذلك فى المحضر . وإذا بيعت المحجوزات بإحدى الشون أو الأسواق أو صالات البيع فيقدر الوزيـر المختص أو من ينوبه فى ذلك أجرة المكان المعروضة به هذه المقولات . وتخصم المبالغ المطلوبة من ثمن البيع ويسلم ماقد يتبقى منه الى المدين إن كان حاضرا وإلا أودع لحسابه خزانة المحافظة أو المديرية أو الجهة المختصة حسب الأحوال“.

#### **الشرح والتعليق**

**باستعراض هذا النص نجد ما يلى :-**

- ١- يثبت اجراء البيع فى محضر يسمى محضر البيع يشمل على ذكر جميع اجراءات البيع وما لقيه مندوب الحجز اثناءها وما اتخذها فى شأنها وحضور المحجوز عليه أو غيابه والتمن الذى رسا به المزاد وعلى اسم من رسا عليه وتوقيعه.
- ٢- يبطل محضر البيع إذا شابه عيب جوهري لم تحقق بسببه الغاية التى قصد القانون حمايتها بما أوجبه وحصلت فيه المخالفة.

- ٣- يبطل المحضر إذا لم يشتمل على الثمن الذى رسا به المزاد أو لم يشتمل على اسم من رسا عليه ، أو لم يشتمل على الاجراءات التى اتخذها وهو بسبب اجراء المـزاد.
- ٤- لا يبطل المحضر إذا لم يشتمل على توقيع من رسا عليه المزاد بشرط أن يذكر سبب الامتناع عن التوقيع ، وبشرط أن يكون مندوب الحجز قد أثبت فى محضره جميع الاجراءات التى اتخذها وهو بسبب اجراء المزاد لكى تبعث الثقة فى اجراءات المندوب وترتفع عنها الشبهات.
- ٥- بتمام بيع المنقولات تنتقل ملكية الاشياء المبعة الى المشتري فإذا كان المشتري حسن النية لا يجوز استردادها منه ولو تبين فيما بعد أن المنقولات لم تكن مملوكة للمدين أما إذا كان المشتري سيئ النية ، أو كانت المنقولات مسروقة أو ضائعة فيجوز استردادها منه خلال ثلاث سنوات على أن يعطى المسترد للمشتري الثمن الذى دفعه . وبتمام البيع يختص الدائن الحاجز بحصيلة التنفيذ دون الحاجة الى اجراء آخر.
- ويجب أن يشتمل محضر البيع على البيانات التالية تفصيلاً :-**
- ١- قيمة المبالغ المطلوب التنفيذ بها حتى نهاية الشهر الذى حصل فيه البيع ، بما فى ذلك مصروفات النقل إذا تم البيع فى غير مكان المنقولات المحجوز عليها ، وكذلك مصاريف الحجز والبيع .
- ٢- اسم المدين المحجوز على ماله باعتباره بائع المنقولات المحجوز عليها والتى يتم بيعها .
- ٣- بيان الأشياء المبيع ووصفها . ويمكن أن يختلف هذا البيان عما ورد بمحضر الحجز كما فى حالة الكف عن المضى فى بيع باقى المحجوزات .
- ٤- محل البيع . وطبقاً لنص المادة ٣٧٧ مرافعات يمكن لقاضى التنفيذ أن يأمر بإجراء البيع ( والإعلان عنه ) فى مكان آخر بناء على عريضة تقدم إليه من أحد ذوى الشأن .

- ٥- سبب البيع ألا وهو عدم الوفاء بالمستحقات المحجوز من أجلها في مواعييدها المحددة ، أو تخلف الراسى عليه المزاد عن الوفاء بكامل الثمن (حيث يعتبر ذلك سبباً لإعادة البيع) .
- ٦- ساعة افتتاح المزاد وقفله - حيث لا يجوز البيع قبل الساعة صباحاً وحتى الثامنة مساءً عدا العطلات الرسمية إلا في حالات الضرورة وبإذن كتابى من قاضى الأمور الوقتية .
- ٧- ثمن البيع - للتأكد من سلامة تطبيق النصوص التى توجب البيع بأسعار معينة ( بالنسبة للسلع المسعرة جبرياً ) أو بأسعار لا تقل عن حد معين ( بالنسبة للمعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ) .
- ٨- اسم الراسى عليه المزاد وتوقيعه ، باعتباره المشتري الذى آلت إليه ملكية المنقولات المبيع بحسن النية ( طبقاً لفصل المادة ٩٧٦ قانون مدنى الذى تقضى بأن الحيازة فى المنقول سند الملكية ) .
- ٩- توقيع أصحاب العطاءات الأخرى على إقرار منهم بالكف عن المزايدة وباستلام تأميناتهم للتحقق من جدية حدوث المزايدة ، وإخلاء مسئولية المندوب حيالهم . ويجب إثبات هذه الاقرارات فى نفس المحضر وليس فى ورقة مستقلة .
- ١٠- توقيع كل من مندوب الحجز والحارس والمدين المشتري والشاهدين . وإذا تخلف الحارس أو المدين عن الحضور أثبت ذلك أيضاً فى محضر البيع .

## المادة العشرون

### بشأن ميعاد البيع ، سقوطه ، وقفه

#### النص

"يعتبر الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد أوقف باتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لوجود نزاع قضائي أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون أو لإشكال إثارة المدين أو الغير أو لعدم وجود مشتر للمنقول المحجوز".

#### الشرح والتعليق

من نص المادة المشار إليها نستخلص ما يلي :-

- ١- لم يترك المشرع المدين مهدها بإجراءات الحجز فتتأبد الحجز ويتخا الدائنون وسيلة تهديد مستمر للمدينين ، ولهذا استحدث المشرع نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (٣٧٥ مرافعات) رعاية للمدينين وحماية لهم من دائنيهم.
- ٢- إذ احدث أن وقع الحجز فى يوم ولم يقفل محضره إلا فى يوم تال ، فالعبرة عند تحديد بداية الميعاد باليوم الأول الذى بدأ فيه توقيع الحجز (ولو لم يعين حارساً على المحجوزات بل ولو لم يتم الحجز فى هذا اليوم - كل هذا بالنسبة لما تم اثباته فى اليوم الأول من منقولات محجوزة) أما بالنسبة لما تم حجزه بعدئذ فيبدأ الميعاد من يوم اثبات المنقولات فى محضر الحجز (المادة ٣٦٠ ، ٣٧٥ مرافعات) .
- ٣- إذا لم يتقدم أحد للشراء وأجل البيع الى اليوم الثانى ، وكان هذا اليوم واقعا بعد الميعاد فلا تبطل الاجراءات لحصول قوة قاهرة جعلت البيع مستحيلا فى اليوم المحدد خلال الميعاد الى اليوم التالى عملا بقاعدة أن التقادم لا يسرى فى حق من لا يتمكن من اتخاذا الاجراءات للمحافظة على حقه.

عند تعدد الحجوز يخضع كل حجز فى بقاءه أو إسقاطه للقاعدة المقررة بصده:

أ - إذا تعددت الحجوز الادارية أو كان بعضها حجز اداريا والآخر قضائيا ، فإن كل حجز يخضع فى بقاءه وسقوطه للقاعدة المقررة بصده ، دون أن يؤثر سقوط حجز أو بقاءه فى الحجوز الاخرى بالسقوط أو بالبقاء.

ب - كقاعدة عامة - إذا وقع الحجز على المنقولات باطلا فلا يؤثر ذلك على الحجوز اللاحقة على ذات المنقولات إذا وقعت صحيحة فى ذاتها (المادة ٣٧٢ مرافعات وهى واجبة التطبيق على الحجوز الادارية عند تعددها أو عند اتخاذها الى جانب حجوز قضائية).

ج- نزول أحد الحاجزين عن حجزه لا يؤثر فى بقاء الحجوز الأخرى على ذات المال المحجوز متى كانت صحيحة فى ذاتها .

د - سقوط حجز واعتباره كأن لم يكن (عملا بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥)

أو المادة ٣٧٥ مرافعات) لا يؤثر فى بقاء الحجوز الأخرى متى كانت صحيحة فى ذاتها

هـ- لا يعمل بنص هذه المادة بالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير الإدارى .

و - لا يعمل بنص هذه المادة بالنسبة للحجز العقارى الادارى .

ز - إن الجزاء المقرر فى هذه المادة باعتبار الحجز كأن لم يكن لا يتعلق النظام العام

(إن هو مقرر لمصلحة المدين فعليه أن يتمسك به فى الوقت المناسب) ولا تقضى به

المحكمة من تلقاء نفسها ويجب التمسك به من جانب المدين قبل التكلم فى الموضوع ،

لأن التكلم فى الموضوع يفيد النزول عن التمسك بهذا الجزاء المقرر لمصلحته ،

ويعتبر ردا على اجراءات التنفيذ بما يفيد اعتبارها صحيحة .

## ★ حالات وقف الميعاد المقررة فى هذه المادة :

١- إذا وقف البيع باتفاق الحاجز والمحجوز عليه ، أيا كان سبب الاتفاق أو الباعث عليه

( إذا زال الحجز عملا بالمادة ٢١ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بسبب أداء كل المستحقات

والمصاريف ، فلا مجال لوقف البيع وإنما ينقضى الحجز وتزول آثاره) فيجب اثبات

الاتفاق كتابة ويوقعه مصدر أمر الحجز والممول المدين.

٢- إذا وافق الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة على المدين ، فهنا يقف الميعاد المقرر

فى هذه المادة وذلك بقوة القانون ، ويظل الحجز بمنجى من السقوط بمضى المدة مادام قرار

التقسيط قائما ، أيا كانت المدة التى يقف فيها الميعاد ، وحتى إذا تقاعس المدين فى أداء

باقى الأقساط فى مواعييدها ، وإذا تراخى المدين فى أداء الأقساط الباقية فإنه لا يملك

التمسك باعتبار الحجز كأن لم يكن عملا بنص هذه المادة ، لأن هذا الجزاء

وإن كان مقرا لمصلحته إلا أنه يجب ألا يكون الوقف بفعله هو فهو المتسبب فى المخالفة

التى لا يصح التمسك بالجزاء المقرر عند حدوثها كذلك فمادام قرار التقسيط قائما

ولم يبلغ ، فلامجال لاستكمال مدة السقوط حتى لا يضار الحاجز ولا تستكمل مدة

السقوط إلا من وقت الغاء قرار التقسيط وبصدور قرار الغاء التقسيط يستكمل الميعاد

سريانه بالاعتداد بمدة الوقف السابقة على صدور قرار التقسيط .

٣- إذا أقيمت دعوى قضائية عملا بنص المادة ٢٧ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فعندئذ تقف

اجراءات الحجز الادارى بقوة القانون ، وبالتالي تقف جميع المواعيد التى كانت

سارية فى حق أى طرف من أطراف الحجز.

- ٤- إذا صدر حكم من المحكمة بوقف هذا الميعاد ، أيا كانت المحكمة التي أصدرته ولو لم تكن محكمة التنفيذ ، وأيا كان الباعث عليه.
- ٥- إذا نص القانون بوقف الميعاد - كما جاء بنص هذه المادة من وقف الميعاد بقوة القانون عند صدور قرار بتقسيط الدين .
- ٦- إذا استشكل الدين أو الغير استشكل موضوعيا أو وقتيا ، فإن الميعاد يقف بقوة القانون وبمجرد إقامة الإشكال (الاشكال الوقتى الأول فى التنفيذ بوقف التنفيذ لحين صدور الحكم النهائى ويبدأ سريان الميعاد المحدد لاعتبار الحجز كأن لم يكن من تاريخ صدور هذا الحكم .
- ٧- إذا لم يتقدم فى الميزاد مشتري لشراء المال المحجوز .

## المادة الحادية والعشرون

### بشأن وقف إجراءات الحجز والبيع ، وكيفية رفع الحجز

#### النص

”يجوز حتى يوم البيع وقف إجراءات الحجز والبيع وذلك بأداء المبالغ المطلوبة والمصروفات ، وفى هذه الحالة يرفع الحجز وتسلم للمدين الأشياء المحجوزة بموجب محضر يحرره مندوب الحاجز ويتضمن إخلاء عهدة الحارس .

#### الشرح والتعليق

من النص السابق نستخلص ما يلى :-

أولاً : يجوز للمدين (طبقاً لنص هذه المادة) أو غيره (دون تحديد صفة ما) طلب إنهاء الحجز مع أداء سائبر المستحقات والمصاريف ، وعلى مندوب الحجز هنا أن يحرر محضر جرد ، يوقعه الحارس والمدين ( أو من يقوم مقامه) - وذلك حتى تنتفى مسئولية الحارس ومندوب الحجز .

ثانياً : زوال الحجز المنقول الموقع سابقاً ، لا ينفى جواز توقيع حجز جديد على ذات المدين إذا استحققت عليه من جديد ضرائب أو رسوم .

## المادة الثانية والعشرون

### بشأن مصروفات حجز وبيع المنقولات

#### النص

"تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد مصروفات اجراءات الحجز والبيع المنصوص عليها في هذا الباب".

#### الشرح والتعليق

ومن قراءة هذا النص نستعرض الآتى :

صدر قرار من وزير المالية رقم ١٤٣ لسنة ٥٥ باللائحة التنفيذية للقانون ٣٠٨ لسنة ٥٥ المادة الثانية منه بأن "تكون مصروفات الحجز والبيع فى حجز المنقولات كالاتى : (تعديل بالقرار الوزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٥) :

٢ جنيه عن التنبيه بالأداء والانداز ومحضر الحجز وصورة مهما تعددت (كانت ٥,٥٠٠ مليم).

٢ جنيه عن محضر البيع وصورة مهما تعددة (كانت ٥,٥٠٠ مليم).

١٪ من ثمن البيع.

أما مصروفات النشر بالصحف اليومية المقررة لنشر الاعلانات القضائية عن طريق إدارة المطبوعات فتكون بحسب التعريفة المقررة لها فى تاريخ النشر.

## المادة الثالثة والعشرين

### بشأن الإعفاء الكلى أو الجزئى من مصروفات الحجز

#### النص

"يعفى المدين من مصروفات الحجز إذا قام بأداء المبلغ المطلوب منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحجز ، فإن أدى المبلغ المطلوب منه خلال الثلاثين يوما التالية أعفى من نصف تلك المصروفات كل ذلك مالم يكن البيع قد تم" .

ويعتبر فى حكم البيع بالنسبة الى مصروفات الاجراءات تسليم الحاجز الأسهم والسندات إلى أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف لبيعها.

وفى جميع الحالات يلزم المدين بأداء رسوم البيع وأجرة حراسة الأشياء المحجوزة والنشر ومصروفات اعدادها ونقلها والأجور والعمولة وغيرها المنصوص عليها فى هذا القانون".

#### الشرح والتعليق

من إستقرأ هذا النص نخلص لما يلى :-

- ١- تشجيعا للمدين على الوفاء تنص الفقرة الأولى على اعفاء المدين من مصروفات الحجز وذلك إذا قام المدين بأداء المبلغ المطلوب منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحجز ، فإذا أدى المبلغ المطلوب منه خلال الثلاثين يوما التالية لهذا الميعاد يعفى من نصف

هذه المصروفات ، ويشترط لهذا الإعفاء (سواء من كل المصروفات أو نصفها)

ألا يكون البيع قد تم. ويعتبر البيع قد تم برسو المزاد لبيع هذه المحجوزات .

٢- يأخذ حكم تمام البيع بالنسبة لعدم الإعفاء من المصروفات قيام الحاجز بتسليم الأسهم

والسندات إلى أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارفة لبيعها ولو لم يتم بيعها قبل وفاء

المدين بديونته ( طبقاً لنص الفقرة الثانية أعلاه ) .

٣- هذا الاعفاء لا يشمل رسوم البيع وأجرة حراسة الأشياء المحجوزة ومصاريف النشر

ومصاريف اعداد المنقولات للبيع ونقلها والعمولة وأجور الخبراء المنتدبون

لتقويم الاشياء المحجوزة وكذلك رسوم البيع وقدرها ١٪ من ثمن البيع مهما كانت المدة

التي تنقضى بين تاريخ الحجز والتسديد أو بين تاريخ الحجز والبيع .

(طبقاً لنص الفقرة الثالثة من هذه المادة) .

## **المادة الرابعة والعشرون**

### **بشأن المصروفات الواجب خصمها قبل سداد الدين المحجوز به**

#### **النص**

” تخصم أولاً من المبلغ المحصل من البيع مصروفات الاجراءات ومصروفات الاعداد والنشر والنقل وأجرة الحراسة وأجرة مكان البيع وعمولة البنوك والسماسرة والصيارف فى بيع الأسهم والسندات وأجور الخبراء فى تقويم المحجوزات ويخصص الباقى لأداء المبالغ المحجوز من أجلها“.

#### **الشرح والتعليق**

يتم تسوية المصاريف ثم الفوائد ثم أصل الدين وذلك من ثمن بيع المحجوزات .  
وقد راعى المشرع فى هذا الترتيب مصلحة الدائن الحاجز وليس وفقاً لمصلحة المدين ( المحجوز عليه ) .

## **المادة الخامسة والعشرون**

### **بشأن تعدد الحجوز وتوحيد إجراءات البيع**

#### **النص**

” إذا وقع حجز ادارى بعد حجز قضائى أو العكس أو وقع حجز إدارى بعد حجز إدارى آخر فعلى مندوب الحجز أو المحضر فى الحجز الثانى إعلان صورة من محضر الحجز الى المحضر الذى أوقع الحجز الأول والى الحارس المعين من قبله.  
وفى حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولاً عنها حتى يقرر اعفائه وإعلانه بذلك ، أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به ، أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين حارساً عليها.  
وعند تعدد الحجوز طبقاً لأحكام هذه المادة توحد إجراءات البيع وميعاده وتباع المحجوزات طبقاً لأحكام القوانين الخاصة بالحجز الموقع أولاً“.

## الشرح والتعليق

ومن استقراء نص هذه المادة نستعرض النقاط الجوهرية الآتية :

- ١- قد تتعدد الحجوز - سواء قضائيا أم إداريا - ويجب فى كل حجز اعلان المدين بالمستحقات التى من أجلها وقع الحجز ، حتى إذا رغب المدين تفاديها (عملا بنص م ٢١ ق ٣٠٨ لسنة ٥٥) وجب عليه أداء كل الديون المستحقة لكل الحاجزين أو أداء الدين الذى يرغب تفادى الحجز الخاص به.
- ٢- يتم توحيد الحراسة وذلك باستيفاء الحارس المعين فى الحجز الأول حارسا على المحجوزات ولو تم بعد ذلك حجز تالى ، مالم يسبق الحجز الأول ، ويتم تعيينه أيضا على مالم يسبق حجزه من المحجوزات الأولى .
- ٣- يتم تحرير محضر جرد فى كل حجز حتى تتحدد مسئولية الحارس قبل جميع الحاجزين (عمليا مندوب الحجز أو المحضر عند مباشرته لتوقيع حجز على محجوز سبق حجزه يبرز له الحارس صورة من محضر الحجز الأول ، وعلى أساسها يتم جرد الأشياء المحجوزة وتسليم صورة من محضر الجرد للحاجز الجديد).
- ٤- كل حجز يستقل عن الحجوز الأخرى ، ولا يؤثر عليها فى صحته أو بطلانه وفى استبقائه أو النزول عنه أو زواله ( م ٢١ ق ٣٠٨ لسنة ٥٥) وفى اعتباره كأن لم يكن (عملا بنص م ٢٠ ق ٣٠٨ لسنة ٥٥ أو فى بقائه لسبب من الأسباب المقررة فى المادة ٢٠ ق ٣٠٨ لسنة ٥٥).
- ٥- يتم توحيد اجراءات الاعلان عن البيع وذلك اقتصادا فى النفقات.
- ٦- يتم تحديد ميعاد واحد للبيع ، مع مراعاة وجوب انقضاء ثمانية أيام تبدأ من تاريخ آخر حجز وذلك عملا بنص المادة ٦ ق ٣٠٨ لسنة ٥٥.

- ٧- يجب على مندوب الحاجز الثانى (أو التالى عليه) اعلان صورة من محضر إلى مندوب الحجز الأول وكذلك إلى الحارس المعين من قبله (ويفضل اتمام هذا الاعلان على يد محضر).
- ٨- يتم البيع بمعرفة المحضر أو مندوب الحجز الذى أوقع الحجز الأول بحسب ما إذا كان الحجز الأول قضائياً أم إدارياً.
- ٩- تكون اجراءات البيع ، وفق أحكام القوانين الخاصة بالحجز الموقع أولاً ، فإذا انقضى الحجز الأول وزال وزالت الآثار القانونية المترتبة عليه لسبب من أسباب الانقضاء ، يحل الحجز التالى عليه محله ، ويعد الحجز الثانى بمثابة حجزاً أولاً فى حكم المادة ٢٥ فقرة ٣ ق ٣٠٨ لسنة ٥٥.
- ١٠- رفع أحد الحجوز أو بطلانه أو النزول عنه لا يؤثر فى بقاء الحجوز الأخرى.
- أما إذا كان جميع الحاجزين مشتركين معا فى الحجز على كل المحجوز ، يقسم حاصل التنفيذ قسمة غرماء (مالم يكن أحدهم له امتياز أو يخول له القانون التقدم على سائر الدائنين) أما إذا كان بعض أو أحد الحاجزين يتميز بالحجز على منقولات لم يقم غيره بالحجز عليها استقل وحده باجتناء ثمرة هذه المحجوزات التى لم يشاركه فيها غيره ، مع العلم بأنه كان يجب على الحاجز الثانى البدء فى الحجز على المنقولات المستجدة التى لم يسبق الحجز عليها فى الحجز الأول.

## المادة السادسة والعشرون

### بشأن توزيع ثمن البيع على الحجوز المتعددة

#### النص

“يودع الثمن فى حالة البيع القضائى خزانة المحكمة المختصة التى تفصل فى توزيعه بين الحاجزين على وجه السرعة. أما فى حالة البيع الإدارى فتخصم المصروفات والمطلوبات المستحقة للحاجز الإدارى ويودع باقى الثمن خزانة المحكمة المختصة لخدمة الحاجز القضائى حتى تفصل المحكمة فى توزيع المبلغ فإذا زاد ما خصمه الحاجز الإدارى عما أسفر عنه التوزيع الزم بإيداع خزانة هذه المحكمة . وعند تعدد الحجوز الإدارية تخصم المصروفات ويودع الباقى خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ، مالم تتفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينهما”.

#### الشرح والتعليق

باستعراض نص هذه المادة نخلص لما يلى :-

- ١- عبارة “وجه السرعة” يقصد بها مجرد حث المحكمة على سرعة الفصل فى الخصومة ، دون أن يترتب على ذلك أى أثر قانونى آخر.
- ٢- عند تعدد الحجوز الإدارية ، يودع حاصل التنفيذ خزانة المحكمة المختصة ، وإنما لا تفصل هى (أى محكمة) فى توزيعه بين الحاجزين ، لأن الاختصاص يكون لهيئات التحكيم الإجبارى المشكلة للفصل فى المنازعات بين جهات الحكومة المختلفة أو بينها وبين شركات القطاع العام .

## المادة السابعة والعشرون

### يشأن وقف حجز وبيع المنقول عند وجود منازعة

#### النص

”يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبالغة المطلوبة أو فى صحة اجراءات الحجز ، أو استرداد الأشياء المحجوزة ، وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا فى النزاع ويحكم فى دعوى المنازعة على وجه السرعة“.

#### الشرح والتعليق

من نص المادة سابق الذكر يتنضم ما يلى :-

١- أن هذه المادة تقرر قاعدة عامة مقتضاها وقف اجراءات الحجز والبيع (أى التنفيذ) بقوة القانون وبدون حاجة إلى صدور حكم قضائى قطعى أو مستعجل ، يقرر هذا الوقف ، وذلك بمجرد اقامة منازعة فى التنفيذ ، وحتى صدور الحكم النهائى فيها ، أى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى به الذى لا يقبل الاستئناف ، وإن كان الحكم قد يكون قابلا للطعن فيه بالنقض أو التماس اعادة لنظر ، أو قد يطعن فيه بهذا الطريق أو ذاك ويترتب الوقف بقوة القانون بمجرد اقامة المنازعة ولو بصورة عارضة على دعوى أصلية أخرى .

٢ - أنها تقرر قاعدة عامة عند اقامة أى منازعة فى التنفيذ - أيا كانت المحكمة التى تقدم اليها الدعوى ولو لم تكن محكمة تنفيذ ، وسواء أكانت متعلقة بأصل الدين الواجب اقتضاؤه أو بصحة اجراءات الحجز أو بحق عينى على الأشياء المحجوزة ، وسواء أكانت الدعوى موضوعية أو وقتية ، وسواء أكانت الدعوى مقامة من ذات المدين أو من الغير

- استنادا الى عموم النص وسواء أكان الاشكال الوقتي في التنفيذ وأيضا الدعوى المستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز ويوقف الحجز الادارى بمجرد اقامة الدعوى عملا بصريح النص .
- ٣- إنها تقرر قاعدة عامة ، فى صدد الحجوز الادارية ، سواء أكانت متعلقة بالحجز على المنقول أو بالحجز على العقار وسواء كان الحجز تنفيذياً أو تحفظياً .
- ٤- يظل الأثر الموقوف لإقامة المنازعة عملا بنص هذه المادة حتى صدور الحكم النهائى فيها - فى موضوعها أو فى انقضائها دون حكم فى الموضوع ، سواء قدمت الدعوى الى قاضى التنفيذ ( عملا بنص المادة ٢٧٥ مرافعات ) بصفته المختص بهذه المنازعات أو قدمت الى محكمة أخرى وسواء أقيمت باجراءات صحيحة أو باطلة ، أو ولم تتوافر فيها الشروط الموقفة للتنفيذ ( وذلك فى صدد دعوى استرداد الاشياء المحجوزة من منقولات أو عقارات ) .
- ٥- واضح أن المختص بمنازعات التنفيذ هو وحده قاضى التنفيذ (المادة ٢٧٥ مرافعات) وإنما إذا أقيمت المنازعة - عملا بنص المادة ٢٧ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إلى غيره عن خطأ - فإنها أيضا توقف الحجز الادارى عملا بصريح نص هذه المادة - وكذلك الحال إذا كانت اجراءات هذه الدعوى باطلة .
- ٦- لا يحق للإدارة (الحاجزة) الاستمرار فى التنفيذ إلا بصور حكم من محكمة الدرجة الثانية (أو من الدرجة الأولى فى حدود نصابها النهائى) برفض دعوى المدين ، أو بصور حكم منها بذات الوصف بسقوط الخصومة أو بقبول تركها ، أو باعتبارها كأن لم تكن ، أو بانقضائها بمضى المدة ، أو ببطلان صحتها ، أو بعدم قبولها لأى سبب من الاسباب ، ولا يكفى عملا بنص المادة ٢٧ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ صدور حكم مشمول بالنفاذ المعجل فى المنازعة ، وإنما يجب ألا ينسى أن هذا الحجز الادارى هو الاستثناء فى القواعد العامة فى التنفيذ ، وإن وقفه لأى سبب من الاسباب يعود

- بالخصوص الى القواعد العامة فى التنفيذ التى كانت تملك الادارة (الحاجزة) اتخاذها من بادىء الأمر إذا كانت مستحققاتها واجبة الأداء وخالية من النزاع ، وبديهي لا تملك الإدارة عندئذ اقامة حجز ادارى جديدة وإلا جاز للمدين أن يستشكل أمام قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة طالبا وقف هذا الحجز .
- ٧- إذا كان لمدين قد أقام دعوى موضوعية ببراءة ذمته قبل توقيع الحجز الإدارى ، فإن الإدارة يجب عليها أن تمتنع عن توقيع هذا الحجز ، وإلا جاز للمدين الاستشكال الوقتى أمام قاضى التنفيذ .
- ٨- ليس ثمة ما يمنع الادارة فى كل ما تقدم من توقيع حجز قضائى تنفيذى أو تحفظى ، إذا توافرت شروطه .
- ٩ - إذا وقفت الخصومة فى المنازعات (المادة ٢٧ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) يظل الأثر الموقوف للحجز الإدارى قائما وتكون للإدارة مصلحة دائما فى سرعة تعجيل الدعوى .
- ١٠- يلاحظ أنه عند إقامة دعوى استرداد المنقولات المحجوزة أو دعوى الاستحقاق للعقارات المحجوزة يقف الحجز الإدارى بقوة القانون وبمجرد اقامة الدعوى عملا بالمادة ٢٧ قانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ ولو لم تتوافر عند اقامة الدعوى الأولى الشروط التى أوجبها قانون المرافعات لاستمرار وقف التنفيذ (المادة ٣٩٤ مرافعات) أو لم تتوافر شروط الوقف المقررة فى المادة ٤٥٥ مرافعات بالنسبة لدعوى الاستحقاق ولا يجدى بعد ذلك (أى اقامة دعوى استرداد الاشياء المحجوزة) طلب الاستمرار فى الحجز الإدارى لعدم توافر شروط الوقف (المواد ٣٩٤ ، ٤٥٥ قانون المرافعات) لأنه لا مجال لإعمالها فى الحجز الإدارى بتوافر المادة ٢٧ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فيه .
- ١١- دعوى استرداد المنقولات المحجوزة : وهى المنازعة الموضوعية التى يرفعها من الغير يدعى ملكية المنقولات المادية المحجوزة أو أى حق يتعلق بها ، ويطلب فيها تقرير حقه

على هذه المنقولات ووقف بيعها لتعارضه مع حقه عليها . ولا تعتبر المنازعة دعوى استرداد ، إلا إذا رفعت بين الحجز والبيع .

**وهذه الدعوى تهدف إلى تحقيق غرضين أساسيين :-**

- أ- تقرير حق الغير على المنقولات المحجوزة ( ملكية أو أى حق يتعلق بها ) .
  - ب- بطلان أو إلغاء إجراءات الحجز الذى تم توقيعه على المنقولات .
- ولا تعتبر دعوى الغير ، دعوى استرداد إلا بتوافر شـرطـين :-**
- ١- أن ترفع الدعوى من شخص يدعى ملكية الأشياء المحجوزة أو يطلب تقرير أى حق يتعلق بها يخول له الانتفاع بها وحيازتها .
  - ٢- يتعين رفع هذه الدعوى بعد توقيع الحجز وقبل بيع المحجوزات .

## الفصل الثانى : حـجـز ما للمدين لـدى الغير



## المادة الثامنة والعشرون

### بشأن المال الجائز الحجز عليه

#### النص

”يجوز بالطريق الإدارى حجز ما للمدين لدى الغير من المبالغ والديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط وما قد يكون له من المنقولات فى يد الغير “ .

#### الشرح والتعليق

من إسئقراء هذا النص هذا النص بخلص للنقاط الآتية :-

أولاً : التعريف بحجز ما للمدين لدى الغير ومميزاته :

١- هو الحجز الذى يوقعه الدائن على حقوق مدينه ، أو منقولاته التى فى ذمة الغير (مدين المدين ) أو فى حيازته ( أى هذا الغير ) .

٢- طبقا لنص المادة ١/٢٣٤ من القانون المدنى فجميع أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه ، سواء أكانت منقولات مادية مملوكة له فى حيازته أو فى حيازة غيره ، أو حقوق معنوية له فى ذمته أو فى ذمة غيره .

٣- حيث أن جميع أموال المدين يجوز للدائن الحجز عليها ( ما عدا المستثنى بنص خاص ) بالتالى يكون للدائن صفة فى طلب بيعها إذا لم يقم المدين بالوفاء بما عليه من ديون .

٤- أن المحجوز لديه فى حجز ما للمدين لدى الغير هو شخص ثالث ، ( ولهذا فالبعض يسمى هذا النوع بالحجز لدى ثالث ) وهو غير شخص المحجوز عليه .

٥- هذا الحجز هو حجز مزدوج ، يرد على ذمتين ماليتين ، وضد مدينين وبمقتضى حقين أحدهما حق الحاجز قبل المحجوز عليه والثانى حق المحجوز عليه قبل المحجوز لديه وبمقتضى هذين الحقين ينقسم هذا النوع من الحجز ، والعكس صحيح فينتفى الحجز بانتفاء أحد الحقين أو كلاهما .

- ٦- قد يرد الحجز على منقولات مادية مملوكة للمدين في حيازة الغير ،  
وقد يرد على حقوق للمدين في ذمة الغير حتى ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط .
- ٧- بموجب هذا الحجز يلتزم المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته عن أى دين ينشأ للمدين  
في ذمته إلى وقت التقرير بما في ذمته ، ما لم يكن الحجز موقعاً على دين بعينه فقط  
( وذلك عملاً بنص المادة ٣٢٥ مرافعات التى ليس لها مقابل فى قانون الحجز الإدارى  
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ) كما يلتزم المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته عن أى منقول مملوك  
للمدين يدخل فى حيازته ولو بعد توقيع هذا الحجز وقبل تقريره بما في ذمته .

#### **ثانياً : آثار حجز ما للمدين لدى الغير :**

- أ- قطع مدة التقادم السارية لمصلحة المدين المحجوز عليه  
فى مواجهة الدائن الحاجز ( المادة ٣٨٣ قانون مدنى ) .
- ب- منع المحجوز لديه من الوفاء لدائنه المحجوز عليه ،  
وإمتناع المقاصة التى تتوافر شروطها بعد الحجز .
- وقد قضت محكمة النقض فى الطعن ٨٧٣ لسنة ٢٦ ق فى ١٩٧٥/٤/٣٠ بأن وفاء المحجوز  
لديه للمحجوز عليه بعد الحجز لا يعتد به .
- ج- اعتبار المحجوز لديه حارساً على المحجوزات بقوة القانون ( وذلك إذا كان المال  
المحجوز من الأعيان أو الأسهم أو السندات ) .
- د - حبس المال المحجوز عليه - حبساً كلياً يشمل كل المال المحجوز أياً كانت قيمته  
( أى ولو جاوزت قيمته دين الحاجز أو الحاجزين ) وهذا الحبس أثره نسبى لا يفيد  
منه من دائنى المحجوز عليه إلا ذات الحاجز .

#### **ثالثاً : طبيعة المال الجائز الحجز عليه تحت يد الغير :**

- ١- ينصب هذا الحجز أما على دين أما على منقول مالى ( بعكس العقار فإنه يحجز  
بالإجراءات التى رسمها القانون للتنفيذ على هذا العقار حتى ولو كان فى حيازة غير  
المدين ، وذلك لأنه لا يتصور حاجة لضبطه تحت يد الحائز لمنع تبديده ) .

٢- لا يتصور الحجز على ما يكون للمدين فى ذمة الغير من التزام بعمل أو بالامتناع عن عمل ، وإنما يجوز الحجز على مبلغ التعويض الذى يتحول اليه الالتزام بسبب عدم الوفاء به أو التأخير فيه .

٣- يفترض ألا يكون الدين قد انقضى قبل الحجز بالوفاء أو المقاصة أو غيرها ، ويفترض بداهة أن يكون الدين المحجوز قائماً بأساسه على الأقل ( أى بسببه وقت الحجز ) .

٤- متى كان الدين قائماً بسببه وقت الحجز ولم ينقض بأى سبب من أسباب الإنقضاء جاز الحجز ، ولا يشترط فى الدين أن يكون محقق الوجود ولا معين المقدار ولا واجب الأداء فى الحال بل يجوز حجزه ولو كان مؤجلاً أو معلقاً على شرط موقف أو احتمال أو متنازع فيه .

٥- يشترط فى جميع الأحوال أن ينصب الحجز على ما لا يمنع المشرع الحجز عليه .

#### **رابعاً : بعض الملاحظات على هذا الحجز :**

أ- لم يترك المشرع بيان الإجراءات الواجب اتخاذها قبل الحجز ولا بيان الشرط الواجب توافرها فى الدين المطلوب الحجز من أجله لقواعد التنفيذ ( فى قانون المرافعات ) بل عنى بالنص على كل ما تجب مراعاته وما لا تجب .

ب- يجب اعمال القواعد الخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير بالرجوع الى طياتها ذات النصوص التى وضعها المشرع فى هذا الصدد والبحث فى طياتها عما يلزم الأخذ به ، ولا يجوز استخلاص الاحكام التفصيلية عن طريق الاجتهاد فى تكييف طبيعة هذا الحجز .

ج- لا يسبق توقع هذا الحجز اتخاذ مقدمات التنفيذ من اعلان سند التنفيذ للمدين وتكليفه بالوفاء .

د - ليس هناك ما يدعو إعلان الوارث إذا عن للدائن الحجز على ما للمورث لدى الغير .

#### **خامساً : جواز توقيع هذا الحجز تحت يد النفس :**

١ - تنص المادة ٣٤٩ مرافعات على أنه (يجوز للدائن أن يوقع الحجز

تحت يد نفسه على ما يكون مديناً به لمدينه).

٢ - يحدث أن يوجد شخصان كل منهما دائن ومدين للآخر ، ويقوم ما يمنع حصول المقاصة القانونية بين الدينين لاختلاف نوعيهما مثلاً أو يكون أحدهما غير معين المقدار فتكون لكل منهما مصلحة أكيدة ، فى توقيع الحجز تحت يد نفسه على ما يكون فى ذمته للآخر ، لكى يمنع خصمه بهذا الحجز من تحويل الدين للغير فلا يمكن المقاصة بين الدينين فيما بعد ويبقى هو ملزماً بالوفاء للمحال له ، وقد لا يتمكن من استيفاء حقه من خصمه بسبب اعساره ، وتظهر بالتالى مصلحة أكيدة فى اجراء الحجز إذا كان دينه غير معين المقدار ودین خصمه معيناً مقدار دينه ، فلولاً جواز هذا لكان مضطراً الى الوفاء بما هو ملزم به فوراً وأن ينتظر تعيين مقدار المطلوب له ، فيتحمل ما قد يترتب على اعسار خصمه.

٣ - كذلك تظهر مصلحة الخصم أكيدة فى اجراء الحجز إذا أوقع شخص ثالث حجزاً على خصمه ، تحت يده هو ، فهذا الحجز الأخير يمنع المقاصة التى تتوافر شروطها بعد الحجز (المادة ٣٦٧ قانون مدنى) ويكون لمن وقع عليه الحجز تحت يده مصلحة أكيدة فى أن يوقع هو الآخر بموجب حقه حجزاً تحت يد نفسه ليزاحم به الحاجز الاول (الذى أوقع الحجز على خصمه تحت يده) .

٤ - لا يتميز الحاجز تحت يد نفسه بأية ميزة خاصة ولا يكتسب حقاً اوسع من حق أى حاجز آخر فهو لا يعفى من إيداع الدين المحجوز عليه خزانة المحكمة (إذا كان الحجز الأول الموقع تحت يده قضائياً) وهو لا يمتاز فى استيفاء حقه من الدين المحجوز عليه تحت يده على سائر دائنى مدينه الذين أوقعوا حجزاً عليهم من جانبهم .

**سادساً : أنواع الأموال التى يجوز توقيع هذا الحجز عليها :**

**١ - حق الدائنية :**

أى على كل حق محله مبلغ من النقود التى للمدين فى ذمة شخص ثالث ولا يشترط فى هذا الحق أن يكون معين المقدار أو حال الاداء - كأن يحجز على الايجار الذى يستحقه المؤجر فى ذمة المستأجر ولو قبل حلول أجله.

**وقد يرد هذا الحجز على حق معين أو على كل ما للمدين من حقوق في ذمة الغير:**

أ- إذا ما ورد الحجز على حق معين (كالحجز على الايجار) فيجب لصحة الحجز أن يكون هذا الحق قد نشأ بسببه على الأقل قبل الحجز (ومعنى السبب الواقعة القانونية المنشئة للحق) ، وبالتالي لا يجوز توقيع الحجز على الايجار ما لم يبرم عقد الايجار بعد ، وكذلك يجب أن يكون للمدين سلطة التصرف في هذا المال - فإذا فتح قرض لأحد الأشخاص لدى جهة التسليف للسحب منه لإتمام عمل معين فلا يستطيع دائن هذا الشخص أن يوقع الحجز على مبلغ هذا القرض - إذ ليس للمحجوز عليه (صاحب القرض) سلطة التصرف في هذا المال إلا لإتمام هذا العمل.

ب- إذ ورد الحجز على جميع حقوق المدين لدى الغير - أى يوقع الدائن حجزاً عاماً على جميع ما لمدينة من حقوق لدى شخص معين ، فإن الحجز يشمل كل حقوق المدين لدى هذا الغير ولو لم تنشأ بسببها إلا بعد الحجز مادام السبب قد وجد قبل تقرير هذا الغير بما فى ذمته (م ٣٢٥ / ٢ مرافعات).

أما ما ينشأ فى ذمة الغير من حقوق بعد التقرير بما فى الذمة فلا يشمل الحجز مهما طاللت الإجراءات وإذا وجد الحق ولكنه زال قبل الحجز فإنه لا يصلح محلاً للحجز ولهذا فإنه إذا أبرأ المدين مدينه أو حول حقه قبله الى شخص آخر كان الحجز التالى لنفاذ هذا البراء أو الحوالة باطلا كذلك الأمر إذا تحققت المقاصة قبل توقيع الحجز.

## **٢- المنقول المادى فى حيازة الغير :**

**وبیشترط لاتىباع الحجز على هذا المنقول الذى فى حيازة الغير ما يلى :**

أ - أن يكون المنقول مملوكاً للمدين وقت الحجز .

ب- أن يوجد المنقول المادى فى حيازة الغير - والمقصود بالغير هنا هو من يسيطر على الشئ

سيطرة تحول دون سيطرة المدين (مالك المنقول) على هذا المنقول ، ولا يهم أن تكون سيطرة

الغير بموجب سند قانونى أو بغير سند - أو أن تكون سيطرة الغير بموجب سند قانونى أو بغير سند أو أن تكون هذه السيطرة هادئة أو محل نزاع من المدين كما لا يهم أن يكون المكان الموجود فيه هذا الشيء المراد الحجز عليه مملوكا للمحجوز عليه أو مملوكا للغير . ومعلوم أن الخادم والبواب وصراف الخزينة بمنشأة المدين لا يعتبروا من الغير . لما كان المقصود من مباشرة حجز ما للمدين لدى الغير هو أولا منع الغير من الوفاء للمدين أو منعه من تسليمه ما فى حيازته من منقولات فيفترض بداهة فى المحجوز لديه ما يلى :

أ - أن يكون شخصا غير المدين .

ب - أن يكون مدينا له (أى ملزم للمحجوز عليه بنقل ملكية شيء لم تنتقل بعد ملكيته كالنقود وغيرها من المثليات المعينة بنوعها أو ملزم برد الشيء الذى يحوزه أو تسليمه إلى مالكه المدين للحاجز).

#### **جواز الحجز الإدارى على ما للمدين لدى جهة حكومية :**

إذا كان الحجز الإدارى لا يجوز قبل جهة حكومية فإنه يجوز أن يوقع حَجْزا إداريا تحت يد جهة حكومية - وإذا لم تقر بما فى الذمة (الجهة الحكومية المحجوز تحت يدها) إلى الجهة الإدارية الحاجزة فلا يعمل بالجزء المقرر بالمادة ٣٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وإن كان يجوز (عند الاقتضاء) اللجوء إلى التحكيم الإجبارى الواجب اتخاذه فى منازعات فروع الحكومة أو القطاع العام.

#### **ما يترتب على الخطأ فى اختيار طريق الحجز الواجب اتباعه :**

★ إذا أخطأ الدائن وباشر حجز المنقول ، وهذا المنقول فى حيازة الغير كان هذا الحجز باطلا فى حق الحائز ، وجاز له أن يتمسك ببطلانه بغير حاجة إلى رفع دعوى باسترداد الأشياء المحجوزة ، ويجوز للحائز الغير أن يقبل دخول مندوب الحجز لتوقيع حجز المنقول مع تقديم الأشياء المراد حجزها .

★ يجوز الحجز على الحق الثابت فى الشيك أو الكمبيالة أو السند الإذنى  
(الأوراق التجارية) بطريق حجز ما للمدين لدى الغير إذا كانت الورقة فى حيازة الغير  
— أما إذا كانت فى حيازة المدين فيتبع بشأنها حجز النقول لدى المدين .

★ إن حجز ما للمدين لدى الغير ، ولو تعلق الأمر بمنقولات مادية ، لا يتم بدخول مندوب  
الحجز لمكان المنقولات وحصرها — فإن مثل هذه الإجراءات مما تضر بمصلحة حائز  
المنقولات (مدين المدين) ، ويجب ألا يتحملها هذا الغير إلا إذا رضى بذلك ،  
وإنما يتم الحجز بإعلان إلى المحجوز لديه لنهيه عن الوفاء أو تسليم النقول إلى دائئه  
(مدين الحاجز) ثم بعد ذلك الإعلان يبلغ الحجز إلى المحجوز عليه (المدين الأصلي)  
خلال ثمانية أيام لا أكثر.

## المادة التاسعة والعشرون

### بشأن إعلان المحجوز لديه والمحجوز عليه

#### النص

"يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه  
\* بكتاب موصى عليه ~~محبوب~~ بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة  
وأموالها وتواريخ استحقاقها .  
ويجب أن يتضمن محضر الحجز نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما فى يده  
الى المحجوز عليه أو تسليمه إياه وتكليفه التقرير بما فى ذمته  
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان .  
ويجب اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ اعلانه  
للمحجوز لديه خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان المحضر  
للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن".

#### الشرح والتعليق

من استقرأ هذه المادة نخلص لما يلى :-

أولاً : إعلان المحجوز لديه عند توقيع حجز ما للمدين لدى الغير :

لا يوجب قانون الحجز الإدارى انتقال مندوب الحجز (بوصفه موظف عام يقوم بأعمال  
التنفيذ شأنه شأن المحضر فى الحجز العقارى) إلى موطن المحجوز لديه لتوقيع  
هذا، وإنما يكتفى بتوجيه كتاب موصى عليه بعلم الوصول إلى موطن المحجوز  
لديه (موطنه الأصلى) . ويتبع فى تسليم هذا الكتاب ما تقرره مصلحة البريد  
فى هذا الصدد (تنص المادة ٢٥٨ من تعليمات مصلحة البريد المطبوعة سنة ١٩٦٣

---

\* راجع حكم المحكمة الدستورية العليا فى طلب التفسير رقم (١) لسنة ١٣ قضائية (تفسير) بجلسة  
٤ يناير ١٩٩٢ المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ٤ بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٩٢ - والذى نص على ما يلى :  
"إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز تحت يد الغير يكون بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تعلن وفقاً  
للقواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ... وليس بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول .

على "أن المراسلات المسجلة تسلم في موطن المرسل اليه شخصيا أو إلى نائبه أو خادمه أو الساكنين معه من أقاربه وأصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ، وعند إمتناع المرسل إليه أو الأشخاص المذكورة أيضا عن تسلم المراسلات المشار إليها ، يتعين على موزع البريد إثبات إمتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات وأن يكتب موزع البريد إسمه واضحا ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ". وهذا يدل على أن لائحة البريد قد عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل اليهم ، ووضعت الإجراءات التي فرضت على عامل البريد اتباعها في حالة امتناعهم عن استلامها في خصوص المراسلات الواردة من المتدائنين لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، كما أن الإمتناع عن تسلم الرسالة لا أثر له في صحة الإعلان ، وفي عدم وجوب بيان الشخص المخاطب معه أو اتباع الاجراءات المقررة في قانون المرافعات (نقض ١٥٩٢ لسنة ١٨ ق في ١٩٦٧/١١/٢) . وبالتالي يتم إعلان المحجوز لديه بهذا المحضر بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول يوجهه إلى المحجوز لديه في موطنه ، ويراعى في تسليمه تعليمات مصلحة البريد (دون أحكام قانون المرافعات) ، وامتناعه هو أو ذويه عن تسليمه لا أثر له في صحة الإعلان ، وإنما الدائن لا يمكن له اثبات حصول هذا الاجراء إلا بإبراز علم الوصول المشتمل على توقيع المستلم المحجوز لديه .

#### ثانيا :بيانات ورقة الحجز :

- ١- صورة من أمر الحجز .
- ٢- المستحقات المطلوبة من المحجوز عليه مع ذكر كل مبلغ ونوعه وتاريخ استحقاقه
- ٣- نهى المحجوز لديه عن الوفاء بدينه للمحجوز عليه أو تسليمه ماله من منقولات .
- ٤- تكليف المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته في خلال ١٥ يوم من تاريخ اعلانه بورقة الحجز .

ويترتب البطلان لنقص بيان من البيانات الثلاث الأولى ، مالم يتضمن أمر الحجز بيانا تفصيليا بالمستحقات .. ولا تبطل الورقة إذا لم يتضمن البيان الرابع حيث يرتب الحجز أثره . وإنما لا يلزم المحجوز لديه بالتقرير بما فى ذمته ، ويجوز بعدئذ تكليفه به فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ هذا التكليف .

### **ثالثا : ابلأ المحجوز عليه بصورة من هذا الحجز :**

أ- لم تنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ٥٥ على كيفية اعلان المحجوز عليه بهذه الورقة ، ولم تشر بصورة ولو ضمنية إلى أن يكون كإعلان المحجوز لديه بطريق البريد ، وبالتالي يمكن اتباع أحد الطريقتين الآتيتين :

١- أن يتم ابلأ الحجز إلى المحجوز عليه طبقا لنص المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات بموجب ورقة من أوراق المحضرين (تشتمل على البنود الأربعة الواردة بالفقرة ثانيا. أعلاه) وذلك على يد محضر من المحضرين بالمحكمة المختصة وفق مرسومه قانون المرافعات ، وبحيث يتم الاعلان لشخصه (المحجوز عليه) أو فى موطنه عملا بالأصل العام فيه ، وطبقا لنص المادة ٧ من قانون المرافعات "كل اعلان أو تنبيه أو اخبار أو تبليغ أو إنذار يكون بواسطة المحضرين" وعليه يجب أن يتم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز الذى أعلن إلى المحجوز لديه على ورقة من أوراق المحضرين (تشتمل على ماجاء بالفقرة الثانية أعلاه) ، ولا يغنى عن هذا الإجراء إرسال خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول إلى المحجوز عليه بصورة من هذا المحضر.

ويراعى لصحة الإجراءات وعدم بطلان هذا الإعلان أن يسبقه إعلان المحجوز لديه على ورقة من أوراق المحضرين بهذا المحضر بذات الطريق وعلى يد المحضر ذاته

— أى أن يتم اتباع قانون المرافعات (حيث هو الأصل فى اخطار كل من المحجوز لديه والمحجوز عليه على يد محضر وعلى ورقة من اوراق المحضرين وليس بواسطة البريد لأى منهما) وأيضا حتى يتسنى مساءلة المحضر عن التزامه بإبلاغ المحجوز عليه خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلان المحجوز لديه حتى لا يتعرض هذا الحجز للبطلان بفوات وتجاوز هذه الايام الثمانية بين ابلاغ الطرفين (المحجوز لديه والمحجوز عليه) واعتبار هذا الحجز فى هذه الحالة كأنه لم يكن — وحتى يتحدد المسئولية عن حدوث الخطأ وقتئذ .

٢— أن يتم ابلاغ المحجوز لديه بواسطة البريد المسجل المصحوب بعلم الوصول طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، ويتم اخطار المحجوز عليه بصورة هذا المحضر على يد مندوب الحجز بالمأمورية (باعتباره الموظف العام المكلف طبقا لقانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بالقيام بأعمال المحضر طبقا لما جاء بقانون المرافعات) . وذلك حتى لا يتعرض هذا الحجز لاعتباره كأن لم يكن وتتحدد المسئولية بدقة فى طريقة وزمن إخطار كل من المحجوز لديه والمحجوز عليه .

**والخلاصة :** أنه يجب اتباع أحد الطريقتين إما إجراءات الحجز القضائى طبقا لقانون المرافعات فى ابلاغ كل من المحجوز لديه والمحجوز عليه بهذا المحضر أو اتباع إجراءات الحجز الإدارى فى ابلاغ كل من المحجوز لديه والمحجوز عليه بهذا المحضر أيضا وفى هذه الحالة يتم تكليف مندوب الحجز بما يتم تكليف المحضر بعمله فى قانون المرافعات (وذلك فيما لم يرد به نص صريح أو يخالف ما جاء به القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥).

ب - أن تشتمل ورقة الإبلاغ على بيانات ورقة الحجز مع ذكر تاريخ اعلانها للمحجوز لديه - وإذا لم يتم هذا الإبلاغ بالفعل فى خلال الايام الثمانية التالية لإعلان ورقة الحجز للمحجوز لديه اعتبر هذا الحجز كأن لم يكن .

ج- أن اغفال الجهة الإدارية الحاجزة اعلان المحجوز عليه بهذا الحجز ويترتب عليه اعتبار الحجز كأن لم يكن (نقض ١١٨٨ لسنة ٢٨ ق فى ١٤/٥/١٩٧٧ وأيضا نص الفقرة الثالثة المادة ٢٩ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥).

د- أن عدم اعلان الحجز للمحجوز عليه لا يترتب انعدامه وإنما يعتبر كأن لم يكن ، وهذا الجزاء لا يتعلق بالنظام العام ويجوز النـزول عنه صراحة أو ضمنا (نقض ٨٠٠ لسنة ٢٦ ق فى ١٦/٤/١٩٧٥).

هـ- يبقى حـجز ما للمدين لدى الغير الإدارى صحيحا قائما منتجا لآثاره ، ولا يسقط إلا بسبب عارض تطبيقا للقواعد العامة أو بحكم - كما أنه لا يسقط بمضى ستة أشهر من تاريخ توقيعه لعدم حصول البيع فى خلال هذه المدة كما هو الحال بالنسبة إلى الحجز على المنقول لدى المدين (نقض ٨٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥) .

و - إذا كان للمحجوز لديه عدة فروع فلا ينتج الحجز أثر إلا بالنسبة إلى الفرع الذى عينه الحاجز دون الفروع الأخرى .

ز - الغرض المقصود من ابلاغ الحجز إلى المحجوز عليه هو اخباره به حتى يقوم بالوفاء للحاجز أو ينـازع فى صحة هذا الحـجز (فإن نجح زالت آثاره) . ويلزم أن يتم هذا الابلاغ بإعلان يشتمل على بيانات خاصة أوجبها القانون ، كما يلزم أن يتم فى الميعاد الذى حدده المشرع ، وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

ح - يبطل الحجز إذا لم يحصل ابلاغه فى الميعاد القانونى من جانب الحاجز ، ولو ثبت بصورة لا تقبل الشك علم المحجوز عليه به أو اخباره به عن طريق المحجوز لديه.

- ط - إذا تعدد الدائنون الحاجزين ولو اتحد المحجوز عليه والمحجوز لديه اعتبر كل حجز مستقلاً تمام الاستقلال عن الآخر ، وهنا يتعدد الحجز بتعدد الحاجزين أو المحجوز لديهم أو المحجوز عليهم بطبيعة الحال .
- ي - إذا خالف الحاجز ميعاد اخطار المحجوز عليه فالحجز يعتبر كأن لم يكن ، فيبطل وتبطل كافة الآثار القانونية المترتبة على قيامه .
- ك - جزاء اعتبار الحجز كأن لم يكن ليس معناه انعدامه ، وليس معناه اعتبار الجـزاء من النظام العام ، وإنما هو مقرر لمصلحة المحجوز عليه فيجوز له النـزول عنه صراحة أو ضمناً - ولا يحق لمن نزل عنه أن يعود ويتمسك به .
- ل - مقتضى نص الفقرة الثانية من هذه المادة أن يمتنع على المحجوز لديه الوفاء بدينه للمحجوز عليه وإن يمتنع هذا الوفاء أيضاً يمتنع التمسك بعد توقيع هذا الحجز بالمقاصة القانونية بين دين المحجوز عليه (فى ذمة المحجوز لديه) وبين أى دين ينشأ للمحجوز لديه فى ذمة المحجوز عليه بعد توقيع هذا الحجز ومن ثم فالمقاصة التى تتوافر شروطها قبل الحجز تنفذ وتسرى ويترتب عليها انقضاء دين المحجوز لديه كله أو بعضه ، فإذا انقضى بعض دينه جاز الحجز على البعض الآخر .

## المادة الثلاثون

### بشأن تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته

#### النص

"على المحجوز لديه بمجرد اعلانه بمحضر الحجز أن يخطر مندوب الحاجز خلال المدة المنصوص عليها فى المادة السابقة بكل ماله للمدين والتاريخ الذى يمكنه فيه أدائه لمندوب الحاجز وعليه أن يوضح فى إخطاره وصف ماله وصفًا دقيقًا مفصلاً مع بيان عدده ومقاسه أو وزنه أو مقداره وقيمته.

ولا يعفى المحجوز لديه من واجب الإخطار أن يكون غير مدين للمحجوز عليه. ويكون الإخطار الحاصل من المحجوز لديه فى جميع الأحوال بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو بتسليمه إلى مندوب الحجز مقابل إيصال من دفتر يعد لذلك ويصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد".

#### الشرح والتعليق

من إستفراض نص هذه المادة نخلص للنائج التالية :-

أولاً : تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته :

١ - على المحجوز لديه التقرير بما فى ذمته فى الميعاد المقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (أى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه بالحجز) ، وعلى الوجه المبين بالفقرة الأخيرة من مادة ٣٠ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (أى بخطاب مسجل موصى عليه بعلم الوصول أو بتسليمه إلى مندوب الحاجز مقابل إيصال من دفتر معد لذلك).

٢ - يتعين أن يشتمل التقرير على مقدار الدين وتاريخ استحقاقه وسببه ووصفه وثبوته والمستندات التى تشهد عليه ، واسباب انقضاء الدين إن كان قد انقضى ،

وإذا كان تحت يد المحجوز لديه منقولات وجب عليه أن يصفها وصفا دقيقا مبينا عددها أو مقاسها أو وزنها أو مقدارها وقيمتها .. كما يجب أن يبين جميع الحجوز الموقعة تحت يده ، ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً منها مصدقا عليها ، مثل سند الدين أو المخالصات أو الحوالات ، وأن يرفق صور اعلانات الحجوز التي وقعت تحت يده.

٣ - إذا كان المحجوز لديه جهة حكومية أو وحدة محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية تابعة لهذه الشركة ، فإن التقرير بما فى الذمة فى هذه الحالة يحصل بموجب شهادة تقدمها الجهات السابقة بناء على طلب الحاجز ، وتقوم هذه الشهادة مقام التقرير (طبقاً للمادة ٣٤٠ مرافعات).

٤ - يلتزم المحجوز لديه بواجب التقرير بما فى ذمته كلما أعلن بحجز جديد بعد حجز قديم قدم تقريراً بصددده للحاجز الأول.

**ثانيا : حالات الإعفاء من التقرير بما فى الذمة من جانب المحجوز لديه :**

أ - إذا قام المحجوز عليه أو المحجوز لديه بدفع المبلغ المحجوز من أجله والمصروفات لندوب الحجز أو أودع المبلغ المحجوز به فى خزانة الجهة الحائزة المختصة (عملاً بنص المواد ٣٣ ، ٣٤ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥).

ب- إذا أودع فى خزانة المحكمة مبلغ يقدره قاضى التنفيذ بناء على طلب المحجوز عليه ، ويصبح هذا المبلغ على ذمة الوفاء بدين الحاجز عملاً بالمادة ٣٠٣ مرافعات .

ج- إذا أودع فى خزانة المحكمة مبلغ مساو للدين المحجوز من أجله والمصاريف وخصص للوفاء بمطلوب الحاجز عند الاقرار له به أو الحكم له بثبوته (المادة ٣٠٣ مرافعات).

د - إذا قام المحجوز لديه من تلقاء نفسه بإيداع ما فى ذمته خزانة المحكمة التابع لها المحجوز لديه عملاً بنص المادة ٣٣٦ مرافعات بشرط أن يكون هذا الايداع مقترناً ببيان موقع عليه من المحجوز لديه التى وقعت تحت يده الحجوز وتواريخ اعلانها

واسماء الحاجزين والمحجوز عليه وصفاتهم وموطن كل منهم والسندات التي وقعت  
الحجوز بمقتضاها والمبالغ التي حجز من أجلها (المادة ٢/٣٣٧ مرافعات ) -  
وهذا الايداع جوازي للمحجوز لديه ، فلا يجبر عليه .

ولا يعفى المحجوز لديه من واجب التقرير أن يكون غير مدين للمحجوز  
عليه ، أو أن يعتقد أن الحجز باطل ، أو يرد الحجز على ما لا يجوز  
حجزه أو كانت المديونية متنازعا فيها .

**ثالثا : جواز تعدد الحجوز لدى الغير وتعدد اجراءاتها حتى تصل إلى مرحلة البيع والتنفيذ:**  
سبق حجز ما للمدين لدى الغير إداريا أو قضائيا لا يمنع من توقيع حجز جديد  
إداري أو قضائي على ذات المدين تحت يد ذات المحجوز لديه وعندئذ تتعدد الاجراءات  
بتعدد الحجوز ولا توحيد ، ويلتزم المحجوز لديه بواجب التقرير بما في ذمته في كل حجز ،  
وإنما إذا انتهت الاجراءات إلى مرحلة معينة فإنها توحيد - وبالتالي توحيد اجراءات بيع  
المنقولات المملوكة للمحجوز عليه والتي في حيازة المحجوز لديه ، كما توحيد  
اجراءات التنفيذ على المحجوز لديه اقتضاء لحق المحجوز عليه في ذمته .  
وبالتالي فالمحجوز لديه يكون ملزما بالتقرير كلما أعلن بحجز جديد بعد حجز قدم  
تقريراً بما في الذمة بصدده ، وإن كان يكتفى في التقرير الجديد بالإشارة  
إلى الحجز السابق وإلى التقرير الذي أودعه بمناسبته ،  
اللهم إلا إذا جدد على المديونية ما يلزم اثباته في التقرير الجديد .  
**رابعا : آثار التقرير بما في الذمة :**

أ - ثبوت دين المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه ، فيعتبر التقرير  
سندا تنفيذا يجوز بمقتضاه التنفيذ .

ب - تحديد ما يشمله الحجز من ديون المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه .

جـ - بعد ١٥ يوم من التقرير بما فى الذمة يختص الحاجز بالمبلغ الذى أقر به المحجوز لديه (مادة ٣٤٤ مرافعات) ، وفى خلال أربعين يوما أيضا من تاريخ اعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز (مادة ٣١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥).

د - إذا كان الحجز على أعيان منقولة تحت يد المحجوز لديه ، فإن تقرير المحجوز لديه يعد بمثابة محضر حجز منقول ، فتباع المنقولات المحجوزة بالإجراءات المقررة لبيع المنقول المحجوز لدى الدين بدون حاجة إلى توقيع حجز جديد (مادة ٣٤٧ مرافعات) ، أى بدون حاجة إلى توقيع حجز المنقول عليها.

**خامسا : إذا كان التقرير بما فى الذمة ايجابيا ، فإنه يعتبر صادرا من المحجوز لديه بمديونيته للمحجوز عليه أو حيازته لمنقولات مملوكة له على النحو الذى أوردته التقرير ، ويتميز هذا الإقرار بالآتى :**

أ - أنه إقرار غير قضائى : لأنه يتم فى غير نزاع بين الحاجز والمحجوز لديه أو بين المحجوز عليه والمحجوز لديه.

ب - أنه إقرار ملزم للمحجوز لديه (لصالح الحاجز) وليس له الرجوع فيه حيث أن الإقرار ملزم للمقرر فقط (المحجوز لديه) ولا يلزم المحجوز عليه.

جـ - أنه إقرار خاص بخصومة التنفيذ - وتقتصر آثاره على خدمة خصومة التنفيذ (الحجز) وهذه الآثار هى :-

**الأول : تحديد محل الحجز -** يعتبر الحجز واردا على ما أقر به المحجوز. لديه من حق للمحجوز عليه أو منقول له وقت الحجز - فإذا كان الحجز عاما ، فإنه يرد أيضا على ما يوجد فى ذمة المحجوز لديه فى الفترة ما بين الحجز وبين التقرير بما فى الذمة .

**الثانى :** ثبوت دائنية المحجوز عليه للمحجوز لديه بما قرره ويلتزم هذا الأخير بالوفاء به للحاجز خلال مدة معينة .

**الثالث :** ثبوت ملكية المحجوز عليه للمنقولات التى أقر بها للمحجوز لديه وحياسة هذا الأخير لها وبذلك يعتبر حارسا عليها.

**سادسا :** البيانات الواجب على المحجوز لديه ذكرها فى التقرير بما فى الذمة (لو كان مدينا للمحجوز عليه) هى :

أ - مقدار الدين . ب - مصدر الدين (سببه) . ج - سند الدين .  
د - جميع الحجوز الموقعة على الدين تحت يده حتى يعلم الحاجز ما قد يحول دون استيفاء حقه فيعمل ما تقتضيه مصلحة .

هـ - أن يذكر ما أداه للمحجوز عليه قبل هذا الحجز .

و - سبب انقضاء كل الدين أو بعضه .

★ إذا توفى المحجوز لديه (أو فقد أهليته أو زالت صفته أو صفة من يمثله) كان للحاجز أن يعلن ورثة المحجوز لديه أو من يقوم مقامه بصورة من ورقة الحجز ويكلفه التقرير بما فى الذمة خلال ١٥ يوم .

★ القاعدة القانونية أن الإجراء المشوب بالبطلان يظل صحيحا منتجا لآثاره إلى أن يحكم ببطلانه ، ومن ثم لا يعفى المحجوز لديه من واجب التقرير على نحو مفصل مؤيد بالمستندات ولو كان يعتقد أنه غير مدين للمحجوز عليه ، أو إذا انقضى الدين لقيام سبب من أسباب الانقضاء ، أو إذا كان النزاع على هذه المديونية أو على مقدارها مطروحا على القضاء (نقض ٤٢٦ لسنة ١٨٠٠ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١) ، أو إذا كان يعتقد أن ورقة إعلان الحجز باطلة لسبب ما ، أو يعتقد بطلان ورقة ابلاغ الحجز أو يتصور أنها قد أعلنت بعد ميعاد الثمانية أيام التالية لتوقيع الحجز .

★ لا يبطل الحجز إذا لم يتضمن اعلانه تكليف المحجوز لديه بالتقرير بما فى الذمة ، ولكنه يعفى فى هذه الحالة من واجب التقرير بما فى الذمة ، ولا يكون ملزما بالتقرير إلا من تاريخ تكليفه بذلك فى اعلان مستقل .

**سابعاً : يجوز للمحجوز لديه الوفاء للمحجوز عليه بالأموال السابق الحجز عليها وذلك فى الحالتين الآتيتين:**

- ١ - إذا كان الحجز قد وقع على مالا يجوز الحجز عليه (كملابس المحجوز عليه وأدوات مزاولة مهنته) ودون ذلك من الحالات الأخرى .
- ٢ - إذا كان الوفاء ضروريا لحماية مصلحة للمحجوز لديه قبل المحجوز عليه . وهذه حالتين أيضا :

- أ - إذا وقع الحجز على ما يستحقه المقاول لدى مالك البناء المتعاقد عليه وأدى هذا الحجز إلى توقف أعمال البناء لعدم قيام المقاول بالدفع للعمال ، فإن للمالك (المحجوز لديه) لى يتمكن من إتمام العمل أن يدفع للعمال ما يلزمهم من المبالغ سواء تم بواسطة أو بواسطة المقاول ، وذلك رغم سابقة الحجز الموقع تحت يد المالك
- ب - إذا لم يكن المشتري قد دفع الثمن لعدم قيام البائع بتسليمه المنقول ، ثم حجز على الثمن تحت يده من دائن البائع ، فإن للمشتري لى يقسم الشئ المبيع من البائع أن يدفع له الثمن رغم الحجز عليه ، ولا يكون مسئولا عن هذا الوفاء فى مواجهة الحاجز .

## المادة الحادية والثلاثون

### بشأن وفاء المحجوز لديه بما أقر به للحاجز

#### النص

” على المحجوز لديه خلال أربعين يوما من تاريخ اعلانه بمحضر الحجز أن يؤدي إلى الحاجز ما أقر به أو ما يفى منه بحق الحاجز والمصروفات أو يودعه خزانة الجهة الإدارية الحاجزة لزماتها وذلك إذا كان قد حـل ميعاد الأداء وإلا فيبقى محجوزا تحت يده إلى أن يحل هذا الميعاد فيؤديه إلى الحاجز أو يودعه .

وإذا وقعت حجوز قضائية أو إدارية على ما حجز عليه إداريا قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه محضر الحجز ولم يكلف المبلغ للوفاء بجميع الحقوق وجب على المحجوز لديه ايداعه خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه.

أما إذا وقعت حجوز قضائية أو إدارية بعد الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة فلا يكون لها أثر إلا فيما زاد على دين الحاجز إداريا والمصروفات.

فإذا لم يؤد المحجوز لديه أو يودع المبالغ المنصوص عليها في الفقرات السابقة جاز التنفيذ على أمواله إداريا بموجب محضر الحجز المنصوص عليه في المادة ٢٩ مصحوبا بصورة من الإخطار المنوه عنه في المادة ٣٠ .

وإذا كان هناك حاجزون آخرون وقعوا حجوزاتهم قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان محضر الحجز ولم يكف المبلغ المتحصل للوفاء بجميع الحقوق فعلى جهة الإدارة التـبـاشـر بالتنفيذ إيداع المبلغ المتحصل خزانة المحكمة ليـجـرى توزيعه .

## الشرح والتعليق

من إستعراض هذه المادة نخلص لما يلي :-

أولاً : يقتضى الحاجز حقه من المال المحجوز تحت يد المحجوز لديه متى توافرت الشروط الآتية :

١ - ثبوت مديونية المحجوز عليه للحاجز ، وهذه تكون واضحة فى الحجز

الإدارى من واقع أمر الحجز الإدارى .

٢ - ثبوت مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه ، وتثبت هذه المديونية بمقتضى تقرير

المحجوز لديه بما فى ذمته أو بالحكم الصادر فى دعوى المنازعة فى التقرير عملاً

بـنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

٣ - أن يعلن المحجوز عليه (على يد محضر عملاً بقانون المرافعات وعلى ورقة من أوراق

المحضرين) بالعزم على اقتضاء الحق من المحجوز لديه قبل حصوله بثمانية أيام

على الأقل (عملاً بالمادة ٢٨٥ مرافعات التبنى لا تتعارض

مع المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥).

٤ - أن يكون الحق المحجوز (محل الحجز) قد حل ميعاد آدائه ، وإلا فيبقى محجوزاً تحت

يد المحجوز لديه إلى أن يحل هذا الميعاد فيؤديه للحاجز أو يودعه خزانة المحكمة

(مادة ١/٣١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥).

وإذا توافرت الشروط الأربعة المتقدمة يكون على المحجوز لديه (خلال ٤٠ يوم

من تاريخ اعلانه بالحجز) أن يؤدي إلى الحاجز ما أقرب به أو ما بقى منه بحق الحاجز

والمصروفات أو يودعه خزانة الجهة الإدارية الحاجزة لذمتها . أو إيداع ما فى ذمته خزانة

المحكمة (إذا كان الحجز الأول قضائياً) والإجاز التنفيذ الجبرى على أمواله

لتحصيل المبلغ الواجب دفعه أو ايداعه.

**ثانياً : متى يختص الحاجز بالمال المحجوز :**

أ - مفاد نص المادة : أن الحاجزين إدارياً أو قضائياً فى خلال الخمسة عشر يوماً التالية

لتوقيع الحجز الإدارى الأول (أى إعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه) يختصون

بالمحجوز ، سواء أكان كافياً لأداء ديونهم والمصاريف أو لم يكن كافياً ، وسواء أكان خلال هذا الأجل المحجوز دينا لديه قد صرح بما فى ذمته خلال هذا الأجل أو لم يصرح به ، وسواء أكان المال المحجوز فى ذمة المحجوز لديه أو منقولات فى حيازته .

ب - مفادها أيضاً أن الحاجز بعد الميعاد السابق ( ١٥ يوما ) لا يختص بالمحجوز ولو كان له حق امتياز أو أى حق آخر يخولـه أولوية موضوعية .

جـ- إذا كان هناك حجز قضائى سابق على الحجز الإدارى الأول . فيجب اختصاص الحجز القضائى بالمحجوز متى كان بيده سند تنفيذى لأنه وإن كان لم يحجز فى خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلان الحجز الأول إلى المحجوز لديه ، إلا أنه قد حجز قبل هذا التاريخ - وبالتالى فما زاد من مستحقات المحجوز عليه لدى المحجوز لديه عما هو مستحق للحاجز الأول بالإضافة للمصاريف والفوائد فيتم بعد ذلك استيفاء حق الحاجز الثانى منه .

### ثالثا : يحتج بالوفاء على الحاجز فى الأحوال الآتية :

أ - إذا وقع الحجز على ما لا يجوز حجزه (كالمرتبات) حيث تنص المادة ٣٣٨ مرافعات على أنه يجب على المحجوز لديه رغم الحجز أن يفى للمحجوز عليه بما لا يجوز حجزه بغير حاجة إلى حكم بذلك .

ب- إذا كان هذا الوفاء لا يسبب فى الواقع ضرراً للحاجز كما لو كان دائناً عادياً وتم الدفع لـدائـن مـمـتـاز عـنـ الحـاجـز .

جـ- إذا كان الحجز باطلا لأى سبب من الاسباب المتعلقة بشكل الاجراءات ، أو إذا اعتبره المشرع كأن لم يكن عملا بالنصوص الخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير ، جاز للمحجوز لديه ألا يعتد بأثر الحجز ويفى للمحجوز عليه ، وإنما يكون

هذا الوفاء على مسئوليته بحيث إذا فرض أن القضاء أصدر حكمه فيما بعد بصحة الحجز  
وجب عليه الوفاء من جديد لصالح الحاجز.

د - إذا أعلن المحجوز لديه بالحجز فى الخارج ثم تم الوفاء للمحجوز عليه فى مصر بواسطة  
وكيل الأول (المحجوز لديه) ، ولم يكن فى الإمكان أن يصل إليه خبر الحجز قبل دفع  
الدين ، أو إذا أعلن الحجز فى موطن المحجوز لديه وثبت أنه كان بعيداً عنه ثم دفع  
الدين وهو يجهل وجود الحجز فإن الوفاء يحتج به على الحاجز لأن الشخص لا يكلف  
بالمستحيل ، لأن الحجز يمنع المحجوز لديه من الوفاء حيث يوجد هو وقت استلام  
ورقة الحجز ، أما إذا تم الوفاء من وكيله فى مكان آخر بعيد عنه أو تم منه الوفاء  
بعد إعلان الحجز فى موطنه الذى يبعد عنه فإن هذا الوفاء يسرى فى حق الحاجز.

★ وانتهى رأى محكمة النقض فى الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٦ ق فى ١٩٧٥/٤/٢٠  
إلى أنه "إذا قام المحجوز لديه بالوفاء للمحجوز عليه على الرغم من اعلانه  
بالحجز فإنه لا يحتج به على الحاجز ، وللحاجز أن يلزم المحجوز لديه بالوفاء  
مرة أخرى ويكون الوفاء فى هذه المرة له هو (أى للحاجز) - وإنما الوفاء يعد فى ذاته  
صحيحاً بين المحجوز عليه والمحجوز لديه.

## المادة الثانية والثلاثون

### بشان جزاء الإخلال بالتقرير بما فى الذمة أو مخالفته للحقيقة

#### النص

" إذا لم يقدم المحجوز لديه الاخطار المنصوص عليه فى المادة ٣٠ أو قدمه مخالفا للحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه تقرير الحقيقة عنها جازت مطالبتة شخصيا بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصروفات الإجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيرته ويصدر الحكم بذلك من المحكمة المختصة طبقا للقواعد المقررة بقانون المرافعات ويحجز إداريا على ما يملكها المحجوز لديه وفاء لما يحكم به".

#### الشرح والتعليق

من إستعراض نص هذه المادة نخلص للنقاط الآتية :-

أولا : إلزام المحجوز لديه بدين الحاجز إذا أخل بواجب التقرير بما فى ذمته :-

أ - لا يتطلب لإعمال هذا الجزاء أن يكون بيد الحاجز سند تنفيذى ، وإنما يحل محله أمر الحجز الإدارى (مع مراعاة عدم اعمال هذا الجزاء فى الحجز التحفظى الإدارى الذى يوقعه رئيس مصلحة الضرائب).

ب - إن هذا الجزاء (كما تقضى به المحكمة) تهديدى ، بمعنى أنها لا تعمله إذا تقدم المحجوز لديه بالتصريح بما فى ذمته ولو بعد الميعاد المقرر فى المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥.

ج - يصدر الحكم فى دعوى الزام المحجوز لديه بدين الحاجز من المحكمة المختصة (عملا بقانون المرافعات) وإنما ينفذ إداريا ، بعد أن يصبح الحكم قابلاً للتنفيذ الجبرى أو للنفاذ المعجل تطبيقا لأحكام قانون المرافعات . بمعنى أنه إذا كان الحجز الإدارى ينص على جواز تنفيذ هذا الحكم إداريا ، فليس معنى هذا أن ينفذ قبل أوانه ، لأن المادة

٣٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إنما تحيل لقواعد قانون المرافعات فى كل ما اتصل بدعوى الإلزام حتى يصدر فيها الحكم القابل للتنفيذ الجبرى ، وعندئذ يجوز تنفيذه إدارياً .  
د - ليس هناك ما يمنع من إقامة دعوى المنازعة فى صحة التقرير بما فى الذمة فى صدور الحجز الادارية ، سواء من جانب الحاجز أو المحجوز عليه أو أى دائن للمدين . المحجوز عليه نيابة عنه اعمالاً للدعوى غير المباشرة .

### ثانياً : شروط اعمال هذا الجـزاء :

- ١ - أن يطلبه حاجز بيده أمر الحجز .
- ٢ - أن يرتكب المحجوز لديه أحد الأمور التى حصرتها المادة ٣٢ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (مادة ٣٤٣ مرافعات) وهى :

أ - إذا لم يقرر المحجوز لديه بما فى ذمته على الوجه وفى الميعاد المحدد - ويلاحظ أن تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته متأخراً عن ميعاده ، وإن كان يتفادى به توقيع الجزاء إلا أنه لا يحول دون الحكم عليه بمصاريف الدعوى والتضمينات المترتبة على تأخيرته عملاً بنص هذه المادة .  
ب - أن يقرر المحجوز لديه غير الحقيقة ومن ثم تتوافر فى هذه الحالة إذا أقر المحجوز لديه عن علم وعمد بأقل مما فى ذمته ، أو إذا أنكر أية علاقة بينه وبين المحجوز عليه ثم ثبتت هذه العلاقة أو إذا ثبت تناقض فى ذات التقرير بين أجزائه ، ولا يلزم بداهة تواطؤ المحجوز لديه مع المحجوز عليه .  
- وقد قررت محكمة النقض (نقض ١٧٩ لسنة ٤٦ ق فى ١٩٨٢/١٢/٨) بأنه يشترط لتوقيع الجزاء المقرر فى المادة ٣٤٣ مرافعات (المادة ٣٢ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) وإلزام المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من أجله فى حالة تقريره غير الحقيقة أن تكون مديونيته للمحجوز عليه ثابتة وقت التقرير وأن يكون المحجوز لديه على علم بثبوتها وبمقدارها وأنه تعمد مجانبه الحقيقة بأن أقر بأقل من الدين الذى يعلم بأنه ذمته مشغولة به أو أقر بأنه غير مدين أصلاً .

ج- أن يخفى المحجوز لديه الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير ويتعين لتوقيع الجزاء أن يثبت الحاجز إن لدى المحجوز لديه أوراقا تكشف عن حقيقة البيانات الواردة فى التقرير ، وأن يمتنع عن إيداعها أو إيداع صورها المصدق عليها بقصد اخفاء حقيقة علاقته بالمحجوز عليه.

٣- ألا يكون الحاجز قد اقتضى حقه من مدينه المحجوز عليه أو من أى طريق آخر كاستيفائه من محجوز لديه آخر ، ومن ثم إذا حصل الحاجز على حقه فإن الضرر الذى افترضه المشرع ينتفى فلا يكون هنا محل لإعمال هذا الجزاء ، وإذا حصل على جزء من حقه ، جاز طلب الحكم على المحجوز لديه بالجزء الباقي فقط .

٤- ألا يكون الحجز قد سقط أو حكم ببطلانه لأى سبب من الاسباب .

**ثالثا : ايفاء الجزاء :**

أ- طبقا لحكم محكمة النقض (نقض ١٧٨ لسنة ٥١ق فى ١٩٨٤/٥/٢٩) فإن جزاء إخلال المحجوز لديه بالتقرير بما فى ذمته تقديرى للمحكمة حسبما تستبينه من ظروف الواقعة ومسلك المحجوز عليه ، وأساس هذا الجزاء مسئوليته الشخصية عن تقصيره فيما أوجبه عليه القانون وليس وفاءً عن المحجوز عليه.

ب- وضع المشرع قرينه قانونية مقتضاها أنه افترض أن المحجوز لديه يعد مدينا بما يزيد على الدين المحجوز من أجله ، ويبقى للمحجوز لديه حق الرجوع على المحجوز عليه بما دفعه زائداً على حقيقة الدين الذى فى ذمته .

**رابعا : طبيعة هذا الجزاء وطبيعة الحكم الصادر به ، أن الحكم الصادر بهذه العقوبة :-**

١- لا يفيد منه إلا الحاجز الذى استصدر على المحجوز لديه الحكم ، فلا يزاحم هذا الحاجز فى المبلغ الذى حكم له به غيره من الحاجزين ، ولو كان المبلغ أكبر من الدين الذى أسفرت الدعوى عن ثبوته فى ذمة المحجوز لديه لصالح المحجوز عليه ، وهذا بخلاف ، ما يحكم به على المحجوز لديه فى دعوى المنازعة فى صحة التقرير بما فى الذمة ، فإنه يكون من حق جميع الحاجزين ويقسم بينهم .

٢ - لما كان هذا الجزاء بمثابة عقوبة ، ولما كان المحجوز لديه مكلفا فى مواجهة كل حاجز(فى ذاته) بواجب التقرير بما فى ذمته ، فإنه إذا امتنع فى مواجهة كل الحاجزين عن التقرير ، يعد مرتكبا لمخالفات تتعدد بتعدد هؤلاء بحيث يكون لكل منهم أن يقاضيه مطالبا إلزامه بدينه (المادة ٣٢ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، المادة ٣٤٣ مرافعات) ، وإذا رفع الجميع دعوى واحدة جاز لكل منهم أن يطالب بدينه فى مواجهة المحجوز لديه ، فلا يمنع من رفع الدعوى سبق الحكم عليه بدين الحاجز فى دعوى أخرى .

٣ - لما كان هذا الجزاء بمثابة عقوبة على المحجوز لديه ، فلا محل لاختصاص المحجوز عليه فى الدعوى ولا محل لتدخله ، اللهم إلا إذا تعلق النزاع بحقيقة بيانات التقرير ، وما إذا كان المحجوز لديه قد غير الحقيقة.

٤ - لما كان مقتضى الجزاء اعتبار المحجوز لديه مدينا شخصا للحاجز فإن تنفيذ الحكم الصادر بالجزاء يتم وفق القواعد العامة ، ولا محل لإعلان المحجوز عليه بالعمز على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل.

#### **خامسا : تنفيذ الجزاء بعد وفاء لدين الحاجز على المحجوز عليه :**

أ - تنفيذ هذا الجزاء بعد وفاء لدين الحاجز على المحجوز عليه ، ولا يعد بمثابة تعويض للحاجز نتيجة غش خصمه أو تدليس أو تقصيره.

ب - إذا صدر الحكم على المحجوز لديه بإلزامه فقط ببعض المبلغ المحجوز من أجله ، وجب خصم ما حكم به من المبلغ المحجوز من أجله ، وجاز الرجوع بالباقي على المحجوز عليه بعد صدور الحكم فى المنازعة فى التقرير بما فى الذمة.

#### **سادسا : بترتيب على اعلان ورقة الحبز للمحجوز لديه الآثار الآتية :**

١ - قطع التقادم. ٢ - حبس المال المحجوز عن المحجوز عليه.

٣ - مسئولية المحجوز لديه الجنائية إذا بدد الأشياء المحجوزة.

## المادة الثالثة والثلاثون

### بشأن آثار حجز ما للمدين لدى الغير

#### النص

" يترتب على حجز ما للمدين لدى الغير حبس كل ما يستحق للمحجوز عليه ومصرفات الإجراءات التي تستحق إلى يوم البيع ما لم يودع مبلغ مساو للمبلغ المحجوز من أجله والمصرفات خزانة الجهة الإدارية الحاجزة " .

#### الشرح والتعليق

من إستعراض هذا نخلص لما يلي :-

- ١- في حالة المال المحجوز لدى الغير يؤدي هذا الحجز إلى عدم استطاعة المحجوز عليه الحصول على هذا المنقول وبالتالي إلى عدم تمكنه من استعماله . وإذا كان المال مستغلاً لدى المحجوز لديه فليس للمحجوز عليه أن يوجه هذا الاستغلال على نحو آخر .
- ٢- لتفادي ما قد يصيب المحجوز عليه من ضرر بسبب الأثر الكلي للحجز أجاز المشرع للمحجوز عليه أو المحجوز لديه أو أى شخص آخر ذو مصلحة التوجه إلى الجهة الحاجزة ويودع في خزانتها المبلغ الموقع الحجز لاقتضائه من أصل دين وفوائد بالإضافة لمصاريف الحجز - وبالتالي بعد هذا الإيداع تزول آثار الحجز على المال المحجوز وبزوال آثار الحجز عن المال المحجوز ، يستعيد المحجوز عليه سلطاته على المال المحجوز ، ويظل المبلغ مودعاً حتى تنتهى كل المنازعات المتعلقة بإجراءات الحجز أو بحق الحاجز .
- قد يكون وفاء المحجوز لديه للمحجوز عليه صحيحاً ويحتج به على الحاجز في الحالات الآتية :-
  - أ- إذا وقع الحجز على ما لا يجوز حجزه ( طبقاً لنص المادة ٥٥٨ مرافعات " يجب على المحجوز لديه رغم الحجز أن يفي للمحجوز عليه بما لا يجوز حجزه بغير حاجة إلى حكم بذلك " ) .

ب- إذا كان الوفاء لا يسبب ضرراً للحاجز ، كما لو كان الحاجز دائئناً عادياً وتم الوفاء إلى دائئ ممتاز .

ج- إذا كان الوفاء ليس بسبب خطأ من جانب المحجوز لديه ، كما فى حالة إعلان .  
الحجز إلى المركز الرئيسى للمنشأة والذى يبعد عن الفرع الموجود به أموال المحجوز عليه ، إذا حدث الدفع من الفرع قبل إبلاغه بالحجز ، إذ لا مطالبة بمستحيل .

- ينبئنى على بقاء المال المحجوز فى ملك المحجوز عليه :-

١- أن يستطيع المحجوز عليه التصرف فى المال المحجوز ، سواء كان التصرف تبرعاً أم معارضة ، ويظل هذا التصرف صحيحاً ومنتجاً لآثاره .

٢- أن يتخذ المحجوز عليه من الإجراءات ما يحافظ على حقه المحجوز ، ويطالب المحجوز لديه بالوفاء به وذلك بالإيداع فى خزانة المحكمة التابع لها المحجوز لديه ( المادة ٢/٢٣٦ مرافعات ) أو أمانات بخزانة الجهة الحاجزة .

٣- لكل دائئ للمحجوز عليه ( غير الحاجز ) الحق فى الحجز على المال المحجوز عليه والاشتراك فى التوزيع طالما تساوت الديون ( سواء ممتازة أم عادية ) .

٤- أن تتم إجراءات بيع المال المحجوز فى مواجهة المدين ( المحجوز عليه ) وإذا استوفى الحاجزين حقوقهم من ثمن البيع ، كان الباقى من حق المحجوز عليه يمكن للمحجوز عليه أن يتفادى الحجز إذا هو سحب كمبيالات أو شيكات

على رصيده المحجوز قبل توقيع الحجز حيث أن حامل الشيك أو الكمبيالة يمتلك مقابل الوفاء بمجرد تحرير الكمبيالة أو الشيك ، وبالتالي يقع الحجز على مبلغ مقابل الوفاء باطلاً لوقوعه على مال غير مملوك للمحجوز عليه ( الساحب ) .

فى حالة الإيداع مع التخصيص يجوز إيداع خطاب ضمان بقيمة الحجز فى خزانة المحكمة أو الجهة السحاجة بدلاً من إيداع القيمة .

## المادة الرابعة والثلاثون

### بشأن بيع مال المحجوز لديه وفاء لدين الحاجز

#### النص

"إذا لم يؤد المبلغ المحجوز من أجله والمصروفات لمدوب الحاجز أو يودع خزانة الجهة المختصة خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٣١ جاز بعدها الاستمرار في اجراءات البيع المنصوص عليها في هذا القانون ، ويكون البيع بعد الأربعين يوما المنصوص عليها في المادة ٣١ أو بعد اليوم الذي يحل فيه ميعاد الأداء".

#### الشرح والتعليق

##### من إستقراء نص هذه المادة تتضمن النقاط التالية :-

١- إذا كان الحجز تحت يد الغير قد تم على أعيان منقولة بيعت بالاجراءات المقررة لبيع المنقول المحجوز لدى المدين بدون حاجة إلى حجز جديد (عملا بنص المادة ٣٤٧ مرافعات) ، ومن ثم يحدد يوم لبيع المنقولات المحجوزة ثم يتم البيع بواسطة مندوب الحاجز بعد الاعلان عن البيع وفق المتبع في بيع المنقولات (مادة ١٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) ويتم كل هذا بدون حاجة إلى حجز جديد يوقع على الأعيان المنقولة بواسطة مندوب الحجز ، لأنه يغنى عنه اعلانه حجز ما للمدين لدى الغير إلى المحجوز لديه واققراره بوجود الأعيان في حيازته وتقديمه بيانا مفصلا بها (عملا بنص المادة ٢/٢٣٩ مرافعات) .

٢- المقصود ببيع المال لدى المحجوز لديه بما يفى بدين الحاجز ، هو بيع منقولات المحجوز عليه التي في حيازة المحجوز لديه ، أو بيع ذات أمواله هو وفقا لنص المادة ٤/٣١ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ التي تجيز التنفيذ على أمواله إداريا بموجب محضر الحجز

المعلن اليه عملاً بنص المادة ٢٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ مصحوباً بصورة  
تقريره بما فى ذمته عملاً بنص المادة ٣٠ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

٣- يجوز للجهة الحاجزة أن تستمر فى اتخاذ إجراءات بيع المنقولات المحجوزة  
بالإجراءات المقررة لبيع المنقول المحجوز لدى المدين إدارياً ، وبدون حاجة إلى حجز  
جديد ( مادة ٣٧٤ مرافعات ) ، حيث يعتبر تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته كمحضر  
حجز لتلك المنقولات ، وذلك إذا تخلف المحجوز لديه عن أداء المبلغ المحجوز من أجله  
والمصروفات لمندوب الجهة الحاجزة ، او إذا لم يودعه خزانة الجهة الحاجزة  
أو المحكمة المختصة خلال أربعين يوماً من تاريخ إعلانه بمحضر الحجز ،  
إذا كان قد حل ميعاد الأداء ، أو بعد حلول هذا الميعاد إذا لم يكن قد حل بعد .

## **المادة الخامسة والثلاثون**

### **بشأن براءة ذمة المحجوز لديه بالسداد**

### **أو تسليم المنقولات المحجوزة لديه**

#### **النص**

“أداء المبالغ أو تسليم الأشياء المحجوزة تبرئ ذمة المحجوز لديه منها قبل الدائن ولو كان الأداء نتيجة بيع الأشياء المحجوزة طبقاً لأحكام هذا القانون. يعتبر الإيصال المسلم من الحاجز للمحجوز لديه بمثابة إيصال من الدائن نفسه”.

#### **الشرح والتعليق**

**من إستقرأ نص هذه المادة نخلص للنقاط التالية :-**

- ١- إذا قام المحجوز لديه بالدفع أو الإيداع إلى الجهة الحاجزة ، فإن هذا الأداء يبرئ ذمة المحجوز لديه ليس فقط في مواجهة الجهة الحاجزة ، بل أيضاً في مواجهة دائئه المحجوز عليه ، ويعتبر الإيصال المسلم من الجهة الحاجزة للمحجوز لديه بمثابة إيصال من دائئه المحجوز عليه .
  - ٢- يعتبر تسليم المنقولات من المحجوز لديه للجهة الحاجزة لبيعها مخلياً لمسئوليته عنها كما يعتبر هذا التسليم (وفقاً لنص هذه المادة) مبرئاً لذمة المحجوز لديه في مواجهة دائئه المحجوز عليه ، ويعتبر الإيصال المسلم من الجهة الحاجزة للمحجوز لديه بمثابة إيصال من دائئه .
  - ٣- قد يتم الوفاء من المحجوز لديه للجهة الحاجزة سواء نقداً أو عيناً ( بتسليم الأشياء المحجوز عليها لديه ) وفي كلتا الحالتين تبرأ ذمة المحجوز لديه من هذه الأموال قبل المحجوز عليه .
- وفي جميع الأحوال يعتبر الإيصال المسلم من الجهة الحاجزة إلى المحجوز لديه بمثابة إيصال من المحجوز عليه للمحجوز لديه .
- وللمحجوز لديه في جميع الأحوال خصم ما أنفقه من المصاريف التي يقدرها القاضي من هذه الأموال ( مادة ٣٤٥ مرافعات ) .

**الفصل الثالث : حـجـز الإيـرادات والأسهم  
والسندات والحصص وبيعها**



## المادة السادسة والثلاثون

### بشأن حجز الإيرادات والأسهم والسندات والحصص وبيعها

#### النص

"الأسهم والسندات والشيكات والكمبيالات إذا كانت لحاملها أو قابلة للتظهير يكون حجزها بالأوضاع المقررة لحجز المنقول لدى المدين".

#### الشرح والتعليق

من إستعراض هذه المادة نخلص لما يلي :-

- ١ - السهم : حصصة في رأس المال في ذممة الاشخاص المعنوية.
- ٢ - السند : حصصة في دين على الشركات أو المنشآت أو الحكومة .
- ٣ - الشيك : وسيلة اقتضاء دين على شخص لآخر عن طريق البنوك في ميعاد محدد.
- ٤ - الكمبيالة : وسيلة اقتضاء دين على شخص لآخر في تاريخ معين ويوضح فيه نوع التعامل (نقدا أو بضاعة)

قد تكون هذه الصكوك اسمية أى مدون فيها اسم حامل الصك ولا يستطيع التصرف فيه أو تظهيره إلى شخص آخر ، وهنا يحجز عليها حجز المنقول لدى المدين ، لأن الحقوق المثبتة فيها تندمج بهذه الأوراق والصكوك فينتقل الحق بانتقال الورقة من يد إلى يد بحيث لا يجدى الحجز على الحق المثبت بها تحت يد المدين به وإنما يتعين ضبط الورقة أو الصك ذاته حتى يتم توقيع حجز المنقول لدى المدين عليها.

وبالتالى إذا وجد مندوب الحجز هذه الصكوك التى لحاملها أو اسمية باسم المدين الذى يراد الحجز عليه بدين الضرائب فعلى المندوب أن يثبت هذه الصكوك فى محضر الحجز ويصفها وصفا دقيقا ويحدد لبيعها ميعاد ، وترسل إلى البنوك المعتمدة أو أحد السماسرة للتصرف فيها بالبيع .

## المادة السابعة والثلاثون

### بشأن الحجز على بعض الحقوق والأوراق المالية

#### النص

"الايرادات المرتبة والاسهم الاسمية وحصص الارباح المستحقة فى ذمة الاشخاص المعنوية وحقوق الموصيين تحجز بالاوضاع المقررة لحجز ما للمدين لدى الغير".

#### الشرح والتعليق

من إستقرأ هذا النص نخلص للنقاط التالية :-

- ١ - **الايراد المرتبة** : الایراد الدورى المنتظم الذى يحصل عليه الشخص من مصدر معين (كالایراد الشهرى الذى تدفعه شركة التأمين نظير اتفاقيات بوالص معينة وشهرية للمشتريين) .
- ٢ - **السهم الاسمى** : صك يمثل حصة فى رأسمال احدى الشركات ، ويكتب فيه (أى الصك) اسم المشترك بالحصة بحيث لا يصلح إلا للمدون عليه اسمه فقط .
- ٣ - **الحصة فى الأرباح** : الحصة التى يحصل عليها صاحب الایراد وذلك نظير عمله بالمنشأة كمن يشترك فى المنشأة ويكون هناك اتفاق مسبق بأن الأجر الذى يستحقه هذا الشريك هو حصة فى الربح ويحدد معدلها بنسبة مئوية من الربح .
- ٤ - **حقوق الموصيين** : تنصب الحصة هنا على شركات التوصية البسيطة أو ذات المسئولية المحدودة وهى الحقوق التى تترتب على اتفاق الشركاء على حصة محددة يحصل عليها الموصيون.

هـ- يترتب على حجز ما للمدين لدى الغير على السندات الاسمية حجز ثمراتها وفوائدها ،  
ما استحق منها وما يستحق الى يوم البيع (المادة ٢/٣٩٩ مرافعات) - أى أن الأموال  
المذكورة تصير محجوزة دون اجراءات خاصة بشأنها ويتعلق بها حق الدائن الحاجز ،  
أن أنها تلحق بالسندات المحجوزة (وهذه القاعدة استثناء من اقتصار آثار حجز  
ما للمدين لدى الغير على الأموال المحجوزة فحسب أما ثمار وفوائد الأموال محل  
هذا الحجز فتكون من حق المدين المحجوز عليه) .

## **المادة الثامنة والثلاثون**

### **بشأن كيفية بيع الأوراق المالية والتجارية**

#### **النص**

”يكلف الحاجز أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف بيع ما نص عليه فى المادتين السابقتين فى اليوم المحدد للبيع ، ويعين وزير المالية بقرار منه هذه البنوك والسماسرة أو الصيارف وعمولة كل منهم وطريقة البيع“.

#### **الشرح والتعليق**

**من إستعراض نص هذه المادة نخلص لما يلى :-**

#### **أولا : الأوراق المالية :**

١ - الأوراق المالية المحجوز عليها والمدرجة بالبورصة يتم بيعها فى اليوم المحدد للبيع وعن طريق البنك الأهلى .

٢ - الأوراق المالية المحجوز عليها وغير المدرجة بالبورصة ، فيكلف أحد البنوك التى لها الحق مباشرة هذه العملية ببيعها فى البورصة.

٣ - طبقا لنص القانون ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ لا يجوز بيع الأوراق المالية فى البورصة الا بواسطة أحد السماسرة المقيدين بالبورصة ، كما يلاحظ أن بيع الاوراق المالية يحتم وجود الصك ذاته ، وقد يكون هذا الصك بيد المحجوز عليه ويرفض اعطاءها للحاجز ، فهنا يلزم أن تتخذ الجهة الادارية الحاجزة اجراءات اصدار أوراق جديدة بدلا من الأولى المسلمة للمدين بعد الغاءها طبقا للنظم المعمول بها فى الشركة المصدرة لها ، وينتهى الحجز ببيع الاوراق المالية وبتحصيل قيمتها.

#### **ثانيا : الاوراق التجارية :**

أ - تهدف المادة ١٤٨ من القانون التجارى (الصادر فى ١٣/١١/١٨٨٣ ) إلى رعاية الضمان والسرعة فى المعاملات التجارية وبالتالى فإن الكمبيالات والسندات الإذنية لا يجوز توقيع الحجز عليها تحت يد الساحب أو المسحوب عليه فقط .

ب - إذا وجدت الأوراق التجارية المذكورة فى حوزة شخص آخر بخلاف الساحب والمسحوب عليه فإنه يمكن عمل حجز منقول تحت يد الشخص الموجود لديه هذه الاوراق .

## المادة التاسعة والثلاثون

### بشأن نوع الحجز على الأوراق المالية وثمارها

#### النص

“حجز الإيرادات المرتبة والأسهم والحصص وغيرها تحت يد المدين يترتب عليه حجز ثمراتها وفوائدها ما استحق منها ومالم يستحق إلى يوم البيع”.

#### الشرح والتعليق

من استعراض هذه المادة نخلص لما يلي :-

- ١ - يقابلها نص المادة ٢/٣٩٩ مرافعات ، ومن ثم فالأموال المذكورة تصير محجوزة (أى الثمرات والفوائد) دون اجراءات خاصة بشأنها ويتعلق بها حق الدائن الحاجز ، أى أن الفوائد والثمرات تلحق بالسندات المحجوزة . (وهذه القاعدة استثناءً من اقتصار آثار حجز ما للمدين لدى الغير على الأموال المحجوزة فحسب أما ثمار وفوائد الأموال محل هذا الحجز فتكون من حق المدين المحجوز عليه) .
- ٢ - إذا كان المال المحجوز عليه منقولاً لدى الغير ، فإن الحجز يؤدي إلى اعتبار المحجوز لديه حارساً على المنقول . ويشمل الحجز ما يغله محله من ثمار مدينية ، ولهذا إذا حجز على سيارة تحت يد مستأجرها شمل الحجز السيارة وأجرتها المستحقة.
- ٣ - إذا توقع الحجز على حقوق الدائنية ، فإن الحجز لا يؤدي إلى وقف استحقاق الفوائد (المادة ٣٣٦ مرافعات). كما يمتد الحجز إلى الفوائد التى تستحق بعد اعلان ورقة الحجز ، ولا يمتد الحجز إلى الفوائد التى تستحق قبل الحجز ولم تكن قد قبضت بعد إلا إذا كان الحجز عاماً يشمل ليس فقط الحق المعين بل كل ما فى ذمة المحجوز لديه للمحجوز عليه. كما يترتب على الحجز على الإيرادات والأسهم والحصص حجز ثمراتها وفوائدها ، ما استحق منها وما لم يستحق حتى يوم البيع ، ويترتب هذا الأثر بغير حاجة إلى توقيع حجز خاص على تلك الثمرات والفوائد أو دون تخصيصها فى محضر الحجز الأول .



## **الباب الثالث : الحجز على العقار وبيعه**



## الفصل الأول : حـجـز العـقـار



## المادة الأربعون

### بشأن كيفية الحجز على العقار

#### النص

”يبدأ التنفيذ على العقار بإعلان يوجهه مندوب الحاجز إلى المدين صاحب العقار في شخص واضح اليد مهما كانت صفته ويتضمن تنبيهها بالأداء وإنذاراً بحجز العقار. ويشتمل الإعلان على بيان المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها ووصف العقار أو المحل أو الأعمال المستحقة عليها هذه المبالغ وذلك ببيان موقعه بإيضاح حدوده واسم الحوض ورقمه - إذا كان أرضاً زراعية - واسم القسم أو الشارع أو الحارة ورقم الملك إذا كان عقاراً في المدن - وغير ذلك من البيانات التي تفيد في تعيينه.”

#### الشرح والتعليق

من إستقرأ هذا النص نخلص إلى النقاط الآتية :-

أولاً : **التعريف بالحجز الإداري على العقار:**

هو طريق للحجز (التنفيذ) الإداري بمقتضاه توضع عقارات المدين تحت يد الجهة الإدارية الحاجزة ، ويصار إلى بيعها بالمزايدة العلنية لتسديد ديون الحاجز الدائن من ثمنها.  
**ثانياً : آثار التنبيه والإنذار بالحجز العقاري الإداري والفرق بينهما وبين تنبيه نزع الملكية العقاري:**

١ - نص المادة ٤٠ إداري لا يتطلب توجيه تكليف بالوفاء وإنذار بالحجز (حيث يشترط ذلك في الحجز القضائي العقاري وإلا كان باطلاً) ومن ثم تبدأ إجراءات التنفيذ الإداري على العقار بالتنبيه على المدين بالوفاء وإنذاره بحجز العقار دون حاجة إلى سبق

تكليفه بالوفاء أو إعلانه بأمر الحجز الإدارى (ودون حاجة لانقضاء مهلة اليوم المقررة فى المادة ٤/٢٨١ مرافعات بين هذا الإعلان وبين توقيع الحجز).

٢ - هذا التنبيه يعد (وفى ذاته) تنبيهها يقطع مدة التقادم عملاً بنص المادة ٣٩٣ قانون مدنى ، ويعد أيضاً من إجراءات التنفيذ القاطعة للتقادم عملاً بذات المادة ٣٩٣ قانون مدنى . وبناء عليه (وحتى إذا افترق التنبيه لبيان العقار محل التنفيذ) فإن التنبيه يقطع التقادم باعتباره مجرد تنبيه بالوفاء عملاً بنص المادة ٣٩٣ قانون مدنى لأن القانون لا يتطلب فى التنبيه العام بيان ما سوف يحجز عليه من أموال المدين .

٣ - رسم القانون (الإدارى للحجز) إجراءات التنبيه بالوفاء والإنذار بالحجز العقارى ، ودون أن يحدد بطلاناً قانونياً عند اغفال أى بيان أو عند التجهيل به ( وبهذا يكون قد ترك الأمر لعناية القواعد العامة فى البطلان فى قانون المرافعات وهى هنا تملأ فراغاً إجرائياً واضحاً عملاً بنص المادة ٧٥ حجز إدارى) وبذلك يكون الإجراء باطلاً عملاً بنص المادة ٢٠ من قانون مرافعات إذا شابه عيب جوهري لم تتحقق بسببه ما قصده القانون إلى حمايته وصيانته بما أوجبه وحصلت فيه المخالفة ، ومثل هذا البطلان هنا لا يتعلق بالنظام العام ، ويكون على المدين أو صاحب الصفة التمسك به قبل التكلم فى الموضوع أو قبل الرد على الإجراءات فيما يفيد اعتبارها صحيحة.

٤ - يتم التنبيه والإنذار عملاً بنص المادة ٤٠ حجز إدارى ووفق ما تقرره ، بحيث يجريها مندوب الحاجز كما رسمته المادة ٧ حجز إدارى فى الحجز على المنقول لدى المدين لأنها (أى المادة ٧) تملأ الفراغ الإجرائى فى نص المادة ٤٠ حجز إدارى وذلك اكتفاء بالاحالة الصريحة لنص المادة ٧ إدارى فى صلب نص المادة ٤٢ حجز إدارى التى توجب الرجوع اليها فى صدق تحرير محضر الحجز الإدارى العقارى وكيفية اعلانه لدى المدين

مما يجعل الاعلان عملا بنص المادة ٧ حجز إدارى هو القاعدة العامة فى صدر قانون الحجز العقارى مالم ينص القانون على ما يخالف ذلك .

هـ - تكتفى المادة ٤٠ إدارى بأن يكون التنبيه والإنذار "للمدين صاحب العقار فى شخص واضح اليد مهما كانت صفته ..." ولا تلزم مادة ٤٠ أن يكون التنبيه لشخص المدين أو فى موطنه الأصلى وإنما يكفى أن يكون فى العقار المراد حجزه ولشخص واضح اليد عليه أيا كانت صفته والمقصود بعبارة شخص واضح اليد أيا كانت صفته ... أى أيا كانت صفة وضع يده سواء أكانت حيازته قانونية أو مادية أو عرضية وسواء كانت حيازته تستند لحق أو سند فى القانون أو كانت دون سند شرعى ومجرد اغتصاب .

وقانون الحجز الإدارى (بخلاف ق المرافعات) لا يعنيه تحقيق ضمانه للمدين بإعلانه بالتنبيه لشخصه أو فى موطنه الأصلى بقدر ما يعنيه إتمام هذا التنبيه على وجه السرعة وتسهيله على جهة الإدارة ، بحيث يعتبر اعلان واضح اليد أيا كان صفته فى وضع يده يقوم مقام اعلان ذات المدين بمثابة اعلان له ، ويقصد بكلمة الصفة فى صدر المادة ٤٠ حجز إدارى إنما يقصد بها صفة واضح اليد فى وضع يده ، فهى لا تجيز تسليم الاعلان إلا لشخص يضع يده على العقار ، أيا كانت الصفة التى تبرر وضع هذا اليد .

#### **وبترتب على ما تقدم :**

أ - لما كان هذا الاعلان قد قصد به السرعة تحقيقا لمصالح الحجز فليس ثمة ما يمنع من إجرائه لشخص المدين أو فى موطنه الأصلى عملا بالأصل العام فى القانون ، ولو لم يكن هذا الموطن هو فى العقار المراد الحجز عليه ، وسواء على يد محضر أو على يد مندوب الحجز ، بل يجوز اعلانه وفى ذات مقر العقار أو فى أى مكان آخر يتواجد فيه المدين ويعلن فيه لشخصه .

ب - توجب المادة ٤٠ حجز إدارى تسليم التنبيه لشخص واضح اليد ، ومعنى هذا عدم جواز تسليمه لمن قد يوجد فى العقار المراد الحجز عليه من ذويه كزوجته أو وكيله أو أحد أصوله أو فروعها ، أو أحد العاملين لديه ، وبالتالي إذا سلم التنبيه لأحد هؤلاء (دون شخص واضح اليد) كان باطلا .

ج- يصبح التنبيه صحيحا منتجا لآثاره متى سلمه مندوب الحجز لشخص واضح اليد ، متى أثبت (فى أصل الإعلان وصورته) هذه الصفة ، ودون حاجة إلى اثبات نوعية وضع اليد هذا ، ودون حاجة إلى اثبات أن هذا التنبيه قد وصل إلى علم المدين .

- وفى هذا قضت محكمة النقض بالطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧

بأن الحكم ببطلان إعلان ورقة الحجز عملا بنص المادة ٤٠ حجز إدارى لخلوه من بيان أن المعلن اليه - وهو غير المدين (هو واضح اليد) صحيح .

٦- اجراءات الحجز العقارى الإدارى توجه إلى المدين مالك العقار ، ولو كان كفيلاً عينياً أو حائزاً (وهو من تلقى ملكية عقار مثقل بتأمين عينى بعقد مسجل قبل تسجيل التنبيه بنزع الملكية (فى الحجز القضائى) ، أو قبل شهر محضر الحجز العقارى (فى الحجز الإدارى) ، التى توقع وفاء لدين غير ممتاز ، أو قبل الحجز الإدارى العقارى الذى توقع وفاء لدين مشمول بحق امتياز عام) .

كما توجه اليه ولو لم يكن حائزاً بالمعنى المتقدم (بأن يكون قد تلقى ملكية العقار بعد تسجيل الحجز أو بعد ذات الحجز إذا كان قد تم اقتضاء لدين مشمول بحق امتياز عام) .

ومن هنا جاءت عبارة المادة ٤٠ حجز إدارى توجب توجيه الاجراءات الى واضح اليد أيا كانت صفته ، أى ولو لم تكن له صفة تبرر وضع يده وتسرى فى حق الحاجز ، ومثل هذا الشخص واضح اليد قد يوصف بأنه مغتصب أو ارتكب غشاً نحو القانون.

هذا مع تأكيد أن المادة ٤٠ حجز إدارى لا تستوجب سبق اعلان أمر الحجز للمدين ، وإنما من الواجب اعلانه به مع التنبيه عليه بالوفاء وإنذار بالحجز عملاً بنص تلك المادة

**ثالثاً: ما يحجز عليه بطريق الحجز العقارى الإدارى :**

١ - **العقار بطبيعته :** ويحجز عليه للتنفيذ على الملكية الكاملة أو ملكية الرقبة أو حق الانتفاع على العقار . ويستوى أن يكون العقار أرض زراعية أو غير زراعية أو منشآت أو مباني .

ولا يحجز على الثمار والمزروعات حجزاً عقارياً إلا مع الأرض ، وهنا يشملها الحجز العقارى دون حاجة للنص عليها صراحة فى التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز العقارى ، أما فى حالة الحجز عليها استقلالاً وهى قائمة (إذا قطعت فإنها تصبح منقولة) فيوقع عليها حجز المنقول لدى المدين .

٢ - **العقار بالتخصيص:** يحجز عليه عقارياً بشرط أن يجرى حجزه مع العقار بطبيعته الذى خصص العقار بالتخصيص (المنقول) لمنفعته - ولا يجوز للدائن أن يحجز على العقار بالتخصيص على استقلال ، سواء بحجز المنقول أو بحجز العقار ، لأن من شأن ذلك الحجز المستقل على العقار بالتخصيص (المنقول) حرمان العقار بطبيعته من العقار المخصص (المنقول) لخدمته .

### **تعريف العقار :**

”يعتبر مالا عقارياً كل حق عينى يقع على عقار بما فى ذلك حق الملكية وكذلك كل دعوى تتعلق بحق عينى على عقار ويعتبر مالا منقولاً ما عدا ذلك من الحقوق المالية “نص المادة ٨٣ قانون مدنى .

### **أنواع العقارات :**

أ - **العقارات بالطبيعة :** ”كل شئ مستقر بحيزه ولا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار وما عدا ذلك فهو منقول“ نص المادة ١/٨٢ قانون مدنى .

وبالتالى فالعقار أصلا هو الأرض وما يتصل بها اتصالا وثيقا كالمباني والأشجار والخزانات والافران .

ب - **العقارات بالتخصيص :** "هى المنقول الذى يضعه صاحبه فى عقار يمتلكه رسداً على خدمة هذا العقار واستغلاله ويأخذ بالتخصيص حكم العقار المادة ٢/٨٢ قانون مدنى. وبالتالى فيشترط لاعتبار المنقول عقارا أن يكون هذا المنقول والعقار المخصص لخدمته مملوكا لشخص واحد ، وكذلك أن يكون هذا المنقول مكرسا لخدمة هذا العقار ويجب توافر الشرطين معا.

- ومعلوم أن الحجز على العقار بطبيعته يشمل العقارات بالتخصيص دون حاجة لذكرها صراحة فى التنبيه والإنذار بالحجز العقارى ، وأيضا يشمل الحجز العقارى مع العقار بطبيعته الغلة القائمة.

- وطبقا لنص المادة ٢/٨٢ قانون مدنى فالمرجع المصرى لا يشترط أن تكون المنقولات (العقارات بالتخصيص) متصلة بالأرض بصورة نهائية ولكن يكفى أن تكون مخصصة لخدمة العقار لازمة لذلك ، وعلى هذا الأساس يعتبر عقارا بالتخصيص أثاث الفنادق ومحلاتها التجارية.

## المادة الحادية والأربعون

### بشأن توقيع الحجز العقارى

#### النص

”يقوم مندوب الحاجز بتوقيع الحجز بعد مضى شهر على الأقل من تاريخ اعلان التنبيه والإنذار وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن . ويجوز توقيع الحجز قبل الميعاد المذكور إذا طلب المدين ذلك ، ويوقع الحجز بحضور شاهدين ويجوز عند الاقتضاء الاستعانة بواحد من أهل الخبرة أو مساح لمساحة العقار وتحديدده وتثمينه. ولمندوب الحاجز الحق فى دخول العقار للحصول على البيانات اللازمة لوصفه ووصف مشتملاته وله أن يستصحب من يعاونه فى ذلك ولا يجوز منعه من الدخول لأداء هذه المأمورية. وعلى جهات الإدارة تمكينه من أداء مأموريته عند الاقتضاء“.

#### الشرح والتعليق

من إستعراض هذا النص نخلص لما يلى :-

أولا : بيانات محضر الحجز العقارى وميعاده :

١ - أوجب القانون منح المدين فسحة زمنية قد تمكنه من الوفاء وتفادى الحجز ومهلة كاملة تبدأ من وقت توجيه التنبيه والإنذار ، فنص على عدم جواز الحجز قبل مضى شهر من تاريخ التنبيه ، ما لم يطلب المدين ذاته توقيع الحجز قبل هذا الميعاد ، ويضاف للميعاد ميعاد مسافة يحدد على أساس المسافة بين موطن المدين الأصلى والمكان الواجب فيه الوفاء ، أو المكان الذى أعلن فيه بالتنبيه أيهما أبعد ، ولم يحدد القانون فترة زمنية يتعين فى خلالها توقيع الحجز العقارى تاركا ذلك لظروف الملاءمة التى يقدرها الحاجز إداريا ، وفق ما تقتضيه كل حالة.

وينص القانون على أنه إذا تم الحجز فى خلال شهر من التنبيه إعتبر كأن لم يكن ، ويحتسب هذا الميعاد تطبيقاً لنصوص قانون المرافعات بالشهر وفق التقويم الميلادى .

٢ - جزاء بطلان الحجز العقارى الموقع قبل مضى شهر من تاريخ اعلان التنبيه والإنذار ، لا يتعلق بالنظام العام ، وعلى المدين التمسك به قبل التكلم فى الموضوع وقبل الرد على الاجراءات بما يفيد اعتبارها صحيحة .

٣ - يتم الحجز بأن ينتقل مندوب الحاجز إلى موقع العقار المراد حجزه بحضور شاهدين ، ومع جواز الاستعانة عند الاقتضاء بأحد من أهل الخبرة أو مساح لمسح العقار وتحديد وتثمينه .

٤ - توقيع محضر الحجز فى موقع العقار المراد حجزه هو من الإجراءات الجوهرية التى يترتب البطلان جزاء عدم مراعاتها ، ولهذا يتطلب القانون أن يصحب مندوب الحاجز معه شاهدين ، ليشهدا على انتقاله إلى موقع العقار ، ومعاينته له ووصفه ولوصف مشتملاته ولتثمينه فى النهاية ، وكيف يتم تثمين العقار دون معاينته .. كما أن ذكر مكان الحجز هو من البيانات الجوهرية فى محضر الحجز طبقاً لم تم اتباعه بالحجز المنقول لدى المدين.

٥ - تجيز المادة ٤١ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ دخول مندوب الحاجز للعقار المراد توقيع الحجز عليه لجمع البيانات المادية اللازمة لوصفه ووصف مشتملاته - وله أن يصحب معه من يعاونه فى ذلك من أهل الخبرة سواء بقصد قياس المساحات أو بقصد تثمين العقار لبيعه ككل أو لتجزئته.

#### **ثانياً : البيانات الجوهرية فى محضر الحجز :**

- أ - ما تعلق بوصف العقار - كما سبق عرضه .
- ب - ما تعلق بثمنه الاساسى ككل أو مجزأ .
- ج - ما تعلق بسند الملكية ، وما على هذه الملكية من قيود أو حقوق لمصلحة الغير ، وهذه وتلك يتحقق منها مندوب الحاجز بالإطلاع على الشهادات العقارية وصور العقود

المتعلقة بها ومقارنتها بالمكلفات وتستخرج الشهادات العقارية والعقود من مكتب الشهر العقارى ، وتستخرج صور المكلفات من مصلحة الضرائب العقارية .

**ثالثا : يلتزم منـدوب الحاجز بتحديد الثمن الأساسى وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٧ مرافعات :**

دون أن يترتب ثمة بطلان على المخالفة ، فإذا تحدد الثمن بأقل من الواجب تحديده (طبقا لنص المادة ١/٣٧ مرافعات) فإن الزائدة كفيلة بزيادته ، وإذا تحدد بأكثر منه استفاد الحاجز والمدين على السواء.

تم تعديل نص المادة ١/٣٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ - بموجب القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ ، ليصبح النص كالاتى " الدعاوى التى يرجع فى تقدير قيمتها إلى قيمة العقار يكون تقدير هذه القيمة باعتبار خمسمائة مثل من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه إذا كان العقار مبنياً ، فإن كان من الأراضى يكون التقدير باعتبار أربعمائة مثل من قيمة الضريبة الأصلية . فإذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمته " .

ويتبين من نص المادة ١/٣٧ مرافعات أن المشرع يفرق فى تقييم العقار بين حالتين :  
**الحالة الأولى :** أن يكون العقار مفروضا عليه ضريبة فتكون الضريبة هى الأساس فى تقدير قيمته فإذا كان العقار من المباني تكون قيمته النقدية خمسمائة مثل من الضريبة المفروضة عليه . وإذا كان من الأراضى تكون قيمته النقدية أربعمائة مثل من الضريبة المفروضة عليه .  
ويعتد فى تقدير قيمة العقار بقيمة الضريبة الأصلية على العقار دون اعتداد بقيمة الضرائب الإضافية .

كما يعتد بقيمة الضريبة المفروضة على العقار فى وقت توقيع الحجز وليس وقت البيع ويكون التغير الذى طرأ على قيمة الضريبة من قبل التغير فى القيمة الاقتصادية.

**الحالة الثانية :** أن يكون العقار غير مربوط عليه ضريبة ، فينطاط بتقييم القيمة النقدية للعقار بالاستعانة بواحد من أهل الخبرة أو مساح أو أى خبير بهذا الشأن ، وهذا أمر جوازى وليس وجوبى .

**رابعاً : تحقيق الملكية العقارية :** يتم من واقع الشهادات العقارية وصور العقود المتعلقة بها ، ومراجعة هذه الشهادات مع بيانات المكلفات القديمة والحديثة :-  
**الشهادات العقارية :** تطلب من مكتب الشهر العقارى المختص ، وذلك بطلب من أصل وثلاثة صور ، يوضح به الأسم المطلوب عنه الشهادة فى كل حالة اسماً ثلاثياً مع توضيح اللقب . وإذا كان الاسم لاجنبى وجب كتابته بالحروف اللاتينية والعربية معاً . ويذكر بالطلب عنوان العقار المطلوب عنه التصرفات مع بيان الشياخة أو البلدة أو القسم أو المركز الواقع فى نطاقه ، ويذكر تكلفة العقار إذا كان مكلفاً .

- ١- ويراعى لبحث الملكية ان تطلب شهادات عقارية عنها عن المدة التى تراها الجهة الحاجزة لازمة لاستيفاء بحث الملكية ، وهى تكون أكثر تحقيقاً للغرض إذا كانت عن المدة من تاريخ تلقى المدين للملكية حتى تاريخ إنذاره بالحجز ، ويفضل أن لا تقل المدة عن عشر سنوات . حتى تظهر من الشهادة أى قيود على العقار لم تسقط بمضى هذه المدة المقررة لسقوط القيود التى لم تجدد على العقار (مادة ٤٣ شهر عقارى).
- ٢- فإذا كان المدين متوفى وورثته أحياء تطلب الشهادة عنه حتى تاريخ وفاته وتطلب شهادى أخرى باسم الورثة من تاريخ وفاته إلى تاريخ طلب الشهادة . فإذا كان من الورثة من تسوفى بعد وفاء المورث قصرت المدة التى تطلب عنها الشهادة الثانية بالنسبة له حتى تاريخ وفاته ، وتطلب شهادة ثالثة عن ورثة هذا المتوفى حتى تاريخ الطلب . وإذا كان المدين قد تلقى الملكية بالميراث ، وجب طلب الشهادة عن المورث حتى تاريخ وفاته ، وتطلب شهادة أخرى عن المدين من تاريخ وفاة مورثه إلى تاريخ الطلب .

وإذا كانت الملكية قد انتقلت إلى المدين بتصرف معروف تاريخه ، طلبت شهادة أولى  
عن التصرف من بدء المدة حتى تاريخ التصرف ، وطلبت شهادة ثانية عن المدين  
التصرف له اعتباراً من تاريخ الطلب .

#### **خامساً : تحديد العقار وبيان مساحته :-**

يجوز إتمام عملية تحديد العقار بمعرفة مندوب الجهة الحاجزة شخصياً  
على مسؤوليته ، كما يجوز إتمامها بمشورة أهل الخبرة .

#### **١ - تحديد العقار بمعرفة مندوب الجهة الحاجزة :-**

تنص الفقرة الرابعة من المادة ٤١ على أن " لمندوب الحجز الحق في دخول  
العقار ..... وعلى جهات الإدارة تمكينه من أداء مأموريته عند الاقتضاء " .  
وفي هذا التحديد يتحمل الحاجز على مسؤوليته ما يترتب على الخطأ في التحديد  
أو ما يترتب على الخطأ في المساحة ، مما يعرض الحجز للبطلان لذلك يفضل في جميع  
الحالات ترك التحديد والمساحة للأخصائيين من أهل الخبرة .

#### **٢ - تحديد العقار ومسحه بمعرفة أهل الخبرة :-**

تنص الفقرة الثالثة من المادة موضوع التعليق على أنه " ... يجوز عند الاقتضاء  
الاستعانة بواحد من أهل الخبرة أو مساح المساحة العقار وتحديد وتثمينه " .  
فيجوز أن يكون الخبير حكومياً أو غير حكومي .

والتحديد الرسمي العام هو ما تقوم به مأموريات الشهر العقاري بالاشتراك  
مع الأقسام الهندسية كل في حدود اختصاصه ، ويكون طلب التحديد ( طلب الشهر )  
محزراً من ثلاث صور متطابقة ( مادة ٧ وما بعدها من اللائحة التنفيذية لقانون الشهر  
العقاري ) . ويوضح بالطلب اسم المدين والمبالغ المطلوبة ونوعها وتواريخ استحقاقها ،  
واسم صاحب التكليف ورقم المكلفة واسم واضع اليد ، وعنوان العقار بالتفصيل ،  
ومساحته من واقع المكلفات إذا كان اراضى زراعية ، ويرفق مع الطلب رسم كروكي

للعقار ، يحزره مندوب الحاجز بقدر إمكانياته فى التحديد ،  
وذلك للاسترشاد به فى معرفة موقع العقار وحدوده .

ويجوز للأقلام الهندسية المختصة ان تطلب من مندوب الجهة الحاجزة مرافقة  
المختصين بها للإرشاد عن العقار المطلوب تحديده . وذلك إما على الخرائط المساحية  
لديها ، أو على الطبيعة بالانتقال إلى العقار المطلوب تحديده . وكذلك تطلب الأقلام  
الهندسية من مندوب الجهة الحاجزة إزالة أى تعرض من صاحب العقار  
أو من أى ذى شأن وقت تحديد العقار . وعندئذ يجوز اتخاذ إجراءات التحديد  
بالاستعانة بالقوة اللازمة من رجال الأمن .

#### **سادساً : تـثـمـيـن العـقـار :-**

يجوز تـثـمـيـن العـقـار المتخذ عليه إجراءات الحجز بمعرفة  
مندوب الجهة الحاجزة أو بمعرفة أهل الخبرة ، فقد نصت الفقرة الثالثة للمادة ،  
وموضوع التعليق على أنه " .... يجوز عند الاقتضاء الاستعانة ... " وتضع التعليمات  
الإدارية لمندوبى الجهات الحاجزة قواعد عامة فى تـثـمـيـن العقارات ، حتى تسوى بين القيمة  
التقديرية للعقارات المحجوزة ، مما يكفل التناسق فى هذه التقديرات ، لما لهذا التـثـمـيـن  
من أهمية بالغة ، إذ تعرض به العقارات للبيع بالمزاد العلنى .  
فقد تكون القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لتقدير ضريبة المبانى مرتفعة لظروف  
خاصة أو استثنائية تتعلق بطريقة استغلال العقار ، وقد تكون هذه القيمة منخفضة لقدم  
مباني العقار بينما تكون مساحته وأرضه تزيد بكثير عن القيمة المقدرة للأرض والمباني بناء  
على المقياس السابق ، وبالمثل بالنسبة للأرض خصوصاً ما كان منها صالحاً للتقسيم .  
كأرض المباني التى تكون مربوطة بالمال الذى لم يرفع عنها فى تاريخ الحجز .

## **المادة الثانية الاربعون**

### **بشأن إعلان محضر الحجز العقارى**

#### **النص**

” يحرر محضر الحجز ويعلن إلى المدين صاحب العقار فى شخص واضح اليد مهما كانت صفته بالكيفية المقررة لإعلان محضر حجز المنقولات وتوضح فيه البيانات المنصوص عليها فى المادة ٤٠ ومساحة العقار المحجوز وثمرتها الأساسى”.

#### **الشرح والتعليق**

**من إستعراض هذا النص نخلص لما يلى :-**

**أولاً : يكتفى بإعلان محضر الحجز للمدين مالك العقار فى شخص واضح اليد عليه أياً كانت صفته :**

١ - يقرر قانون الحجز الإدارى فى المادة ٤٢ وتيسيراً لجهة الإدارة أن يكون اعلانها للمدين المحجوز على عقاره لشخص واضح اليد عليه أياً كانت صفته.

٢ - أن تاريخ محضر الحجز هو تاريخ اعلانه للمدين بالكيفية المقررة فى المادة ٤٢ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ مالم يضطر مندوب الحاجز إلى اعلان المدين بالمحضر فى موطنه إذا لم يجد فى مقر المال المحجوز من يصح اعلانه به .

**بيانات محضر الحجز العقارى :-**

أوجبت المادة موضوع التعليق أن يوضح فى محضر الحجز العقارى كافة البيانات المنصوص عليها فى المادة (٤٠) وأيضاً مساحة العقار المحجوز وثمرته الأساسى .

ويتعين - حتى يؤدي محضر الحجز غايته أن يتضمن فضلاً عن البيانات المشار إليها بيانات ضرورية أخرى هي :-

- ١- تاريخ توقيع الحجز .
- ٢- بيان الجهة الحازة واسم مندوبها ولقبه ووظيفته .
- ٣- اسم المدين ولقبه ووظيفته او مهنته وعنوانه .
- ٤- صورة من أمر الحجز وبيان المبالغ المطلوبة ووصف للعقار محل الحجز وصفاً دقيقاً .
- ٥- تحديد ثمن العقار وهو الثمن الاساسى الذى تبدأ به المزايدة .
- ٦- تحديد يوم البيع وساعته ( مع مراعاة نص المادة ٥٣ حـ ) .
- ٧- بيان ما قام به مندوب الجهة الحازة من الإجراءات وما لقيه من العقبات أو الاعتراضات أثناء الحجز .
- ٨- اسم كل من الشاهدين وعنوانه وتوقيع كل منهما على محضر الحجز .
- ٩- توقيع المندوب الذى أوقع الحجز .

## المادة الثالثة والأربعون

### بشأن الحراسة على العقار المحجوز

#### النص

” لـمندوب الحجز أن يعين على العقارات حارساً أو أكثر ويجوز أن يكون الحارس هو المالك أو الحائز و لـمندوب الحجز تكليف الحارس تأجير العقار المحجوز كما له أن يتخذ فى بيع ما قد يوجد به من محصول وثمار الإجراءات الخاصة بحجز المنقولات . وللمدين الساكن فى العقار أن يبقى ساكناً فيه بدون أجر إلى أن يتم بيعه”.

#### الشرح والتعليق

##### من إستعراض هذه المادة نخلص للنقاط التالية :-

- ١ - لا يعتبر المدين حارساً بقوة القانون وإنما يلزم تعيينه هو أو الحائز حارساً ، حيث يعين مندوب الحجز حارساً أو أكثر على العقارات المحجوزة ويجوز أن يكون الحارس هو المالك أو الحائز. ويبقى المدين ساكناً فى العقار بدون أجر إلى أن يتم بيع العقار.
- ٢ - تنص المادة ٤٠٧ مرافعات على أنه إذا لم يكن العقار مؤجراً اعتبر المدين حارساً إلى أن يتم البيع مالم يحكم قاضى التنفيذ (مستعجلاً) بعزله من الحراسة أو بتحديد سلطته.
- ٣ - للمدين (إذا كان الحارس) أن يبيع ثمرات العقار وحاصلاته متى كان ذلك من أعمال الإدارة الحسنة (المادة ١/٤٠٦ مرافعات) أى أنه يجوز للمدين أن يبيع ما تقدم بالممارسة متى كان ذلك من أعمال الإدارة الحسنة وعليه أن يحتفظ بالثمن لحساب الدائنين أو يودعه خزانة الحاجز.

أما إذا كان الحارس غير المدين فلا يبيع هذه المحصولات والثمرات ولكن الذى يقوم بهذا البيع هو مندوب الحاجز وذلك بالمزاد أو بأى طريقة أخرى تأذن بها الجهة الإدارية الحاجزة ثم يودع الثمن خزانة هذه الجهة.

### **جواز وضع العقار المحجوز تحت الحراسة :-**

استحدث قانون الحجز الإدارى فى المادة موضوع التعليق أمر وضع العقار المحجوز تحت الحراسة ، وقد جعل المشرع هذا الأمر جوازاً الحاجز إن شاء عين على العقار حارساً ، وإن شاء ترك يد المدين أو الحائز بدون حراسة .

### **وتكفل الحراسة على العقارات المحجوزة حقوق الجهة الحاجزة فى الأحوال الآتية :-**

أ- إلحاق إيرادات العقار وثمراته بالتطبيق للمادة ٤٥ حجز .  
وفى ذلك أجاز القانون لمدوب الحاجز إن يكلف الحارس بتأجير العقار المحجوز ويجوز له أن يترك أمر التأجير لمالك العقار أو الحائز إذا كان الحارس من غير هؤلاء .  
ب- بالنسبة لمنح حق الإدارة والاستغلال بالتطبيق للمادة ١٢ حجز إذا كان الحجز على أرض أو مصنع أو مؤسسة .

ج- إذا كان العقار المحجوز قابلاً للهدم أو تحت الإتمام أو منازعاً عليه .

### **أجراءات بيع المحصول والثمار :-**

أجازت المادة موضوع التعليق لمدوب الحاجز أن يتخذ فى بيع ما قد يوجد به من محصول وثمار الإجراءات الخاصة بحجز المنقولات .

### **حق السكنى للمدين الساكن فى العقار :-**

كفلت الفقرة الثالثة من المادة ٤٣ للمدين الساكن فى العقار أن يبقى ساكناً فيه بدون أجره إلى أن يتم بيعه . وقد قيل بسريان هذا الحكم بالنسبة لمالك العقار الذى يستغل عقاره بنفسه ، فإن الحجز يبقى على استغلاله بدون أجره ، وذلك طبقاً للقواعد العامة ، وباعتبار أن الحجز لا يخرج العقار عن مالك المدين . فالقاعدة أن أثر الحجز يمتد إلى إيرادات العقار المحجوز وثمراته باعتبارها من ملحقات العقار محل الإجراءات ، وإذا كان المشرع قد خرج على هذه القاعدة ، فأجاز للمدين الساكن فى العقار أن يبقى ساكناً فيه بدون أجره إلى أن يتم بيعه . فإن هذا الاستثناء يجب أن يفسر فى أضيق الحدود . ومن ثم لا يجوز أن يقاس عليه حالة المالك الذى يستغل عقاره بنفسه . هذا بالإضافة إلى أن المحكمة من تقرير هذا الحكم - وهى كفالة إيواء المدين وعائلته - تنتفى فى الحالة التى يقوم فيها المدين باستغلال عقاره .

## **المادة الرابعة والأربعون**

### **بشأن شهر محضر الحجز العقارى**

#### **النص**

”يشهر محضر الحجز العقارى الذى يوقع وفاء لدين من الديون المستحقة غير الديون الممتازة بمكتب الشهر العقارى المختص على نفقة المحجوز عليه“.

#### **الشرح والتعليق**

باستعراض نص هذه المادة نخلص لما يلى :-

- أولاً : التفرقة فى الاجراءات بين الحجوز الإدارية الموقعة اقتضاء لديون غير مضمونة بامتياز عام والحجوز الموقعة اقتضاء لديون مشمولة بحقوق امتياز عامة :**
- ١ - يجب شهر محضر الحجز الموقع اقتضاء لديون غير مضمونة بامتياز عام (وهذا يتمشى مع القواعد العامة) فإذا تصرف الدين فى عقاره فالعبرة بالتصرف الاسبق فى الشهر وبالتالي تسرى تصرفاته التى شهرت قبل تسجيل محضر الحجز ، بينما تلك التى شهرت بعد هذا التسجيل لا تسرى فى حق الحاجز أو الراسى عليه المزداد.
- ٢ - أما الحجوز التى توقع اقتضاء لديون مشموله بحقوق امتياز عامة فلا حاجة لشهرها مادام القانون المدنى لا يوجب شهر هذه الحقوق الممتازة عملاً بنص المادة ١١٣٩ قانون مدنى :
- أ - المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق آخر من أى نوع كان ، يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والأوامر الصادرة فى هذا الشأن.
- ب- وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المثقلة بهذا الامتياز فى أية يد كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازاً أو مضموناً برهن رسمى عدا المصروفات القضائية“.

ج- ومادام القانون لا يوجب شهر الحقوق الممتازة ، ويمنح صاحبها - مع ذلك حق تتبع الأموال المثقلة بالامتياز فى أية يد كانت، ويمنحه حق الأفضلية على أى حق آخر ، يكون من المنطقى ألا يوجب قانون الحجز الإدارى تسجيل محضر الحجز على تلك الأموال .

- ومما لا شك فيه أن هذه القاعدة المقررة فى المادة ١١٣٩ قانون . مدنى منتقدة لأنها تخالف القاعدة العامة التى توجب لترتيب حقوق عقارية شهرها عملاً بقانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، ولأنها تضر بحسنى النية الذين قد يقومون بترتيب حقوق عقارية لهم على عقار بعد التحقق من ملكيته تحقيقاً كاملاً ثم يتضح بعدئذ أن العقار قد حجز عليه حجز غير مشهر ضماناً لدين عام على العقار غير مشهر ، ولم يكن فى الإمكان أن يصل إلى علمهم كل هذا ، وهذا ما حدا بمصلحة الضرائب فى تعليماتها فى ١٩٥٥/١٢/٣٠ وفى ١٩٥٦/٢/٩ - أن تقرر تسجيل الحجز العقارية اشهاراً لحقوقها ورعاية لحقوق الغير المتعاملين مع الممول ، لكى يكون على علم بما يثقل العقار من حقوق امتياز عليه وإنما يلاحظ أن مصلحة الضرائب ، هى وحدها دون غيرها من الجهات التى قررت ما تقدم ، وأن هذا الذى قررت لا يقيدها فتملك الممول عنه والرجوع إلى ما تقرره المادة ٤٤ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، وأهم من هذا وذلك فإن لمصلحة الضرائب عدم الاعتداد بتصرفات الممول المشهرة قبل تسجيل محضر الحجز.

#### **إجراءات شهر محضر الحجز العقارى :-**

لإجراء الشهر طريق عادى عام مقرر بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ، غير أن مصلحة الضرائب قد استخلصت مع مصلحة

الشهر العقارى طريقاً مبسطاً سريعاً بالنسبة إلى تسجيلاتها نظراً لحقوقها الممتازة .  
والتى لا يتطلب القانون أصلاً تسجيل الحجز الموقعة بها .

وفيما يلى يتناول إجراءات الشهر العامة والخاصة :-

#### أولاً : إجراءات الشهر العادية :-

أ- طلب الشهر : (ويسمى أيضاً طلب كشف التحديد الرسمى أو طلب الإخطار بقبول الشهر)  
ويطلب بالإجراءات السابق توضيحها ضمن إجراءات تحقيق الملكية العقارية .  
وبالتطبيق للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٠ الصادر بتعديل المادة ٢٤ من قانون تنظيم الشهر  
العقارى ، لا يجوز شهر أى محرر مضت سنة على تاريخ قيد طلبه بدفتر أسبقية  
الطلبات . وإذا انقضى ميعاد السنة على الطلب ، فإنه يجب لشهره تقديم طلب جديد  
عنه لمأمورية الشهر العقارى المختصة بمصروفات جديدة ، وذلك لإعادة التأشير  
على المحرر بالصلاحيه للشهر بناء على الطلب الجديد ، الذى دوره يعتبر له فاعلية  
الطلب خلال سنة فقط من تاريخ إعادة قيده بدفتر أسبقية الطلبات .  
ب- المشروع : يحضر مندوب الحاجز بالحبر الشينى الأسود على العقود الزرقاء صورة طبق  
الأصل من محضر الحجز الموجه للمدين ، وصورة طبق الأصل منه من الجهة الحاجزة  
إلى مأمورية الشهر ، مصحوباً بقبول الشهر المراجعة وختمه بخاتم الصلاحيه للشهر  
وأعادته للجهة الحاجزة .

ج - التسجيل : ترسل الجهة الحاجزة العقد إلى مكتب الشهر العقارى المختص بتسجيله .  
ويتم التسجيل فى الساعة واليوم الذى يصل فيه المشروع إلى مكتب الشهر العقارى  
المختص ، ويطلب الحاجز مع طلب التسجيل الصور الفوتوغرافية  
التي يراها لازمة له من العقد المسجل .

ويرسل عند التسجيل الإقرار بقبول الخصم بقيمة مصروفات الشهر لكتب  
الشهر العقارى المختص على حساب جارى الحاجز الإدارى .

## ثانياً : إجراءات الشهر الخاصة :-

وهى الإجراءات المتفق عليها بين مصلحة الضرائب ومصلحة الشهر العقارى .  
بهدف تخفيف إجراءات شهر الحجوز العقارية الموقعة نظير مطلوباتها الممتازة ، والمعفاة قانوناً من وجوب إشهارها . ويتمثل التخفيف موضوع الاتفاق فى إدماج مرحلتى الطلبات والمشروعات فى مرحلة واحدة على النحو التالى :-

أ- طلب الشهر والمشروع : يحزر طلب الشهر طبقاً لما تقدم هى الإجراءات العادية للشهر ، ويرفق معه مشروع محضر الحجز ، وهو صورة طبق الأصل من نموذج محضر الحجز المزمع إرساله للممول .

فتقوم مأمورية الشهر بقيد الطلب فى سجل الطلبات ، ويتخذ الطلب دورته لتحديد العقار ، ويقيد مشروع محضر الحجز فى سجل المشروعات باعتباره مشروعاً ، ويعاد الطلب لمأمورية الضرائب الحاجزة مرفقاً به الإخطار بقبول الشهر مختوماً بخاتم مقبول للشهر ، ومعه مشروع الحجز مختوماً بخاتم الصلاحية .

ب- التسجيل : تقوم مأمورية الضرائب بتوجيه محضر الحجز للممول متضمناً البيانات المساحية الواردة فى الإخطار بقبول الشهر ، ثم تكتب صورة طبق الأصل من هذا المحضر على عقد أزرق بالحبر الشينى الأسود، ويرسل هذا العقد مع الصورة الألية الصالحة للشهر من محضر الحجز إلى مكتب الشهر العقارى المختص لتسجيل هذا العقد فور وصوله إليه .

وتكون مصروفات الشهر على نفقة المحجوز عليه الذى يتحملها فى النهاية باعتبارها من مصاريف الإجراءات .

## المادة الخامسة والأربعون

### بشأن إلحاق ثمرات العقار به

#### النص

” يترتب على اعلان المدين أو الحائز بمحضر الحجز الموقع على العقار وفاء لديون ممتازة كما يترتب على تسجيل محضر الحجز الموقع على العقار وفاء لمستحقات أو ديون أخرى إلحاق إيرادات العقار المحجوز وثمراته من تاريخ الاعلان في الحالة الاولى ومن تاريخ التسجيل في الحالة الثانية لتخصم قيمتها من المستحقات المطلوبة“

#### الشرح والتعليق

من أسنقراء هذا النص نخلص لما بلى :-

- ١- يتم في توزيع إيرادات العقار وثمراته ما يجرى في توزيع ثمن العقار ذاته .
- ٢- معنى إلحاق الثمار بالعقار أنها تصبح كأنها جزء منه يوزع ثمنها كما يوزع ثمنه (رغم كون الثمار في الأصل منقولاً) ، وتكون الأولوية فيه للدائنين بحسب درجاتهم .
- وإذا بقى شيء بعد اقتضاء ديون هؤلاء قسم بالمحاصة (قسمة غرماء) بين الدائنين العاديين ولو كان الحاجز ( العادى لديون غير ممتازة ) أحدهم .
- ٣- أن المشتري بالمزاد لا شأن له بثمار العقار إلا من وقت رسو المزاد عليه .
- ٤- إذا لم يكن بين الحاجزين والدائنين دائن ممتاز دينه فثمار العقار تقسم هي والتمن بالمحاصة (قسمة غرماء) بين الدائنين العاديين .
- ٥- علة إلحاق الثمار بالعقار أن حق التقدم المخول للدائن الممتاز لا يتعلق بثمن العقار المحجوز عليه فحسب وإنما يشمل أيضاً توابعه التي تستحق من وقت الشروع في اتخاذ الاجراءات التى من شأنها تحويل العقار الى مبلغ من النقود

- (أى من وقت الشروع فى الحجز على العقار). ولا يعتد بمن يباشر هذه الاجراءات ،  
أى أن العقار تلحق به من وقت الشروع فى تحويل العقار الى مبلغ من النقود  
ولو كان الحاجز مباشر الاجراءات دائناً عادياً.
- ٦- قصد بالحق الثمار بالعقار دفع ما يعود على الدائن الممتاز من ضرر بسبب طول مدة  
اجراءات الحجز العقارى ، وحتى لا يعمل الدائن المباشر للاجراءات (ان كان دائناً  
عادياً) على اطالة هذه المدة باثارة منازعات ومسائل تؤخر سير اجراءات الحجز والبيع  
بأمل الافادة من اقتسام ثمار العقار بطريق المحاصة ( قسمة غرماء ) بين جميع الدائنين
- ٧- الاعلان بمحضر الحجز ( اذا كان الدين ممتازاً) أو بتاريخ تسجيل  
تنبيه نزع الملكية (اذا كان الدين ليس من الديون الممتازة وانما دين عادى ) وذلك بغير  
حاجة لاتخاذ أى اجراء آخر من اجراءات الحجز .
- ٨- تلحق الثمار بالعقار ولو تم شهر افلاس المدين قبل اعلانه بمحضر الحجز  
وذلك لان افلاس المدين لا يسلب الدائن الممتاز شيئاً من حقوقه على العقار المحجوز عليه  
ومن ثم لا يحرمه من المزايا التى قررها القانون له .
- ٩- يشمل الالحاق غلة العقار المدنية والطبيعية والصناعية مثل الاجرة والمحصولات  
الزراعية ونتاج المناجم والمحاجر (على التوالى ) ، وهى ما عبر عنها المشرع بقوله  
"ايرادات العقار المحجوز وثمراته".
- ١٠- يشمل الالحاق غلة العقار عن المدة التالية لاعلان محضر الحجز (أو تسجيل تنبيه نزع  
الملكية) ويعمل بهذه القاعدة أياً كانت طبيعة الثمار ، وبصرف النظر عن تاريخ استحقاق  
هذه الغلة ، وقد تثور مشكلة اذا كانت الثمار محاصيل زراعية تكون قد زرعت وبقيت  
فى الارض مدة قبل الالحاق (ولو كان جنيهاً قد تم فى تاريخ لاحق للالحاق ) والقاعدة  
المقررة فى القانون المصرى أنه لا يلحق بالعقار الا الثمار عن المدة التالية لتاريخ الالحاق

بصرف النظر عن تاريخ الجنى . فإذا كان المحصول قد بقى فى الأرض قبل الالحاق  
مدة مساوية للمدة التى بقى فيها بعد الالحاق فانه لا يلحق من الثمار الا النصف فقط ،  
وإذا كانت الثمار لا تلحق بالعقار الا من تاريخ اعلان محضر الحجز (أو تنبيه نزع  
الملكية) فان تصرف المالك فى الثمار قبل هذا التاريخ يكون صحيحاً نافذاً  
حتى ولو لم يكن قد تم نضج المحصولات ، ولو لم يتم جنيها الا بعد تسجيل تنبيهه  
نزع الملكية أو اعلان محضر الحجز – ويتجه الرأى الى أنه يشترط فى هذه الحالة  
أن يكون التصرف ثابت التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية أو اعلان  
محضر الحجز ، والا يشوبه تدليس .

١١- بالنسبة لأجرة العقار لا تلحق به عن مدة سابقة على اعلان محضر الحجز ولو استحق  
أداؤها بعده ، فإذا كانت أجرة العقار تدفع مؤخراً أو استحققت بعد اعلان المحضر  
ألحقت بالعقار الاجرة المقابلة للمدة التالية لاعلان محضر الحجز (أو تسجيل تنبيه نزع  
الملكية ) ، ولا تلحق الاجرة المقابلة للمدة السابقة على الاعلان أو التسجيل وانما تقسم  
بالمحاصة بين جميع الدائنين العاديين بعد استيفاء الديون الممتازة بحسب درجاتها .  
١٢- لا يترتب على اعتبار العقار محجوزاً خروجه من ملك صاحبه وانما تقيد فحسب  
سلطات المدين المخولة له على هذا المال سواء بالنسبة  
الى التصرف والاستعمال أو الاستغلال .

قصد إلحاق الإيرادات والثمار بالعقار أيضاً دفع ما يعود على الدائنين الممتازين  
من ضرر بسبب طول المدة التى تستغرقها إجراءات التنفيذ ، وحتى لا يكون للدائن المباشر  
للإجراءات – إذا كان دائناً عادياً – أية مصلحة فى العمل على إطالة مدة التنفيذ بإثارة  
منازعات فرعية ، بأمل الإفادة من اقتسام إيرادات أو ثمار  
العقار المحجوز بطريق المقاصة بين جميع الدائنين .

## الشروط الواجب توافرها فى الشخص لى يعتبر حائزاً :-

- ١- أن تنقل إليه ملكية العقار أو أى حق عينى ينقضى من هذه الملكية ويمكن بيعه بالمزاد العلنى استقلالاً كحق الإنتفاع وحق الرقبة ، ويستوى فى ذلك أن يكون السبب تصرفاً قانونياً بعوض أو بغير عوض . ويتعين فقط أن تكون الملكية أو الحق العينى المتفرع عنها قد انتقلا إلى الحائز عن طريق تصرف صحيح صادر من مالك العقار . وقد قضى تطبيقاً لذلك بأنه إذا كان حائز العقار لم يتلق الملكية من المدين فلا يعتبر حائزاً.
- ٢- أن يكون السند الناقل للملكية أو للحق العينى المتفرع عنها مسجلاً فى الأحوال التى يجب فيها التسجيل ، لأنه بغير التسجيل لا ينتقل الحق ، ويكون للدائن أن يتخذ على العقار متجاهلاً ما يكون قد ورد عليه من تصرفات غير مسجلة ، ولا يلزم أن يكون المتصرف إليه قد وضع يده على العقار - وهناك فرق واضح بين الحيازة ووضع اليد- لأن المهم هو انتقال الملكية وليس وضع اليد .
- ٣- أن يكون من انتقلت إليه حيازة العقار شخصاً أجنبياً عن المدين والمدين المنفذ به .

## **المادة السادسة والأربعون**

### **بشأن كيفية أداء أجرة العقار المحجوز عليه**

#### **النص**

“ الوفاء بالايجار الذى لم يؤد للمالك المدين أو الحاجز قبل تاريخ الحجز أو بعده يبرىء ذمة المستأجر من هذا المبلغ قبل المالك أو الحاجز اذا أداه الحاجز ويعتبر الايصال المسلم له من الحاجز بمثابة ايصال من المالك الحائز نفسه .

ولا يعتد بالمبالغ المؤداة مقدماً للمالك أو الحائز فيمما زاد فى الاراضى الزراعية على ايجار سنة وفى العقارات المبنية على ثلاثة أشهر ، أما المبالغ المؤداة مقدماً فى حدود هذه المدة فيعتبر أداؤها صحيحاً ما لم يكن ذلك غشاً أو تدليساً.

#### **الشرح والتعليق**

##### **من إستقرأ هذا النص نخلص إلى النقاط الآتية :-**

- ١- اذا كانت المخالصة بالاجرة تجاوز المدة المقررة فى مادة ٤٦ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وجب أن تكون ثابتة التاريخ قبل الحجز ، فاذا زادت المخالصة بالاجرة أو الحوالة بها عن مدة تجاوز ثلاث سنوات وجب أن تكون مسجلة قبل الحجز ولا تنفذ الا عن ثلاث سنوات فحسب .
- ٢- رأى المشرع أن قبض الاجرة مقدماً أو المخالصة بها يضر بحقوق الدائنين والراسى عليه المزداد ( ان لا ينتفع بغلة ما يشتريه ) ولو كان الايجار ذاته صحيحاً نافذاً فى حق هؤلاء
- ٣- مقتضى نص المادة ٤٠٩ مرافعات أنه اذا كانت المخالصة أو الحوالة ثابتة التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية أو اعلان محضر الحجز فانها تنفذ فى حق الدائنين

الحاجزين ( عادييين كانوا أو ممتازيين ) كما تنفذ فى حق الدائنين المشار اليهم فى المادة ٤١٧ مرافعات ( الدائنين الذين سجلوا تنبيهاتهم والدائنين أصحاب الحقوق المقيدة قبل تسجيل التنبيه ) وفى حق المشتري الراسى عليه المزاى ، هذا بشرط الا تزيد مدة الاجرة على ثلاث سنوات .

٤- اذا لم تكن المخالصة عن الاجرة العجلة أو الحوالة بها ثابتة التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية ( أو اعلان محضر الحجز ) فان المشرع يفترض أنها قد تمت بعد تسجيل التنبيه ( أى بعد الشروع فى التنفيذ ) فلا يحتج بها على من تقدم ذكرهم الا لمدة سنة واحدة ( عملاً بنص المادة ٤٠٩ مرافعات ) .

٥- أن الاجرة عن المدة التالية لتسجيل تنبيه نزع الملكية أو اعلان محضر الحجز تعتبر من حق الدائنين . فاذا قام الحاجز أو أى دائن بسند تنفيذى بتكليف المستأجر بعدم دفع الأجرة للمالك ، فان الأجرة تعتبر محجوزة تحت يده ومحبوسة اعتباراً من تاريخ التكليف وبمجرد اتخاذها هذا الاجراء ، فاذا قام المستأجر بالوفاء بها للمؤجر بعد هذا التاريخ فلا يعتد بهذا الوفاء فى مواجهة الدائن الحاجز ومن فى حكمه ، ويكون المستأجر مسئولاً عنها ويجب عليه الوفاء بها ثانية للدائنين بشرط أن تكون الأجرة عن مدة تالية لتسجيل التنبيه أو اعلان محضر الحجز . أما اذا لم يكن المستأجر قد كلف من الحاجز أو غيره بعدم الوفاء للمالك وقام بوفاء الأجرة له عن مدة تالية لتسجيل تنبيه نزع الملكية أو محضر الحجز العقارى الإدارى ، ويكون هذا الوفاء صحيحاً مبرئاً لذمته .

ولكن المالك يكون مسئولاً عن الأجرة باعتباره حارساً على العقار المحجوز . فالأجرة تكون فى يده وديعته ويعاقب بعقوبة التبديد اذا تصرف فيها .

## **المادة السابعة والأربعون**

### **بشأن نفاذ تصرف المدين قبل الحجز وبعده**

#### **النص**

” لا ينفذ تصرف المدين أو الحاجز على العقار المحجوز ولا ما يترتب عليه من رهن أو إختصاص أو إمتياز فى حق الحاجز ولا فى حق الراسى عليه المزاد إذا كان التصرف أو ما رتبته المدين قد حصل شهره بعد تسجيل الحجز على العقار وفاء لمطلوبات أو ديون أخرى لا إمتياز لها .

ومع ذلك ينفذ التصرف أو الرهن أو الإختصاص أو الإمتياز المشار إليه إذا قام ذوو الشأن قبل اليوم المعين للبيع بإيداع المطلوبات والمصروفات المستحقة بأكملها حتى نهاية الشهر الذى تقع فيه جلسة البيع خزانة الجهة الإدارية الحاجزة أو خزانة المحافظة أو المديرية التى يقع فى دائرتها البيع مع إعلان المحافظ أو المدير بذلك ، فإن لم يحصل الإيداع قبل إيقاع البيع فلا يجوز لأى سبب منح ميعاد للقيام به .”

#### **الشرح والتعليق**

**من إستعراض النص السابق نخلص لما يلى :-**

- ١- إن حجز العقار وإن لم يسلب المحجوز عليه حقه فى التصرف فى العقار فإنه يقيّد هذا الحق بتقرير المشرع عدم نفاذ التصرف الصادر من المحجوز عليه ، فالتصرف الصادر من المدين أو الحائز أو الكفيل العينى هو تصرف صحيح فيما بين المتعاقدين وليس باطلاً ولكنه تصرف غير نافذ فى مواجهة أشخاص معينين نص القانون عليهم صراحة ( الحاجزين ) .والعلة فى هذه القاعدة أن الحجز على العقار يترتب عليه تعلق حقوق الحاجـز

ومن فى حكمه بالعقار فإذا تصرف المحجوز عليه فى العقار تصرفاً من شأنه الاضرار بهذه الحقوق المتعلقة بالعقار ، وجب تقرير الحماية القانونية لها ويكون هذا بعدم نفاذ التصرف فى مواجهة صاحب الحق .

٢- يلاحظ على جزاء عدم نفاذ تصرف المدين أو الحائز .... الملاحظات الآتية :-

أ- الجزاء يتقرر أيا كانت صفة المتصرف فى العقار ، أى سواء كان مديناً أو حائزاً أو كفيلاً عينياً وقد نص المشرع على ذلك صراحة ، وذلك من شأنه أنه يفرض على من يتعامل مع الحائز الكشف على التسجيلات والقيود الموقعة على من يسبقه فى الملكية لإحتمال وجود تسجيل تنبيه نزع الملكية ( أو شهر محضر الحجز العقارى ) ضده .

ب - يتقرر جزاء عدم نفاذ هذا التصرف أياً كانت طبيعة هذا التصرف ، أى سواء كان تصرفاً ناقلاً للملكية أو أى حق عينى آخر على العقار كحق الانتفاع والإستعمال والإرفاق وحق الرهن والإختصاص والإمتياز وسواء كان التصرف بعوض كالببيع أو بدون مقابل كالهبة .

ج - التصرف لا ينفذ فى حق الحاجز ومن فى حكمه ومن حكم بإيقاع البيع عليه ( من رضى عليه المزاى ) بإعتباره خلفاً لهم ، ويستوى أن يكون مباشراً للإجراءات أو مجرد حاجز سجل محضر حجزه العقارى دون أن يباشر الإجراءات أو يكون الحاجز دائناً عادياً أو دائناً ذا تأمين خاص .

د - العبرة فى نفاذ التصرف أو عدم نفاذه هو تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية أو إعلان محضر الحجز العقارى بصرف النظر عن أى اعتبار آخر كالغش أو سوء النية . ( نقض ١٦١ لسنة ٣٩ ق فى ١٩٧٤/٤/٣٠ : شهر محضر الحجز العقارى هو الحد الفاصل بين التصرفات النافذة فى حق الدائنين وتلك التى لا تنفذ فى حقهم أياً كان

شخص المتصرف مديناً أو حائزاً ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيّدة) .

٣- ومع ذلك أجاز المشرع نفاذ هذا التصرف إذا تم الإيداع مع التخصيص ( المادة ٣٠٢ مرافعات ) - فإذا قام ذوو الشأن بإيداع مبلغ من النقود مساو للديون المحجوز من أجلها والفوائد والمصاريف يخصص للوفاء بها قبل إيقاع البيع ، يزول الحجز على العقار وينتقل إلى المبلغ المودع فينفذ التصرف بالتالي في مواجهة الغير .

٤- رأى المشرع أن المدين عند البدء في التنفيذ على عقاره قد يعمد الكيد للدائنين الحاجزين ويسئ إدارة العقار نظراً لحرمانه من ثماره بحكم القانون فيؤجره بأجرة زهيدة أو لمدة طويلة وهذا يضر بحقوق الدائنين لأن ثمار العقار من توابعه التي تلحق به ، كما قد يترتب على تأجير العقار بأجرة زهيدة أو لمدة طويلة تنقيص قيمته لقلّة من يرغب في شراء عقار يسرى عليه إيجار طويل أو منخفض القيمة وكل هذا يضر بحقوق الدائنين - وبناء على ذلك نصت المادة ٤٠٨ مرافعات على أنه تنفذ عقود الإيجار الثابتة التاريخ قبل إعلان الحجز العقاري في حق الدائنين والحاجزين الممتازين ، وذلك بغير اخلال بأحكام القانون المتعلقة بعقود الإيجار الواجبة الشهر - أما عقود الايجار غير ثابتة التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية (أو إعلان محضر الحجز العقاري ) فلا تنفذ في حق من ذكروا إلا إذا كانت من أعمال الإدارة الحسنة .

## **المادة الثامنة والأربعون**

### **بشأن إعلان المحضر لأصحاب الحقوق العينية المشهورة**

#### **النص**

”إذا وجدت حقوق عينية موقعة على العقار المحجوز ومشهورة قبل توقيع الحجز الإداري مقابل ديون ممتازة أو قبل تسجيل محضر الحجز الإداري مقابل ضرائب أو مطلوبات أخرى ، أعلن محضر الحجز إلى أصحاب الحقوق المشهورة خلال شهر من تاريخ الحجز أو تسجيل محضر الحجز أو تسجيل محضر الأحوال . ويكون الاعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وإذا لم يكن لهم محل إقامة معروف أعلن محضر الحجز إلى النيابة الكائن في دائرتها العقار . وعلى النيابة التأشير على نسخة المحضر الأصلية وإعلانه بغير مصروفات إلى الدائنين المذكورين وذلك خلال أربعين يوماً من تاريخ تأشيرها على المحضر . ولا يجوز الشروع في بيع العقار إلا بعد مضي أربعين يوماً على الأقل من تاريخ اعلان الحجز إلى الدائنين أو إلى النيابة .

#### **الشرح والتعليق**

**من استعراض النص السابق نخلص لما يلي :-**

- ١- أن المواعيد المقررة في هذه المادة هي مواعيد تنظيمية لا يترتب سقوط أو بطلان عند تجاوزها أو مخالفتها ، وذلك باستثناء الميعاد المحدد لبيع العقار ، المقرر في الفقرة الرابعة من هذه المادة .
- ٢- لا يترتب بطلان على عدم إخبار المشار إليهم في هذه المادة بمحضر الحجز ، وإنما من لم يخبر به من الدائنين المقيدة حقوقهم لا تكون إجراءات التنفيذ حجة عليهم.

## المادة التاسعة والأربعون

### بشأن إخطار مكتب الشهر العقارى

### بحصول الإعلان بمعرفة الحاجز

#### النص

“يخطر الحاجز مكتب الشهر العقارى المختص بحصول الإعلان المنصوص عليه فى المادة السابقة مع إرسال نسخة من محضر الحجز وذلك خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ آخر إعلان للدائنين أو للنيابة .

وعلى الموظف المختص بمكتب الشهر العقارى أن يؤشر بحصول هذا الإعلان على هامش قيود الدائنين والتوقيع على نسخة المحضر بما يفيد ذلك ثم يعيده إلى الحاجز خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول إخطار الحاجز إليه .

ويصبح جميع الدائنين من تاريخ التأشير بحصول إعلانهم طرفاً فى الإجراءات .

#### الشرح والتعليق

من إستقراء النص السابق نخلص لما يلى :-

١- يترتب على إعلان الدائنين نوى الحقوق العينية المشهرة قبل توقيع حجز المصلحة والتأشير بحصول هذا الإعلان أن يصبحوا طرفاً فى الإجراءات من تاريخ التأشير على الهامش وإذا أغفلت المصلحة إخطار أحد أولئك الدائنين بصورة محضر الحجز على الوجه الذى رسمته المادة ٤٨ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أو لم يخطر مكتب الشهر العقارى المختص بحصول إعلانهم وبالتالى لم يؤشر بحصول الإعلان على هامش قيد حقوقهم ظل أصحاب الحقوق العينية المشهرة بعيدين عن الإجراءات ولا تكون حجة

عليهم ولا تنفذ في مواجهتهم ولا يظهر البيع بالمزاد العلني للعقار من الحقوق  
العينية المشهرة مالم يتم الإعلان والتأشير على الهامش .

- ٢- يحصل الإخبار عند وفاة أحد هؤلاء الدائنين لورثته جملة (بغير بيان أسمائهم وصفاتهم)  
في موطنه المعين ، كما يحصل الإخبار عند وفاة المدين أو الحائز لورثته جملة في آخر  
موطن كان لمورثهم بغير بيان أسمائهم وصفاتهم ( وذلك عملاً بنص المادة ٢٨٤ / ٢  
مرافعات) وبشرط أن يكون ذلك قتبلاً إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين أو الحائز  
وواضح أن القاعدتين السابقتين في هذا البند (٢) قد أجازهما المشرع للتيسير ، بمعنى  
أنه إذا تم إخبار كل وارث في موطنه طبقاً للقواعد العامة فلا يتصور ثمة بطلان في هذا الصدد  
٣- بالتأشير على قيود الدائنين بما يفيد إخبارهم بمحضر الحجز يعتبرون طرفاً في إجراءاته  
(مادة ٣/٤٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ) ومن ثم لا يملك الدائن المباشر للإجراءات  
أن ينزل عن إجراءات الحجز الإداري إلا برضائهم .

## المادة الخمسون

### بشأن وقف السير فى إجراءات حجز العقارى

#### النص

” للدائنين المقيدة حقوقهم على العقار المحجوز حق وقف السير فى الإجراءات إذا قاموا بأداء المبالغ المحجوزة من أجلها والمصروفات حتى اليوم السابق على اليوم المعين للبيع . ويحل الدائن الذى قام بأداء هذه المبالغ محل الحاجز فى حقوقه وإمتيازاته . ويحرر المباشر للبيع محضراً بذلك تسلم صورة منه للدائن المذكور ويقوم بشهره على نفقته .

#### الشرح والتعليق

من إستعراض النص السابق نخلص لما يلى :-

- ١- يكون من حق أى من الدائنين المقيدة حقوقهم على العقار المحجوز ، أن يوقف بيع العقار المحجوز إذا قام بأداء المبالغ المحجوز من أجلها والمصروفات حتى اليوم السابق على اليوم المعين للبيع ، وبهذا الأداء يحل الدائن المقيد الذى قام بالأداء محل الحاجز فى حقوقه وإمتيازاته فى مواجهة الدين ، وعلى أمواله ومنها العقار المحجوز .
- ٢- لو قام المدين (أو أحد الدائنين المقيدة حقوقهم على العقار المحجوز ) بسداد المستحقات والمطلوبات التى توقع الحجز العقارى بموجبها قبل اليوم المحدد للبيع (وليس يوم البيع) ، ويحرر إقرار قبول الشطب لمحضر الحجز العقارى السابق شهره ، ويعتمد من المأمورية ذلك الإقرار وذلك بعد تحرير مذكرة بذلك بعد تحصيل إجمالى المستحقات والمصروفات - ويذكر بالإقرار جميع بيانات التسجيل ومحضر الحجز العقارى كاملة ( نموذج ١٥ حـ ) ويختتم هذا النموذج بخاتم الدولة ويوقع من الممول باستلامه ، ثم يقوم الممول بإتخاذ إجراءات الشطب بمصروفات على حسابه الخاص .

## المادة الحادية والخمسون بشأن عقوبات اختلاس أو إتلاف ثمار العقار أو إتلافه عمداً

### النص

“تطبق العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٤١، ٣٤٢، ٣٦١ من قانون العقوبات على المدين إذا إختلس الثمرات أو الإيرادات التي تلحق بالعقار المحجوز أو إذا أتلف هذا العقار أو أتلف الثمرات” .

### الشرح والتعليق

باستعراض النص السابق نخلص لما يلي :-

#### جريمة النصب :-

التسليم فيها يكون نتيجة لاستعمال الطرق الاحتيالية من جانب مرتكب الجريمة، بقصد التوصل إلى الاستيلاء على الشيء والذي تتحقق به الجريمة ( ومن الطرق الاحتيالية - طريقة الحلفان وطريقة الاعتراض والشعوذة والدجل وإدعاء الولاية وطريقة المنديل وإدعاء تسخير الجن وقراءة الفنجان وضرب الرمل ووشوشة الودع والزار وإرضاء الأسياد ) .

#### خيانة الأمانة :-

يتم تسليم الشيء نفاذاً لعقد مدنى من عقود الائتمان التي أوردها القانون على سبيل الحصر وبدون ان تستعمل الطرق الإحتيالية ، ولا تتوافر فيها الجريمة إلا إذا أثبت ان من تسلّم الشيء قد خان عقد الأمانة واختلس الشيء او تصرف فيه تصرف المالك ” .

#### أركان جريمة خيانة الأمانة :-

أ- أن يتسلم الجانى شيئاً بموجب عقد من عقود الائتمان الواردة بنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

ب- أن يكون هذا الشيء المسلم منقولاً .

ج- أن يرتكب الجانى فعلاً من أفعال الاختلاس أو الاستعمال أو التبيد لهذا الشيء .

د- ان يكون هذا الارتكاب بتيية الغش ، أى توافر القصد الجنائى .

هـ- ان يقع لملك الشيء المختلس أو المبدد أو صاحبه أو واطع اليد عليه ضرر حال أو محتمل .

يشترط لقيام جريمة الاختلاس ما يلى :-

١- وجود حجز إدارى أو قضائى قائم .

٢- اختلاس المدين الثمرات أو الإيرادات التى تلحق بالعقار المحجوز أو إتلافه هذا العقار أو إتلاف ثمراته .

٣- القصد الجنائى : والجريمة محل التعليق ضمن الجرائم العمدية التى يلزم لقيامها توافر القصد الجنائى . وتوافر هذا القصد متى استهدف المدين بفعله عرقلة التنفيذ .

### **بييم العقار :**

#### **تحقيق صحة إجراءات الحجز العقارى :-**

بعد انتهاء إجراءات الحجز العقارى ، وقبل الشروع فى إجراءات البيع

يجب على الجهة الحاجزة مراجعة الإجراءات المتخذة خاصة من حيث النقاط التالية :-

١- طلب شهادة عقارية تكميلية حتى تاريخ توقيع الحجز أو تسجيله حسب الاحوال

( أى بحسب ما إذا كان الحجز موقعاً وفاءً لدين ممتاز أو لدين أو مستحقات أخرى غير

ممتازة ذلك أن الشهادة العقارية الأولى التى صار طلبها عند توجه مندوب الجهة

الحاجزة للتنبيه بالأداء والإنذار بالحجز لا تغطى الوقت الواقع بين التاريخ

الذى انتهت إليه وتاريخ محضر الحجز أو الوقت الواقع بين التاريخ الذى انتهت إليه

وتاريخ محضر الحجز أو تسجيله إذا كان مسجلاً ولكى تتحقق الملكية حتى هذا التاريخ

يلزم على الجهة الحاجزة أو تطلب شهادة عقارية أخرى عن المدة من نهاية بحثها الأول

وحتى تاريخ توقيع الحجز أو تاريخ تسجيله حسب الأحوال .

٢- فحص الشكاوى المتعلقة بأساس تكليف العقار المحجوز ذلك أنه لما كانت إجراءات

الحجز العقارى الإدارى تعتمد أساساً على بيانات المكلفات فإنه يثار كثيراً فى شأنها

ما قد يكون واقعاً فى أساس التكليف من خطأ أو نقص ، مما قد يؤدى إلى بطلان الحجز

أو تعديله ، وهذه يتطلب تحقيقها الرجوع إلى المستندات الخاصة بالمعترض ، وسبب

اعتراضه وفحص أساس المكلفات القديمة ، وذلك فى كل حالة على حدة حسب موضوعها

## العقوبات :

تنطبق المواد ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٦١ من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ونصها كما يلي :

مادة ٣٤١ : كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقود أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضراراً بمالكيها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الإيجارة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلأ بأجره أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

مادة ٣٤٢ : يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارساً على أشياءه المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً إذا اختلس شيئاً منها .

مادة ٣٦١ : (معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) (جريدة رسمية رقم ١٦٨ فى ٢٥ يوليو ١٩٦٢) والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ (جريدة رسمية رقم ١٦ فى ٢٢ ابريل ١٩٨٢) - كل من خرب أو أتلف أموالاً ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للإستعمال أو عطلها بأية طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيهاً أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين

العقوبتين . وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر .

وطبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة وسرية الحسابات بالبنوك والأسلحة والذخائر (الجريدة الرسمية رقم ٢٩(مكرر) فى ١٨ يوليو ١٩٩٢) -  
ضوءف الحد الأقصى للعقوبات المقدرة بالمادة ٣٦١ .



## الفصل الثانى : بيع العقار



## **المادة الثانية والخمسون**

### **بشأن جواز تجزئة العقار المحجوز عليه لتسهيل بيعه**

” ويجوز لمدوب الحاجز تجزئة العقار إلى صفقات إن كان ذلك مما يرغب فى الاقدام على شرائها ورفع أسعارها وفى هذه الحالة توضح بيانات كل صفقة على حدة ومساحتها وحدودها بمحضر الحجز بالتطبيق لقانون الشهر العقارى مع ذكر الثمن الاساسى لكل صفقة بالمحضر“.

### **الشرح والتعليق**

إذا رأى مباشر الإجراءات تجزئة العقار وجب عليه أن يذكر الثمن الاساسى الذى يقترحه لكل صفقة .

## المادة الثالثة والخمسون

### بشأن كيفية الإعلان والنشر عن البيع

#### النص

”يُباع العقار المحجوز بالمزاد العلني بعد مضي شهرين على الأقل وقبل مضي أربعة أشهر من تاريخ إعلان محضر الحجز أو شهره حسب الأحوال ما لم يؤجل البيع طبقاً لأحكام المادة ٥٥ .

وينشر عن البيع في الجريدة الرسمية ، ويجب أن يكون النشر قبل اليوم المعين للبيع بثمانية أيام على الأقل ويشتمل على أسباب البيع وتاريخ الحجز ورقم تسجيل محضر الحجز وتاريخه إن كان مسجلاً وتعيين اليوم الذي حدد للبيع والبيانات الخاصة بموقع العقار المزمع بيعه ومساحته وحدوده والتمن الاساسى الذى ينبغى إفتتاح المزاد به والموضح بمحضر الحجز وجميع الإيضاحات المتعلقة بشروط البيع .

وإذا كان العقار مقسماً إلى صفقات فتوضح جميع البيانات الخاصة بكل صفقة على النحو سالف الذكر .

كما يعلن عن البيع بالتعليق على اللوحة المعدة للإعلانات بديوان المحافظة أو المديرية المختصة وعلى باب مقر العمدة فى القرية التى يقع فيها الأعيان والباب الرئيسى للمركز أو القسم الذى يقع العقار فى دائرته وفى موضع ظاهر من كل عقار من العقارات المطلوب بيعها إذا كانت مسورة أو كانت من المباني .

ويجب إثبات تعليق الاعلانات فى محضر يحرره ويوقعه مندوبو الجهة الحاجزة المكلفون بذلك .

ويجوز فضلاً عما تقدم النشر عن البيع فى الصحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية وذلك فى الحالات التى يرى فيها الحاجز النشر عنها بهذا الطريق .

## الشرح والتعليق

بإسئعراض نص المادة السابقة نخلص للنقاط التالية :-

أولاً : يعنى قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بالمواعيد الآتية عند تحديد تاريخ بيع العقار المحجوز

١- إنقضاء مدة شهرين على الأقل من تاريخ إعلان الحجز أو شهره حسب الأحوال (أى بحسب ما إذا كان الحجز إقتضاء لحق مضمون بإمتياز عام أو إقتضاء لحق غير مضمون بهذا الإمتياز ) وهذا الميعاد كامل ويحتسب بالشهر وفق التقويم الميلادى ويترتب على إجراء البيع فى خلاله بطلان البيع لأنه قصد به تمكين المدين من تفادى بيع عقاره أو الاعتراض على حـجـزه .

٢- يجب أن يتم البيع بعد مضى شهرين على الأقل وقبل مضى أربعة أشهر من تاريخ إعلان الحجز أو شهره على ما قدمناه فى البند (١) وهذا الميعاد هو ميعاد ناقص ، وإنما لا يترتب أى بطلان على تجاوزه ( إلا أن تعليمات مصلحة الضرائب العامة الصادرة فى ١٩٥٦/١/٢٦ نصت على سقوط محضر الحجز العقارى إذا لم يتم بيع العقار خلال أربعة شهور ولذلك يجب على الحاجز الإدارى الالتزام بهذه المواعيد وخاصة لأن النص المقابل فى بيع المنقولات وهو نص المادة ٢٠ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يوجب البطلان إذا لم يتم البيع فى المنقول خلال ستة أشهر من توقيع محضر الحجز واعتبار هذا الحجز كأن لم يكن ) وقد يؤجل البيع أو يتم وقفه لأسباب جدية على ما تقرره المادة ٥٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

٣- لا يجوز الشروع فى بيع العقار إلا بعد مضى أربعين يوماً على الأقل من تاريخ إعلان لمحضر الحجز إلى الدائنين وهذا الميعاد كامل يترتب البطلان على مخالفته عملاً بنص المادتين ٢٠ ، ٤٨ من قانون المرافعات التى كانت ترتب البطلان القانونى إذا جاء فى النص بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية أى يلزم للحكم بالبطلان إثبات مخالفة النص الإجرائى . كما يجب أن يكون البيع بعد ثمانية أيام على الأقل من تاريخ النشر عنه فى الجريدة الرسمية وهذا الميعاد تنظيمى لا يترتب البطلان على مخالفته .

**يُتَعَيَّنُ أَنْ يَشْتَمِلَ الْإِعْلَانُ عَلَى الْبَيَانَاتِ الْآتِيَةِ ( الْمَادَّةُ ٢/٥٣ ) :-**

- ١- أسباب البيع
- ٢- تاريخ الحجز .
- ٣- رقم تسجيل محضر الحجز وتاريخه إن كان مسجلاً .
- ٤- تعيين اليوم الذى حدد للبيع .
- ٥- البيانات الخاصة بموقع العقار المزمع بيعه ومساحته وحدوده .
- ٦- والتمن الاساسى الذى ينبغى إفتتاح المزاد به والموضح بمحضر الحجز.
- ٧- وجميع الإيضاحات المتعلقة بشروط البيع . ويقصد بذلك الشروط التى تقترح الجهة الحاجزة حصول البيع على أساسها ، وهى تختلف باختلاف ظروف كل تنفيذ . ومن أمثلة الشروط التى جرى القضاء على قبولها . شرط عدم ضمان العجز فى مساحة العقار المبيع وعدم ضمان التعويض بسبب استحقال العقار ، وشرط قبول المشتري الإيجارات التى لم يثبت تاريخها رسميا قبل تسجيل محضر الحجز .
- وإذا كان العقار مقسماً إلى صفقات وفقاً لنص المادة ٥٢ حـ ، فتوضح جميع البيانات الخاصة بكل صفقة على النحو سالف الذكر .

#### **ثانياً : الإعلان بطريق اللصق :-**

- فاللصق معناه تعليق إعلانات عن البيع فى أماكن معينة حددها النص وهى :-
- ١- اللوحة المعدة للإعلانات بديوان المحافظة أو المديرية المختصة . وهى المحافظة أو المديرية التى يقع فى دائرتها العقار المطلوب بيعه .
  - ٢- باب مقر العمدة فى القرية التى تقع فيها الأعيان .
  - ٣- الباب الرئيسى للمركز أو القسم الذى يقع العقار فى دائرته .
  - ٤- موقع ظاهر من كل عقار من العقارات المطلوب بيعها إذا كانت مسورة أو كانت من المباني وإذا تناولت التنفيذ عقارات تقع فى دوائر محافظات أو مراكز أو أقسام أو قرى مختلفة ، تلصق الإعلانات أيضاً فى مختلف هذه الجهات .
- ويشتمل الإعلان على كافة البيانات السابق إيضاها . والتى يتضمنها النشر بالوقائع المصرية ، وتختتم ورقة الإعلان بخاتم الجهة الصادرة منها لإعطائها الصفة الرسمية

## المادة الرابعة والخمسون

### بشان مكان بيع العقار المحجوز عليه

#### النص

”يُحصل البيع علناً بالمحافظة أو المديرية الكائن في دائرتها العقار بحضور المحافظ أو المدير أو وكيله وأحد كتاب الوزارة أو المصلحة أو المحافظة أو المديرية أو الجهة التي تولت إجراء الحجز على العقار“ .

#### الشرح والتعليق

بإستعراض نص المادة السابقة نخلص لما يلي :-  
أولاً : مكان البيع وشروطه :

- ١- يوجب القانون إجراء البيع علناً بالمحافظة التي يقع العقار في دائرتها وليس ثمة ما يمنع من إجرائه في موقع العقار .
- ٢- يوجب القانون أن يتم البيع علناً ، وإلا فإنه يكون باطلاً ، ويملك المدين أو الحاجز أو أى طرف فى الحجز التمسك بهذا البطلان المتعلق بالنظام العام .
- ٣- يوجب القانون أن يحضر جلسة البيع المحافظ أو من يقوم مقامه وأحد كتبة الجهة التي تولت إجراء الحجز على العقار ، وإلا كان البيع باطلاً ، لأن هذا الحضور جوهرى يحقق ضمانات كثيرة للمدين أو الحاجز .

ثانياً : مراجعة أوراق الحجز قبل جلسة البيع للتأكد من :

- أ - إستيفاء الإجراءات التي نص عليها القانون .
- ب - عدم تسديد الضرائب والمصروفات المستحقة حتى يوم البيع أو جزء منها لخصمها من المطلوبات أو ظهور مستحقات جديدة لإضافتها إلى المبالغ المحجوز نظيرها .

- جـ - التأكد من أنه قد تمت إجراءات النشر بالجريدة الرسمية .
- د- التأكد من أنه قد تمت إجراءات الإعلان وإرفاق أصل المحاضر بملف الحجز .
- تعيين توافر القواعد الشكلية والمبادئ الرئيسية الآتية حتى تنعقد جلسة البيع :-
- ١- ان البيع العقارى يجب أن يحدث فى العلن .
  - ٢- أن يحدث البيع بديوان المحافظة أو المديرية الكائن فى دائرتها العقار المطلوب بيعه .
  - ٣- أن يتم البيع بحضور المحافظ المختص أو المدير أو وكيله الذى يتولى رئاسة الجلسة .
  - ٤- أن يحضر جلسة البيع أحد كتاب الوزارة أو المصلحة أو المحافظة أو المديرية أو الجهة الإدارية التى تولت إجراء الحجز على العقار .

## **المادة الخامسة والخمسون**

### **بشأن تأجيل البيع أو وقفه**

#### **النص**

” يجوز للمحافظ أو للمدير أو لوكيله لأسباب جدية تأجيل البيع بالثمن الاساسى ويتم النشر والإعلان عن الميعاد الجديد بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٥٣ . ويكون كل تأجيل لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً من يوم الجلسة التى تقرر التأجيل فيها . ويجوز التأجيل لمدة أوسع من ذلك أو وقف إجراءات البيع بناء على إتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لأسباب تستوجبها أحكام هذا القانون .”

#### **الشرح والتعليق**

**باستعراض نص هذه المادة نخلص لما يلى :-**

**أولاً : تأجيل البيع أو وقفه :**

- ١- يجوز تأجيل البيع كما تقرر هذه المادة ، ولأسباب جدية ، ويجوز تكرار التأجيل ويكون التأجيل مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً من يوم الجلسة التى تقرر التأجيل فيها ويجوز التأجيل لمدة أوسع من ذلك .
- ٢- كما يجوز وقف إجراءات البيع بناء على إتفاق الحاجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لأسباب تستوجبها أحكام هذا القانون .
- ٣- ولرئيس الجلسة أن يقبل طلب الوقف أو يرفضه ، وله أيضاً أن يعدل من الطلب فيجعله وقفاً بدلاً من التأجيل أو العكس ، وفى التأجيل تحدد جلسة البيع التالية ، بينما لا تحدد جلسة البيع عند وقف الإجراءات .

٤- وثمة أسباب أخرى للتأجيل أو الوقف يحددها قانون الحجز الإدارى كما هو الحال بالنسبة للتأجيل المقرر بالمادة ٥٨ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والوقف المقرر فى المادة ٧٠ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ كما هو الحال بالنسبة عند وفاة المدين أو زوال أهليته أو زوال صفة من يباشر الإجراءات نيابة عنه ، وكما هو الحال عند إقامة دعو ببطلان إجراءات الحجز الإدارى أو بالـمنازعة فى أصل المـبالغ المـطلـوبة عملاً بنص المادة ٧٢ ، ٧٤ مـكـرر قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

٥- المادة ٢/٤٢٤ مرافعات يمكن تطبيقها إدارياً وتنص على أنه يجوز للمدين أن يطلب تأجيل إجراءات بيع العقار إذا ثبت أن صافى ما تغله أمواله فى سنة واحدة يكفى لوفاء حقوق الدائنين الحاجزين وجميع الدائنين الذين صاروا طرفاً فى الإجراءات.. حتى لا يباع عقار المدين فى حين أنه يملك الوفاء بديونه فى خلال سنة ، ويعمل بنص المادة ٥٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إذا لم يتمكن المدين من إثبات ما توجبه المادة ٢/٤٢٤ مرافعات .

## المادة السادسة والخمسون

### بشأن إجراءات البيع العقارى ورسو المزاد

#### النص

"يجب لإفتتاح المزايدة بعطاء لا يقل عن الثمن الأساسى والمصروفات وعلى كل من يتقدم للشراء أن يؤدى بالجلسة تأمينا قدره ١٠٪ من قيمة عطاءه. ويقصر البيع بقدر الإمكان على جزء من العقار يفى ثمنه بالمطلوبات والمصروفات بأكملها حتى نهاية الشهر الحاصل فيه البيع ، وإذا تعذرت تجزئة العقار إستمرت إجراءات البيع عليه كله . ويجوز لكل شخص أن يتقدم للمزايدة بنفسه أو بوكيل خاص عنه . ويرسئ المحافظ أو المدير أو وكيله المزاد على من تقدم بأكبر عطاء إذا مضت ثلاثة دقائق بدون حصول زيادة عليه من غيره . ويجب على الراسمى عليه المزاد أن يؤدى باقى الثمن فوراً . وإذا زاد ثمن البيع على المبلغ المطلوب ردت الزيادة إلى صاحب العقار مالم يكن على العقار حقوق مشهورة مما نصت عليه المادة ٤٨ فيودع ويوزع الثمن طبقاً لأحكام المادة ٦٩" .

#### الشرح والتعليق

##### باستعراض نص المادة سالفة الذكر نخلص لما يلى :-

- ١- النص على قصر البيع عملاً بنص المادة ٢/٥٦ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا يخل بحق المدين فى طلب قصر الحجز عملاً بنص المادة ٣٠٤ مرافعات ( إذا كانت قيمة الحق المحجوز من أجله ، لا تتناسب مع قيمة الأموال المحجوزة عليها جاز للمدين

أن يطلب من قاضى التنفيذ الحكم بصفة مستعجلة بقصر الحجز على بعض هذه الأموال ويكون ذلك بدعوى ترفع وفقاً للإجراءات المعتادة ويختصم فيها الدائنون الحاجزون ولا يكون الحكم الصادر قابلاً للطعن بأى طريق ويكون للدائنين الحاجزين قبل قصر الحجز أولوية فى إستيفاء حقوقهم من الأموال التى يقصر الحجز عليها )  
إعتباراً بأن هذه المادة الأخيرة (مرافعات ) تملأ فراغاً فى قانون الحجز الإدارى دون أن تعارض نصوصه .

- ٢- لكل شخص ليس ممنوعاً من المزايدة قانوناً أن يتقدم للمزايدة بنفسه أو بإعتباره وكيلاً عن الغير على أن يكون موكلاً توكيلاً خاصاً بذلك وأن يتقدم بالتوكيل إلى رئيس جلسة البيع
- ٣- فى حالة رسو المزاد الفعلى الراسى عليه المزاد أن يسدد الثمن فوراً فى نفس الجلسة وتقضى تعليمات مصلحة الضرائب بتوريد ثمن البيع فوراً إلى خزانة المحافظات كإمانات لتسويتها لحساب الجهات المستحقة لها عند صيرورة البيع نهائياً .

## المادة السابعة والخمسون

### بشأن بيانات محضر البيع - بطلانه - وقف آثاره

#### النص

"يحرر محضر بالبيع يوقع عليه المحافظ أو المدير أو وكيله والكاتب الحاضر معه ويشتمل المحضر على سبب البيع و شروطه وبيانات العقار المبيع ومساحته وحدوده وباقي البيانات اللازمة لتسجيله وكذلك الثمن الأساسي وكل عطاء قدم والثمن الراسي به المزداد ، وبصفة عامة كل ماتم في جلسة المزايدة ."

#### الشرح والتعليق

من استقراء نص المادة السابقة نستخلص النقاط التالية :-

أولاً : محضر البيع - بياناته - بطلانه ، وقف آثار البيع عند المنازعة في صحته :

١- يعد محضر البيع ورقة رسمية ، وبالتالي يكون باطلاً إذا فقد رسميته بعدم توقيع المحافظ عليه (أو من يقوم مقامه ) وعدم توقيع الكاتب الحاضر معه ، أو إذا لم يذكر فيه تاريخ تحريره .

٢- من البيانات الجوهرية الواجب أن يتضمنها هذا المحضر بيان العقار المبيع ومساحته وحدوده والثمن الأساسي والثمن الذي رسي به المزداد وكل عطاء قدم ، واسم المشتري ولقبه وموطنه وما تم في جلسة المزايدة ، وإذا كان المحضر يجهل ببيان من هذه البيانات فإنه يكون باطلاً .

٣- يجب أن يحضر محضر البيع في ذات الجلسة ، وأن يتضمن سبب البيع واسم الحاجز الإداري وأسماء باقي الحاجزين (إن كان) وأسماء الدائنين المقيدة حقوقهم على العقار وأصبحوا طرفاً في الإجراءات عملاً بنص المادة ٤٨ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وما يليها من قانون الحجز الإداري ، ولا يبطل محضر الحجز إذا لم يتضمن أحد البيانات المتقدمة ، مادامت أوراق الإجراءات تتضمنه .

٤- أن محضر البيع بوصفه تصرفاً ناقلاً للملكية العقار يجب أن يتضمن البيانات الجوهرية في عقد البيع ( عملاً بقواعد القانون المدني ) وإذا فقد بياناً منها ، فقد ركنناً من أركان البيع ، فينعدم البيع ، ويتضح من النقاط السابقة أن محضر البيع هو :  
أ- ورقة رسمية يتعين أن تتضمن البيانات التي تحقق هذه الرسمية .  
ب- يثبت خاتمة إجراءات الحجز الإداري ، ومن ثم يجب أن تتضمن بيانات بهذا الوصف ، تصور ما تم من إجراءات ، وتوضح بيانات جوهرية .  
ج- يثبت البيع الإداري ، ومن ثم يجب أن يتضمن بياناته .  
ونقص بيان من البندين ( أ ، ج ) يؤدي لإنعدام البيع ، أما نقص بيان ما ورد بالبند ( ب ) يؤدي لمجرد بطلان محضر البيع .

٥- إن البطلان الذي يترتب نتيجة مخالفة المادة ٧٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، هو بطلان إجرائي وبطلان موضوعي في ذات الوقت .

٦- يحصل التمسك ببطلان محضر البيع وبطلان البيع بالتالي بدعوى أصلية وبطلب عارض لدعوى أخرى دون التقيد بأي ميعاد .

٧- يترتب على إقامة المنازعة وقف الإجراءات عملاً بصريح المادتين ٢٧ ، ٧٢ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ التي توجب وقف إجراءات الحجز والبيع بمجرد إقامة المنازعة .

٨- وبمجرد إقامة المنازعة يمتنع تسليم العقار لمشتريه ، ويمتنع تسجيل محضر البيع . ولقاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة أن يحكم للمشتري ( بناء على طلبه ) باسترداد الثمن إذا كانت الإجراءات ظاهرة البطلان ، لسبب لا يرجع اليه هو .

#### **محضر البيع العقاري :**

يحرر عن جلسة البيع العقاري محضر مفصل يشتمل على البيانات التالية :-

- ١- يوم وساعة افتتاح المزايعة .
- ٢- اسم رئيس جلسة المزاد وسكرتيرها وصفة كل منهما .
- ٣- اسم المالك المدين المتخذ ضده الإجراءات . واسم الحائز للعقار وسند حيازته إذا كان معلوماً .

- ٤- اسم صاحب التكليف ، وسند ملكية المدين .
  - ٥- تاريخ محضر الحجز ، وتاريخ ورقم تسجيله إذا كان مسجلاً .
  - ٦- بيان أوصاف وحدود العقار المعروض للبيع بالتفصيل .
  - ٧- بيان سبب البيع أو سبب التأجيل أو الإيقاف إن حصل .
  - ٨- مقدار ونوع المستحقات الجارية البيع نظيرها وتاريخ استحقاقها .
  - ٩- تاريخ النشر بالوقائع المصرية ورقم العدد الصادر فيه النشر ورقم النشرة .
  - ١٠- إثبات تمام الإعانات الواجبة عن البيع .
  - ١١- بيان الثمن الأساسي للبيع .
  - ١٢- شروط البيع .
  - ١٣- كافة المزايدات التي تقدمت في جلسة البيع ، ومقدار التأمين المدفوع من المزايدة وإثبات كفا الزائد يده عن المزايد واستلام تأمينه وتوقيعه على إقراره بالكف عن التزايد واستلامه التأمين .
  - ١٤- إثبات الوقت الذي انقضى على أكبر عطاء تقدم في المزايد بدون زيادة من المزايد الآخرين ، ويشترط أن لا يقل هذا الوقت عن ثلاث دقائق .
  - ١٥- إثبات إرساء مزاد العقار على المزايد بالعطاء الأكبر .
  - ١٦- إثبات تسديد المشتري للثمن والمصروفات . وبيان رقم وتاريخ قسيمة السداد .
  - ١٧- إثبات التوقيعات على محضر جلسة التزايد ، وعلى شروط البيع من رئيس جلسة المزايد ومن سكرتيرها ، ومن الراسى عليه المزايد .
  - ١٨- إثبات عدد الصور المحررة من المحضر ، ومن تسلم صور منها بعد أداء الرسوم المقررة .
- إذا كان محضر جلسة المزايد قد انتهى بتأجيلها أو إيقافها ، فإنه يكتفى بمحضر للتأجيل تستوفى فيه البيانات الأساسية في محضر جلسة رسو المزايد مع إثبات سبب التأجيل أو الإيقاف وتوقيعات رئيس جلسة المزايد وسكرتيرها .

## **المادة الثامنة والخمسون**

### **بشأن تأجيل البيع والإعلان عنه**

#### **النص**

” إذا لم يحضر أحد للمزايدة في اليوم المعين أجل البيع مرة بعد المرة إلى أن يتقدم مشتر أو تتقدم الحكومة مشترية في الجلسة .  
وينشر ويعلن عن كل جلسة بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ مع خفض عشر الثمن الأساسي في كل مرة يؤجل فيها البيع “ .

#### **الشرح والتعليق**

**باستعراض نص المادة سالفة الذكر نخلص لما يلي :-**

- ١- قد تحدث ظروف في يوم البيع تقتضي تأجيله ، مثال قيام حرب أو إضراب أو كارثة طبيعية . ونصت المادة ٤٣٦ مرافعات على جواز التأجيل بنفس الثمن الأساسي إذا كان للتأجيل أسباب قوية كالذكورة أعلاه ، ويتم تحديد جلسة لإجراء البيع في تاريخ يقع بعد الثلاثين يوماً وقبل ستين يوماً من الحكم ، ويعاد الإعلان بذات الإجراءات للإعلان السابق ، أما في حالة تأجيل البيع لعدم تقدم أحد للمزايدة في يوم البيع المحدد فيجب تنقيص عشر الثمن الأساسي مرة بعد مرة كلما إقتضت الحال ذلك ( طبقاً لنص المادة ٤٣٨ مرافعات ) .
- ٢- يختلف وقف البيع (المادة ٧٢) عن التأجيل في أن التأجيل يكون معروفاً لحظة التأجيل تاريخ الجلسة الجديدة ، أما الوقف فلا تعرف هذا التاريخ ، كما أن التأجيل لا يتم إلا بمعرفة مندوب الحاجز (أو بقرار من القاضي في حالة الحجز القضائي) أما الوقف فقد يحصل تلقائياً بغير قرار ، كما إذا حصل إعتراض على إجراءات الحجز أو منازعة في أصل الدين ، وأيضاً فقرار التأجيل لا يقبل الطعن بأي طريق ، أما إذا أوقفت الإجراءات نتيجة طلب فإن الحكم الصادر في هذا الطلب يقبل الطعن بالشروط الواردة في المادة ٤٥١ مرافعات .

## **المادة التاسعة والخمسون**

### **بشأن إعادة البيع على مسؤولية المشتري المتخلف**

#### **النص**

” إذا تخلف الراسى عليه المزاى عن الوفاء بشروط البيع أعيد البيع على مسؤوليته بعد تعيين جلسة لذلك ينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ . فإذا نقص الثمن ألزم الراسى عليه المزاى بالفرق وإن زاد الثمن كانت الزيادة من حق المدين صاحب العقار أو من حق الدائنين حسب الأحوال .”

#### **الشرح والتعليق**

**باستعراض نص المادة المذكورة نخلص لما يلى :-**

**أولاً :إعادة البيع على مسؤولية المشتري المتخلف :**

- ١- إذا لم يقم المشتري بتنفيذ ما التزم به جاز للمدين أو الدائن طلب فسخ البيع وإعادة العقار إلى ملك المدين ، و يكون للدائن أن ينفذ على المدين تحت يده من جديد ، كما يجوز للدائن أن ينفذ على أموال المشتري المتخلف ، ومنها العقار المبيع إقتضاءً للدائن ، ويكون للمدين عند التنفيذ على العقار المبيع إمتياز البائع بالنسبة لدين الثمن .
- ٢- يجوز للمشتري المتخلف أن يقوم بوفاء جميع ما التزم به قبل البيع الثانى ، وبذلك يتفادى إعادة بيع العقار على مسؤوليته ، وتثبت ملكية العقار له بشرط التزامه بمصاريف إعادة البيع حتى وقت الوفاء بالإلتزامات (التي كان عدم القيام بها هو سبب البدء فى إتخاذ إجراءات إعادة البيع).

## ثانيا : كيفية إتمام إعادة البيع :

- أ- ينفسخ البيع بقرار مرسى المزاد الثانى ، وليس بمجرد تكليف المشتري المتخلف بالوفاء ، أو بالبده فى إتخاذ إجراءات إعادة البيع ، فالمفروض أن العقار المبيع يظل على ملك المشتري المتخلف إلى وقت البيع الثانى ، خاصة وأن هذا المتخلف يملك إلى وقت إجراء البيع الثانى أداء إلتزاماته التى تخلف عن القيام بها فيبقى البيع ويحتفظ بملكه ، ويتحمل بطبيعة الحال كامل المصاريف الناتجة عن تخلفه المتقدم .
- ب- إذا لم يقم المشتري المتخلف بأداء إلتزاماته وجب إتمام البيع الجديد بفسخ البيع الأول - ويعتبر كأنه لم يتملك العقار من قبل ، ويعامل هذه المعاملة فى مواجهة الكافة .
- ج- إذا تسلم المشتري المتخلف للعقار المبيع قبل أداء ما عليه من إلتزامات ، فإن ما يجريه على العقار من إجازات وغيرها تسرى إذا كانت من قبيل أعمال الإدارة الحسنة وكانت خالية من أى غش رعاية لن تعامل معه ( عملاً بنص المادة ٢٦٩ / ٢ قانون مدنى ) أما الثمار عن الفترة المتقدمة ، ففي ظل قانون الحجز الإدارى لا يكون له الحق فى الثمرات إذا لم يلتزم بفوائد الثمن ، وبشرط أن يكون حسن النية أى معتقداً وقت المزايدة الأولى أنه قادر على أداء سائر الإلتزامات التى يخولها حكم مرسى المزاد .
- د - أعمال التصرف التى يجريها المشتري المتخلف لا تسرى فى حق المدين ودائنيه على اعتبار أنه بتسجيل محضر الحجز يمتنع على المدين وخلفائه التصرف فى العقار إلى وقت تسجيل قرار إيقاع البيع بعد أداء ثمن العقار كله .
- هـ - إذ تزول الملكية عن المشتري المتخلف ، فإنها تعود إلى المدين أو الحائز أو الكفيل العينى حسب الأحوال ، ويتلقى المشتري الجديد الملكية من أحد هؤلاء ممن وقت رسو المزاد الجديد .

**ثالثاً : الراسى عليه المزاد لا يتمسك ببطلان حكم مرس المزاد بمقولة**

**أنه من الأشخاص الممنوعين من المزايدة :**

كما أن المدين لا يملك التمسك ببطلان التنبيه العقارى ( محضر الحجز العقارى الإدارى ) لعدم بيان العقار بياناً كافياً إذا كان النقص فى البيان يرجع إلى إمتناعه عن تزويد الحاجز بالبيانات المطلوبة .

**رابعاً : إذا لم يسدد الراسى عليه المزاد باقى الثمن :**

فإن المزاد لا يعاد فى ذات الجلسة كما هو متبع فى بيع المنقول و إنما يتعين تحديد جلسة أخرى وينشر عنها ويعلن وفقاً لنص المادة ٥٣ وفى الجلسة التالية يعاد طرح العقار للبيع على مسؤولية المزايد المتخلف عن السداد فإن نقص الثمن إلتزم بالفرق بين الثمن الذى تقدم به و الثمن الذى رسى به المزاد ، وإذا رسى المزاد بالزيادة سويت هذه الزيادة لحساب الممول المدين أو تكون من حق الدائن حسب الأحوال .

## **المادة الستون**

### **بشأن كيفية إعادة البيع بزيادة عشر الثمن**

#### **النص**

" لكل شخص ليس ممنوعاً من المزايدة قانوناً أن يقرر خلال الأيام العشرة التالية لرسو المزاد بالزيادة على الثمن بشرط ألا تقل هذه الزيادة عن عشر الثمن .  
ويحصل تقرير الزيادة بمحضر فى القلم المختص بالمديرية أو المحافظة ويعين بالمحضر تاريخ الجلسة التى يجرى فيها المزايدة الجديدة وتكون فى أقرب وقت بعد إنقضاء الثلاثين يوماً التالية لتاريخ هذا المحضر .  
ويجب أن يودع مقرر الزيادة قبل ذلك خزانة المحافظة أو المديرية خمس الثمن الجديد والمصروفات حتى يوم البيع ومبلغاً آخر يعينه القلم المختص بالمديرية أو المحافظة لحساب مصروفات الإجراءات الخاصة بالبيع الثانى .  
وفى هذه الحالة يعاد البيع بالجلسة المعينة لذلك بعد أن ينشر و يعلن عنها بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ على أن تشمل الإعلانات الجديدة على اسم مقرر الزيادة ولقبه ومهنته ومحلّه ومقدار الثمن الذى عرضه ، كما يخطر الراسى عليه المزاد والمدين بالجلسة الجديدة وبتقرير الزيادة . ولا يجوز العدول عن التقرير بزيادة العشر " .

#### **الشرح والتعليق**

**باستقراء نص المادة سالفة الذكر نخلص للنقاط التالية :-**

#### **الزيادة بالعشر :**

- ١- المشتري بالمزاد الأول إنما يتلقى ملكية العقار مقترنة بشرط فاسخ ، لأن وجودها يتأثر بحادث مستقبل غير محقق الوقوع ، ولأن قرار مرسى المزاد ينتج آثاره فور صدوره أو تسجيله ، ولا تتراخى هذه الآثار إلى أن يصبح البيع نهائياً بزوال خطر التقرير بزيادة العشر ، ولهذا الإعتبار يكون الشرط فاسخاً وليس واقفياً .

- ٢- بالفسخ يعود المشتري بالمزاد إلى ما كان عليه من مركز قانوني قبل البيع - أى قبل قرار مرسى المزاد - وكأنه لم يملك قط العقار ولم يكتسب أى حق ولم يلتزم بأى إلتزام ، فيعفى من أداء الثمن ، ويكون له الحق فى استرداد ما دفعه منه وتبطل كل تصرفاته واعمال الادارة التى يكون قد أجراها ، و لا يستحق شيئاً من الثمرات التى قد تننتجها العين .
- ٣- أن البيع الأول يفسخ بمجرد التقرير بالزيادة على أن المقرر يلزم بما تعهد به ولا يملك المعدول عنه (المادة ٥/٦٠ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) ومن ثم صار يقيناً زوال حق المشتري الأول .
- ٤- إن حقوق المشتري الأول تعود للمالك العيسن الأصلى ، وهو المدين المنزوعة ملكيته (أو الحائز أو الكفيل العينى ) ، إستناداً إلى أن البيع إذ يفسخ تعود الحال إلى ما كانت عليه قبل إنعقاده .
- ٥- وإذ تعود للمدين المالك ملكيته يكون له تفادى البيع الجديد ، على ما تقرره المادة ٦٨ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وذلك بإيداع المطلوب منه والمصروفات خزانة محكمة المحافظة ، فتلغى إجراءات الحجز .

## **المادة الحادية والستون**

### **بشأن تفضيل العروض عند إعادة البيع**

#### **النص**

“إذا تقدمت عدة تقارير بالزيادة كانت العبرة بالتقرير المشتمل على أكبر عرض أو بالتقرير الأول عند تساوى العروض .

#### **الشرح والتعليق**

- ١- إذا تعددت تقارير الزيادة فيجب إعتبار واحد منهم فقط للأعلى زيادة ، فإذا كانت التقارير متساوية في زيادة الثمن ، اعتبر التقرير الأسبق في التاريخ ، وإذا اختلفت التقارير في الثمن المعروض فالعبرة بالتقرير ذي الزيادة الأكبر ، ولو كان لاحقاً في التاريخ .
- ٢- وإذا حكم ببطلان التقرير ذي الزيادة الأكبر ، فالعبرة بالتقرير التالي له في مقدار الزيادة .
- ٣- يلاحظ أن تقديم تقرير باطل لا يؤدي إلى زوال التقرير السابق .

## المادة الثانية والستون

### بشأن رسو المزاد الجديد على مسئولية مقرر الزيادة

#### النص

”إذا لم يتقدم أحد للمزايدة بالجلسة الجديدة اعتبر المقرر بالزيادة مشترياً بالثمن الذى قبل الشراء به فى تقريره وعليه أداء باقى الثمن والمصروفات ورسوم الشهر فوراً وإلا أعيد البيع بالمزاد العلنى على ذمته طبقاً لما نصت عليه المادة (٥٩) “ .

#### الشرح والتعليق

##### باستعراض نص المادة المذكورة نخلص لما يلى :-

- ١- تجرى المزايدة الجديدة علنية كالمزايدة الأولى ، ومفتوحة لجميع الراغبين الذين تتوافر لديهم أهلية الشراء بالمزاد .
- ٢- يكون الثمن الأساسى فى هذه المزايدة الجديدة هو الثمن الذى قرره مقرر الزيادة .  
وإذا تقدم أحد للمزايدة ، أرسى المزاد عليه بعد ثلاث دقائق من تقديم عطاءه ودون زيادة من أحد المزايدى الآخرين ، أما إذا لم يتقدم أحد للمزايدة فإن مقرر الزيادة بالعرض يعتبر مشترياً بالثمن الذى قرره .  
على أن تبدأ المزايدة ويتقرر رسو المزاد على مقرر الزيادة وحتى ولو لم يحضر جلسة المزايدة الثانية .
- ٣- إذا لم يقيم الراسى عليه المزاد ( المقرر بالزيادة ) بإيداع كامل الثمن ( تكملة للخمس السابق دفعه ) وجبت إعادة المزايدة فوراً على ذمته ، وعلى أساس الثمن الجديد (وليس الثمن الأساسى للعقار ) ذلك لأن معنى عبارة ”وإلا أعيد البيع بالمزاد

على ذمته " هو أن يعاد البيع على أساس الثمن الذى يلتزم المزايد به وليس على أساس الثمن الأساسى ، كما أن المزايدة الجديدة تعتبر إستمرار وإستكمال للمزايدة الأولى .

٤- ومن يتخلف عن أداء كامل الثمن (أو الخمس) لا يملك الإشتراك فى المزايدة الجديدة ،  
والأصبح إجراء البيع الجديد غير مجدى .

٥- إذا رسى المزايد بأقل مما رسى به على من تخلف عن إيداع الثمن ( أو خمسه )  
إلتزام بدفع هذا الفرق وبالفوائد ، وهذا الفرق يعتبر إستكمالاً لثمن العقار أو يوزع  
على الدائنين كما يوزع الثمن .

وإذا رسى المزايد بأكثر مما رسى به على المتخلف عن الدفع ، فإن الفرق يكون من حق  
المالك ولا يستحقه هذا المتخلف ، ويوزع على الدائنين كما يوزع ثمن العقار وذلك على تقدير  
أن العقار يظل على ملك صاحبه على الرغم من سبق إعتماد العطاء الأول حتى إيقاع البيع .

## **المادة الثالثة والستون**

### **بشأن عدم تكرار الزيادة بالعشر**

#### **النص**

“لا تجوز الزيادة بالعشر على الثمن الذى رسا به المزاى فى البيع الثانى” .

#### **الشرح والتعليق**

- ١- من القواعد المقررة أنه لا تجوز الزيادة بالعشر بعد زيادة بالعشر فإذا بيع العقار بنساء على زيادة العشر سواء تم البيع لمقرر الزيادة أو على من رسى عليه المزاى الثانى فإن البيع الثانى يعتبر نهائياً لا يجوز التقرير بالزيادة بالعشر على الثمن الذى تم به ، وعلنة هذه القاعدة وجوب وضع حد لإجراءات التنفيذ حتى تستقر المراكز القانونية المختلفة .
- ٢- يراعى أنه فى جميع حالات البيع فى الجلسة التالية لا يعتد بأى عطاء غير مصحوب بكامل الثمن ، وأن الزيادة بالعشر تقدر على أساس الثمن الذى رسا به المزاى سابقاً .
- ٣- إذا كان من حكم إيقاع البيع عليه دائناً وكان مقدار دينه و مرتبته (إمتيازته) يبرران إعفاؤه من الإيداع أعفاه القائم بالبيع - ولكن الإعفاء من الإيداع قاصر على الثمن فقط ولا يشمل رسو شهر البيع .

## **المادة الرابعة والستون**

### **بشأن الممنوعون من الشراء بالمزاد العلنى**

#### **النص**

"لا يجوز لموظفى الحكومة فى دائرة المحافظة أو المديرية التابع لها العقار ولا لموظفى الوزارة أو المصلحة طالبة الحجز أن يتقدموا للمزايدة بأنفسهم أو بطريق تسخير الغير وإلا كان البيع باطلاً حتماً ويعاد البيع وتحدد جلسة مزايدة لذلك ينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣".

#### **الشرح والتعليق**

**باستعراض نص المادة سالفة الذكر نخلص النقاط التالية :-**

**أولاً : الممنوعون من الشراء فى المزاد الإدارى هم المحصورون فى المادة ٦٤ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، المادة ٣١١ مرافعات . عملاً بالقواعد العامة :**

- ١- ما تقرره المادة ٦٤ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا ينفى وجوب إعمال المادة ٣١١ مرافعات التى تمنع المدين والقضاة الذين نظروا بأى وجه من الوجوه إجراءات التنفيذ أو المسائل المتفرعة عنها ، والمحامين الوكلاء عن مباشر الإجراءات أو المدين من التقدم للمزايدة بأنفسهم أو بطريق تسخير غيرهم وإلا كان البيع باطلاً.
- ٢- يقصد بموظفى الحكومة فى دائرة المحافظة التابع لها العقار أى موظف يعمل فى نطاق المحافظة المحلى ، أى كانت وظيفته ، وأياً كان عمله .

- ٣- إذا كان الحاجز الإدارى هو وزارة ، امتنع على كل موظفيها التقدم للمزايدة أما إذا كان الحاجز الإدارى مجرد مصلحة ( كمصلحة الضرائب ) فإنه يمتنع على موظفيها فقط التقدم للمزايدة دون باقى موظفى وزارة المالية التابع لها هذه المصلحة

وإنما هذا المنع يسرى على جميع موظفى الوزارة أو المصلحة ، حسب الأحوال ولو فى غير النطاق الإدارى التابع له موقع العقار .

٤ - البطلان المشار إليه فى المادة ٦٤ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، مادة ٣١١ مرافعات هو بطلان إجرائى وبطلان موضوعى فى ذات الوقت .

٥ - من بين الممنوعين من المزايدة المدين ، وعلة منعه من المزايدة ظاهرة لأنه يسأل شخصياً عن الديون الحاصل التنفيذ أقتضاء لها وأولى به دفع هذه الديون ، ثم ان هذا الشراء لا يحول دون المضى فى التنفيذ عليه ، أما الحائز أو الكفيل العينى فيجوز له الشراء لأن الحائز غير مسئول عن الدين مسئولية شخصية ، أما الكفيل يسأل مسئولية محددة بقيمة العقار فإن هو استخلص العقار بالشراء ودفع الثمن لم يبق للدائنين من حق عليه .

٦ - لقضاء الذين نظروا بأى وجه من الوجوه إجراءات التنفيذ أو المسائل المتفرعة عنها ، وعلة هذا المنع هو صيانة القضاة من شبهة التأثير فى أداء عملهم بالرغبة فى إقتناء العقارات المحجوزة لأنفسهم وحماية مظهر الحيدة الذى يجب أن يتحلوا به ، وحتى تبدو العدالة واضحة المعالم بادية فى كل عمل يقومون به .

٧ - المحامون الوكلاء عن مباشر الإجراءات أو المدين وذلك نظراً للتعارض بين مقتضيات واجباته كوكيل عن الدائن أو المدين وما تقتضيه مصلحته هو من شراء العقار بأقل سعر وبأحسن الشروط .

الممنوعون من المزايدة سواء بأنفسهم أو بواسطة تسخير غيرهم لأن التسخير يقصد به الاحتىال على القانون ، ويجوز لمن يملك التمسك ببطلان البيع أن يثبت هذا الاحتىال بجميع طرق الإثبات .

ويلاحظ أن الذى يبطل هنا هو الاتفاق على إعادة البيع للممنوع من الشراء ، ولا تبطل ذات إجراءات المزايدة بما فيها إيقاع البيع للشخص المسخر لأن شراؤه فى ذاته صحيحاً .

ثانياً : إذا تقدم للمزايدة أحد ممن أشارت إليهم المادة ٦٤ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، مادة ٣١١ مرافعات كان عرضه باطلاً ، ويستمر في المزايدة ، أما إذا رسا المزاد عليه كان البيع باطلاً وجاز لمباشر الإجراءات والدائنين الاعتباريين طرفاً فيها والمدين أن يتمسك بهذا البطلان النسبي ، ولكنه لا يجوز للمشتري ( الممنوع من المزايدة ) أن يتخلص من الصفقة إذا وجدها خاسرة بالتمسك بهذا البطلان الذي لم يشرع لمصلحته هو ، ويلاحظ أن البطلان المتقدم هو بطلان موضوعي ينصب على البيع وهو في ذات الوقت بطلان إجرائي يتصل بإجراءات المزايدة التي يكفل فيها المشرع حريتها وصحتها ، حريتها في عدم الضغط على المزايد بالشراء أو بالأبعاد ، وصحتها في تفادي البطلان أياً كان نوعه ولو لم يكن متعلقاً بالنظام العام .

ثالثاً : هذه المادة ( ٦٤ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، المادة ٣١١ مرافعات ) لا تتضمن منع الدائن من الشراء ، بل إن له الحق ويلتزم في حالة إعتقاد عطائه بأن يقوم بإيداع الثمن وملحقاته إلا إذا كان دائناً ممتازاً ورأى رئيس جلسة المزاد إعفائه من هذا الإيداع بناءً على طلبه . -

## المادة الخامسة والستون

### بشأن جواز توكيل الغير فى المزايدة

#### النص

”يجوز للراسى عليه المزاى أن يقرر فى القلم المختص فى المحافظة أو المديرية قبل إنقضاء الثلاثة أيام التالية ليوم البيع أنه يشتري بالتوكيل عنه شخص معين إذا وافقه على ذلك الموكل . يعتبر الموكل فى هذه الحالة هو الراسى عليه المزاى .

#### الشرح والتعليق

من إستقراء نص المادة المذكورة نخلص لما يلى :-

- ١- شاء المشرع أن يسهل الأمر على كل من يرغب فى المزايدة - تشجيعاً لهم وحتى يصل ثمن العقار إلى أعلى ما يتصور - فأجاز لهم أن يوكلوا غيرهم فى المزايدة دون أن يكشفوا عن شخصيتهم وبغير حاجة إلى الإفصاح عن صفة المزايد وقلت المزايدة وكونه يعمل بإسم موكله .
- ٢- لولا هذا النص لكان من الواجب على المزايد أن يثبت وكالته حال المزايدة كى يقع البيع لصالح الموكل ، وإلا استقر البيع للمزايد بما يرتبه من حقوق والتزامات ، وكان عليه إذا شاء أن ينقل ملكية العقار لمن اشترى نيابة عنه ( بوكالة مستترة ) أن يتصرف إليه تصرفاً ناقلاً للملكية ولكان عليه أن يسجله فضلاً عن شهر محضر البيع العقارى .
- ٣- يشترط لإعمال نص المادة ٦٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (مادة ٤٤٤ مرافعات ) ألا يكون الموكل من الممنوعين من المزايدة ، كما يشترط أن يحصل التقدير المشار إليه فى المادة خلال ثلاثة أيام التالية ليوم البيع ، وأن يحصل فى خلال هذا الأجل تقرير القلم المختص فى المحافظة أو المديرية بموافقة الموكل على ما إشملة التقرير .
- ٤- بهذا التقرير فى الميعاد المتقدم يبرأ الراسى عليه المزاى ( الوكيل ) ، ويصير المودع من نقود لحساب الأصيل ، وكأن البيع قد وقع له من البداية .
- ٥- يشترط المشرع لإعمال هذه القاعدة (جواز الشراء فى المزاى بالتوكيل لحساب شخص آخر) موافقة الوكيل على الشراء لحسابه .

## المادة السادسة والستون

### بشأن تسليم العقار المبيع بعد سداد ثمنه والمصروفات

#### النص

"بمجرد قيام الراسى عليه المزاد بأداء الثمن بأكمله ورسم نسبى قدره ٥٪ والمصروفات يتولى الحاجز شهر محضر البيع على حساب الراسى عليه المزاد بعد مضى الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة وبعد تحصيل رسوم الشهر منه ويسلمه صورة رسمية من محضر البيع المسجل الذى يكون سندا للتمليك وله قوة العقد الرسمى على ألا ينقل للمشترى سوى ماكان للمدين أو الحاجز من حقوق فى العقار المبيع .

#### الشرح والتعليق

من إستقراء نص المادة سالفة الذكر نخلص لما يلى :-

- ١- لا يسلم العقار لمن رسا عليه إلا بعد أن يؤدى كامل الثمن والمصروفات - إذ تنص المادة ٤٤٦ مرافعات على أن حكم إيقاع البيع تشتمل منطوقه على أمر المدين أو الحاجز أو الكفيل العينى بتسليم العقار للراسى عليه المزاد ، وهذه المادة تجعل للأخير (الراسى عليه المزاد) الحق فى تسليم العقار والإنتفاع بغلته وثمراته من يوم صدور حكم إيقاع البيع عليه وليس من يوم تسجيل هذا الحكم .
- ٢- يلاحظ أن تسليم العقار المبيع بالمزاد العلنى للراسى عليه المزاد مشروط بأدائه الثمن وسائر الشروط المقررة فى المادة ٦٦ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .
- ٣- تنقضى مهمة الحارس المعين على العقار من قبل الحاجز الإدارى فى لحظة تسليمه لمن رسا عليه .

- ٤- يترتب على شهر محضر البيع العقارى تطهر العقار المبيع من حقوق الإمتياز والأختصاص والرهنون الرسمية والحيازية التى أعلن أصحابها بمحضر الحجز وتاريخ جلسة البيع .
- ٥- لاجابة لشهر محضر بيع العقار إذا كان مشتري العقار هو الحائز (أو الكفيل العينى ) ذلك أن الحائز مالك فعلاً ولا يوجد ما يدعو إلى إتخاذ إجراء لنقل الملكية إليه ، ولذلك يكفى بالتأشير بشهر محضر البيع فى هامش تسجيل السند الذى تملك الحائز العقار أصلاً بمقتضاه ، وأن يؤشر به أيضاً فى هامش تسجيل إنذاره (مادة ٤٤٨ مرافعات) .

## المادة السابعة والستون

### بشأن تطهير المبيع من الحقوق العينية

#### النص

"يترتب على شهر محضر البيع تطهير العقار المبيع من حقوق الإمتياز والإختصاص والرهون الرسمية والحيازية التى أعلن أصحابها بمحضر الحجز وتاريخ جلسة البيع طبقاً لأحكام المادة ٤٨".

#### الشرح والتعليق

الملكية التى يتلقاها المشتري بالمزاد العلنى :

١- هذه الملكية التى يتلقاها المشتري بالمزاد من سلفه المدين المحجوز عليه ، هى ذات ملكيته (أى المدين ) مطهرة من الحقوق العينية التبعية التى كان أصحابها طرفاً فى الإجراءات وأخبروا بجلسة البيع .

٢- إن إنتقال هذه الملكية يخضع للقواعد المقررة فى القانون المدنى فى صدد عقد البيع ، مع إستثناء ما استثناه المشرع منها ، سواء فى القانون المدنى (المادة ٤٢٥ قانون مدنى : ١-إذا بيع عقار مملوك لشخص لا تتوافر فيه الأهلية وكان فى البيع غبن يزيد عن الخمس فللبائع أن يطلب تكمله الثمن إلى أربعة أخماس ثمن المثل . ٢- ويجب لتقدير ما إذا كان الغبن يزيد على الخمس أن يقوم العقار بحسب قيمته وقت البيع . المادة ٤٢٧ قانون مدنى : لا يجوز الطعن بالغبن فى بيع تم كنص القانون بطريق المزااد العلنى ) أو فى قانون المرافعات أو فى القانون الإدارى .

٣- أن البيع الجبرى كالبيع الرضاى يفترض توافر الرضاء والتسائم الإيجاب والقبول عن شىء واحد ، بحيث يكون العرض الزائد هو الإيجاب ، والقبول يتم بأيقاع البيع للمزايد ، ومادام البيع الجبرى يفترض الرضاء كركن أساسى شأنه فى كل عقد ، فإن عيوب الرضاء التى تبطل العقود تبطله فى حالة توفرها لعدم وجود نص مخالف إلا إذا كانت طبيعة البيع تتنافى وإمكان التذرع بإحداها .

## **المادة الثامنة والستون**

### **بشأن سداد المدين للمديونية**

### **قبل يوم البيع ، وإلغاء الحجز**

#### **النص**

” لكل من المدين والحائز أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية المختصة حتى اليوم السابق على اليوم المعين للمزايدة الأولى أو الثانية مبلغاً يفي بالمطلوبات والمصروفات بأكملها لغاية نهاية الشهر الذى تقع فيه جلسة البيع وإعلان المحافظ أو المدير بهذا الإيداع . وفى هذه الحالة يقرر المحافظ أو المدير أو وكيله إلغاء إجراءات الحجز والبيع ومرسى الميزاد الأول وإجراءات البيع إذا كان قد تم شئ من ذلك ويحرر بالإلغاء محضر وتسلم صورة منه للمودع “.

#### **الشرح والتعليق**

١ - كقاعدة عامة فإن قيام المدين المحجوز عليه بالوفاء الكامل لمطلوب الحاجز لا يمنعه بعد ذلك من الاعتراض على المديونية أو التمسك ببطلان الحجز لأن هذا الرضاء يعد رضوخاً لتفادى الحجز الإدارى السريع فى إجراءاته وهو مكروه عليه ، وإنقاذاً لأمواله من البيع وقد لا يتيسر له على الفور لإقامة المنازعة المشار إليها فى المواد ٢٧ ، ٧٢ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لتقف إجراءات الحجز عملاً بها .

٢ - يترتب على ما تقدم بالنبد (١) ولولم يتحفظ عند أداء تلك المستحقات ولا يخفى أن هذه المستحقات ليست بمثابة حقوق مستحقة الأداء فى معناها المقرر فى القانون المدنى ، وإنما هى فى نظر الحاجز الإدارى فقط مستحقة الأداء عملاً باللوائح أو التعليمات الصادرة من التابع هو لها .

## المادة التاسعة والستون

### بشأن توزيع ثمن البيع

#### النص

”فى حالة رسو المزاد فى عقار عليه حقوق مشهورة ما نصت عليها المادة ٤٨ فىخصم أولاً من ثمن العقار جميع مصروفات الحجز والبيع والتسجيل ثم الضرائب الممتازة ، ويسوى الباقي من الثمن بعد ذلك لحساب المطلوبات الأخرى ويودع ما تبقى بعد ذلك خزانة المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها العقار على ذمة الدائنين والمدين . ويكون الإيداع بموجب محضر يوقعه المباشر للبيع موضحاً به ثمن العقار المبيع بالمزاد وبيان ما خصم منه بالتفصيل وأسماء الدائنين . وعلى المحكمة أن تفصل على وجه السرعة فى توزيع الثمن طبقاً لما نصت عليه المادة ٤٧١ وما بعدها من قانون المرافعات وإذا زاد ما خصمه الحاجز نظير مطلوباته غير الممتازة عما اسفر عنه التوزيع ألزم إيداع الزيادة خزانة هذه المحكمة .

#### الشرح والتعليق

- ١- نصت المادة ٤٧١ مرافعات : ”إذا تعدد الحاجزون ومن فى حكمهم وكانت حصيلة التنفيذ غير كافية للوفاء بحقوقهم وجب على من تكون لديه هذه الحصيلة أن يودعها خزينة المحكمة التى يتبعها المحجوز لديه أو التى يقع فى دائرتها مكان البيع حسب الأحوال وعلى المودع أن يسلم قلم كتاب المحكمة بياناً بالحجوز الواقعة تحت يده .
- ٢- تراعى القواعد العامة فى تطبيق هذه المادة ، على أن يكون الإختصاص لقاضى التنفيذ عملاً بنص المادة ٢٧٥ مرافعات، وعلى أن يعمل قواعد التوزيع المقررة فى قانون المرافعات
- ٣- فى حالة عدم وجود حقوق عينية مشهورة على العقار قبل توقيع الحجز أو تسجيل محضر الحجز فتخصم من الثمن المبالغ التالية بالترتيب :
  - أ- مصروفات الحجز والبيع والتسجيل .
  - ب- الضرائب الممتازة .
  - ج- المطلوبات الأخرى .
  - د- إيداع الباقي خزينة المحكمة لتوزيعه طبقاً لنص المادة ٤٧١ مرافعات وما بعدها .

## المادة السابعة بشأن وقف إجراءات بيع العقار

### النص

“إذا كان على العقار حقوق عينية مشهورة مما نصت عليه المادة ٤٨ وكانت المبالغ المحجوز من أجلها إدارياً لا إمتياز لها ولا تساعد قيمتها ورتبتها على تحصيلها من ثمن العقار في حالة بيعه حاز وقف إجراءات بيع العقار إكتفاءً بتسجيل الحجز إلى أن يصبح المحجوز عليه مقتدراً أو يحرر بذلك محضر يوقعه المباشر للبيع .

ولا يترتب على وقف هذه الإجراءات بطلان الحجز أو سقوط الحق في المطالبة بالمبالغ المحجوز من أجلها بالتقادم ، ويكون للحاجز في أى وقت الحق في استئناف الإجراءات أو إتخاذ إجراءات حجز جديد على أى منقول أو عقار آخر يكون مملوكاً للمدين طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

### الشرح والتعليق

- ١- المقصود بالحقوق المقيدة على العقار ، تلك المقيدة قبل الحجز - أى قبل إعلان محضر الحجز مقابل ديون ممتازة ، أو قبل تسجيل محضر الحجز إقتضاءً لطلبات أخرى .
- ٢- ليس معنى نص المادة ٧٠ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن يظل الحجز قائماً منتجاً لآثاره إلى الأبد ، فإذا لم يتم بيع العقار المحجوز لقيام المدين المالك بتسديد الديون الممتازة ، فإن الحجز يسقط بالتقادم الطويل ( خمسة عشر سنة ) عملاً بالقواعد العامة ، ولم يكن الحاجز الإدارى قد إستوفى حقه .

## **المادة الحادية والسبعون**

### **بشأن مصروفات الحجز والبيع العقاري**

#### **النص**

”تحدد بقرار من وزير المالية والإقتصاد مصروفات إجراءات الحجز والبيع المنصوص عليها فى هذا الباب .

## **المادة الثانية والسبعون**

### **بشأن وقف إجراءات الحجز والبيع عند المنازعة**

#### **النص**

” تسرى على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار أحكام المادة ٢٧ “.

#### **الشرح والتعليق**

**باستعراض نص المادة سالفة الذكر نخلص لما يلى :-**

المنازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة إجراءات الحجز الإدارى أو فى إستحقاق الأموال المحجوزة ( عقارات أو منقولات ) ، قد تقادم ( عملاً بالقواعد العامة والأصل العام فى التشريع ) إما بالدعوى الأصلية أو الإدلاء بالطلب العارض وقف الحجز الإدارى بقوة القانون وعملاً بنصوص المواد ٢٧ ، ٧٢ ، ٧٤ مكرر قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، بل قد تبدى المنازعة فى صورة دفع فى أحوال إستثنائية محتملة ، ويكون الدفع فى حقيقته طلب ومنازعة فى صحة الحجز أو أصل الدين أو إستحقاق المال المحجوز ، وكقاعدة عامة تستعمل الدعوى بالطلب أو بالدفع أو بالطعن ...ولهذا يشترط قانون المرافعات فى مادته الثالثة أن تتوافر المصلحة لقبول الطلب أو الدفع .

## المادة الثالثة والسبعون

### بشأن البيع القضائي الذي يسبق البيع الإداري

#### النص

” إذا صدر حكم قضائي برسو مزاد العقار المحجوز إدارياً - في أثناء سير

الإجراءات الإدارية اتبـع الآتـى :

أ- إذا كان الراسى عليه المزاد فى الحجز القضائى قد أودع الثمن خزانة المحكمة أثناء

سير الإجراءات الإدارية وقف السير فى إجراءات الحجز الإدارى .

وعلى الحاجز الإدارى أن يتقدم ببيان عن مطلوباته للمحكمة التى عليها

فتح باب التوزيع بطريق الإستعجال للفصل فيه .

ب - إستثناء من أحكام قانون المرافعات لا يجوز بأى حال إعفاء الراسى عليه المزاد

فى الحجز القضائى من أداء الثمن ، وعليه فى جميع الأحوال إيداعه خزانة المحكمة

خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رسو المزاد والا أعيدت

إجراءات الحجز الإدارى فى مواجهته .

ج - إذا كان العقار المحجوز إدارياً يشمل جزءاً لم يدخل ضمن القدر المبيع قضائياً ولم يخص

الحاجز جميع مطلوباته والمصروفات فى التوزيع الذى أجرته المحكمة فتستمر

إجراءات البيع الإدارى بالنسبة إلى الجزء الذى لم يدخل البيع القضائى ،

وذلك بعد تعديل الحدود والثلث وبعد النشر والإعلان بالطريقة المبينة فى المادة ٥٣ ” .

## الشرح والتعليق

باستعراض نص المادة سالفة الذكر نخلص لما يلي :-

- ١- انقضاء الحجز : إذا حكم بإيقاع البيع لصالح المشتري بالمزاد عن العقار المحجوز كله ، فإن حق الحاجز الإداري ينتقل إلى ثمنه المودع خزانة المحكمة عملاً بالفقرة ١ مادة ٧٣ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، وعندئذ لا يكون الحجز الإداري قد وقف وإنما يكون قد انقضى ، مع الإعتداد بأشاره القانونية فى قطع التقادم .
- ٢- لأمجال لإعمال فقرة ب مادة ٧٣ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ : لأن قانون المرافعات الجديد يلزم المشتري بالمزاد بأداء كامل الثمن والمصاريف قبل إيقاع البيع عليه (مادة ٤٤٠ قانون المرافعات الجديد : يجب على من يعتمد القاضى عطاءه أن يودع حال إنعقاد الجلسة كامل الثمن الذى إعتد والمصاريف ورسوم التسجيل ، وفى هذه الحالة تحكم المحكمة بإيقاع البيع عليه ، فإن لم يودع الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته فى نفس الجلسة ، وفى حالة عدم إيداع الثمن كاملاً يؤجل البيع ، وإذا أودع المزايد الثمن فى الجلسة التالية حكم بإيقاع البيع عليه إلا إذا تقدم فى هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بكامل الثمن المزاد ، وفى هذه الحالة تعاد المزايدة فى نفس الجلسة على أساس هذا الثمن ، فإذا لم يتقدم أحد للزيادة بالعشر ولم يقدّم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً وجبت إعادة المزايدة فوراً على ذمته ، ولا يعتد فى هذه الجلسة بأى عطاء غير مصحوب بكامل قيمته ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تشمل قائمة شروط البيع على ما يخالف ذلك) .
- ٣- إذا نفذ البيع القضائى أثناء سير الإجراءات الإدارية وكان الراسى عليه المزاد أودع الثمن خزينة المحكمة فعلى الحاجز الإداري التدخل فى توزيع الثمن وذلك بأن يتقدم ببيان عن مطلوباته للمحكمة التى عليها الفصل فى طلب فتح باب توزيع الثمن على وجه الإستعجال .

أما إذا نفذ البيع الإدارى فى أثناء سير الإجراءات القضائية فإن إجراءات البيع القضائى تتوقف على الفور ويكون لأصحاب الشأن التدخل فى توزيع الثمن الذى رسا به المزاى فى الحجز الإدارى .

٤- إذا تكررت إجراءات الحجز والبيع الإدارى فى العقار الواحد فإن القانون لم ينص على الإجراء الواجب إتباعه فى هذه الحالة وإنما تستمر جميع الجهات الإدارية فى السير فى الإجراءات إلى أن يتم البيع فى أحدهما وتسوية المتحصل من البيع بالترتيب الوارد فى المادة ٦٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

٥- إذا إقتصر البيع القضائى على جزء من العقار المحجوز إدارياً ولم يتمكن الحاجز الإدارى من استيفاء جميع حقوقه والمصروفات من التوزيع الذى تم بمعرفة المحكمة فيستمر الحاجز الإدارى فى إجراءات بيع باقى العقار وذلك بعد تعديل حدود العقار ويتم قصر الحجز على الجزء الذى لم يتم بيعه قضائياً ويسير فى إجراءات البيع على هذا الجزء لتحصيل باقى المستحقات والمصروفات .

## **المادة الرابعة والسبعون**

### **بشأن البيع الإدارى الذى يسبق البيع القضائى**

#### **النص**

”إذا كان رسو المزاد الإدارى قد سبق جلسة البيع القضائى اكتفى بالإجراءات الإدارية المتخذة وعلى أصحاب الشأن فى البيع القضائى التدخل فى توزيع الثمن .

## **المادة الرابعة والسبعون ( مكرر )**

### **بشأن وقف الحجز والبيع العقارى عند المنازعة**

#### **النص**

” يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة إجراءات حجز العقار ، وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائياً فى النزاع . ويحكم فى دعوى المنازعة على وجه السرعة .

#### **الشرح والتعليق**

**يشترط الآن حتى نكون بصدده دعوى استحقاق فرعية :-**

- ١- أن يكون محلها مطالبة بالملكية — فالمدعى فى دعوى الاستحقاق الفرعية يستند إلى حق الملكية ذاته ، ولهذا يجب عدم الخلط بين هذه الدعوى وبين الدعاوى الأخرى التى قد يوجهها المالك إلى حائز العقار ويطلب إليه رده استناداً إلى التزام الحائز برد هذا العقار عند حلول أجل معين .
- ٢- أن يقتصر طلب الملكية بطلب إجراءات التنفيذ ، فيتعين حتى تعتبر دعوى الاستحقاق من الدعاوى الفرعية — أى المتفرعة عن التنفيذ — أن يطلب فيها المدعى بطلان إجراءات التنفيذ إلى جانب طلب الحكم بالملكية .
- ٣- أن ترفع الدعوى أثناء إجراءات التنفيذ مما يميزها عن دعوى الاستحقاق الأصلية .

## المادة الخامسة والسبعون

### بشأن سريان قواعد المرافعات لسد فراغ الحجز الإداري

#### النص

" فيما عدا مانص عليه هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون ."

#### الشرح والتعليق

من إستعراض نص المادة المذكورة نخلص لما يلي :-

أولاً : تسرى قواعد المرافعات عند وجود فراغ إجرائي في قانون الحجز الإداري :

١- يجب إعمال قواعد المرافعات، المنصوص عليها في قانون المرافعات أو المقررة فقهاً وقضاءً، عند وجود فراغ إجرائي في قانون الحجز الإداري سواء يتصل بقواعد تتبع في كل الحجوز القضائية كالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤ بشأن الإيداع مع التخصيص وقصر الحجز (المادة ٣٠٢ مرافعات : " يجوز في أية حالة كانت عليها الإجراءات قبل إيقاع البيع إيداع مبلغ من النقود مساو للديون المحجوز من أجلها والفوائد والمصاريف يخصص للوفاء بها دون غيرها ، ويترتب على هذا الإيداع زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقاله إلى المبلغ المودع ، وإذا وقعت بعد ذلك حجوز جديدة على المبلغ المودع فلا يكون لها أثر في حق من خصص لهم المبلغ ."

المادة ٣٠٣ مرافعات : يجوز للمحجوز عليه أن يطلب بصفة مستعجلة من قاضي التنفيذ في أية حالة تكون عليها الإجراءات تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء للحاجز ويترتب على هذا الإيداع زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقاله إلى المبلغ المودع ويصبح المبلغ المودع مخصص للوفاء بمطلوب الحاجز عند الإقرار له به أو الحكم له بثبوتة ."

مادة ٣٠٤ مراقعات : " إذا كانت قيمة الحق المحجوز من أجله ، لا تتناسب مع قيمة الأموال المحجوز عليها ، جاز للمدين أن يطلب من قاضى التنفيذ الحكم بصفة مستعجلة بقصر الحجز على بعض هذه الأموال ، ويكون ذلك بدعوى ترفع وفقاً للإجراءات المعتادة ويختصم فيها الدائنون الحاجزون ، ولا يكون الحكم الصادر قابلاً للطعن بأى طريق ، ويكون للدائنين الحاجزين قبل قصر الحجز أولوية فى إستثناء حقوقهم من الأموال التى يقصر الحجز عليها " . أو بقواعد عامة فى الإجراءات كالمواد المتعلقة بالبطلان ( مع الإعتداد بالبطلان القانونى المقرر بعبارة ناهية أو نافية عملاً بنص المادة ٢٥ قانون المرافعات القديم وهى تعادل المادة ٢٠ قانون المرافعات الجديد ) ، أو بقواعد خاصة بإجراء معين من حيث إستيفاءه أو من حيث الآثار القانونية المترتبة عليه ، كآثار الحجز على وجه العموم ، فهذه الآثار يعمل بها فى الحجز الإدارية .

٢- ومادام الفراغ الإجرائى قائماً فى قانون الحجز الإدارى ، فلا يتصور أى تعارض بين نصوصه وبين ما يمكن تطبيقه من قواعد المرافعات ، على المعنى المتقدم ذكره .

#### **ثانياً : إقتراح : تعديل قانون الحجز الإدارى أو العدول عنه :**

أ- ضرورة تعديل قانون الحجز الإدارى ، خاصة فى صدد إدماج قواعد الزيادة بال عشر وإعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف فى إجراءات رسو المزاد وإيقاع البيع على وجه العموم ، كما جاء فى قانون المرافعات الجديد ، وفى صدد أعمال قواعد موحدة فى الإيداع مع التخصيص وقصر الحجز أو تفاديه بإيداع المطلوب من المدين والمصاريف خزانة الجهة الحاجزة أو المحكمة فينتهى الحجز .

ب- ضرورة تعديل نصوص الحجز العقارى الإدارى ، حتى يعلن المدين بالتنبيه والانذار ومحضر الحجز لشخصه أو فى موطنه الأصلى ، وليس فى مقر العقار المطلوب حجزه ولشخص واضح اليد المحجوز عليه ، أيا كانت صفته .

## المادة السادسة والسبعون

### بشأن إلغاء الأوامر والقوانين السابقة لصدور هذا القانون

#### النص

" تلغى الأوامر العاليلة الصادرة فى ٢٥ مارس ١٨٨٠ و٤ نوفمبر ١٨٨٥ و٨ أغسطس ١٨٩٢ و٢٦ مارس ١٩٠٠ والمرسومان بقانونين رقمى ٦٥ لسنة ١٩٢٨ و٥٥ لسنة ١٩٢٩ والقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ ورقم ١٣٤ لسنة ١٩٣٩ والأوامر والقوانين المعدلة لها كما يلغى كل ما يتعارض مع هذا القانون من نصوص خاصة بإجراءات الحجز الإدارى فى القوانين الأخرى وذلك مع عدم الإخلال بالسلطة المخولة للمدير العام لمصلحة الضرائب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له .

#### الشرح والتعليق

أولاً: حلت المادة ١٧١ قانون ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ محل المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

#### ثانياً : جواز الحجز الإدارى بسند تنفيذى :-

يشمل عدم النص على الحجز التحفظى الإدارى - استثناء فى قانون الضرائب ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بجواز توقيع حجز تحفظى من نوع خاص .. لا ينص قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى على جواز توقيع الحجز التحفظى ، وإن كان ذات الحجز الإدارى له طبيعة تحفظية . ومن البديهي أن الإدارة تملك توقيع الحجز التحفظى القضائى إذا توافرت شروطه ورأت أن مصلحتها تقتضى ذلك . كذلك نص المادة ١٧١ قانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بجواز توقيع الحجز التحفظى الإدارى .

### ثالثاً : نظام الحجز الخاص المقرر فى قانون الضرائب :-

القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ( مادة ٢/٩٠ ) صدر تعديل قبل صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى ( وتعديل القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وألغى وصدر بدلاً منه القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ مادة ١٧١ ) ولهذا السبب استثناء المشرع من أحكام قانون المرافعات دون الإشارة إلى قانون الحجز الإدارى .  
**شروط توقيف الحجز التحفظى :-**

أن يتبين لمصلحة الضرائب أن حقوق الخزانة العامة معرضة للضياع . ويحصل هذا عندما تكون المصلحة بسبيل اتخاذ إجراءات ربط الضريبة على الممول ، دون أن تكون قد حددتها بصورة نهائية ، ولهذا منحها المشرع فى النص المتقدم أربعة أشهر لتتمكن فى خلالها من ربط هذه الضريبة ، وإلا رفع الحجز . وتكون حقوق الخزانة معرضة للضياع إذا استشعرت المصلحة عزم الممول على تهريب أمواله أو مغادرة البلاد أو تصفية نشاطه .  
**خطوات إجراء الحجز التحفظى**

**تصدر الإدارة العامة للتحصيل بمصلحة الضرائب أمر الحجز التحفظى من خلال عدة مراحل عمل فى مأمورية الضرائب المختصة بالممول وهى :-**  
**أولاً جمع المعلومات :-**

يبدأ توقيع الحجز التحفظى عند توافر علم مأمورية الضرائب المختصة بالممول بما يفيد نشأة الأسباب التى تؤدى إلى خشية مصلحة الضرائب على حقوقها من الضياع . ومصادر علم مصلحة الضرائب بهذه الأسباب التى تؤديها إلى الحجز التحفظى هى :  
أ- الشكاوى ضد بعض الممولين .  
ب- تحريات ونشرات مكافحة التهريب الضريبى .  
ج- تحريات مندوبى الحجز ومأمورى المأمورية .  
د - إخطارات الإدارات والمناطق الضريبية .  
هـ - طالب الممول الهجرة أو المغادرة النهائية أو التوقف عن النشاط أو بيع ممتلكاته .  
و- إخطارات المحاكم بالبيع القضائية .  
ز - إخطارات التفاليس .  
ح- الإعلانات بالصحف والمجلات والإذاعة والتليفزيون .

ط - المعلومات الأخرى التى تفيد عزم الممول على التخلص من أداء الضرائب المنتظر استحقاقها وتحال هذه المعلومات إلى مأمور الفحص المختص بملف الممول لإعداد مذكرة بالرأى فى طلب توقيع الحجز التحفظى على وجه السرعة .

#### ثانياً : تحرير المذكرة :-

يعد المأمور الفاحص مذكرة من أصل وصورتين لطلب توقيع الحجز التحفظى وتتضمن

المذكورة البيانات التالية :-

أ- اسم الممول بالكامل .

ب- نشاط الممول .

ج- عنوان الممول .

د - مبررات طلب توقيع الحجز التحفظى ضد الممول .

هـ- مقدار الضريبة المتوقعة استحقاقها على الممول .

و - أنواع الضرائب المتوقعة استحقاقها وسنوات الاستحقاق .

ز - الأسس التى اتبعت فى تقدير الأرباح والضرائب المتوقعة استحقاقها .

ويوقع على مذكرة طلب توقيع الحجز التحفظى كل من المأمور الفاحص والمراجع

ومدير الفحص ورئيس المأمورية . ويسلم المأمور الفاحص أصل وصوره هذه المذكرة إلى مأمور

التنفيذ الجبرى وترفق الصورة الأخرى بملف الفحص الخاص بالمول .

#### ثالثاً : تحرير طلب أمر الحجز التحفظى :-

يعد مأمور التنفيذ الجبرى بشعبة التحصيل طلب استصدار أمر الحجز التحفظى

من أصل وصورة موجهاً الطلب إلى السيد الأستاذ / مدير عام الإدارة العامة للتحصيل بمصلحة

الضرائب ويتضمن الطلب الأسباب التى تؤدى إلى خشية مصلحة الضرائب على حقوقها

من الضياع ثم طلب أمر الحجز التحفظى ضد الممول تحت أية يد كانت فى حدود مبلغ محدد

المقدار بالأرقام والحروف بقيمة الضرائب المتوقعة استحقاقها بأنواعها عن سنوات الاستحقاق

وبالإشارة إلى مذكرة طلب توقيع الحجز التحفظى الذى أعده مأمور الفحص . ويعتمد طلب استصدار أمر الحجز التحفظى مأمور التنفيذ الجبرى والمراجع المختص ومدير التحصيل ورئيس المأمور ويختتم الطلب بخاتم شعار الجمهورية ويرفق مع الطلب أصل مذكرة طلب توقيع الحجز التحفظى .

وإذا كان هناك متنازل إليه عن المنشأة يضاف إلى طلب استصدار أمر الحجز التحفظى على الممول الأصلي عبارة " كما نرجو موافقتنا بأمر حجز تحفظى ضد الممول ... بصفته مسئولاً بالتضامن تحت أية يد كانت فى حدود مبلغ ... فقط وقدره ... من الجنيهات ) قيمة الضرائب المتوقع استحقاقها على المتنازل إليه لوجود مسئولية تضامنية عنها ) .

وفى حالة الحجز التحفظى العقارى يرفق مع طلب استصدار أمر الحجز التحفظى العقارى وطلب توقيع الحجز التحفظى مشروع أمر الحجز التحفظى العقارى مكتوباً على العقد الأزرق وموقعاً عليه من مأمور التنفيذ الجبرى والمراجع ومدير التحصيل ومدير عام المأمورية. وترسل المأمورية أصل طلب استصدار أمر الحجز التحفظى ومرفقاته إلى الإدارة العامة للتحصيل بمصلحة الضرائب وترفق صورة الطلب ومرفقاته بملف الحجز والتحصيل الخاص بالممول فى المأمورية .

#### **رابعاً : استصدار أمر الحجز التحفظى :-**

يحمل شخص مخصوص من مأمورية الضرائب طلب استصدار أمر الحجز التحفظى فى خطاب سرى إلى الإدارة العامة للتحصيل بمصلحة الضرائب حفاظاً على السرية والسرعة . وتبدأ دراسة الطلب فى الإدارة العامة للتحصيل للموافقة أو الرفض لعدم توافر الأسباب التى تؤدى إلى خشية مصلحة الضرائب على حقوقها من الضياع . وفى حالة اتخاذ قرار الموافقة تصدر الإدارة العامة للتحصيل أمر الحجز التحفظى على النموذج ٢٥ حجز نيابة

عن رئيس مصلحة الضرائب وتسلم الأمر فى خطاب سرى إلى مندوب مأمورية الضرائب أو ترسله بالبريد المسجل .

وفى حالة إصدار أمر حجز تحفظى عقارى يعتمد مدير عام الإدارة العامة للتحصيل مشروع أمر الحجز التحفظى العقارى وترسله الإدارة العامة للتحصيل إلى المأمورية بالبريد المسجل .

وعند رفض طلب استصدار أمر الحجز التحفظى تعيد الإدارة العامة للتحصيل الطلب ومرفقاته إلى مأمورية الضرائب فى خطاب سرى يشرح أسباب الرفض .

#### **خامساً : إثبات الأمر بالسجلات :-**

عند ورود أمر الحجز التحفظى إلى مأمورية الضرائب أو خطاب رفض استصدار أمر الحجز التحفظى يسلم الأمر أو الرفض إلى مدير التحصيل لكى يقيد الأمر فى سجل متابعة الحجز التحفظى ويسلمه لمأمور التنفيذ الجبرى لمباشرة التنفيذ تحت إشراف المراجع المختص فى حالة الموافقة .

وفى حالة رفض الطلب يتسلم الرد مدير التحصيل لإعداد مذكرة بالرأى فى أسباب الرفض وفى حالة الاقتناع بالرفض ترفق الأوراق بملف التحصيل الخاص بالممول وفى حالة استيفاء الأوراق لإعادتها للإدارة العامة للتحصيل لاستصدار أمر الحجز التحفظى تتخذ المأمورية نفس خطوات إرسال الطلب للإدارة العامة للتحصيل .

#### **سادساً : أولوية الأموال الجائز الحجز عليها :-**

الأموال التى يمكن توقيع الحجز التحفظى عليها بصفة عامة على بالأولوية التالية :-

- ١- \_\_\_\_\_قارات .
- ٢- \_\_\_\_\_نقولات .
- ٣- الأموال السائلة تحت يد الغير فيما عدا البنوك .
- ٤- الأموال السائلة فى البنوك .

### سابعاً: تنفيذ أمر الحجز التحفظي :-

أمر الحجز التحفظي وسيلة قانونية لحفظ حق مصلحة الضرائب قبل المولين قبل أن تصبح الضريبة المستحقة عليهم واجبة الأداء : وقد خص المشرع مصلحة الضرائب دون باقى الجهات الإدارية الأخرى باستصدار أوامر الحجز التحفظية وتنفيذها تحفظياً على أموال المدين وذلك فى حالة تعرض حقوق المصلحة للضياع دون حاجة اللجوء إلى القضاء .

وحق مصلحة الضرائب فى أن يكون مستحقاتها قبل المولين مضمونة بأموال المدين السائلة والمنقولة والعقارية يقابله حق الممول فى تقديم الضمانات التى تكفل أداء الضرائب المنتظر استحقاقها قبل استصدار أمر الحجز التحفظي أو بعده بدلاً من توقيع الحجز التحفظي ومن أمثله هذه الضمانات تقديم الممول خطاب ضمان من أحد البنوك بقيمة الضرائب المنتظر استحقاقها تقبله مأمورية الضرائب وتودعه بالإدارة العامة للمستندات والحسابات التابعة للإدارة المركزية للمعلومات بمصلحة الضرائب .

وإذا لم يقدم الممول ضمانات التحصيل لمستحقات مصلحة الضرائب المنتظر استحقاقها والتى تخشى مصلحة الضرائب أن تتعرض للضياع كان أمر الحجز التحفظي واجب التنفيذ بالإجراءات المنصوص عليها بقانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ طبقاً لأحكام المادة ٩١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٦٧ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل فى الفقرة الثانية منها وهى وكما يلى :-

يتم الحجز التحفظي أولاً على الأموال العقارية والمنقولة بالقدر الذى يكفى لاستيفاء حقوق الخزانة ولا يجوز بغير قرار من وزير المالية توقيع الحجز على الأموال السائلة المودعة لدى البنوك إذا كانت للممول أموال أخرى تكفى لسداد دين الضريبة .

وتختلف النماذج الضريبية المستخدمة فى توقيع الحجز التحفظي تبعاً لنوع الاموال التى تخضع لإجراءات الحجز التحفظي عليها كما تختلف إجراءات الحجز التحفظي العقارى عن إجراءات الحجز التحفظي على المنقولات عن إجراءات الحجز التحفظي على الاموال السائلة تحت يد الغير وفى جميع الأحوال لابد من علم الممول بتوقيع الحجز

التحفظى على أمواله العقارية أو المنقولة أو السائلة ولا بد من مراعاة ترتيب الأموال التى يجوز توقيع الحجز التحفظى عليها بحيث يبدأ التنفيذ كما يلى :-

#### **الأول : توقيع الحجز التحفظى العقارى :-**

الأولوية فى تنفيذ أمر الحجز التحفظى على العقارات بموجب أمر الحجز التحفظى العقارى بين الإدارة العامة للحصول بمصلحة الضرائب مختوماً بخاتم شعار الجمهورية للإدارة العامة للحصول على العقد الأزرق محرراً عليه أمر الحجز التحفظى العقارى .

ويلاحظ عند توقيع الحجز التحفظى العقارى ما يلى :-

١- إذا كان الممول يمتلك جزءاً من العقار فيكون توقيع الحجز التحفظى على هذا الجزء على المشاع فى كل الأرض والبناء .

٢- أن رقم المكلف من سجلات العوائد أو من مأمورية الضرائب العقارية المختلفة .

٣- لا حاجة إلى ذكر رقم القطعة أو الملك أو الحدود فى العقد الأزرق .

#### **الثانى : توقيع الحجز التحفظى على المنقول لدى المدين :-**

إذا كان الممول المطلوب توقيع الحجز التحفظى ضده لا يمتلك عقارات ، يتم استصدار أمر حجز تحفظى ضده تحت أية يد كانت ويتم توقيع الحجز التحفظى على منقولات المول تحت يده أو ماله من أموال أو منقولات تحت يد الغير . ثم يحضر محضر الحجز التحفظى على المنقول تحت يد الممول المدين ويوقع عليه كل من :-

١- مندوب الحجز . ٢- المعلن إليه .

٣- الشهود ويسلم مندوب الحجز صورة من محضر الحجز للمدين على أن يوضح بالمحضر التاريخ وساعة الانتقال ووصفاً دقيقاً للمنقولات وتقديراً لقيمتها بما فى ذلك الحقوق المعنوية للمنشأة خاصة الجدك وحق الايجار ولكن مندوب الحجز لا يحدد فى ميعاد البيع لهذه المنقولات ويتركها فى حراسة المول أو غيره بعد تسليم صورة المحضر

للممول وصورة أخرى للحارس على المنقولات إذا لم يعين الممول حارساً أو فى حالة عزم الممول على هجرة البلاد أو المغادرة نهائياً .

وبعد توقيع الحجز التحفظى على المنقول يعيد مندوب الحجز الامر وأوراق الحجز إلى مأمور التنفيذ الجبرى لمراجعة الحجز التحفظى وللتأكد من استيفاء كافة البيانات ثم تقيد البيانات فى سجل الحجز التحفظية وترفق الأوراق بملف الحجز التحفظى على المنقول يخطر مأمور التنفيذ الجبرى شعبة الفحص بتاريخ توقيع الحجز التحفظى لمراعاة إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال أربعة أشهر من تاريخ توقيع الحجز التحفظى ويسجل المراجع بيانات الإخطار فى سجل متابعة الحجز التحفظية .

وفى حالة طلب المأمورية توقيع الحجز التحفظى المنقول ضد المسئول بالتضامن ( المتنازل إليه ) يراعى أن المسئولية التضامنية قاصرة على الضرائب التجارية المستحقة على أرباح المنشأة عنها وكذا الضرائب المستحقة على الأرباح الرأسمالية .

### **الثالث : توقيع الحجز التحفظى على ما للمدين لدى الغير :-**

إذا لم يكن الممول يملك العقارات أو المنقولات التى تفى بالمستحقات يكلف مأمور التنفيذ الجبرى مندوب الحجز بتوقيع الحجز التحفظى على ما يكون للممول المطلوب الحجز ضده من مال تحت يد الغير ويحدد المأمور الجهات والأفراد الذين يخضعون لتوقيع الحجز التحفظى تحت يدهم وينسخ مندوب الحجز صورة من أمر الحجز التحفظى . ويتوجه مندوب الحجز لكل جهة من الجهات المطلوب الحجز تحت يدها لإعلان الجهة بمحضر الحجز التحفظى تحت يد الغير وتوقيع مندوب الجهة على صورة المحضر بالاستلام وختم المحضر بخاتم الجهة المحجوز تحت يدها . وعندما تصبح الضرائب واجبة الأداء تستبدل المأمورية ( وحدة التنفيذ الجبرى بشعبة التحصيل ) الحجز التحفظية الواقعة تحت يد الغير بحجز تنفيذية تحت يد الغير وترفع الحجز التحفظية بعد صدور أمر رفع الحجز التحفظى من الإدارة العامة للتحصيل .

### ثامناً : خطوات رفع الحجز التحفظى :-

عند زوال أسباب توقيـع الحجز التحفظى يحرر مأمور التنفيذ الجبرى بشعبة التحصيل مذكرة بأسباب ومبررات رفع الحجز التحفظى أو انتهاء آثاره القانونية ويعتمد المذكرة المراجع ومدير التحصيل ورئيس المأمورية وترفع المأمورية مذكرة رفع الحجز التحفظى فى صورة خطاب للإدارة العامة للتحصيل بمصلحة الضرائب . وعندما تتلقى مأمورية الضرائب أمر رفع الحجز التحفظى ترفع المأمورية الحجز التحفظية السابق توقيـعها وتستبدلها بالحـجز التنفيذى إذا لم يسدد الممول قيمة الضرائب المستحقة عليه .

### باستعراض القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نجده قد تناول فى العديد

#### من المواد فى موضوع الحجز وذلك كما يلى :

**مادة (١٠٤):** للمصلحة حق توقيع حجز تنفيذى بقيمة ما يكون مستحقا من الضرائب من واقع الإقرارات المقدمة من الممول إذا لم يتم أدائها فى المواعيد القانونية ، دون حاجة إلى اصدار مطالبة أو تنبيه بذلك ويكون إقرار الممول فى هذه الحالة سند التنفيذ ، وعلى المصلحة أن تخطر الممول بالمطالبة بالسداد خلال ستين يوما من تاريخ موافقة الممول على تقديرات المأمورية أو صدور قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية وذلك بموجب كتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول. وفى جميع الاحوال لا يجوز توقيع الحجز إلا بعد انذار الممول بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول مالم يكن هناك خطر يهدد اقتضاء دين الضريبة

**مادة (١٠٦):** يتبع فى تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى والأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون .

**مادة (١٠٧):** إذا تبين للمصلحة أن حقوق الخزانة العامة معرضة للضياع فلرئيسها أن يطلب من قاضى الامور الوقتية المختص أن يصدر أمرا على عريضة بحجز الأموال التى تكفى لاستيفاء الحقوق المعرضة للضياع منها تحت أية يد كانت ، وتعتبر الأموال محجوزة بمقتضى هذا الامر حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من رئيس المصلحة أو بعد مضى ستين يوما من تاريخ توقيع الحجز دون إخطار الممول بقيمة الضريبة طبقا لتقدير المأمورية المختصة. ويكون اصدار امر الحجز طبقا للفقرة السابقة بطلب من الوزير إذا لم تكن للممول أموال تكفى لسداد الحقوق المعرضة للضياع غير أمواله السائلة المودعة فى البنوك . ويرفع الحجز بقرار من قاضى الأمور الوقتية إذا قام الممول بإيداع خزانة المحكمة مبلغ يكفى لسداد تلك الحقوق يخصصه لضمان الوفاء بدين الضريبة عند تحديدها بصفة نهائية.

**مادة (١٠٨):** على قلم كتاب المحكمة التى تباشر أمامها اجراءات التنفيذ على عقار اخطار المصلحة بكتاب موسى عليه مصحوبا بعلم الوصول بإيداع شروط البيع وذلك خلال خمسة عشر يوما التالية لتاريخ الإيداع. وعلى قلم كتاب المحكمة التى يحصل البيع أمامها وكذلك على كل من يتولى البيع بالمزاد أن يخطر المصلحة بخطاب موسى عليه مصحوبا بعلم الوصول بتاريخ بيع العقارات أو المنقولات وذلك قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوما على الأقل. وكل تقصير أو تأخير فى الإخطار المشار اليه فى الفقرتين السابقتين يعرض المتسبب فيه للمساءلة التأديبية.

**مادة (١٠٩):** على كل شخص عام أم خاص يكون قد حجز مبالغ تحت حساب المصلحة أم قام بتوريدها بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه أن يعطى الممول الذى حجزت منه هذه المبالغ شهادة بناء على طلبه معفاة من جميع الرسوم يوضح فيها المبالغ التى قام بحجزها وتاريخ الحجز وتاريخ توريدها إلى المصلحة . وتعتبر الشهادات أو الايصالات الصادرة من الجهات التى قامت بالخصم أو التحصيل تحت حساب الضريبة المستحقة على الممول سندا للوفاء بهذه الضريبة فى حدود المبالغ الثابتة بها ، ولو لم يقم الحاجز بتوريد القيمة إلى المصلحة.

\* \* \* \* \*



**الجزء الثانى : اعتبار الحجز كأن لم يكن**  
**” الخصائص – الشروط – الأسباب ”**



## المقدمة

منذ منتصف القرن الحالى ، تعددت فى قانون المرافعات المصرى ، النصوص التى يترتب على مخالفتها اعتبار الحجز كأن لم يكن . بيد أن ذلك لا ينفى أن هذا الاثر الاجرائى كان موجوداً قبل ذلك فى قانون المرافعات ، وان كانت نظريته ضيقة إلى درجة اختلاطه بغيره من الآثار الاجرائية كالبطلان والسقوط أو اختلاطه بالآثار الموضوعية كالتقادم المسقط للحقوق . وفى ضوء ذلك يتضح أن دراسة هذا الأثر الاجرائى تحمل فى جنباتها وجه من أوجه التطور فى قانون المرافعات ، وتنشغل ابتداء بتعليق هذا التطور على مستوى قواعد التنفيذ الجبرى .

ولا شبهه فى أن كل نص من النصوص التى يترتب على مخالفتها اعتبار الحجز كأن لم يكن ، قد حظى - فى موضعه المناسب من النظرية العامة للتنفيذ - بعناية الفقه الاجرائى . بيد أن ذلك لا ينفى أهمية دراسة هذا الاثر الاجرائى ، دراسة جامعة ، تجمع فى داخلها تطبيقاته المتناثرة فى النصوص ، وتكشف عن أصوله وأحكامه العامة . فهذا الأثر الاجرائى واحد من حيث جوهره ، سواء وقع على حجز تنفيذى على منقول أو عقار ، أو وقع على حجز تحفظى تحت يد المدين أو الحاجز نفسه أو الغير ، ولو كان هذا الغير هى احدى مصالح الحكومة - أو ما فى حكمها - ولم يستبق الحجز تحت يدها خلال المدة المحددة فى القانون . وفى ضوء ذلك ، فإن الدراسة الجامعة لهذا الاثر الاجرائى تحمل فى جنباتها وجه من أوجه تأصيل الفكر الاجرائية .

واعتبار الحجز كأن لم يكن هو أثر من الآثار الاجرائية ذات الطبيعة الجزائية . ومن هنا تبدو لدراسته أكثر من وجه من وجوه الأهمية . فلها أهمية بالنسبة لنظرية " الاعتبار كأن لم يكن " .

أن تعدد النصوص التي يترتب على مخالفتها اعتبار الحجز كأن لم يكن لا ينفي  
ان حكمة هذا الجزاء واحدة ، وأن سبب هذا الجزاء واحد وأن تعددت الصور  
التي يتحقق بها هذا السبب وفقا لكل نص من النصوص .  
وبمقتضى ذلك تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أبواب ،  
الباب الأول : خصص لفكرة اعتبار الحجز كأن لم يكن ،  
الباب الثانى : نتناول خصائص اعتبار الحجز كأن لم يكن ،  
الباب الثالث : نستعرض نص على القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى مادته العشرون  
فيما يتعلق باعتبار الحجز كأن لم يكن .

**الباب الأول : فكرة اعتبار الحجز كأن لم يكن**



## المقدمة

ينتمى الحجز إلى مسألة التنفيذ الجبرى بحيث ينبغى البحث فى نطاقها عن أساس للجزاء المعبر عنه بمصطلح " اعتبار الحجز كأن لم يكن " . بيد أن هذا المصطلح الأخير "يلقى صعوبات لا تقتصر على مشكلته اللغوية وحدها ، انما تشمل أيضا مشكلته فى نطاق التنفيذ العقارى وهى مشكلة ذات انعكاسات عملية . وعلى ذلك فإن هذا الباب ينقسم إلى فصلين ، أولهما عن حق التنفيذ الجبرى ، والآخر عن مصطلح اعتبار الحجز كأن لم يكن .



## الفصل الأول : حق التنفيذ الجبرى



## مقدمه

تحول بعض الصعوبات التاريخية أو المنهجية دون استقرار حق التنفيذ الجبرى ، لكنها فى النهاية لا تنال من استقلال هذا الحق ولا من طبيعته الاجرائية . واذا استقام ذلك فإن البحث عن أساس الجزاء المعروف باعتبار الحجز كأن لم يكن ، ينبغى أن يكون فى نطاق المبادئ التى تحكم استعمال حق التنفيذ الجبرى . وذلك على تقدير أن هذا الجزاء يقع أصلاً على الحجز ، والحجز هو " اجراء " من اجراءات استعمال حق التنفيذ الجبرى .

### طبيعة حق التنفيذ الجبرى

#### أ - نظرة تاريخية :

قواعد المرافعات منذ القدم لا تكتفى بتزويد الفرد بالدعوى القضائية وحدها ، إنما تزوده أيضاً بوسيلة أخرى تكفل له اقتضاء حقه جبراً من المدين ، وهذه الوسيلة بدورها هى سلطة قانونية . ولكن الثابت تاريخياً أن القانون الرومانى القديم لم يكن يعرف فكرة الحق ، إنما كان يعرف فكرة الدعوى وحدها والثابت أيضاً أن هذا القانون لم يكن يعترف الا بالدعوى المقررة فيه على سبيل الحصر بحيث قيل أن دعوى القانون الرومانى القديم كانت دعوى مسماه ، كما اشتهرت هذه الدعوى تحت تعبير "دعوى القانون" ومن هنا فقد كان طبيعياً فى ظل هذا القانون أن تتقرر سلطة الدائن فى التنفيذ الجبرى ، فى صورة دعوى القاء اليد .

## ب - فى الفقه المصرى :

ولكن الفقه المصرى يعبر منذ مطلع القرن الحالى عن سلطة الدائن فى التنفيذ بمصطلح "حق التنفيذ القهرى" ومع ذلك فقد فضل بعض الفقه الحديث التعبير عن هذه السلطة القانونية بمصطلح "دعوى التنفيذ". أما غالبية الفقه ، وإن لم تأخذ باصطلاح "دعوى التنفيذ" نظرا لغرابته فى اللغة العربية من جانب ولتعارضه مع المعنى المتعارف عليه لاصطلاح الدعوى فى هذه اللغة من جانب آخر ، فإنها تعبر عن سلطة الدائن فى التنفيذ الجبرى بمصطلح "الحق فى التنفيذ".

## ج - خلاف حول طبيعة هذا الحق :

يرى البعض أن هذا الحق ليس "حقا" بالمعنى الفنى للكلمة . ومبنى هذا رأى أن طالب التنفيذ ليس له سوى تحريك نشاط السلطة العامة فى مواجهة المنفذ ضده . ومن ناحية أخرى ، لم يتفق الفقه حول مدى استغلال حق التنفيذ الجبرى عما إذا كان مستقلا من حق الدعوى القضائية ومن الحق الموضوعى أم لا . لكن الراجح فى الفقه الحديث أن حق التنفيذ الجبرى هو حق بالمعنى الفنى ، كما أن هذا الحق مستقل عن حق الدعوى القضائية من جانب وعن الحق الموضوعى من جانب آخر وتبقى مسألة ما إذا كان هذا الحق يعتبر مركزاً موضوعياً أم حقاً اجرائياً ، لكن لا صعوبة فى الاستدلال على الطبيعة الاجرائية لحق التنفيذ الجبرى والطبيعة الاجرائية للتنفيذ ذاته هذا فضلا عن أن حق التنفيذ الجبرى هو أداة اجرائية .

## د - استعمال حق التنفيذ الجبرى :

لم يتفق الفقه حول مفهوم استعمال حق التنفيذ الجبرى وما إذا كانت اجراءات التنفيذ من حجز وبيع واشتراك فى توزيع الحصيلة ... إلخ تدخل أو لا تدخل فى هذا المفهوم ومرجع هذا الخلاف أن اجراءات التنفيذ بمعناها الدقيق تباشر أصلا بواسطة المحضر

مالم ينص القانون أعلاه على خلافه (م ٦ مرافعات) . بما يعنى أن المنفذ ليس له أن يباشر بنفسه هذه الإجراءات . فوفقا لاتجاه بعض الفقه ، يضيق مضمون حق التنفيذ الجبرى وينحصر فى مكنة أو سلطة "تحريك" نشاط الجهاز القضائى للدولة كى يقوم باجراءات التنفيذ . ومؤدى هذا الاتجاه أن استعمال حق التنفيذ، ينحصر فيما يقدمه المنفذ من طلب تنفيذ وطلب بيع وطلب اجراء توزيع الحصيلة على نحو كان عليه الحال فى ظل القانون الملغى ..... وغير ذلك من الطلبات وبعبارة أخرى فإن اجراءات التنفيذ لا تعتبر استعمالا لحق التنفيذ الجبرى .

### **تطور نظرية هذا الجزاء الوقائى :**

الحقيقة أن ارتباط فكرة اعتبار الحجز كأن لم يكن بمبدا عدم جواز تأييد الحجز ، ثم ارتباط هذا المبدأ بمبدأ عدم جواز التعسف فى استعمال حق التنفيذ الجبرى ، هو الذى يفسر تطور نظرية هذا الجزاء الوقائى عبر التاريخ الحديث . فمن الطبيعى فى ظل النزعة الفردية الغالبة ، أن تقلص وتضطرب نظرية هذا الجزاء ، إلى درجة اختلاطه بغيره من الجزاءات الاجرائية . ولا شبهة فى أن هذه النزعة كانت سائدة فى تقنين المرافعات المصرى القديم (المختلط الأهلى) . ومن هذا فلم يتضمن هذا القانون سوى تطبيقين من تطبيقات اعتبار الحجز كأن لم يكن ، أحدهما خاص بحجز ما للمدين لدى الغير وفيه يتكلم المشرع عن بطلان الحجز بقوة القانون والآخر خاص بالحجز العقارى وفيه يتكلم المشرع عن بطلان والفناء تسجيل التنبئيه من تلقاء نفسه .

ونخلص من ذلك بأنه حتى منتصف القرن العشرين ، لم تكن نظرية اعتبار الحجز كأن لم يكن ضيقة النطاق فحسب ، انما كانت ايضا مختلطة بالبطلان. بيد أن تقلص فكرة

اعتبار الحجز كأن لم يكن ، هو وحده الذى أدى إلى اختلاطها بفكرة البطلان . إذ من الناحية الفنية ، لا يتعلق الأمر بالبطلان فى هذين الفرضين . فمن ناحية الجزاء فى الفرضين يقع على حجز صحيح أصلا . ومن ناحية أخرى ، الجزاء فى الفرضين يقع بقوة القانون ، بينما المستقر أن البطلان لا يقع مطلقا بقوة القانون ولا من تلقاء نفسه ، إنما لابد أن يتقرر بحكم قضائى وعلى ذلك ، إن كان المشرع قد عبر قديما عن الجزاء بعبارات باطل بقوة القانون أو باطل من تلقاء نفسه ، لكن هذه الصياغة معيبة لمخالفتها للأصول الفنية للبطلان. أما فى ظل الاتجاهات الاجتماعية التى تحد من إطلاق النزعة الفردية ، فمن الطبيعى أن تنتعش وتتضح نظرية اعتبار الحجز كأن لم يكن إلى درجة التمييز والاستقلال عن غيرها من الجزاءات الاجرائية.

ولا شبهة فى أن التوازن بين الاجتماعية والفردية هو اتجاه قانون المرافعات المصرى منذ صدور تقنين عام ١٩٤٩ ، أى منذ منتصف القرن العشرين . ولهذا لم يكتف المشرع بالتطبيق المنصوص عليهما فى القانون القديم ، كما لم يكتف بتعديل صياغة الجزاء فى هذين الفرضين بحيث يتميز عن البطلان إنما مد المشرع نطاق هذا الجزاء إلى حجز المنقول تنفيذا وتحفظا لدى المدين وحجز ما للمدين لدى الغير والحجز العقارى والحجز تحت يد الحكومة.

ونخلص من ذلك بأن نظرية اعتبار الحجز كأن لم تكن ، لم تعد منذ منتصف القرن الحالى ضيقة النطاق ، ولا مختلطة بغيرها من الجزاءات الاجرائية ، إنما أصبحت ذات نطاق واسع ومستقلة ، لاسيما بعد أن استقر المشرع على التعبير عن الجزاء فى تطبيقاته المتعددة بمصطلح اعتبار الحجز كأن لم يكن .

## **الفصل الثانی : مصطلح اعتبار الحجز كأن لم يكن**



## مقدمة :

استقر هذا المصطلح فى القانون المصرى منذ عام ١٩٤٩ مع صدور قانون المرافعات السابق ، ومع ذلك فتدور حوله عدة تساؤلات ، عما إذا كان هذا المصطلح يعبر عن فكرة محددة ، وعما إذا كان مصطلح "اعتبار تسجيل التنبيه كأن لم يكن" أو مصطلح "سقوط تسجيل التنبيه" هو بديل له فى نطاق الحجز العقارى ، وعن علة عدم استخدام المشرع لهذا المصطلح فى نطاق الحجز العقارى .

## المبحث الأول

### مصطلح كأن لم يكن

#### من الوجهة اللغوية :

من الوجهة اللغوية قد يبدو أن مصطلح "كأن لم يكن" لا يحمل فى ذاته أى مفهوم خاص به ، ذلك أن هذا المصطلح هو ترجمة للتعبير الفرنسى non avenue الذى يعنى فى اللغة الفرنسية "مالم يحصل" أو "مالم يحدث" . وبهذا المعنى استخدم المصطلح تقليديا فى عبارة "باطل وكأن لم يكن" ، وذلك لتأكيد أن البطلان يؤدى إلى زوال العمل بأثر رجعى وأن العمل الباطل ليس له وجود مطلقا . وبهذا المعنى أيضا استخدم المصطلح تقليديا لوصف آثار أى جزاء آخر من الجزاءات التى تؤدى إلى زوال فعالية عمل قانونى ، كالإلغاء أو نقض الحكم مثلا .

#### من الوجهة الاصطلاحية :

ولكن المشرع المصرى والفرنسى قد استخدموا مصطلح "الاعتبار كأن لم يكن" فى فروض محددة وبمفهوم معين يعبر عن فكرة جزائية مستقلة عن البطلان والسقوط والإلغاء. فالمشرع لم يستخدم المصطلح فى هذه الفروض لمجرد وصف آثار أى جزاء آخر ، وإنما استخدمه للتعبير به عن جزاء مستقل وهو الجزاء المترتب على عدم القيام بعمل لاحق

فى ميعاد معين . كما أن المشرع لم يستخدم هذا المصطلح فى نطاق مجموعة المرافعات المدنية والتجارية فحسب ، إنما للمصطلح وجود فى نطاق قوانين اجرائية أخرى كقانون الاجراءات الجنائية ، وقانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

#### **أصالة الفكرة :**

بيد أن كثرة النصوص التى استخدم فيها مصطلح كأن لم يكن ، تكشف عن أصالة فكرة هذا الجزاء فى القانون الاجرائى ، وعلى ذلك فعند مقارنة التقنين المعاصر بنصوص تقنين ملغى ، لا عجب إذا وجدنا المشرع قد تحول فى بعض الفروض عن البطلان أو السقوط إلى الاعتبار كأن لم يكن . بل أنه فى حالات التحول عن مصطلح "باطل بقوة القانون" إلى مصطلح الاعتبار كأن لم يكن ، كان المشرع أكثر اتفاقاً مع الأصول الفنية ، فالمستقر فى الفقه الحديث أنه لا بطلان بقوة القانون ، يضاف الى ذلك أن الجزاء فى هذه الفروض يقع على عمل قانونى صحيح أصلاً ، وهو الأمر الذى يقتضى ابتداء استبعاد فكرة البطلان .

## المبحث الثانى

### أزمة المصطلح

### فى نطاق قواعد التنفيذ العقارى

مشروع قانون المرافعات الحالى لم يستخدم مصطلح اعتبار الحجز كأن لم يكن إلا فى نطاق قواعد التنفيذ غير العقارى فقد استخدم هذا المصطلح للتعبير عن جزاء مخالفة المواد ٢١٠ و ٣٢٠ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٧٥ من قانون المرافعات ، وهذه المواد متعلقة بنظام التنفيذ غير العقارى ، ومؤدى ذلك أن هذا الجزاء يمكن أن يقع على الحجز التنفيذى على المنقول ، أو على الحجز التحفظى تحت يد المدين أو تحت يد الحاجز نفسه أو تحت يد الغير.

أما بالنسبة للحجز العقارى ، فلم يستخدم المشرع مصطلح اعتبار الحجز كأن لم يكن إنما استخدم تارة مصطلح اعتبار تسجيل التنبيه كأن لم يكن، وتارة أخرى مصطلح سقوط تسجيل التنبيه . وهذا الوضع يثير تساؤلا عما إذا كان هناك موجبا فنيا لهذه المغايرة فى الاصطلاح أم لا ؟، وإذا كانت الاجابة بالنفى ، فهل المراد بهذا الاصطلاح الأخير هو اعتبار الحجز العقارى كأن لم يكن؟ وهذا التساؤل الأخير له أهميته العملية ، نظرا لأن التسجيل وحده لا يعتبر حجزا للعقار ، إنما يحصل الحجز العقارى فى ظل القانون الملقى والقانون الحالى باجراء مشهر مركب من عنصرين معا هما التنبيه بنزع الملكية ثم تسجيل هذا التنبيه.

استعصى على مشروع قانون المرافعات الصادر عام ١٩٤٩ استخدام مصطلح اعتبار الحجز كأن لم يكن فى نطاق قواعد التنفيذ العقارى ، ذلك أن المقصود بهذا المصطلح هو اعتبار الحجز العقارى كأن لم يكن ، بينما هذا المشرع لم يأخذ فى القانون المذكور بنظام التنفيذ العقارى فى القانون المختلط حيث نظم الحجز العقارى الذى لا يتم بموجب محضر حجز ثم تسجيله ، فقد أخذ هذا المشرع بنظام التنفيذ العقارى فى القانون الاهلى حيث

لا يوجد نظام حجز عقارى (وفقا للمفهوم السائد حينذاك) ، إنما يوجد نظام آخر هو نظام نزع الملكية ابتداء من تغبه ثم تسجيله.

ولنفس العلة ، لم يستعص على مشرع قانون الحجز الإدارى الصادر عام ١٩٥٥ استخدام مصطلح اعتبار الحجز كأن لم يكن فى نطاق قواعد التنفيذ العقارى . فنظام التنفيذ العقارى فى هذا القانون جاء مسائرا ومطابقا الى حد كبير لنظام التنفيذ العقارى فى القانون المختلط بما فيه نظام الحجز العقارى . ففى قانون الحجز الإدارى يبدأ التنفيذ العقارى بتنبيهه وانذار للمدين ثم يحرو محضر حجز للعقار يعلن للمحجوز عليه ثم يسجل هذا المحضر ، وذلك مالم يكن الدين المحجوز من أجله من الديون الممتازة فيكفى عندئذ مجرد التنبيه والانذار وتحرير محضر حجز العقار وباعلانه للمحجوز عليه يصير العقار محجوزا.

خلاصة الأمر ، ان اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء أصيل يعمل فى نطاق استعمال حثق التنفيذ الجبرى وهذا الجزاء من الجزاءات الوقائية المرصودة لمواجهة التعسف فى هذا الاستعمال ، وهذا ما يفسر تقلص فكرة الجزاء فى ظل النزعة الفردية الغالبة ، وانتشار فكرته منذ منتصف القرن الحالى فى القانون المصرى وذلك مع بداية تأثره بالاتجاهات الاجتماعية.

وفى نطاق استعمال حق التنفيذ الجبرى ، المبدأ هو عدم جواز تأييد الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن ، وهذا الجزاء يقع على الحجز غير العقارى والحجز العقارى على السواء ، ولئن كان المشرع المصرى قد عبر عن هذا الجزاء فى نطاق قواعد التنفيذ العقارى بمصطلح آخر يثير اللبس والمشاكل العملية ، لكن المقصود بهذا المصطلح الأخير — ووفقا للفقهاء والقضاء الراجع — هو اعتبار الحجز العقارى كأن لم يكن ، ولا مبرر لمسلك المشرع المصرى فى شأن هذا المصطلح إلا اعتبار تاريخى بحث لم يعد قائما الآن بما يقتضى اجراء تعديل فى هذه الصياغة عند أقرب فرصة .

## **الفصل الثالث : خصائص اعتبار الحجز كأن لم يكن**



## مقدمة :

أن اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزء اجرائى سواء كان محله حجزاً تنفيذياً على منقول المدين أو حجزاً تحفظياً على منقول المدين أو حجزاً على ما للمدين لدى الغير ولو كان هذا الغير هي الحكومة أو إحدى مصالحها ، أو كان حجزاً عقارياً . لكن هذا الجزء الاجرائى له خصائصه التى تميزه عن غيره من الجزاءات الاجرائية ، والتى تخضعه لأحكامه الخاصة دون أحكام غيره من الجزاءات الاجرائية ، وعلى ذلك ، فإن دراسة خصائص هذا الجزء ، إنما هي دراسة لمميزاته الذاتية وأحكامه الخاصة بها .

## المبحث الأول

### محل اعتبار الحجز كأن لم يكن

يشترك اعتبار الحجز كأن لم يكن مع بطلان الحجز فى كونهما معا يقعان على الحجز . بيد أن ذلك ينبغى ألا يخفى ما بين هذا الجزء وذاك من اختلاف جوهري من حيث المحل ، فاعتبار الحجز كأن لم يكن يتميز بكونه جزء لا يقع إلا على حجز "صحيح" أصلاً، بينما بطلان الحجز جزء لا يقع مطلقاً إلا على حجز "باطل" أصلاً . ومن أهم ما يترتب على ذلك من نتائج ، هو ضرورة أن يستبعد من نظام اعتبار الحجز كأن لم يكن كافة القواعد القانونية التى يلزم لتطبيقها وجود حجز باطل أصلاً . من العناصر الأساسية اللازمة لوقوع هذا الجزء ، وجود حجز صحيح قائم منتج لآثاره ذلك أن اعتبار الحجز كأن لم يكن ، لا يثير مسألة مدى صحة الحجز ، إنما يثير مسألة أخرى هي تأييد الحجز الصحيح أى مدى بقاء الحجز الصحيح قائماً منتجا لآثاره دون أن يتخذ الحاجز الاجراءات اللاحقة على هذا الحجز .

### صحة الحجز :

اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزء لا يفترض وجود الحجز فحسب إنما يفترض أيضا أن هذا الحجز صحيح ، فيشترط - إذن - أن يكون الحجز صحيحا. ومبنى هذا الشرط أن اعتبار الحجز كأن لم يكن يثير مسألة تأييد الحجز ، وبعبارة أخرى ، سبب هذا الجزء لا يرجع إلى عيب في الحجز ذاته ، إنما يرجع إلى عيب لاحق على الحجز كما أن هذا الجزء لا ينشغل مطلقا بمسألة مدى صحة الحجز بالنظر إلى أن هذه المسألة تدخل في وظيفة جزء آخر قديم قدم القانون الروماني هو البطلان . ولو كان اعتبار الحجز كأن لم يكن ينشغل بهذه المسألة الأخيرة ، لما كانت هناك حاجة لتسميته على هذا النحو المتميز من البطلان .

ويراعى في هذا الصدد أن الحجز يكون صحيحا ، إذا كان هذا الاجراء لم يخالف نموذج القانوني المحدد في القانون ، أو كان هذا الإجراء قد خالف نموذج القانوني مخالفة تستوجب بطلانه ولكن لم يقض بهذا البطلان لأي سبب من الأسباب كتنازل صاحب المصلحة عن التمسك به أو لتحقيق الغاية من الإجراء المعيب .... الخ. وابتداء من هذا الشرط ، لا يسوغ من الناحية الفنية التعبير عن اعتبار الحجز كأن لم يكن بلفظ "البطلان" كما لا يسوغ أيضا اعتبار هذا الجزء صورة خاصة من صور البطلان وذلك تحت تعبير "بطلان بقوة القانون". وكذلك ابتداء من هذا الشرط ، ينبغي أن يستبعد من نظام اعتبار الحجز كأن لم يكن كافة القواعد القانونية التي يلزم لتطبيقها توافر إجراء باطل .

### حجز قائم :

كما أن هذا الجزء لا يفترض وجود حجز صحيح فحسب ، إنما يفترض أيضا أن هذا الحجز مازال قائما ، فيشترط - إذن - لوقوع هذا الجزء أن يكون الحجز قائما . ومبنى هذا الشرط ، أن اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزء يتصدى لمشكلة تأييد الحجز وإذا كان الحجز غير قائم فلا محل للكلام من تأييده في الزمن ،

ومن ثم فلا محل للكلام عن هذا الجزاء ، وأهمية هذا الشرط تتجلى فى تأكيد أن اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء وليس مجرد وصف يوصف به حجز غير قائم لأى سبب من الأسباب كإنقضاء الاجراءات أو بطلان الحجز ، والفارق بين الأمرين هو ذات الفارق بين المعنى الاصطلاحي لاعتبار الحجز كأن لم يكن، وبين المعنى اللغوى لهذا التعبير.

**حجز منتج لآثاره :**

كما أن هذا الجزاء لا يفترض وجود حجز صحيح قائم فحسب ، إنما يفترض أيضا أن هذا الحجز منتج لآثاره ، فيشترط إذن لوقوع هذا الجزاء أن يكون الحجز منتجا لآثاره ، ومبنى هذا الشرط أن بقاء الحجز الصحيح قائما منتجا لآثاره مدة طويلة هو ما ينطوى على معنى التعسف والاضرار بالمنفذ ضده أو بالغير بحسب الأحوال ، ومن ثم فهو يستدعى وقوع الجزاء . ولهذا إذا كان الحجز صحيحا قائما من الوجهة المادية دون أن يكون منتجا لآثاره نظرا لاعتباره كأن لم يكن بقوة القانون ، فلا يقع هذا الجزاء مرة أخرى ، وهذا معناه أن الحكم القضائى الذى يصدر بعد ذلك باعتبار هذا الحجز كأن لم يكن، ليس منشئا لجزاء آخر انما هو مقرر للجزاء الأول. والحجز هو اجراء يرتب آثارا بالنسبة للحق المحجوز من أجله ، والمال المحجوز ، والمدين المحجوز عليه ، والدائن الحاجز والغير المحجوز لديه والحارس .

#### **أثر المحل على نطاق الجزاء ونظامه:**

فى ضوء مبدأ لا يجوز للحاجز تأييد حجزه والا اعتبر هذا الحجز كأن لم يكن ، تحدد محل هذا الجزاء ، وقد وجدنا أن الجزاء يقع على حجز صحيح قائم منتج لآثاره ، وهذا التحديد للمحل الذى يرد عليه الجزاء ، له أثره على نطاق الجزاء ونظامه:

#### **أولا : نطاق الجزاء يشمل الحجز وأثره:**

فبالنسبة للحجز . المستقر فى الفقه أن اعتبار الحجز كأن لم يكن يعنى زوال الحجز ، سواء كان حجزا تنفيذيا على منقول أو عقار ، أو كان حجزا تحفظيا تحت يد المدين أو تحت يد الحاجز نفسه أو تحت يد الغير ، ولو كان الغير هى إحدى مصالح الحكومة

أو ما فى حكمها ولم يحصل استبقاء الحجز تحت يدها خلاف المدة المحددة فى القانون ،  
وإذا وقع هذا الجزاء على حجز يحصل بإجراء مركب من أكثر من عنصر كما هو شأن  
الحجز العقارى الذى يحصل بإجراء مشهر مركب من عنصرين ، فإن الجزاء لا يقتصر  
على عنصر دون آخر إنما يمتد الى عناصر الحجز ، وعلى ذلك فإن اعتبار الحجز  
العقارى كأن لم يكن ، يعنى زوال التنبيه وزوال التنبيه ذاته ، وبالنسبة لآثار الحجز ،  
فإن زوال الحجز المعتبر كأن لم يكن يستتبع زوال كافة آثاره ، ولا يقتصر الأمر على زوال أثر  
الحجز بالنسبة للمال المحجوز ، إنما تزول جميع آثار الحجز بالنسبة للحق المحجوز  
من أجله ، والمال المحجوز والحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وحائز العقار والحارس.  
وإذا كان الحجز المعتبر كأن لم يكن قد حصل بإجراء مركب من أكثر من عنصر ،  
كما هو شأن الحجز العقارى ، فإن زوال الحجز يستتبع زوال الآثار المترتبة  
على كل عنصر من عناصره وعلى ذلك إذا اعتبر الحجز العقارى كأن لم يكن ،  
فيزول أثر التنبيه فى قطع التقادم كما يزول أثر الحجز فى قطع التقادم السارى  
لمصلحة المحجوز عليه.

والقاعدة أن الحجز كله يعتبر كأن لم يكن بصرف النظر عن مدى قابلية هذا الإجراء  
للانشقاق إلى شقين أو أكثر ، ومبنى هذه القاعدة أن اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء  
غير منوط إلا بتحقيق سببه اللاحق على الحجز ، ومن ثم فلا مسوغ لربط هذا السبب  
بشق من الاجراء دون شقه الآخر والابقاء على الشق الأخير قائما منتجا لآثاره.

## المبحث الثانى

### سبب اعتبار الحجز كأن لم يكن

سبب اعتبار الحجز كأن لم يكن هو تأييد الحجز ، فهذا الجزاء لا يختلف عن غيره من الجزاءات الاجرائية من حيث المحل فحسب ، انما يختلف أيضا عنها من حيث السبب ، وانفراد هذا الجزاء بسبب خاص به ، له أثره فى الأحكام التى تنظمه.

#### المعنى الفنى لتأييد الحجز :

السبب العام لكل حالات اعتبار الحجز كأن لم يكن ، هو تعسف الحاجز فى صورة تأييد الحجز ، فالمبدأ هو عدم جواز تأييد الحجز والا اعتبر هذا الحجز كأن لم يكن. والحكمة من وجود هذا الجزاء فى القانون هو الوقاية من تأييد الحجز ، فالحجز ليس غاية فى ذاته بحيث يباح تأييد الحجز فى الزمن ما شاء الحاجز ، إنما الحجز وسيلة الى غاية قانونية هى اتمام التنفيذ الجبرى. وعلى ذلك ينبغى أن يتجه الحجز نحو تحقيق غايته القانونية وهى اتمام التنفيذ الجبرى ، وإلا انقلب الحجز الى غاية فى ذاته ، بما يترتب على ذلك من اضرار بالمحجوز عليه والمحجوز لديه ، إذ ينقلب الحجز من وسيلة للتنفيذ الجبرى واجراء من اجراءات هذا التنفيذ ، الى وسيلة تهديد مستمر للمدين وتعطيل أمواله بدون مبرر وإرهاق المحجوز لديه.

وعلى ذلك إن كان يلزم لبقاء الحجز قائما منتجا لآثاره أن يكون حجزا صحيحا ، لكن لا تكفى صحة الحجز لبقائه ما شاء الحاجز إذ يلزم أيضا أن يقوم الحاجز بالإجراءات اللاحقة على الحجز والتى تقرب الحجز من بلوغ غايته القانونية وهى اتمام التنفيذ الجبرى، فإذا لم يقم الحاجز بهذا الإجراء اللاحق على الحجز ، فإن الوقاية من تأييد الحجز تقتضى اعتبار هذا الحجز كأن لم يكن .

فسبب اعتبار الحجز كأن لم يكن هو - إذن - عدم قيام الحاجز بأجراء أو إجراءات لاحقة على الحجز ولازمة لتقريب الحجز من بلوغ غايته ، ويتكفل قانون المرافعات من خلال قواعد التنفيذ الجبرى بتحديد هذا الاجراء أو هذه الاجراءات ، وتحديد الميعاد القانونى الذى ينبغى القيام بالاجراء خلاله.

**القانون هو الذى يحدد هذا الاجراء :**

يحدد قانون المرافعات الاجراء أو الاجراءات اللاحقة على الحجز والتي تقرب هذا الحجز من بلوغ غايته ، ويختلف هذا الاجراء تبعاً لاختلاف الحجوز:

١ - وبالنسبة للحجوز التنفيذية ، يختلف الاجراء الذى يقرب الحجز من بلوغ غايته تبعاً لما إذا كان هذا الحجز على منقول أو على عقار:

أ- فالاجراء الذى يقرب الحجز التنفيذى على المنقول من بلوغ غايته هو البيع الجبرى .

ب- أما بالنسبة للحجز العقارى ، فالاجراء الذى يقرب هذا الحجز من بلوغ غايته هو بحسب الأحوال :-

- ايداع قائمة شروط بيع العقار.

- أو التأخير بالأخبار بإيداع هذه القائمة على هامش تسجيل تنبيه الحاجز اللاحق الذى حل محل دائن كان يباشر الاجراءات ثم شطب تسجيل تنبيهه.

- وإذا ورد الحجز على عقار الحائز ، فهناك اجراء يقرب الحجز من بلوغ غايته ، وهو ائذار الحائز وتسجيل هذا الانذار.

٢ - أما بالنسبة للحجز التحفظى ، فالاجراء الذى يقرب الحجز من بلوغ غايته هو :

أ- تبليغ المحجوز عليه بالحجز .

ب- ورفع دعوى ثبوت الحق وصحة الحجز التحفظى الموقع بموجب اذن من قاضى التنفيذ أو رئيس الهيئة التى تنظر دعوى الحق ، أو تقسيم طلب أمر الأداء وصحة الحجز الموقع بموجب اذن قاضى أمر الأداء .

جـ- أما الحجز التحفظي تحت يد الحكومة أو إحدى مصالحها فيحتاج الى استبقائه كل مدة معينة .

فى ضوء مبدأ لا يجوز للحاجز تأييد حجزه وإلا اعتبر هذا الحجز كأن لم يكن ،  
تحدد سبب هذا الجزاء ، وقد وجدنا أن هذا السبب هو عدم قيام الحاجز بإجراء لاحق  
على حجزه فى خلال المدة المحددة لاتمامه ، وهذا التحديد للسبب الذى يرتب عليه القانون  
اعتبار الحجز كأن لم يكن ، له أثره على ذاتية الجزاء ونظامه.

#### اختلاف هذا الجزاء عن البطلان :

يشترط اعتبار الحجز كأن لم يكن مع بطلان الحجز فى كونهما يقعان على الحجز ،  
بيد أن ذلك لا يخفى ما بين هذا الجزاء وذاك من اختلاف  
جوهرى من حيث المحل والسبب :

١ - فمن ناحية المحل ، بطلان الحجز لا يقع مطلقا إلا على حجز باطل أصلا ،  
بينما اعتبار الحجز كأن لم يكن لا يقع الا على حجز صحيح قائم منتج لآثاره ،  
ومن هنا يخرج من النظام القانونى لاعتبار الحجز كأن لم يكن كافة الأحكام القانونية  
التي يلزم لتطبيقها وجود إجراء باطل .

٢ - ومن حيث السبب ، فبطلان الحجز يقوم على وجود عيب فى الحجز ذاته ، ويجرى  
القانون الحديث على تخويل القاضى فى سلطة تقدير مدى كفاية العيب الموجود  
فى الإجراء للحكم ببطلانه ، سواء نص أو لم ينص على هذا البطلان ، ولكن تختلف  
القوانين من حيث معيار هذا التقدير ، وما إذا كان معيارا للضرر أم معيارا لغاية .  
أما اعتبار الحجز كأن لم يكن ، فلا يقوم مطلقا على وجود عيب فى الحجز ذاته ،  
ومن ثم ينبغى أن يستبعد من النظام القانونى لهذا الجزاء ، كافة الأحكام القانونية  
التي تخول القاضى سلطة تقدير مدى كفاية العيب الموجود فى الإجراء للحكم ببطلانه.  
ومن هذه الأحكام : ١ - قاعدة يبطل الإجراء رغم عدم النص عليه إذا شابته عيب

لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء . ب - وقاعدة لا يبطل الاجراء رغم النص عليه  
إذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء .

فسبب اعتبار الحجز كأن لم يكن ، أنما يتعلق باجراء آخر لاحق على الحجز ،  
ويتكفل القانون وحده بتحديد هذا الاجراء كما يتكفل أيضا بتحديد ميعاده ،  
وإذا لم يتم هذا الاجراء خلال ميعاده اعتبر الحجز كأن لم يكن ، أى أن المشرع  
وحده هو الذى يتكفل بتحديد عناصر السبب ومدى كفايتها لاعتبار الحجز كأن لم يكن ،  
فالمشرع لا يترك للقاضي أى سلطة تقديرية فى هذا الصدد .  
وخلاصة القول أن اعتبار الحجز كأن لم يكن يختلف عن البطلان ، من حيث المحل  
والسبب والأحكام ، فاعتبار الحجز كأن لم يكن ، لا يخضع مطلقا لأحكام البطلان ،  
وهذا يكشف عن ذاتية هذا الجزاء واستقلاله عن البطلان .  
وفضلا عما لسبب هذا الجزاء من اثر واضح فى استبعاد أحكام البطلان وأحكام  
السقوط من نظامه القانونى ، فإن هذا السبب له أثره أيضا فى تقرير بعض أحكام ذلك النظام .  
أولاً : يبقى الحجز الصحيح قائما منتجا لآثاره حتى يتحقق السبب الذى يترتب عليه القانون  
اعتبار الحجز كأن لم يكن ، ولو أن هذا السبب يتحقق فى صورة من ثلاث  
لكن هذه الصور تتنوع تبعا لوقت تحقق السبب إلى نوعين :

أ - فى حالة عدم القيام مطلقا بالاجراء اللاحق على الحجز وأيضا فى حالة عدم القيام  
بهذا الاجراء خلال ميعاده حتى ولو تم بعد ميعاده وبصرف النظر عما إذا كان  
صحيحا أم باطلا ، فإن الحجز يبقى قائما منتجا لآثاره طوال الميعاد  
المحدد فى القانون للقيام بالاجراء اللاحق على الحجز .

ب- أما فى حالة الاتمام المعيب للاجراء اللاحق على الحجز خلال ميعاده ، فإن تحقق  
سبب اعتبار الحجز كأن لم يكن يستلزم صدور حكم قضائى يزيل هذا الاجراء  
المعيب ، وحتى صدور هذا القضاء يبقى الحجز صحيحا قائما منتجا لآثاره .

وهذا التحديد لمدة بقاء الحجز الصحيح قائما منتجا لآثاره ، له أهميته : ١ - فالفعل الاجرامى الذى يقع خلال هذه المدة على المال المحجوز ، تنعقد به المسؤولية الجنائية للجانى بحسب الاحوال ، ولو اعتبر هذا الحجز كأن لم يكن بعد ذلك ، ذلك أن هذا الفعل هو بحسب طبيعته جريمة وقتية ، والعبرة فى مدى توافر شروط الجريمة الوقتية ، هى بوقت وقوعها . ٢ - اذا حدد لبيع المنقول المحجوز يوما يقع بعد الميعاد المحدد فى القانون لاتمام هذا البيع ، فليس للمحجوز عليه أن يعتبر الحجز كأن لم يكن ولا أن يتصرف فى المحجوزات قبل انقضاء الميعاد القانونى .

**ثانيا :** إذا تحقق سبب اعتبار الحجز كأن لم يكن ، وقع هذا الجزاء.

وسوف نرى فى هذا المبحث التالى من هذا الفصل ، أن من خصائص هذا الجزاء وقوعه بقوة القانون دون حاجة الى طلبه قضاء ولا الى صدور حكم قضائى يقرره.

ومؤدى ذلك أنه يكفى فى تحقق سبب هذا الجزاء ووقوعه ، ثبوته للمنفذ ضده أو الغير بحسب الأحوال ، فلا يلزم صدور حكم يثبت هذا التحقق والوقوع قضاء ، ولكن تثبت المنفذ ضده أو الغير - بحسب الأحوال - من تحقق سبب هذا الجزاء ومن وقوعه ، يظل على مسؤوليته ، ولهذا إن كان الفقه منذ قديم يوجب على الغير المحجوز لديه أن يتبصر العواقب ويحتاط عند تثبته من تحقق سبب هذا الجزاء ومن وقوعه ، فإن هذا الوجوب يمتد أيضا الى المنفذ ضده .

**ثالثا :** الحجز المعتبر كأن لم يكن ، لا يبقى قائما منتجا لآثاره بعد تحقق سبب اعتباره كأن لم يكن ، فهذا الحجز لا يزول فحسب فى نظر القانون ، انما يعتبر ايضا كما لو لم يحصل اصلا .

١ - يزول الحجز وآثاره بالنسبة للمستقل :

- فيزول هذا الحجز بالنسبة للحجوز اللاحقة عليه ، فيحل صاحب الحجز اللاحق ، محل الحجز المعتبر كأن لم يكن ، فى مباشرة الاجراءات .
- ويزول الحجز العقارى بالنسبة لسجلات الشهر العقارى ، ويحصل شطبه بمجرد طلبه بعريضة تقدم الى مكتب الشهر العقارى . وبالنسبة لحائز العقار ، فيعتبر انذار الحائز وتسجيل هذا الانذار كأن لم يكن.
- ويزول الحجز بالنسبة للحارس ، فيزول واجب الحراسة . ويكون للمدين أن يسترد حيازة المحجوزات ، إذا لم يكن هو الحارس عليها .
- كما يزول الحجز بالنسبة للمحجوز لديه ، فلا تقوم مسئوليته عن الوفاء بما لديه أو من تسليم المنقولات الموجودة لديه الى صاحبها ، كما يزول عنه واجب التقرير بما فى ذمته ، ولا تقوم مسئوليته من الاخلال بهذا الواجب .
- كما يزول الحجز بالنسبة للمال المحجوز ، فتزول عن هذا المال صفة المحجوزات ، وعلى ذلك : ١ - تكون التصرفات التى يعقدها صاحبه بشأنه ، تصرفات نافذة منذ ابرامها ، مالم يتقرر عدم نفاذها بحكم قضائى عملا بالقواعد العامة .
- ٢ - ومع زوال صفة "المحجوزات" عن المال ، تفتقد الجرائم التى لا تقع الا على المحجوزات عنصرا اساسيا لازما لوقوعها عليه ، ويصبح منذ تاريخ اعتبار الحجز كأن لم يكن ، لا معنى للكلام عن قيام مثل هذه الجرائم على المال الذى كان محجوزا .
- ٢ - ويزول الحجز وآثاره بالنسبة للماضى .

### المبحث الثالث

#### اعتبار الحجز

#### كأن لم يكن بقوة القانون

اعتبار الحجز كأن لم يكن "هو جزاء اجرائى" ومن ثم فهو ينتمى الى الآثار الاجرائية ، وهذه الآثار تتنوع بحسب مدى وقوعها بقوة القانون أو بحكم القانون ، الى نوعين هما : أ - آثار تقع بقوة القانون ، ومن هذه الآثار ما يصرح المشرع بوقوعها بقوة القانون ، ومنها ما لا يصرح المشرع بذلك ، ب - آثار اجرائية لا تقع بقوة القانون . ووقوع أو عدم وقوع الأثر الاجرائى بقوة القانون ، له أثره على ذاتية هذا الأثر إزاء غيره من الآثار كما أن له أثره أيضا على النظام القانونى لهذا الأثر.

**مدى وقوع هذا الجزاء بقوة القانون :**

المستقر أن اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء يقع بقوة القانون ، سواء وقع على حجز تنفيذى على منقول أو عقار ، أو وقع على حجز تحفظى تحت يد المحجوز عليه أو تحت يد الحاجز نفسه أو تحت يد الغير ، ولو كان الغير هى إحدى مصالح الحكومة أو ما فى حكمها ولم يحصل استبقاء الحجز تحت يدها خلال المدة المحددة فى القانون ، وسواء وقع الحجز التحفظى بموجب إذن من قاضى التنفيذ أو من رئيس الهيئة التى تنظر دعوى الموضوع ، أو بموجب إذن من قاضى أمر الأداء . ومؤدى ذلك أن وقوع هذا الجزاء بقوة القانون ، هى سمة مشتركة فى كل فروض اعتبار الحجز كأن لم يكن.

**معنى وقوعه بقوة القانون :**

١ - وفقا لأحد الأحكام القضائية "معنى أن الحجز يعتبر بقوة القانون كأن لم يكن ، هو أن مجرد انقضاء الأجل يكسب الحق فى السقوط بغير حاجة الى ابدائه برفع دعوى لطلبه بل يكفى مجرد الدفع به ....".

بيد أنه في هذا المعنى يختلط اعتبار الحجز كأن لم يكن بالسقوط ، رغم ما بين هذا الجزاء وذاك من اختلاف جوهري من حيث السبب والمحل والأحكام ، فالإبعاد المقصود في هذا الصدد ليس محددًا لأجراء الحجز ذاته بحيث إذا انقضى الأجل دون إجراء الحجز ذاته سقط الحق في إجرائه واكتسب الحق في سقوطه ولكن هذا الأجل محدد أصلاً للقيام بإجراء لاحق على الحجز ، بل أن الحجز ذاته هو — بحسب الأصل — الأمر المعتبر في نظـر القانون مجرياً لهذا الميعاد ، وأعمال قواعد السقوط على هذا الإجراء اللاحق على الحجز ، لا يفسر النتائج التي يحققها اعتبار الحجز كأن لم يكن ، سواء من حيث امتداده إلى الحجز ذاته أو من حيث رجعية أثره.

٢ — أما المقصود اصطلاحاً بوقوع أثر قانوني بقوة القانون ، فهو أن نتيجة قانونية معينة تتم وتقع بغير حاجة إلى التمسك بها من جانب صاحب المصلحة في تحقيقها ، فهذا الأثر القانوني يستمد من مجرد نص القانون ، فيقع من تلقاء نفسه ، ودون حاجة إلى طلبه قضاء ، ولا حاجة إلى صدور حكم قضائي يقرره ، وإذا طلب حكماً قضائياً يقرر وقوع هذا الأثر القانوني ، فإن هذا الوقوع لا يخضع لتقدير القاضي. وعلى ذلك فإن المعنى الاصطلاحي لاعتبار الحجز كأن لم يكن بقوة القانون ، له وجهان ، أحدهما إيجابي ، وهو أن هذا الجزاء يستمد من مجرد نص القانون عليه بحيث يقع من تلقاء نفسه إذا تحقق سبب وقوعه ، والآخر سلبي ، وهو أن هذا الجزاء يقع دون حاجة إلى طلبه قضائياً ولا إلى صدور حكم يقرره ، وإذا طلب حكماً قضائياً يقرر وقوع هذا الجزاء ، فإن مدى كفاية سبب الجزاء لوقوعه وكذلك وقوعه في ذاته لا يخضعان لتقدير القاضي .

#### حكمة وقوع هذا الجزاء بقوة القانون :

اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء مقرر على صورة من صور التعسف في استعمال حق التنفيذ الجبري ، فهو جزاء مقرر على مخالفة عدم جواز تأييد الحجز ،

ولهذا الجزاء وظيفة وقائية هي منع تأييد الحجز فى الزمن ، وذلك لكيلا يتأبد بقاء الحجز فينقلب من وسيلة فى يد المنفذ لاجراء التنفيذ الى وسيلة للتهديد المستمر للمنفذ ضده أو لتعطيل أمواله دون مبرر ولا فائدة لأحد أو لإرهاق المحجوز لديه ان وجد ووظيفة هذا الجزاء الوقائية فى منع تأييد الحجز فى الزمن ، إنما تتناقض مع فكرة بقاء الحجز قائما منتجا لآثاره بعد تحقق سبب اعتباره كأن لم يكن وحتى صدور حكم قضائى يقرر هذا الجزاء لاسيما وأن هذا هذا البقاء قد يطول زمنه ، وبعبارة أخرى بتأخير وقوع هذا الجزاء من وقت تحقق سببه الى حين صدور حكم قضائى يقرره ، إنما يؤدى بذاته الى النتيجة التى أريد تفاديها من خلال وجود هذا الجزاء أصلا ، وهى منع تأييد الحجز فى الزمن . وهذه الوظيفة الوقائية ، إنما تقتضى وقوع هذا الجزاء بقوة القانون منذ تحقق سبب وقوعه ، بحيث لا يتأخر وقوعه عن وقت تحقق سببه الى وقت صدور حكم قضائى يقرره وذلك لتفادى بقاء الحجز قائما منتجا لآثاره بعد تحقق سبب اعتباره كأن لم يكن ، أى لتفادى تأبد هذا الحجز فى الزمن .

#### **وبينفرع من هذه القاعدة المطلقة من أحكام البطلان ، ما يلى :**

١ - لا يكفى لوقوع البطلان مجرد النص عليه ، كما لا يلزم لوقوع البطلان وجود نص يقرره ، ويظل للقاضى سلطة تقدير مدى كفاية عيب الاجراء لوقوع البطلان ، سواء كان منصوصا أو غير منصوص عليه فى القانون . وحيث يتعلق الأمر ببطلان الحجز ، فإن المقصود بالقاضى فى هذا الصدد هو أصلا قاضى التنفيذ الذى يختص دون غيره بمنـازعات التنفيذ .

٢ - يلزم لبطلان الاجراء صدور حكم قضائى يقرر هذا البطلان ، وهذه القاعدة تعبر عن نفسها فى ناحيتين :

أ - فمن ناحية يبقى الاجراء الباطل قائما منتجا لآثاره حتى يقضى ببطلانه ، ومؤدى ذلك أن الحجز الباطل يبقى قائما منتجا لآثاره حتى يقضى ببطلانه ،

وهذا ما تعبر عنه محكمة النقض الجنائية فى عبارتها التقليدية بأن "من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .

ب - ومن ناحية : لا يرتب البطلان أثره إلا بعد صدور حكم قضائى يقرره ، فمن تاريخ هذا الحكم يرتب البطلان أثره بالنسبة للمستقبل ، لاسيما الأفعال التى ترتكب على المال الذى كان محجوزا ، إذ تنتفى عن هذه الأفعال صفتها الجنائية كجرائم لا تقع إلا على المحجوزات ، وذلك لانتفاء صفة المحجوزات عن المال ، كما يرتب البطلان آثاره بالنسبة للماضى ، فيزول الحجز وآثاره بأثر رجعى ويمتد إلى يوم الحجز ، بيد أن هذه الرجعية لا تمتد إلى الصفة الجنائية للأفعال التى ارتكبت على المحجوزات قبل صدور حكم ببطلان الحجز ، وتظل مسئولية الجانى عن هذه الأفعال الجنائية منعقدة .

أما بالنسبة لاعتبار الحجز كأن لم يكن : فالمستقر أن هذا الجزاء يقع بقوة القانون ، واختلاف هذا الجزاء جوهريا عن بطلان الحجز من حيث مدى الوقوع بقوة القانون ، يقتضى أن يستبعد من نظامه القانونى كافة أحكام البطلان المبنية على عدم وقوعه مطلقا بقوة القانون ، ويخضع اعتبار الحجز كأن لم يكن لقواعده الخاصة المبنية على وقوعه دائما بقوة القانون ، ومن هذه القواعد :

١ - يلزم ويكفى لوقوع اعتبار الحجز كأن لم يكن وجود نص قانونى يقرره ، فلا يعتبر الحجز كأن لم يكن إلا بموجب نص وإذا وجد النص ، فهو يكفى لوقوع هذا الجزاء متى تحقق سببه .

٢ - يبقى الحجز قائما منتجا لآثاره حتى يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون ، ولو لم يصدر حكم قضائى من قاضى التنفيذ يقرر هذا الجزاء .

وقضاء النقض الجنائى مستقر على ان اعتبار الحجز كأن لم يكن يقع بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم يقرره ، وعلى ذلك فالمتهم غير ملزم بان يثبت بموجب

حكم قضائى من قاضى التنفيذ ، صحة دفعه وباعتبار الحجز كأن لم يكن وزوال هذا الحجز قبل وقوع فعله ، ويكفى أن يتمسك المتهم بهذا الدفع ، فتلتزم المحكمة الجنائية بتحقيقه لأنه يتجه الى نفي عنصر اساسى من عناصر الجريمة .

٣- ويرتب هذا الجزاء أثره بالنسبة للمستقبل والماضى منذ تحقق سببه ، ولو كان الحكم القضائى الذى قرر اعتبار الحجز كأن لم يكن قد صدر بعد ذلك ، وبعبارة أخرى ، العبرة فى شأن ترتيب آثار هذا الجزاء هى بتاريخ تحقق سببه وليس بتاريخ صدور الحكم القضائى الذى يقرره.

## أثر وقوعه بقوة القانون على نظامه :

اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء يقع بقوة القانون ، وهذه الخصيصة جوهرية فى الجزاء ، ولها أثرها ، على نظامه القانونى فهو لا يقع الا بنص ، ويقع بمقتضى هذا النص وحده - ويرتب آثاره كلها بقوة القانون.

حكمة المبدأ : الأصل أن الحـجـز لا يعتبر كان لم يكن إلا بنص ،  
وعلة ذلك أن هذا الجزء يقع بقوة القانون ويستمد مباشرة من نص القانون ومؤدى  
ذلك أن وجود نص يقرر هذا الجزء ويكون مصدره المباشر هو شرط جوهري من شروط انطباقه  
متى تحقق سببه ، وإذا لم يوجد هذا النص انتفى شرط جوهري من شروط انطباق هذا الجزء .

### عناصر المبدأ :

**أولاً: يتولى المشرع تحديد حالات اعتبار الحجز كأن لم يكن .**

وفعلا نص فى قانون المرافعات الحالى على هذا الجزاء فى المواد ٢/٢٢٠ و ٢/٢١٠ و ٢/٣٥٤ و ٣/٢٢٠ و ٢/٣٣٢ و ١/٢٣٣ و ٢/٢٤٩ و ١/٢٥٠ و ١/٢٧٥ و ٤١٢ و ١/٤١٤ و ٢/٣٥٤ و ١/٤١ و ٢/٢٩ و ٢٠ و ١/٤١ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥.

**ثانياً :** حالات اعتبار الحجز كأن لم يكن واردة في القانون على سبيل الحصر ، فالمشروع وحده هو الذى يتقضى الحالات التى تستدعى انطباق هذا الجزاء .

وعلى ذلك يمتنع الافراد والمحكمة أن تضيف الى هذه الحالات المنصوص عليها حالات أخرى غير منصوص عليها ، وهذا منطقي بالنظر الى أن هذا الجزاء يقع بقوة القانون ، ويستمد مباشرة من نص القانون ، ومن ثم فلا يجوز لأحد أن ينسب الى القانون "قوة" لم ينسبها القانون نفسه لنفسه.

وتطبيقا لذلك ، فقبل استحداث قاعدة اعتبار حجز المنقول كأن لم يكن إذا لم يتم بيعه خلال مدة معينة ، كان يجوز للحاجز تأخير ميعاد هذا البيع ماشاء ، ولا يعتبر حجزه كأن لم يكن بعد انقضاء مدة معينة دون اتمام البيع.

**ثالثا :** إذا وجد النص المقرر لاعتبار الحجز كأن لم يكن ، فلا يقع اعتبار الحجز كأن لم يكن الا على المحل المعين والسبب المعين وفقا لهذا النص . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن "المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري التي تنص على اعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر وردت في الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين ، ولم يرد نص مماثل لها ففي الفصل الخاص بالحجز على العقار بما يعنى عدم جواز انطباق تلك المادة في حالة الحجز العقاري .

**رابعا :** إذا لم يوجد نص يقرر هذا الجزاء ، امتنع وقوعه في حالة غير منصوص عليها ولو توافرت عن طريق القياس عناصر انطباقه على هذه الحالة ، ولهذا فالمستقر أن جزاء مخالفة المادة ٣٦٢ مرافعات ليس اعتبار الحجز كأن لم يكن ، وتقضى هذه المادة بأنه "إذا حصل الحجز بحضور المدين أو في موطنه يسلم له صورة من المحضر على الوجه المبين في المادة ١٠ ، فإن كان الحجز قد حصل في غير موطنه وفي غيبته وجب إعلانه بالمحضر في اليوم التالي على الأكثر" . إذ المستقر أن عدم اعلان محضر حجز المنقول تنفيذا الى المحجوز عليه أو تأخير هذا الاعلان عن الميعاد المحدد ، لا يؤدي الى اعتبار الحجز التنفيزي كأن لم يكن.

هذا رغم أن عدم اعلان محضر الحجز التحفظى على المنقول لدى المدين  
إلى المحجوز عليه ، أو تأخير هذا الاعلان عن الميعاد المحدد لإتمامه ، يؤدي وفقا  
للمادة ٢/٢٢٠ مرافعات الى اعتبار الحجز التحفظى كأن لم يكن ، إذ تقضى هذه المادة  
بأنه "يجب أن يعلن الحاجز الى المحجوز عليه محضر الحجز والأمر الصادر به  
إذا لم يكن قد أعلن به من قبل ، خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه ،  
وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن".

وعلى ذلك فإذا لم يوجد النص المقرر لاعتبار الحجز كأن لم يكن ،  
فلا يقع هذا الجزاء ، إنما يقع الجزاء الذى تشير به القواعد العامة ، ولهذا فالمستقر  
بشأن جزاء مخالفة المادة ٣٦٢ مرافعات ، أن عدم اعلان محضر حجز المنقول تنفيذا  
الى المحجوز عليه لا يؤثر على الحجز ذاته ، إنما يؤدي إلى بطلان البيع الذى  
يحدث دون أن تسبقه هذا الاعلان أما تأخير اعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز  
عن الميعاد المذكور فى المادة ٣٦٢ مرافعات فلا يؤدي الى بطلان  
البيع ، إنما يترتب عليه مجرد تأخير اجراء البيع.  
أهمية المبدأ : مبدأ لا يعتبر الحجز كأن لم يكن الا بنص يكشف عن استقلال  
نظام هذا الجزاء عن نظام البطلان ، فقوانين المرافعات الحديثة قد هجرت مبدأ لا بطلان  
بغير نص ، ومن هنا قد يكون البطلان منصوصا عليه كما قد يكون غير منصوص عليه ،  
ومن ناحية أخرى فوجود نص يقرر اعتبار الحجز كأن لم يكن هو شرط  
جوهري من شروط وقوع هذا الجزاء .

اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء يقع بقوة القانون ، أى من تلقاء نفسه ، ومؤدى  
ذلك أن آثار هذا الجزاء تترتب من تلقاء نفسها ، دون حاجة الى حكم قضائى يقررها .

وتطبيقا لذلك ، إذا اعتبر الحجز العقارى كأن لم يكن ، اعتبر تسجيل انذار الحائز كأن لم يكن بقوة القاتون عملا بنص المادة ٤١٣ مرافعات ، كما اعتبر انذار الحائز كأن لم يكن بقوة القاتون وشطب تسجيل تنبيه نزع الملكية ، يحصل كأثر لاعتبار الحجز كأن لم يكن بمجرد طلبه بعريضة تقدم الى مكتب الشهر العقارى ، وإذا وقع الجزاء على حجز ما للمدين لدى الغير ، كان للمحجوز عليه أن يقتضى ما له لدى الغير دون حاجة إلى رفع دعوى أو استصدار حكم بهذا الجزاء أو دعوى بالزام المحجوز لديه بالوفاء . ويحق للمحجوز لديه أن يفى بما لديه الى المحجوز عليه دون حاجة الى صدور حكم يقرر هذا الجزاء أو حكم برفع الحجز .

وحلول الحاجز اللاحق محل الحاجز الذى اعتبر حجزه كأن لم يكن يتم بقوة القانون بغير حاجة إلى حكم قضائى يأذن بهذا الحلول . وبصفة عامة فإن آثار هذا الجزاء تترتب من تلقاء نفسها ، بالنسبة للحق المحجوز من أجله والمال المحجوز والحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وحائز العقار والحارس.

تتنوع قواعد المرافعات تبعا لمدى تعلقها بالنظام العام ، الى قواعد متعلقة بالنظام العام وقواعد غير متعلقة بالنظام العام ولهذا التنوع أهميته التى تعبر عن نفسها فى مدى سلطة الافراد وواجب المحكمة ازاء تطبيق هذه القواعد وما تنطوى عليه من آثار قانونية .

#### **الجزاء غير مقرر لحماية مصلحة عامة:**

#### **حكمة هذا المبدأ:**

اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء مقرر لمنع تأييد الحجز فى الزمن ، لكيلا يتأبد الحجز ، فينقلب من وسيلة فى يد الحاجز لاتمام التنفيذ الجبرى الى وسيلة تهديد مستمر للمنفذ ضده أو لتعطيل أمواله دون مبرر ولا فائدة لأحد أو لإرهاق المحجوز لديه ، ومن هنا فهذا الجزاء غير مقرر لحماية مصلحة عامة .

## استنفار المبدأ :

والمستقر أن اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء غير متعلق بالنظام العام ، سواء وقع هذا الجزاء على حجز تنفيذى على منقول أو عقار ، أو وقع على حجز تحفظى تحت يد المدين أو تحت يد الغير ، ولو كان الغير هى إحدى مصالح الحكومة أو ما فى حكمها ولم يستبق هذا الحجز خلال المدة المحددة فى القانون أو كان الحجز التحفظى قد تم ببناء على إذن قاضى أمر الأداء .

ولا ينال من ذلك ما تجرى به بعض الصياغات من أن "لكل ذى مصلحة" أن يتمسك بهذا الجزاء فى بعض فروض من فروضه ، كما هو شأن هذا الجزاء ، إذا وقع على حجز تحت يد إحدى مصالح الحكومة أو ما فى حكمها لعدم تجديده أو استبقائه خلال المدة المحددة فى القانون عملاً بالمادة ٣٥٠ مرافعات ، وكما هو شأن هذا الجزاء ، إذا وقع على حجز ادارى تحت يد الغير عملاً بالمادة ٣/٢٩ من قانون الحجز الادارى . إذ ليس المقصود بعبارة "لكل ذى مصلحة" أن يتمسك بالجزاء فى هذه الحالة ، أن الجزاء فى هذا الفرض أو ذاك يتعلق بالنظام العام ، إنما قصد أن هذا الجزاء إما مقرر لمصلحة متعددين لكل منهم أن يتمسك به ، وأما مقرر لمصلحة المنفذ ضده وخلفه بحسب الأحوال. ومؤدى ذلك أن اعتبار الحجز كأن لم يكن فى كل فروضه ، هو جزاء غير متعلق بالنظام العام وذلك لأن هذا الجزاء غير مقرر لحماية مصلحة عامة ، ولو كان مقررًا لحماية مصلحة إحدى مصالح الحكومة - أو ما فى حكمها .

## نتائج المبدأ :

اعتبار الحجز كأن لم يكن يخضع - إذن - لكافة الأحكام المترتبة على عدم تعلق قاعدة المرافعات بالنظام العام ومن هذه الأحكام :

**أولاً :** لا يجب على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بهذا الجزاء ومبنى ذلك ، أن القواعد المتعلقة بالنظام العام وحدها هى التى تعد دائماً مطروحة أمام المحكمة ، بحيث يتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بتطبيق هذه القواعد .

ثانيا : ولا يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها باعتبار الحجز كأن لم يكن ، سواء وقع هذا الجراء على حجز تنفيذى على منقول أو عقار ، أو وقع على حجز تحفظى تحت يد المدين أو تحت يد الغير ، ولو كان الغير هى إحدى مصالح الحكومة وما فى حكمها ولم يستبق الحجز تحت يدها خلال المدة المحددة فى القانون ، ومبنى ذلك ، أن تطبيق هذا الجراء منوط بإرادة صاحب المصلحة فى التمسك به . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه " لما كانت محكمة الاستئناف قد تصدت لهذا الأمر من تلقاء نفسها ، وقضت باعتبار الحجز كأن لم يكن تأسيساً على اعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز لم يتم رغم عدم دفع صاحب المصلحة بذلك ، فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت فى تطبيقه .

**الباب الثالث : القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥  
واعتبار الحجز كأن لم يكن**



## القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥

### واعتبار الحجز كأن لم يكن

لم يترك المشرع المدين مهددا بإجراءات الحجز فتتأبد الحجز ويتخها الدائنون وسيلة تهديد مستمر للمدينين ، ولهذا استحدث المشرع نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ رعاية للمدينين وحماية لهم من دائنيهم. والذي نص على :

”يعتبر الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد أوقف باتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لوجود نزاع قضائي أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون أو لإشكال إثارة المدين أو الغير أو لعدم وجود مشتر للمنقول المحجوز“.

والملاحظ أنه إذا حدث أن وقع الحجز فى يوم ولم يقفل محضره الا فى يوم تال ، فالعبرة عند تحديد بداية الميعاد باليوم الأول الذى بدأ فيه توقيع الحجز (ولو لم يعين حارساً على المحجوزات بل ولو لم يتم الحجز فى هذا اليوم - كل هذا بالنسبة لما تم اثباته فى اليوم الأول من منقولات محجوزة) أما بالنسبة لما تم حجه بعدئذ فيبدأ الميعاد من يوم اثبات المنقولات فى محضر الحجز (المادة ٣٦٠ ، ٣٧٥ مرافعات) . أما إذا لم يتقدم أحد للشراء وأجل البيع الى اليوم الثانى ، وكان هذا اليوم واقعا بعد الميعاد فلا تبطل الاجراءات لحصول قوة قاهرة جعلت البيع مستحيلا فى اليوم المحدد خلال الميعاد الى اليوم التالى عملا بقاعدة أن التقادم لا يسرى فى حق من لا يتمكن من اتخاذ الاجراءات للمحافظة على حقه.

**\* عند تعدد الحجوز يخضع كل حجز فى بقاءه أو سقوطه للقاعدة المقررة بصده:**

أ - إذا تعددت الحجوز الادارية أو كان بعضها حجز اداريا والآخر قضائيا ، فإن كل حجز يخضع فى بقاءه وسقوطه للقاعدة المقررة بصده ، دون أن يؤثر سقوط حجز أو بقاءه فى الحجوز الاخرى بالسقوط أو بالبقاء.

ب - كقاعدة عامة - إذا وقع الحجز على المنقولات باطلا فلا يؤثر ذلك على الحجوز اللاحقة على ذات المنقولات إذا وقعت صحيحة فى ذاتها (المادة ٣٧٢ مرافعات وهى واجبة التطبيق على الحجوز الادارية عند تعددها أو عند اتخاذها الى جانب حجوز قضائية).

ج - نزول أحد الحاجزين عن حجزه لا يؤثر فى بقاء الحجوز الأخرى على ذات المال المحجوز متى كانت صحيحة فى ذاتها .

د - سقوط حجز واعتباره كأن لم يكن (عملا بنص المادة ٢١ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) أو المادة ٣٧٥ مرافعات) لا يؤثر فى بقاء الحجوز الأخرى متى كانت صحيحة فى ذاتها هـ - لا يعمل بنص هذه المادة بالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير الإدارى (نقض ٨٧٣ لسنة ٢٦ ق فى ١٩٧٥/٤/٣٠) .

و - لا يعمل بنص هذه المادة بالنسبة للحجز العقارى الإدارى (نقض ٩٥٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٤) .

ز - إن الجزاء المقرر فى هذه المادة باعتبار الحجز كأن لم يكن لا يتعلق النظام العام (إن هو مقرر لمصلحة المدين فعليه أن يتمسك به فى الوقت المناسب) ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ويجب التمسك به من جانب المدين قبل التكلم فى الموضوع ، لأن التكلم فى الموضوع يفيد النزول عن التمسك بهذا الجزء المقرر لمصلحته ، ويعتبر ردا على اجراءات التنفيذ بما يفيد اعتبارها صحيحة (نقض ٩٥٤ لسنة ١٩٤٥ ق فى ١٩٧٩/٥/٢٤) .

★ حالات وقف الميعاد المقررة فى هذه المادة :

- ١- إذا وقف البيع باتفاق الحاجز والمحجوز عليه ، أيا كان سبب الاتفاق أو الباعث عليه ( إذا زال الحجز عملا بالمادة ٢١ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بسبب أداء كل المستحقات والمصاريف ، فلا مجال لوقف البيع وإنما ينقضى الحجز وتزول آثاره) فيجب اثبات الاتفاق كتابة ويوقعه مصدر أمر الحجز والممول المدين.
- ٢- إذا وافق الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة على المدين ، فهنا يقف الميعاد المقرر فى هذه المادة وذلك بقوة القانون ، ويظل الحجز بمنجى من السقوط بمضى المدة مادام قرار التقسيط قائما ، أيا كانت المدة التى يقف فيها الميعاد ، وحتى إذا تقاعس المدين فى أداء باقى الأقساط فى مواعيدها ، وإذا تراخى المدين فى أداء الأقساط الباقية فإنه لا يملك التمسك باعتبار الحجز كأن لم يكن عملا بنص هذه المادة ، لأن هذا الجزاء وإن كان مقررا لمصلحته إلا أنه يجب ألا يكون الوقف بفعله هو فهو المتسبب فى المخالفة التى لا يصح التمسك بالجزاء المقرر عند حدوثها كذلك فمادام قرار التقسيط قائما ولم يبلغ ، فلامجال لاستكمال مدة السقوط حتى لا يضار الحاجز ولا تستكمل مدة السقوط إلا من وقت الغاء قرار التقسيط وبصدور قرار الغاء التقسيط يستكمل الميعاد سريانه بالاعتداد بمدة الوقف السابقة على صدور قرار التقسيط .
- ٣- إذا أقيمت دعوى قضائية عملا بنص المادة ٢٧ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فعندئذ تقف اجراءات الحجز الادارى بقوة القانون ، وبالتالي تقف جميع المواعيد التى كانت سارية فى حق أى طرف من أطراف الحجز.
- ٤- إذا صدر حكم من المحكمة بوقف هذا الميعاد ، أيا كانت المحكمة التى أصدرته ولو لم تكن محكمة التنفيذ ، وأيا كان الباعث عليه.
- ٥- إذا نص القانون بوقف الميعاد - كما جاء بنص هذه المادة من وقف الميعاد بقوة القانون عند صدور قرار بتقسيط الدين .

أما إذا استشكل المدين أو الغير استشكلًا موضوعيًا أو وقتيًا ، فإن الميعاد يقف بقوة القانون وبمجرد إقامة الإشكال (الاشكال الوقتى الأول فى التنفيذ بوقف التنفيذ لحين صدور الحكم النهائى ويبدأ سريان الميعاد المحدد لاعتبار الحجز كأن لم يكن من تاريخ صدور هذا الحكم - نقض ٩٥٧ لسنة ٤٤٤ ق فى ١٨/١/١٩٨٠) . وكذلك إذا لم يتقدم فى المزاد مشتر لشراء المال المحجوز .

#### نخلص مما سبق النتائج الآتية :-

أولاً : اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء مرصود لكفالة احترام مبدأ عدم جواز تأييد الحجز فى الزمن ، ومبنى هذا المبدأ أن تأييد الحجز فى الزمن هو صورة من صور التعسف فى استعمال حق التنفيذ الجبرى.

وهذه النتيجة فى ذاتها تحمل فى جنباتها تأكيداً للطبيعة الاجرائية لسلطة المنفذ فى اجراء التنفيذ الجبرى بصفة عامة وللحجز بصفة خاصة ، ولو أن هذا الاجراء يتم أصلاً بوساطة المحضر مالم ينص القانون على خلافه ، كما تحمل أيضاً تأكيداً للطبيعة القانونية لهذه السلطة باعتبارها حقاً بالمعنى الفنى ، فالحقوق بمعناها الفنى هى وحدها التى تكون سجلاً للتعسف. كما أن هذه النتيجة وحدها هى التى تفسر تطور نظرية اعتبار الحجز كأن لم يكن عبر الزمن الحديث ، فقبل منتصف القرن الحالى انكمشت هذه النظرية وضاقَت الى حد اختلاطها .

بنظرية البطلان والسقوط وذلك لأن تقنين المرافعات القديم ، كان يعتنق مبدأ سيادة المنفذ وحرية الكاملة فى استعمال حق التنفيذ الجبرى. ثم اتسعت هذه النظرية وتعددت تطبيقاتها ابتداء من منتصف القرن الحالى ومع صدور قانون المرافعات المصرى السابق ، وذلك لاعتناق هذا التقنين لمبدأ عدم

جواز التعسف فى استعمال الحقوق الاجرائية ، فأصبحت حرية المنفذ فى استعمال حق التنفيذ الجبرى مقيدة بعدم جواز التعسف .  
**ثانياً :** مبدأ عدم جواز تأييد الحجز فى الزمن ، يسرى فى نطاق التنفيذ غير العقارى وفى نطاق التنفيذ العقارى على السواء ومبنى ذلك أن حق التنفيذ الجبرى له طبيعة واحدة سواء ورد التنفيذ على عقار أو على غير عقار.

ومقتضى ذلك أن يترتب على مخالفة هذا المبدأ جزاء واحد فى نطاق التنفيذ غير العقارى وفى نطاق التنفيذ العقارى على السواء ، أما مغايرة المشرع المصرى فى الاصطلاح المستخدم للتعبير عن هذا الجزاء ، واستخدام مصطلحا آخر فى نطاق التنفيذ العقارى وهو مصطلح "اعتبار تسجيل التنبيه كأن لم يكن" تارة ومصطلح "سقوط تسجيل التنبيه" تارة أخرى ، هذه المغايرة لا تقوم على اعتبارات فنية ، إنما قامت على مجرد اعتبار تاريخى بحث لم يعد له وجود الآن.

ولكن هذه المشكلة الاصطلاحية أصلاً ، قد ولدت خلافاً فقهيًا حول نطاق هذا الجزاء فى إطار التنفيذ العقارى وما إذا كان الجزاء المنصوص عليه فى المواد ٤١٢ و ١/٤١٤ و ٢/٤٥٣ مرافعات يمتد أو لا يمتد الى التنبيه ذاته بما يرتبه من أثر قطع التقادم ، ومن هنا فقد أصبح حسم هذا الخلاف يستلزم تدخلاً تشريعياً لاستبعاد ذلك المصطلح البديل الذى استخدم فى نطاق قواعد التنفيذ العقارى ، لاسيما وأن بعض الفقه يحتج بهذه الصياغة فى ذاتها للتدليل على عدم امتداد الجزاء الى التنبيه بنزع الملكية .

**ثالثاً :** على أنه فى نطاق التنفيذ غير العقارى والتنفيذ العقارى على السواء ، أن كان اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء مترتب على مخالفة مبدأ عدم جواز تأييد الحجز فى الزمن لكن هذا الجزاء ليس جزاء علاجياً على أى صورة من صور العلاج القانونى.

وبعبارة أخرى اعتبار الحجز كأن لم يكن لا ينتمى إلى الجزاءات العلاجية التي وظيفتها إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل تحقق المخالفة أو التعويض عند تعذر هذه الاعادة ، ومؤدى ذلك :

١- أن وقوع هذا الجزاء لا يستلزم مطلقا حصول ضرر حقيقى أو مفترض ، ومن هنا تستبعد من نظامه القانونى كافة الأحكام المتعلقة بفكرة الضرر ، وهذا الاستبعاد يعبر عن نفسه فى الأحكام التالية :

أ - فالتمسك به ، لا يكلف باثبات ضرر لحقه من جراء المخالفة ولو فى صورة عدم تحقق الغاية من الحجز المعتبر كأن لم يكن .

ب- والتمسك ضده بهذا الجزاء لا يحول دون وقوعه باثبات انتفاء الضرر ولو فى صورة تحقق الغاية من الحجز المعتبر كأن لم يكن ، ج- والقاضى لا سلطة له فى تقدير مدى وجود ضرر ومدى كفاية هذا الضرر للحكم باعتبار الحجز كأن لم يكن .

٢- أن وقوع هذا الجزاء لا يصادر حق المضرور فى أى جزاء علاجى مناسب للأضرار التى تلحقه.

**رابعاً :** اعتبار الحجز كأن لم يكن هو جزاء وقائى بمعنى أن وظيفته وقائية تتمثل فى منع التعسف فى صورة هذا التمسك ، فوظيفة هذا الجزاء ، هى الوقاية من تأييد الحجز فى الزمن لكيلا ينقلب هذا الحجز من وسيلة فى يد المنفذ لاجراء التنفيذ الجبرى إلى وسيلة للتهديد المستمر للمنفذ ضده أو لتعطيل أمواله دون فائدة أو مبرر أو لإرهاق المحجوز لديمه.

ومن صلب هذه الوظيفة الوقائية للجزاء ، خرجت خصائصه الجوهرية التى تميزه عن غيره من الجزاءات الاجرائية كالإعلان والسقوط ، كما تميزه عن الآثار الموضوعية كالتقادم المسقط للحقوق فى القانون المدنى :

١- فمن حيث محله لا يقع هذا الجزاء الا على حجز صحيح قائم منتج لآثاره ،  
وهكذا برغم أن الجزاء يقع على الحجز ، لكن سبب هذا الجزاء لا يرجع مطلقا  
الى وجود عيب فى الحجز ذاته ، ومبنى ذلك أن هذا الجزاء لا يثير مشكلة  
مدى صحة الحجز فى ذاته إنما يثير مشكلة أخرى هى مدى بقاء الحجز  
فى الزمن بصرف النظر عن مدى صحته.

٢- ومن حيث سببه لا يقع هذا الجزاء الا بناء على عيب متعلق باجراء معين لاحق  
على الحجز ورغم أن العيب متعلق باجراء لاحق على الحجز ،  
لكن الجزاء لا يقع على هذا الاجراء اللاحق ، إنما يقع على الحجز ذاته ،  
ومبنى ذلك أن هذا الجزاء لا يثير مشكلة مدى صحة الاجراء اللاحق  
على الحجز ، إنما يثير مشكلة مدى بقاء الحجز فى الزمن اذا لم يتخذ  
اجراء لاحق عليه فى خلال مدة محددة.

ويتحقق هذا السبب فى صورة من ثلاث ، أما عدم القيام مطلقا بالاجراء  
اللاحق على الحجز لا فى ميعاده ولا بعد انقضاء ميعاده ، وأما عدم القيام به  
فى ميعاده والقيام به بعد ميعاده ، وأما القيام به  
على نحو معيب خلال ميعاده المحدد.

وفى الصورة الأخيرة يلزم لتحقيق سبب الجزاء أن يصدر قضاء مبطلا للإجراء  
اللاحق على الحجز ، ويكفى هذا القضاء المبطل فيعتبر الحجز ذاته كأن لم يكن  
بقوة القانون ، ولكن بمناسبة طلب هذا القضاء المبطل ، فإن صاحب المصلحة  
قد يطلب أيضا اعتبار الحجز كأن لم يكن ، وهذا الطلب الأخير هو طلب موضوعى  
وهذا الطلب هو دعوى رفع الحجز المعتبر كأن لم يكن ، إذا تعلق الجزاء  
بحجز ما للمدين لدى الغير ، فيخضع الطلب لأحكام دعوى رفع الحجز ،

كما أن هذا الطلب هو اعتراض على قائمة شروط بيع العقار المحجوز ، إذا تعلق  
الجزء بحجز عقارى ، فيخضع لأحكام الاعتراضات على أنه إذا كان المنفذ ضده  
لم يخبر بإيداع القائمة فله أن يرفع دعوى أصلية باعتبار الحجز كأن لم يكن .

٣ - فيما يتعلق بمدى الوقوع بقوة القانون ، فإن هذا الجزء يقع بقوة القانون دائما ،  
ومبنى ذلك أن وظيفته الوقائية تأبى تعليق وقوعه على صدور حكم قضائى غالبا  
ما يتأخر صدوره ، ذلك أن هذا التأخير بدوره ، إنما يتطوّر  
على تأييد للحجز وهى النتيجة التى يراد تفاديها أصلا بهذا الجزء .  
والمعنى السلبي لوقوعه بقوة القانون ، هو أن هذا الجزء يقع ويرتب آثاره دون  
حاجة الى طلبه ولا الى صدور حكم قضائى يقرره ، ومن هنا إذا وجدت عقبة  
مادية تحول دون أن يرتب هذا الجزء آثاره بقوة القانون ، فإن الاستعجال يكون  
مفترضا بقوة القانون فى طلب إزالة هذه العقبة المادية ،  
والطلب المقدم فى هذا الصدد ، هو طلب وقتى بطبيعته .

ودعوى عدم الاعتداد بالحجز المعتبر كأن لم يكن ، وإن كان منصوبا على إحدى  
صورها حيث يقع هذا الجزء على حجز "حق" المدين لدى الغير وفقا  
للمادة ٣٣٢ أو المادة ٣٣٣ مرافعات ، لكن هذا الحكم يمتد بطريق القياس  
الى صورة أخرى حيث يقع الجزء على حجز "منقول" المدين لدى الغير وفقا  
للمادة ٣٣٢ أو المادة ٣٣٣ مرافعات ، أو حيث يقع الجزء على ما للمدين  
لدى الغير وفقا للمادة ٢/٢١٠ أو المادة ٣٥٠ مرافعات .

ولكن هذا النص هو تطبيق لقاعدة أعم تشمل غير ذلك من الحجوز  
وغير تلك الحالات كما هو شأن الحجز المعتبر كأن لم يكن وفقا للمادة ٣٧٥  
مرافعات أو وفقا للمواد ٤١٢ و ١/٤١٤ و ٢/٤٥٣ مرافعات .

٤ - ومن حيث مدى تعلقه بالنظام العام فهذا الجزاء غير متعلق بالنظام العام ،  
ومبنى ذلك أن هذا الجزاء مقرر لمصلحة خاصة هي أصلا مصلحة المنفذ ضده  
وأحيانا هي مصلحة المنفذ ضده والمحجوز لديه على السواء.

فينبغي على من تقرر هذا الجزاء لمصلحته أن يتمسك به ،  
والا سقط حقه في التمسك به ، ويكفى التمسك قضاء به في صورة دفع تدفع به  
دعوى مدنية أو دعوى جنائية متعلقة بجريمة من الجرائم التي لا تقع  
الاعلى مال محجوز ، وهو دفع موضوعي يخضع لأحكام الدفع الموضوعية  
وهو دفع جوهري فيخضع لحكم الدفع الجهرية .

**خامساً :** واعتبار الحجز كأن لم يكن يختلف جوهريا من حيث محله وسببه ووقوعه بقوة  
القانون ، عن بطلان الاجراء بصفة عامة وعن بطلان الحجز بصفة خاصة ،  
ومقتضى هذا الاختلاف الجوهري بينهما أن يستبعد من نظامه القانوني كافة الأحكام  
المنظمة لبطلان الاجراء كتلك التي وردت في المواد ٢٠ - ٢٤ مرافعات وكذلك قاعدة  
يبقى الاجراء الباطل قائما منتجا لآثاره حتى يقضى ببطلانه ،  
فتطبق هذه الأحكام يفترض وجود اجراء باطل بينما اعتبار  
الحجز كأن لم يكن لا يقع الا على حجز صحيح أصلا .

بيد أن هذا الاستبعاد لا يقتصر على النظام الاجرائي لاعتبار الحجز  
كأن لم يكن دون نظامه أمام المحكمة الجنائية عند نظر دعوى جنائية متعلقة بجريمة  
من الجرائم التي لا تقع الا على مال محجوز ، ومؤدى ذلك عدم جواز معاملة اعتبار  
الحجز كأن لم يكن بنفس أحكام بطلان الحجز ، أمام المحكمة الجنائية .  
كما أن اعتبار الحجز كأن لم يكن يختلف جوهريا من حيث محله وسببه  
عن سقوط الحق في الإجراء ومقتضى هذا الاختلاف الجوهري بينها أن يستبعد

من نظامه القانونى كافة الأحكام المنظمة لسقوط الحق فى الاجراء ،  
ومنها قاعدة السقوط قد يتقرر بغير نص ، وقاعدة عدم رجعية أثر سقوط الحق  
فى القيام بالاجراء ، كما يستبعد من نظامه القانونى كافة الأحكام  
المنظمة لسقوط الخصومة القضائية .

كما أن اعتبار الحجز كأن لم يكن يختلف جوهريا من حيث محله وسببه  
وطبيعته ، عن التقادم المسقط للحقوق فى القانون المدنى ومقتضى هذا الاختلاف  
الجوهري بينها أن يستبعد من نظامه القانونى كافة الأحكام المنظمة للتقادم ومنها  
قواعد وقف وانقطاع التقادم وقاعدة المدة العامة للتقادم خمس عشرة سنة .  
**سادساً :** إن مصطلح اعتبار الحجز كأن لم يكن يعبر على مستوى قواعد التنفيذ الجبرى  
عن فكرة جزائية واحدة متجانسة ولها ذاتيتها ، وهذا الجزاء يخضع لنظامه القانونى  
الخاص به ، وهذا النظام يسرى أيضا فى نطاق الدعوى الجنائية المتعلقة بجريمة  
من الجرائم التى لا تقع الا على مال محجوز .

\* \* \* \* \*

**الجزء الثالث : الحجز الضريبي**  
**بين التحفظ والتنفيذ**



## الحجز التنفيذى والحجز التحفظى

### التطور التاريخى لفكرة الحجز التحفظى :

عندما صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لم يرد به نص يتعلق بتوقيع الحجز التحفظى بدين الضريبة الذى لم يصبح بعد واجب الأداء ، لكن المشرع عندما لمح بعض التغيرات التى طرأت على المجتمع بشأن بعض الممولين الذين يسارعون إلى التهرب إلى خارج مصر إذا ما استشعروا إقدام مصلحة الضرائب على اتخاذ إجراءات ربط الضريبة عليهم وحتى يتوخى مخاطر ذلك التصرف ويحافظ على أموال الخزانة ، أضاف فقرة جديدة للمادة رقم (٩٠) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على " استثناء من أحكام قانون المرافعات للمدير العام لمصلحة الضرائب اذا تبين له أن حقوق الخزانة معرضة للضياع . أن يصدر أمراً بحجز الأموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت أى يد كانت وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر جزأً تحفظياً ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام .....

وبصدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وضع المشرع قيداً على أحكام الحجز التحفظى لصالح الممولين بأن نص " لا يجوز بغير قرار من وزير المالية توقيع الحجز على أموال الممول السائلة المودعة لدى البنوك إذا كانت له أموال أخرى تكفى لسداد دين الضريبة " .

وأخيراً صدر القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل متضمناً من النصوص الخاصة بالحجز تحفظياً أو تنفيذياً كان .

## نوعى الحجز :

أخذت الدولة على عاتقها فى العصور الحديثة - سلطة احترام القواعد القانونية ، وحرمت على الشخص اقتضاء حقه بنفسه كما كان يحدث فى العصور القديمة . ولذلك فإن المشرع لا يكتفى بالترخيص لكل شخص فى الالتجاء إلى القضاء لحماية حقه فقط ، بل يمكنه من إجبار مدينه على تنفيذ ما التزم به ، فإذا لم ينفذ المدين طوعاً أجبرته السلطة العامة على التنفيذ وفقاً للإجراءات التى نص عليها القانون تحت إشراف القضاء .

والحجز ، هو إجراء من إجراءات التنفيذ على المدين لإجباره على الوفاء بالتزامه وهو يعنى بالدرجة الأولى وضع المال تحت يد القضاء لمنع صاحبه من القيام بأى عمل قانونى أو مالى يترتب عليه خروج هذا المال أو جزء منه أو ثمراته من ضمان حقوق الدائن الحاجز . والحجز قد يكون حجزاً تنفيذياً أو حجزاً تحفظياً ولا تختلف آثار الحجزين من حيث وضع المال تحت يد القضاء .

ولكن يتميز الحجز التنفيذى بان يؤدى إلى بيع أموال المدين المحجوزة لاستيفاء دين الحاجز لأنه يتم بناء على سند تنفيذى حصل عليه الدائن وتأكد به حقه . أما الحجز التحفظى فإن المقصود منه المحافظة على المال ووضعه تحت يد القضاء لحين حصول الدائن على حكم بدينه وبصفة إجراءات الحجز التحفظى . وعلى ذلك فإن الحجز التنفيذى يكون من حق الدائن الذى يملك التنفيذ على أموال مدينة لأنه يحوز سنداً تنفيذياً مؤكداً لدين محقق الوجود معين المقدار حال الأداء ، فإذا كان الدائن هو مصلحة الضرائب مثلاً ، فيلزم أن تكون الضريبة نهائية أى لا يجوز الطعن فيها بأية طريقة من طرق الطعن أو على الأقل واجبة الأداء أى صدر بشأنها قرار من لجنة الطعن حتى ولو طعن فيه أمام القضاء .

أما الحجز التحفظي ، فهو يثبت للدائن ولو لم يكن له هذا الحق ، لأن المشرع قرر حماية له أن يقوم في بعض الأحيان بتوقيع الحجز التحفظي على أموال مدينه دون أن يكون ما له من حق معين المقدار وحال الأداء خشية أن يقوم الأخير بتهريبها ، كما أعطى المشرع لمصلحة الضرائب الحق في الحجز التحفظي عندما يكون دينها قبل الممول منتظر استحقاقه أي لم يصبح بعد واجب الأداء وتتوافر أسباب الخشية على حقوق الخزانة العامة من الضياع . وليس معنى ذلك أن الحجز التنفيذي لا يعتبر إجراء تحفظي ، فله هذه الصفة في تقييد سلطة المدين على أمواله ، لكنه بالإضافة إلى ذلك يرمى مباشرة إلى التنفيذ عليها بالبيع سدادا لحق الدائن الحاجز ، أما الحجز التحفظي وإن كانت له وظيفة تحفظية فإنه لا يستطيع أداء الوظيفة التنفيذية ، إلا في وقت لاحق عندما يصبح دين الحاجز محقق الوجود معين المقدار وحال الأداء وتتحول الضريبة المنتظر استحقاقها لمصلحة الضرائب والتي وقعت الحجز التحفظي ضمانا لها إلى ضريبة واجبة الأداء وأعلنت الممول بها .

#### **أوجه الاختلاف بين نوعي الحجز :-**

الحجز التحفظي ، وإن كانت آثاره لا تختلف عن آثار الحجز التنفيذي من حيث وضع المال تحت يد القضاء ، ولكنه يختلف من وجوه كثيرة عن الحجز التنفيذي . فلا يلزم لإجراء الحجز التحفظي أن يكون بيد الدائن سند تنفيذي بل يكفي أن يكون طالب الحجز التحفظي دائناً بدين حال الأداء ومحقق الوجود حتى يمكن للدائن أن يتقدم لقاضي التنفيذ المختص لاستصدار الأمر بتوقيع الحجز التحفظي على مدينه ، وقد ورد في القانون الحالات التي يجوز فيها توقيع الحجز التحفظي على سبيل الحصر وهي :

١- إذا كان الدائن حاملاً لكمبيلية أو سند تحت الإنز و كان المدين تاجراً له توقيع على الكمبيلية أو السند كذلك في كل حالة يخشى فيها فقدان الدائن لضمان حقه .

٢- لمؤجر العقار بقيمة الأجرة المستحقة .

٣- لمالك المنقول أن يوقع الحجز التحفظى عليه عند حائزه .

ولما كان المقصود من الحجز التحفظى هو ضبط المال ووضعه تحت يد القضاء لمنع المدين من التصرف فيه ، فإنه يقتضى عنصر المباغته للمدين ولذلك فلا يشترط إعلان الأمر الصادر من القضاى المختص بتوقيعه إلى المدين حتى لا يتمكن المدين من تهريب أمواله فى الفترة بين الإعلان والتنفيذ .

ولكن يشترط القانون ، على الدائن الحاجز تحفيظاً أن يعلن المدين المحجوز عليه بمحضر الحجز والأمر الصادر به وذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه وإلا اعتبر كأن لم يكن قد أعلن بهما وقت إجراء الحجز التحفظى ، كما يجب على الدائن الحاجز خلال ثمانية الأيام المذكورة أن يرفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة إجراءات الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

وبمجرد صدور حكم نهائى بثبوت الحق وصحة إجراءات الحجز يصبح الحجز تنفيذياً ويتم بهذا السند التنفيذى ( الحكم النهائى ) إجراءات بيع المنقولات السابق حجزها تحفيظاً بعد إعلان السند التنفيذى وتحديد مكان وزمان البيع وإعلان المدين به .

والى جانب الحجز على المنقول تحت يد المدين تنفيذياً أو تحفيظاً ، يوجد حجز آخر يطلق عليه ( حجز ما للمدين لدى الغير ) وهو الحق فى توقيع الحجز تحت يد أى شخص (طبيعى أو معنوى ) على أموال المدين التى قد تكون تحت يد هذا الغير . وأشهر مثال على ذلك هو الحجز تحت يد البنوك على أموال المدين التى قد تكون مودعة لديه .

وقد يكون هذا الحجز تنفيذياً إذا تم بناءً على سند تنفيذى مما سبق بيانه ، وقد يكون حجزاً تحفيظياً إذا كان الدائن لا يملك سنداً تنفيذياً ولكن دينه محقق الوجود وحال

الآداء ( كأن يكون دينه ثابتاً في إقرار كتابي أو سندات إذنية أو شيكات مثلاً )  
وفي مثل هذه الأحوال يلجأ الدائن إلى السيد قاضي التنفيذ المختص لاستصدار أمر بتوقيع هذا  
الحجز التحفظي تحت يد الغير ويتم الحجز تحت يد الغير بمجرد إعلان أمر الحجز  
والتنبيه على المحجوز عليه بما ورد فيه وبعدم التصرف في أموال المدين وتكليفه بالتقرير  
بما في ذمته في قلم كتاب المحكمة الجزئية التابع لها مقر المحجوز تحت يده . ويجب  
إعلان أمر الحجز ومحضر توقيعه إلى المدين ورفع الدعوى بثبوت الحق وبصحة إجراءات  
الحجز التحفظي أمام المحكمة المختصة شأنه في ذلك شأن الحجز التحفظي على المنقول .  
والقول بأن الحجز عبارة عن وضع المال تحت يد القضاء ، ليست عبارة أدبية تخلو  
من الجزاء ، ولكن المشرع الجنائي نص في المادة ٣٢٣ على أن اختلاس الأشياء المحجوز  
عليها قضائياً أو إدارياً يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها .  
كما وردت في المادة ٣٤٢ عقوبات بأنه يحكم بعقوبة التبيد ( الاختلاس )  
على المالك المعين حارساً على أشياء محجوزة عليها قضائياً أو إدارياً إذا اختلس شيئاً منها .  
وذلك طبقاً لتفصيلات فقهية لا مجال للتعرض لها .

## الحجز التحفظى فى قانون المرافعات

يقصد به الحجز الذى يقوم بتوقيعه الدائن على المنقولات المادية فى حالات خاصة نص عليها القانون وذلك بقصد وضع المال تحت يد القضاء ليحول دون تهريبه أو التصرف فيه للإضرار - بالدائن ولا يهدف هذا الحجز إلى البيع واستئداء المستحق .

علينا أن نلاحظ من هذا التعريف عدم جواز توقيع الحجز التحفظى على العقار وذلك لأن العقارات بطبيعتها لا تقبل التهريب لأنها ليست منقولاً يمكن نقله فى مكان آخر لدى شخص آخر . وبالتالي تسرى قاعدة الحيازة فى المنقول سند الحائز .

### الحجز التحفظى فى قانون المرافعات :

#### ١- حالة توقيع الحجز التحفظى إذا خشى الدائن فقدان ضمان حقه :

لقد أوضحت المادة ٢/٣١٦ جواز توقيع حجز تحفظى على منقولات المدين بقصد وضعها تحت يد القضاء والتحفظ عليها وذلك عند الخشية - حتى توفر أسباب معقولة - المساس بضمانه العام ، كما لو خشى تصرف المدين فى المنقولات قبل الحصول على سند تنفيذى يمكنه من التنفيذ على هذه الأموال وذلك بقصد الإضرار بالدائن .

هذه الحالة من حالات الحجز التحفظى بموجبها يمكن توقيع حجز عام على جميع أموال المدين بشرط أن تكون منقولات مادية فى حيازته - وليست فى حيازة غيره - ويشترط أن تكون مما يجوز توقيع الحجز عليه .

#### ٢- حالة توقيع الحجز التحفظى من حامل الكمبيالة أو سند تحت الأذن :

أوضحت الفقرة الأولى من المادة ٣١٦ جواز توقيع الحجز التحفظى على منقولات المدين إذا كان الدائن حاملاً لكمبيالة أو سند تحت الإذن ويشترط لتوقيع الحجز توافر الشروط الآتية :

أ- أن يكون الدائن الحاجز حاملاً لكمبيالة أو سند تحت الأذن .  
ب- أن يكون المدين المطلوب توقيع الحجز عليه تاجراً وفقاً لمفهوم القانون التجارى .  
ج- أن يكون المدين موقعاً على الكمبيالة أو السند الأذنى ، وان هذا التوقيع يلزمه بالوفاء بحسب القانون التجارى . فيجوز والحال كذلك توقيع الحجز على الساحب والقابل والمظهر والضامن الاحتياطى والقابل بالواسطة .

د - أن يكون الدائن قد إتخذ الإجراءات التى يتطلبها القانون التجارى للرجوع على المدين لأستثناء دينه ، كما هو الحال فى تحرير بروتستو عدم الدفع أو الإعلان به ويلاحظ أن الحجز التحفظى فى هذه الحالة يتميز بالعمومية كالحالة السابقة وليس مقصوراً على أموال بذاتها .

٣- حالة توقيع الحجز التحفظى على منقولات المستأجر :

هذا النوع من الحجز أوضحته المادة ٣١٧ التى أتاحت لمؤجر العقار توقيع حجز تحفظى على منقولات المستأجر تمكيناً له من الإنتفاع بالضمان المقرر له فى القانون المدنى على ما يوجد فى العين المؤجرة من منقولات .

ويشترط لتوقيع هذا النوع من الحجز فى هذه الحالة الشروط التالية :

أ- أن يكون الدائن مؤجراً سواء أكان أرضاً زراعية أو أرض مبانى أو غيرها مما سرى عليه مفهوم العقار ، وسواء أكان الدائن مالكاً للعقار أو صاحب حق الإنتفاع أو واضع يد أو مؤجراً له من الباطن .

ب- إن يكون المحجوز عليه مستأجراً للعقار بعقد صحيح سواء من الحاجز نفسه أو من المستأجر الأسمى ، فقد نص قانون المرافعات فى المادة ٣٢٣ على أنه فى حالة توقيع الحجز من المؤجر على المستأجر من الباطن يعتبر اعلان الحجز لهذا المستأجر بمثابة حجز تحت يده على الأجرة ، فإذا كان المستأجر الأسمى غير ممنوع

من التأجير من الباطن جاز للمستأجر من الباطن أن يطلب رفع الحجز على منقولاته مع بقاء الحجز تحت يده على الأجرة .

جـ- أن يكون الدين المحجوز من أجله ناشئاً عن عقد الإيجار مما يكون مضمونة بحق الأمتياز فيجوز الحجز من أجل الأجرة أو أى دين آخر ينشأ عن عقد الإيجار وفقاً للمادة ٣١٨ .

ويلاحظ أن القانون المدنى فى المادة ١١٤٣ حدد امتياز المالك على منقولات مدينه عندما اورد أن أجرة المبانى والأرض الزراعية لسنتين أو مدة الإيجار أن تلت عن ذلك ، وكل حق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الإيجار يكون لها جميعاً أمتياز على ما يكون موجوداً بالعين المؤجرة ومملوكاً للمستأجر من منقول قابل للحجز ومن محصول زراعى .  
نود الإشارة إلى أن الحجز التحفظى فى هذه الحالة ليس عاماً كما هو الحال فى الحاليتين السابقتين وإنما هو مقصور على ما هو موجود بالعين المؤجرة من منقولات ومحصولات .

ويثور التساؤل حول المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة ومملوكة للغير ، فقد نصت المادة ١١٤٣ وبالقانون المدنى آنفة الإشارة على أنه يثبت الإمتياز ولو كانت المنقولات مملوكة لزوج المستأجر أو كانت مملوكة للغير ولم يثبت أن المؤجر كان يعلم وقت وضعها فى العين المؤجرة بوجود حق للغير عليها ، وذلك دون إخلال بالأحكام المتعلقة بالمنقولات المسروقة أو الضائعة أو غيرها من المنقولات التى لا يجوز توقيع الحجز عليها قانوناً .  
أما إذا تم نقل المنقول خارج العين المؤجرة فإن هذا المنقول يظل مثقلاً بحق الامتياز خاصة إذا كان النقل تم دون علم من المؤجر ولم يبق فى العين أموال كافية لضمان الحقوق الممتازة وفقاً للضوابط التى وضعتها المادة ١١٣٣ الفقرة الخامسة من القانون المدنى .

### ٣- حالة توقيع الحجز التحفظى من مالك المنقول عند حائزه :

وهذه الحالة تعرف بحالة الحجز الاستحقاقى ، وقد أوضحتها المادة ٣١٨ من قانون المرافعات حيث يجوز لمالك المنقول ان يوقع الحجز التحفظى عليه عند حائزه حيث تقرر لمالك المنقول تتبع منقولاته فى يد الحائزين . ويتوقف هذا الحجز فى حالة تمسك الحائز بقاعدة الحيازة فى المنقول بحسن نية سند الملكية وذلك ما لم يثبت المالك عكس ذلك . ويشترط لتوقيع هذا النوع من الحجز أن يكون الحاجز مالكا للمنقول ، ومع ذلك فإنه يجوز توقيعه فى كل حالة يكون فيها للشخص الحق فى تتبع المنقول كحالة صاحب حق الإنتفاع والحق فى الحبس .

وتظهر هذه الحالة جلية عند بيع بعض المنقولات كالأثاث والأجهزة بالتقسيط ويشترط البائع أن تظل هذه المنقولات فى ملكيته إلى أن يتم سداد كافة الأقساط .

### إجراءات الحجز التحفظى فى قانون المرافعات :

#### ١- الأذن بتوقيع الحجز التحفظى وأمواله :

لا يشترط القانون لصدور الأذن بتوقيع الحجز التحفظى ولو لم يكن بيد الدائن سنداً تنفيذياً أو حكماً غير واجب النفاذ أو كان دينه غير معين المقدار ويصدر الأذن من قاضى التنفيذ المختص وهو القاضى بالمحكمة التى يقع بدائرتها المنقول المراد الحجز عليه أو من القاضى المختص بإصدار الأوامر على عرائض أو أوامر بالأداء .

#### ٢- توقيع الحجز بإجراءات الحجز على المنقول لدى المدين :

ففى هذه الحالة تقضى المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات بإتباع إجراءات الحجز على المنقول بالكامل عدا ما تعلق منها بتحديد يوم البيع ، وذلك من حيث تعيين حارس والإعلانات والتدخل وغير ذلك من الإجراءات .

٣- اعلان محضر الحجز والأمر الصادر به إلى المحجوز عليه خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه ويترتب على عدم الإعلان خلال المدة بطلان الحجز واعتباره كأن لم يكن .

٤- رفع دعوى صحة الحجز في الأحوال التي يوقع فيها الحجز بموجب إذن ، والتي يتم رفعها خلال ثمانية أيام من تاريخ توقيع الحجز وإلا يعتبر الحجز كأن لم يكن فإذا لم يكن الحجز قد تم بموجب هذا الإذن فلا يجب رفع تلك الدعوى .  
**آثار الحجز التحفظي :**

يترتب على رفع الدعوى الحكم بصحة اجراءات الحجز وجعله حجزاً تنفيذياً ، أما إذا صدر الحكم ببطلان الحجز التحفظي جاز الحكم على الحاجز بغرامة تجاوز عشرين جنيهاً فضلاً عن التعويضات للمحجوز عليه وفقاً للمادة ٣٢٤ مرافعات .  
وإذا صدر الحكم في الدعوى بصحة الحجز وثبت حق الدائن فإن الحاجز يستوفي حقه إما بتسلم المنقول وإما ببيع المنقولات المحجوزة واقتضاء حقه من ثمنها حيث يجب إتباع إجراءات البيع المقررة في قانون المرافعات .

## الحجز وقوانين الضرائب

### حق توقيع الحجز التنفيذي :

نصت المادة (١٠٤) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بأن للمصلحة الحق فى توقيع الحجز التنفيذى وذلك على النحو التالى :

- ١- حق المصلحة فى توقيع الحجز التنفيذى بقيمة ما يكون مستحقا من الضرائب من واقع الإقرارات المقدمة من الممول إذا لم يتم أدائها فى المواعيد القانونية دون حاجة إلى إصدار مطالبة أو تنبيه به بذلك ويكون إقرار الممول فى هذه الحالة سند التنفيذ .
- ٢- أن تخطر المصلحة الممول بالمطالبة بالسداد خلال ستين يوما ( على النموذج ٣٧ سداد ) من تاريخ موافقة الممول على تقديرات المأمورية أو صدور قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية وذلك بموجب كتاب موصى عليه ومصحوبا بعلم الوصول .
- ٣- فى جميع الأحوال لا يجوز توقيع الحجز إلا بعد إنذار الممول كتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول ما لم يكن هنالك خطر يهدد اقتضاء دين الضريبة .

ويلاحظ أن نص المادة (١٦٦) من القانون الملقى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . مطابق لنص المادة رقم (١٠٤) بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى إجراءات المطالبة والحجز التنفيذى ، إلا أنه أضاف حق المصلحة فى توقيع حجز تنفيذى على أموال الممول بقيمة المبالغ الإضافية للضريبة والغرامات والتعويضات المنصوص عليها فى القانون .

### تحصيل الضرائب والقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ :

أحالت المادة رقم (١٠٦) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، إلى أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى وذلك بأن نصت على أنه " يتبع فى تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة بمقتضى هذا القانون . أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى " ولكن النص لم يقف عند ذلك - بل أضاف " والأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون " وفى رأينا أن هذه الإضافة سوف تخلق نوعا من اللبس والغموض لأن أحكام

الحجز الواردة بالقانون الضريبي — هو كقانون ضريبي ليس من وظيفته أن يتعلق باحكام خاصة بالحجز وكان يتعين إلغاء الفقرة التي تنص على " والأحكام المنصوص عليها في هذا القانون " وذلك لإفساح المجال أمام تطبيق حكم المادة (٢٤٣) من القانون المدني .

**الإجراءات التحفظية للحفاظ على حق الخزانة العامة :**

للمحافظة على حق الخزانة العامة ومنعاً من تعرضها للخطر أو الضياع نصت المادة (١٠٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل بأنه " إذا تبين للمصلحة أن حقوق الخزانة العامة معرضة للضياع ، فلرئيسها أن يطلب من قاضي الأمور الوقفية المختص ، أن يصدر أمراً على عريضة بحجز الأموال التي تكفي لاستيفاء الحقوق المعرضة للضياع منها تحت أية يد كانت وتعتبر الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجزاً تحفظياً ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز ، ويكون رفع الحجز عند توافر أى حالة من الحالات الآتية :

- ١- صدور حكم من المحكمة برفع الحجز .
- ٢- صدور قرار من رئيس المصلحة برفع الحجز .
- ٣- مضي ستين يوماً من تاريخ توقيع الحجز دون إخطار الممول بقيمة الضريبة طبقاً لتقدير المأمورية المختصة .

وتقضى الفقرة الثانية من المادة (١٠٧) من القانون الضريبي بأنه إذا لم تكن أموال الممول كافية لسداد الحقوق المعرضة للضياع غير أمواله السائلة المودعة بالبنوك ، يكون إصدار أمر الحجز بطلب من الوزير ، وتقضى الفقرة الثالثة من ذات المادة بأنه إذا قام الممول بإيداع خزانة المحكمة مبلغاً يكفي لسداد تلك الحقوق يخصص لضمان الوفاء بدين الضريبة عند تحديدها بصفة نهائية . فإن الحجر يرفع بقرار من قاضي الأمور الوقفية .

ويلاحظ أن المادة (١٧١) من قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الملغى جاءت مطابقة في مضمونها للمادة (١٠٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ إلا أن المادة

(١٧١) اعتبرت رفع الحجز إذا لم يخطر الممول بمقدار الضريبة بمضى أربعة أشهر في حين أن القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ جعلها ستين يوماً .

#### **أجراءات التنفيذ :**

ألزمت الفقرة الأولى من المادة (١٠٨) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضرائب على الدخل ، قلم كتاب المحكمة التي تبشر أمامها إجراءات التنفيذ على عقار . إخطار المصلحة بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول بإيداع قائمة شروط البيع وذلك خلال خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ الإيداع .

كما ألزمت الفقرة الثانية من المادة (١٠٨) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضرائب على الدخل ، قلم كتاب المحكمة التي يحصل البيع أمامها . وكذلك كل من يتولى البيع بالمزاد ، أن يخطر المصلحة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بتاريخ بيع العقارات أو المنقولات وذلك قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوماً على الأقل وأوضح الفقرة الأخيرة من المادة (١٠٨) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضرائب على الدخل ، الأثر المترتب على التقصير أو التأخير في إخطار المصلحة في حالات إجراءات التنفيذ على عقار أو البيع أو من يتولى البيع بالمزاد . بأن المتسبب في هذا التقصير أو التأخير يتعرض للمساءلة التأديبية .

#### **التزامات على الأشخاص العامة أو الخاصة التي تقوم بحجز مبالغ تحت حساب المصلحة :**

ألزمت الفقرة الأولى من المادة (١٠٩) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضرائب على الدخل ، كل شخص عام أو خاص ، يكون قد حجز مبلغ من تحت حساب المصلحة أو قام بتوريدها إليها بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن يعطى الممول الذي حجزت منه هذه المبالغ شهادة بناء على طلبه معفاة من جميع الرسوم يوضح فيها المبالغ التي قام بحجزها وتاريخ الحجز وتاريخ توريدها للمصلحة .

## الحجز الإدارى والحجز القضائى

يعتبر الحجز الإدارى موضوعاً على جانب كبير من الأهمية سواء من ناحيته المدنية أو ما يترتب عليه من آثار جنائية . وقبل أن نتناول بالشرح موضوع الحجز الإدارى والتعليق على ما جاء بالبند ( ط ) من المادة الأولى من القانون رقم ( ٣٠٨ ) لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى يجب علينا تحديد مفهوم الحجز كإجراء قانونى للتنفيذ ، فقد استقر قضاء محكمة النقض على أن ( الحجز مقتضاه وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء ويوجب على المحجوز عليه عدم استغلال المال المحجوز أو التصرف فيه ) ، من هذا المفهوم للحجز يتضح أن حجز المال هو وضعه تحت يد القضاء بقصد منع صاحبه من التصرف فيه بما يضر حقوق من أوقع الحجز عليه من الدائنين .

وعلى هذا الأساس فالحجز أصلاً يكون قضائياً أى أن مصدره لابد أن يكون قاضياً مختصاً وألا يزول ذلك الحجز إلا بأمر القضاء ويخضع لقانون المرافعات ، إلا أن الحجز قد يكون جزءاً إدارياً وليس قضائياً لأنه يجوز اتخاذ إجراءات الحجز بناء على أمر مكتوب من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام حسب الأحوال أو من ينيبه كل من هؤلاء فى ذلك كتابة ، وذلك وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ( ٣٠٨ ) لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى ، نستخلص من ذلك أن الحجز نوعان : حجز قضائى وحجز إدارى .

لذلك نتناول موضوع الحجز الإدارى من خلال النقاط الآتية :

### ١- تعريف الحجز الإدارى :

يقصد بالحجز الإدارى مجموعة الإجراءات التى ينص عليها القانون والتى بموجبها تخول الحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة حجز أموال مدينىها أو بعضها ونزع ملكيتها استيفاء لحقوقها التى يجيز القانون استيفاءها بهذا الطريق .

## ٢- الفرق بين الحجز الإداري والحجز القضائي :

- أ- يتم اتخاذ إجراءات الحجز الإداري بناء على أمر مكتوب صادر من الجهة الإدارية . أما الحجز القضائي فلا يتم الا بوجود سند تنفيذي ( أمر قضائي ) .
- ب- أن الإدارة تقوم فيه بدور طالب التنفيذ ودور ممثل السلطة العامة في إجراءاته فهو لا يتم بوساطة القضاء وإنما بوساطة طالب التنفيذ نفسه . ويعتبر لهذا صورة من اقتضاء الدائن حقه بنفسه وقد خوله القانون هذا الحق باعتباره جهة عامة تفترض فيها الأمانة والحرص على مصالح جميع ذوى الشأن .
- ج- المستحقات التي يجوز أن تتبع إجراءات الحجز الإداري عند عدم الوفاء بها محددة على سبيل الحصر في المادة الأولى من قانون الحجز الإداري ولا يجوز لذلك القياس عليها أما في الحجز القضائي فإنه يوقع استناداً إلى أى سند تنفيذي .

## ٣- الغرض من تقرير الحجز الإداري :

لما كانت الضرائب والأموال الأميرية تجنى لتنفق في سبيل المصلحة العامة فقد اتبعت الحكومة بشأنها طريقة مخصوصة للحصول عهد بأمرها إلى السلطة الإدارية ليكون الإسراع رائدها في ذلك حتى لا يتعطل دولا العمل الحكومي . وهذا الحجز قد روعيت فيه مصلحة الإدارة بل قصد فيه تغليب مصلحتها على مصلحة المدين المنفذ ضده فهو امتياز لها واستثناء من الأصل العام في القانون . وقيل أن الغرض منه هو أن تقضى الإدارة حقوق الخزانة العامة على وجه السرعة وحتى لا تعرضها للضياع .

## ٤- هل اتباع إجراءات الحجز الإداري وجوبية أم جوازية ؟

أول ما يلاحظ على نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن طريق الحجز الإداري قد جعل جوازياً ، فقد استهلكت نصها بعبارة ( يجوز أن تتبع إجراءات الحجز الإداري .... إلخ ) ومن ثم تكون المسألة تقديرية للجهة التي تريد إجراء

الحجز إن شاءت اتبعت إجراءات الحجز الإدارى وإن أرادت لجأت إلى الطريق العادى وهو طريق الحجز القضائى المنصوص عليه فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .  
ثم أن جهات الإدارة وإن أجاز لها القانون سلوك طريق الحجز الإدارى لتحصيل مستحقاتها فإن ذلك لا يعصمها فى النهاية من المثول امام القضاء والامتثال لحكمه .

### الخلاصة

- ١- أن حجز المال هو وضعه تحت يد القضاء بقصد منع التصرف فيه بما يضر حقوق الدائنين
- ٢- أن الحجز نوعان حجز قضائى وحجز إدارى .
- كما أن فيصل التفرقة بين الحجز القضائى والإدارى هو مصدر أمر الحجز .
- ٣- أن الحجز الإدارى هو مجموعة إجراءات قانونية بموجبها يحق للحكومة أو الاشخاص الاعتبارية حجز اموال مدينىها استيفاء لحقوقها .
- كما أن الغرض من تقرير الحجز الإدارى هو اقتضاء الإدارة حقوق الخزانة العامة على وجه السرعة وحتى لا تعرضها للضياع .
- ٤- أن الحجز الإدارى قد جعل جوازيًا للإدارة أن تتبع إجراءاته أو لا تتبعها .  
وأن للإدارة التى اختارت سلوك طريق الحجز القضائى أن تعود فتتركه لتلجأ إلى طريق الحجز الإدارى .
- ٥- أن المستحقات التى يجوز إستيفاؤها عن طريق الحجز الإدارى محددة على سبيل الحصر فى القانون بما يوجب الالتزام بها وعدم القياس عليها .

\* \* \* \* \*

**الجزء الرابع : أهم الأحكام والمبادئ التي أصدرتها  
محكمة النقض في مجال الحجز الإداري**



**الباب الأول : أهم الأحكام التي أصدرتها  
محكمة النقض في مجال الحجز الإداري**



المبدأ القانوني :

- ١ - متى كان يبين من تقرير الطعن أن الذي قرر بالطعن هو المستشار الملكي المساعد بإدارة قضايا الحكومة نائباً عن وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب وأن المطعون عليه هو مدير أحد البنوك المعروفة في مصر ، وكانت هذه البيانات هي بذاتها الواردة في الحكمين الابتدائي والاستئنافي المطعون فيهما وتدل على أن الطعن رفع من وزير المالية بالصفة التي كان متصفاً بها أمام محكمة الموضوع فإنه ليس في عدم ذكر اسم وزير المالية ومدير البنك ما يؤدي إلى تجهيلهما مما يستوجب بطلان التقرير .
- ٢ - لما كان من شأن الحجز التحفظي الذي توقعه مصلحة الضرائب قبل توقيع الحجز التنفيذي أن يحبس أموال المحجوز عليه من وقت توقيعه فإن مصلحة الطاعة تكون محقة في التقرير بالطعن في الحكم الذي يصدر بعدم الاعتداد بهذا الحجز ، ولا يصح القول بأن استعمال الطاعة لحقها في الطعن بالنقض يعتبر استعجالاً غير مشروع .
- ٣ - إن الشارح وقد خول للمدير العام لمصلحة الضرائب توقيع الحجز التحفظي على أموال الممول قبل ربط الضريبة استثناء من القانون العام كفل في الوقت ذاته استقرار الحالة الاقتصادية ودعم الائتمان العام بوضع ضمان كاف لعدم إساءة استعمال هذا الحق الاستثنائي بحبس الأموال لمدة غير محددة ، ولا جدال في أن توقيع حجز تحفظي جديد كلما مضى شهران على الحجز التحفظي الأول دون أن تكون الضريبة قد ربطت من شأنه تفويت هذا الغرض .
- ٤ - إذا كان المطلوب من القضاء المستعجا هو عدم الاعتداد بالحجز التحفظي الثاني الذي أوقعته مصلحة الضرائب على أموال الممول بعد مضى شهرين من تاريخ توقيع الحجز التحفظي الثاني لأسند له في القانون ولا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية .

## الوقائع

أقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٢٢٥٣ سنة ١٩٥١ مستعجل القاهرة ، وطلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الإعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير الموقع عليه من الطاعة تحت يد مدير البنك العثماني " المطعون عليه الثاني ، في ١٣ من يونية سنة ١٩٥١ واعتباره عديم الأثر . وبجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أضاف المطعون عليه الأول إلى هذا الطلب طلباً آخر هو عدم الإعتداد بالحجزين التحفظين الموقعين أثناء نظر الدعوى في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥١ و ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ واستند في دعواه إلى أن الضريبة لم تربط عليه في خلال الشهرين التاليين للحجز والمنصوص عليهما في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ المعدلة للمادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ فدفعت الطاعة بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى . وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حكمت محكمة الأمور المستعجلة أولاً : برفض هذا الدفع ، وباختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى ، وثانياً في الموضوع وبصفة مستعجلة بعدم الإعتداد بالحجز الموقع في ١٣ من يونية سنة ١٩٥١ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٥١ و ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، فأستأنفت الطاعة وقيد استئنافها برقم ٦٨ سنة ١٩٥٢ س القاهرة . وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فقررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر / ..... ومرافعة المحامين عن الطاعة والمطعون عليه الأول والنيابة العامة وبعد المداولة . من حيث إن المطعون عليه الأول دفع ببطلان الطعن استناداً إلى أن تقرير الطعن لم يرد به بيان اسم كل من الطاعن والمطعون عليه الثاني وفقاً لما توجبه المادتان ١٠ ، ٤٢٩ من قانون المرافعات ، وإلى أن الطاعة لم تودع قلم الكتاب

صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي الذى أحال عليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه ولا صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ، وهما من الأوراق التى يحتم القانون أيداعها وفقاً للمادة ٤٣٢ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن هذا الدفع بشقيه على غير أساس ، ذلك أو لا بانه يبين من تقرير الطعن أن الطاعن الذى قرر بالطعن هو المستشار الملكى المساعد بإدارة قضايا الحكومة نائباً عن وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب وأن المطعون عليه الثانى هو مدير البنك العثمانى بشارع عبد الخالق ثروت باشا قسم عابدين بالقاهرة . وهذه البيانات هى بذاتها الواردة فى الحكمين الابتدائي والاستئنائي المطعون فيهما وتدل على أن الطعن رفع من وزير المالية بالصفة التى كان متصفاً بها أمام محكمة الموضوع ، وليس فى عدم ذكر اسمى وزير المالية ومدير البنك العثمانى ما يؤدى إلى تجهيلهما مما يستوجب بطلان التقرير متى كانت البيانات الواردة به كافية للتعريف بهما كما هو الحال فى هذا الطعن .

وثانياً : بأنه غير صحيح أن الصورتين المطابقتين للأصل للحكمين الابتدائي والاستئنائي لم تودعا إذ يبين من الإطلاع على حافظة الطاعنة أنها أودعتهما فى الميعاد .

ومن حيث إن المطعون عليه الأول دفع كذلك بعدم قبول الطعن لعدم وجود مصلحة للطاعنة فيه بعد أو أوقعت حجزاً تنفيذياً تحت يد المطعون عليه الثانى فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ لنفس الأسباب وضمناً للحقوق التى أوقعت من أجلها الحجز التحفظية موضوع الطعن ، وهو بطبيعته يمتاز عنها بقوته التنفيذية وبذلك لم تعد لها مصلحة فى قيام هذه الحجز وفقاً للمادة ٤ من قانون المرافعات ، وعلى فرض وجود مصلحة لها فيها فإنها تكون مصلحة قليلة الأهمية لا تتناسب مع ما يصيب المطعون عليه الأول من أضرار بسببها ويكون الطعن بالنقض فى هذه الحالة استعماً لا غير مشروع للحق وفقاً للمادة ٢/٥ من القانون المدنى .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن من شأن الحجز التحفظية المذكورة — وهى سابقة على تاريخ توقيع الحجز التنفيذى — أن تحبس أموال المحجوز عليه من وقت

توقيعها ، فمصلحة الطاعنة إذن محققة فى التقرير بالطعن فى الحكم الذى صدر بعدم الإعتداد بهذه الحجوز ، ومن ثم لا يصح القول بان استعمال الطاعنة لحقها فى الطعن بالنقض فى الحكم يعتبر اسعمالاً غير مشروع .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما : فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون . إذ بنى الحكم الإبتدائى قضاءه باختصاص محكمة الأمور المستعجلة بنظر الدعوى وبعدم الإعتداد بالحجوز التحفظية على أن الطاعنة لم تودع الملف الفردى للمطعون عليه الأول حتى تتبين منه المحكمة تاريخ ربط الضريبة ، وأن عدم ربط الضريبة فى خلال شهرين من تاريخ توقيع الحجز الأول يترتب عليه زوال الحجز من تلقاء نفسه وبقوة القانون وفقاً للمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ المعدلة للمادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، وأن المدير العام لمصلحة الضرائب — وقد استنفذ الحق المخول له بالمادة المذكورة بمجرد انتهاء الشهرين التاليين لتوقيع الحجز الأول ، لم يعدله أى حق فى توقيع الحجزين التحفظيين التاليين له بعد انقضاء الشهرين المذكورين . وأن القضاء المستعجل مختص بالحكم بعدم الاعتراف بهذه الحجوز لأنها باطلة بطلاناً أصلياً ، وإذ أضاف الحكم الاستئنافى إلى ذلك أن ما تدعيه الطاعنة من أن إجراءات الربط قد تمت بإعلان المطعون عليه الأول بالنماذج رقمى ١٨ و ١٩ فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ٨ من يناير سنة ١٩٥١ ، ٢٩ من مارس سنة ١٩٥١ وإعلانه باستمارة الرابط رقم ٤ ضرائب فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٥١ ما تدعيه الطاعنة من ذلك لو كان صحيحاً لما كان هناك ما يدعوها إلى توقيع الحجوز التحفظية وبأشرت إجراءات التنفيذ وفقاً لنص المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وأنه مما يؤكد هذا النظر أن النموذج رقم ٤ ضرائب أعلن المطعون عليه الأول فى مواجهة النيابة فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٥١ أى قبل توقيع الحجز التحفظى الأول فى ١٣ من يونيو سنة ١٩٥١ ، إذ بنى الحكم الإبتدائى والاستئنافى قضاءهما على الأسباب السابق بيانها فقد خالفا القانون ، ذلك أولاً : بأن الطاعنة قدمت إلى المحكمة الاستئنافية

المستندات القاطعة فى أن الضريبة ربطت على المطعون عليه الأول قبل انقضاء شهرين من تاريخ توقيع الحجز الأول ، ومن ثم يكون الحجز المذكور مستوفيا لأركانه الجوهرية ولا يكون القضاء المستعجل مختصاً بنظر الدعوى . وثانياً : بأن ما قرره الحكم من أن المدير العام لمصلحة الضرائب قد استنفذ الحق المخول له بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ بمجرد انتهاء الشهرين التاليين لتوقيع الحجز التحفظى ، الأول يناقض نص المادة المذكورة ويتنافى مع الحكمة التى توخاها المشرع من تقريره وهى حماية حقوق الخزانة من محاولة تهرب الممولين من أداء الضريبة ، وهذه الحماية تنهار لو امتنع على مصلحة الضرائب توقيع حجز جديد بعد انقضاء شهرين على الحجز الأول دون أن تربط الضريبة . على أن الثابت هو أن الضريبة ربطت قبل مضى شهرين على توقيع الحجز التحفظى الأول . ومن حيث أن هذا السبب مردود أولاً بأنه لما كانت الطاعنة قد اعتمدت فى توقيع الحجز التحفظية المشار إليها على الحق المخول لها بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ المعدلة للمادة ٩٠ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ . وكان المطلوب من القضاء المستعجل هو عدم الاعتداد بهذه الحجز لعدم توافر شروط توقيعها ، وكان الحجز الأول الموقع فى ١٣ من يونية سنة ١٩٥١ لم يعقبه ربط الضريبة فى خلال الشهرين التاليين له ومن ثم لم يعد له وجود قانونى وكان الحجزان التاليان قد وقعا بعد مضى المدة المذكورة أيضاً وبعد أن استنفذ مدير الضرائب حقه المخول له بالمادة المشار إليها ، ومن ثم لم يعد لهما سند فى القانون — لما كان ذلك ، فإن هذه الحجز تعتبر عقبات مادية وبالتالي يكون القضاء المستعجل مختصاً بالحكم بعدم الاعتداد بها ، ومردود ثانياً بأن الشارع وقد خول للمدير العام لمصلحة الضرائب توقيع الحجز التحفظى على أموال الممول قبل ربط الضريبة استثناء من القانون العام — كفل فى الوقت ذاته استقرار الحالة الاقتصادية ودعم الاقتصاد العام بوضع ضمان كاف لعدم إساءة استعمال هذا الحق الاستثنائى بحبس الأموال لمدة غير محدودة . ولا جدال فى أن توقيع حجز تحفظى جديد كلما مضى شهران على الحجز التحفظى الأول دون أن تكون الضريبة قد ربطت من شأنه تفويت هذا الغرض .

ومن حيث أن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم شابه القصور إذ لم يقيم وزناً للمستندات التى قدمتها الطاعنة الدالة على ربط الضريبة بمقولة إنه لو كان الربط قد تم لأوقعت الطاعنة حجزاً تنفيذياً مع أن هذا القول لا يصلح رداً على المستندات المذكورة وقد قررت الطاعنة فى مذكرتها المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية بجلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٢ أنها فضلت توقيع حجز تحفظى حتى تفصل لجنة الطعن فى الطعن المقدم إليها من الشركة المالية والتجارية بحيث إذا عدلت اللجنة أرباح الشركة بالزيادة على ما قدرته الطاعنة أمكنها تعديل الربط على المطعون عليه الأول ، لأن له حصة مقدارها ٤٠٪ من أرباح الشركة ، ولكن الحكم أغفل هذا كما أغفل المستندات وهذا منه قصور يعيبه .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم المطعون فيه من أنه أشار إلى المستندات المقدمة من الطاعنة وقرار أن الربط المزعوم تم فى ١٦ مايو سنة ١٩٥١ أى قبل توقيع الحجز التحفظى الأول وأن الطاعنة لم تعتد به لعله ما وإلا لما أوقعت الحجز التحفظية - بناء على المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ مما يفيد أن المحكمة لم تغفل مستندات الطاعنة المشار إليها وأنها أدخلتها فى ميزان التقدير ، أما قول الطاعنة بأنها فضلت توقيع حجز تحفظية على مباشرة التنفيذ إعمالاً للربط الذى تقول إنها أعلنت به المطعون عليه الأول حتى يصدر قرار اللجنة فى الطعن المقدم إليها من الشركة المالية والتجارية ، فليس من شأنه أن ينفى ما قرره الحكم من أن الطاعنة لم تعتد بالربط ولم تجعله أساساً لهذه الحجز التحفظية مما يجعل المحكمة فى حل من بحث توافر شروطها القانونية مع صرف النظر عن ادعاء الطاعنة بحصول الربط هذا الادعاء الذى أهدرته بتوقيع الحجز التحفظية التى لا يكون توقيعها إلا فى حالة عدم حصول الربط .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

**لذلك**

**رفضت المحكمة الطعن.**

٢- الطعن رقم ٤٢٠ ، ٤٥٤ سنة ٢١ ق

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٥٤

### المبدأ القانونى :

١ - لا يجوز وقف إجراءات بيع الأشياء المحجوز عليها إداريا بمعرفة مصلحة الضرائب استيفاء لدين الضريبة إلا فى حالات ثلاث : الأولى دفع الممول المبلغ المحجوز من أجله عملا بقاعدة "الدفع أولا فالمعارضة" والثانية أن يصدر حكم من المحكمة الابتدائية لمصلحة الممول بعدم استحقاق مبلغ الضريبة المحجوز من أجله والثالثة أن تكون إجراءات الحجز قد شابها بطلان جوهري لا يحتمل شكا إذ يعتبر الحجز فى هذه الحالة بمثابة عقبة مادية تحول بين المحجوز عليه وبين ماله فيملك القضاء المستعجل الأمر بإزالتها ، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث لا يصح وقف البيع الإدارى ، وإذن فمضى كانت محكمة الأمور المستعجلة قد قضت بوقف إجراءات بيع الحجز الإدارى استنادا إلى أن بعض نشاط المحجوز عليها لا يخضع للضريبة باعتبارها معصدا تعليميا فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

٢ - أن الميعاد الذى حدده القانون للطعن بالنقض هو ميعاد واجب المراجعة فى جميع الأحوال ، ويترتب على تفويته سقوط الحق فى الطعن حتما وعلى المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٣٨١ من قانون المرافعات ، وإذا كان الشارع قد خالف الأصل الذى يقوم عليه لهذا النص فى خصوص الاستئناف الفرعى ، فإجاز فى المادة ٤١٣ مرافعات للمستأنف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا فرعيا بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلى فإن ذلك إنما جاء على سبيل الاستثناء وبمنص صريح فى القانون مما لا يجوز معه القياس فى حالة الطعن بطريق النقض .

## الوقائع

فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥١ أوقعت مصلحة الضرائب حجزاً تنفيذياً إدارياً على منقولات مدرسة ..... بالقاهرة التابعة للشركة ..... وفاء لمبلغ ..... جنيهاً قيمة الضريبة التى قدرتها المصلحة عن الأرباح الاستثنائية للشركة المذكورة عن المدة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٥ ، وحدد لبيع المحجوزات يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ .

## الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ، ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولات .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل فى أنه فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥١ أقامت الشركة على مصلحة الضرائب دعوى لدى محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة قيدت فى جدولها برقم ٩٨٤ سنة ١٩٤١ طلبت فيها الحكم بصفة مستعجلة أصلياً ببطلان هذا الحجز واحتياطياً بإيقاف إجراءات البيع حتى يتم الفصل فى الدعوى الموضوعية التى رفعتها الشركة على المصلحة والمحدد لنظرها جلسة ٥ من إبريل سنة ١٩٥١ بمحكمة القاهرة الابتدائية التجارية والتى طلبت فيها الحكم ببطلان قرار لجنة التقدير الصادر فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وما ترتب عليه من إجراءات بما فيها الحجز التنفيذى الإدارى المشار إليه ، وأسست الشركة الدعوى المستعجلة أولاً - على أن المنشأة التى تديرها هى مؤسسة تعليمية معفاة من الضريبة وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، وثانياً على أن الأوراد التى وقع الحجز بناء عليها لم تصدر باسم الشخص المكلف بأداء الضريبة عن الشركة وفقاً لنص المادة ٩٢ من القانون المشار إليه ، وثالثاً وأخيراً على أن مصلحة الضرائب لم تتخذ الإجراءات التى نص عليها القانون فى خصوص تقدير الضرائب على شركات المساهمة ، وفى ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة المذكورة بصفة مستعجلة ببطلان الحجز

مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومبلغ ..... قرش مقابل أتعاب المحاماة مؤسسة قضاءها على أن هذا الحجز قد وقع باطلا بطلانا جوهريا لأن سند التنفيذ بها فقد ركننا من الأركان الجوهرية التي لا يقوم إلا بها وهو وجود الدين المنفذ به لأن الضريبة ربطت على مؤسسة تعليمية معفاة من الضريبة بنص القانون - رفعت مصلحة الضرائب استئنافا عن هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية قيد فى جدولها الاستئنافى برقم ٦١٤ سنة ١٩٥١ ، وطلبت إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى واحتياطيا الحكم برفضها ، وبنت استئنافها على أن النزاع فيما إذا كان الممول معفى من الضريبة أم غير معفى منها هو نزاع فى أصل الحق لا يختص القضاء المستعجل بالفصل فيه ، وعلى أن المعاهد التعليمية المعفاة من الضريبة هى التى لا ترمى إلى الكسب وليس هذا شأن مدرسة ..... فضلا عن أن هذه المدرسة قد أقرت بخضوعها للضريبة وقامت بأدائها طواعية فى سنة ١٩٤٨ ، وعلى أنها قد أحجمت عن تقديم عقد تأسيس الشركة إلى مصلحة الضرائب لبيان كيانها القانونى ومآل ربحها ، ولم تثبت أنها شركة مساهمة مما حدا بالمصلحة إلى اعتبارها منشأة فردية ، وفى ٣٠ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبتعديل الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى بالنسبة إلى طلب بطلان الحجز التنفيذى ووقف إجراءات التنفيذ التى كان محدد لها يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ لبيع المحجوزات ، وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ ..... قرش مقابل أتعاب محاماه عنهما ، فقررت مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا الحكم بالنقض فيما قضى به من وقف إجراءات التنفيذ ، وقيد طعنهما برقم ٤٢٠ سنة ٢١ ق ، كما قررت الشركة بالنقض فيما قضى به من عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر طلب بطلان الحجز التنفيذى ، وقيد طعنهما برقم ٤٥٤ سنة ٢١ ق - وبجلسة ٢٢ من إبريل سنة ١٩٥٤ قررت هذه المحكمة ضم الطعن الأخير إلى الطعن الأول .

### (الطعن رقم ٤٣٠ سنة ٢١ ق)

من حيث أن هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .  
ومن حيث أنه بنى على أن الحكم المطعون فيه إن قضي بوقف إجراءات البيع قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ نصت على أن قرار لجنة التقدير يكون أساسا لربط الضريبة وعلى أن الضريبة تصبح بموجب هذا الربط واجبة الأداء وأن المادة ٩٢ من القانون المذكور نصت على أن تحصيل الضرائب يكون بمقتضى أيراد التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانونا بوفاء الضريبة للخزانة بغير إخلال بما قد يكون لهم من حق الرجوع على من هم مدينون بها ، وأن المادة ١٠١ منه نصت على أنه لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاق الضرائب إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة الابتدائية فإنه يجب فى هذه الحالة إتباعه إلى أن يفصل نهائيا فى الدعوى - وأن هذه النصوص تسرى على ضريبة الأرباح الاستثنائية وفقا لنص المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وهى جميعا صريحة فى ان قرار لجنة التقدير واجب النفاذ برغم الطعن فيه أمام القضاء شأنه فى ذلك شأن الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل وقد راعى المشرع فى تقدير هذا المبدأ قاعدة "إدفع وعارض" وأن مؤدى ذلك أن النفاذ الذى شمل به القانون قرار لجنة التقدير ملزم للممول ولقضى الأمور المستعجلة على السواء فلا تجوز مخالفته وأن اختصاص هذا القاضى إنما يرد فى هذا الخصوص على ما يكون قد تلا القرار من أسباب تقضى على الالتزام موضوعا أو تبطل إجراءات التنفيذ - وأن الحكم المطعون فيه إذا قضي بعدم اختصاص القضاء المستعجل بطلب بطلان الحجز قد أقام قضاءه على أن هذا الحجز قد خلا من بطلان يرجع إلى عيب شكلى أو نقص ركن جوهرى لا يحتمل شكا أو تأويلا وعلى أن تضرر الشركة منه إنما بنى على سبب موضوعى لا يبرر القول بأن الحجز قد وقع اقتضاء لدين لم يستحق منه شيء فى ذمة الشركة المطعون عليها - وأنه لما كان يبين من هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه أن دعوى الشركة إنما تقوم على مجرد المنازعة فى استحقاق الضريبة التى صدر بها قرار من لجنة التقدير

وكانت هذه المنازعة لا تحول قانونا دون وجوب أداء الضريبة وكان التجاء المطعون عليها إلى المحكمة الابتدائية لاستصدار حكم ببطلان قرار لجنة التقدير لا يوقف استحقاق الضريبة فإن الحكم إذ قضى بوقف اجراءات البيع حتى يفصل فى النزاع الموضوعى يكون قد خالف القانون .

ومن حيث أن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون يكون بالطرق الإدارية وفقا للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ والأمر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ - وأن المادة الثالثة من الأمر العالى السالف الذكر تنص على أنه "لا يمكن إيقاف حجز أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالأموال أو العثور أو الرسوم المستحقة مالم يدفع المنازع المبلغ المقصود إعمال الحجز عليه أو البيع لأجله ، وأن المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه "لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاق الضرائب إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة الابتدائية فإنه يجب فى هذه الحالة إتباعه حتى الفصل نهائيا فى الدعوى" ، وأن المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية تنص على سريان أحكام المادتين ٩١ و ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على هذه الضريبة - ويبين من مجموع هذه النصوص أن إيقاف البيع وفقا لها لا يكون إلا فى حالتين الأولى - دفع الممول المحجوز من أجله عملا بقاعدة "الدفع أولا فالمعارضة" والثانية أن يصدر حكم من المحكمة الابتدائية لمصلحة الممول بعدم استحقاق مبلغ الضريبة المحجوز من أجله - وتضاف إلى هاتين الحالتين حالة ثالثة يملك فيها قاضى الأمور المستعجلة وقف البيع الإدارى بمقتضى السلطة المخولة بموجب المادة ٤٩ من قانون المرافعات وهى حالة ما إذا كانت إجراءات الحجز قد شابها بطلان جوهري لا يحتمل شكا إذ يعتبر الحجو فى هذه الحالة بمثابة عقبة مادية تحول بين المحجوز عليه وبين ماله فيملك القضاء

المستعجل الأمر بإزالتها وفيما عدا هذه الحالات الثلاث لا يصح وقف البيع الإداري ومن ثم لا يجوز لمحكمة الأمور المستعجلة أن تقضى بإيقاف البيع لقيام نزاع في استحقاق كل أو بعض مبلغ الضريبة المحجوز من أجله - ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن المحكمة لا ترى في إجراءات تنفيذ ورد الضريبة شائبة ظاهرة من شوائب البطلان وقضى تبعا بعدم اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في طلب بطلان الحجز أو عدم الاعتداد به - بعد أن قرر ذلك أمر بوقف البيع إلى أن تقضى محكمة الموضوع في استحقاق كل أو بعض مبلغ الضريبة الذي وقع الحجز من أجله استنادا إلى ما بدا للمحكمة من أن عدم خضوع المطعون عليها للضريبة صحيح بالنسبة إلى نشاطها كمعهد تعليمي وأن الضريبة قدرت على هذا النشاط المعفى منها وعلى سائر أوجه النشاط التي تار نزاع حول حرمان الإعفاء عليها - لما كان ذلك وكانت الحالة التي قضى فيها الحكم بوقف البيع ليست من الحالات التي يخول فيها القانون وقف البيع الإداري الحاصل تنفيذا لورود ضريبة الأرباح ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص وفيما قضى به تبعا لذلك من إلزام الطاعنة بالمصروفات عن الدرجتين الابتدائية والاستئنافية . ومن حيث أن الدعوى صالحة للحكم فيها . ومن حيث أنه لما كان يبين مما سبق من الأسباب أن حالة الدعوى ليست من الحالات التي يجيز فيها القانون البيع الإداري فإنه يتعين الحكم في موضوع هذا الطلب برفضه .

#### **(الطعن رقم ٤٥٤ سنة ٢٠١١ ق)**

من حيث أن مصلحة الضرائب - المطعون عليها - دفعت بعدم قبول هذا الطعن شكلا تأسيسا على أن الطاعنة أعلنتها بالحكم المطعون فيه في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ولم تقرر بالطعن فيه إلا في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أي بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم - وأبدت النيابة العامة رأيها بقبول هذا الدفع . ومن حيث أن هذا الدفع في محله - ذلك أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه أعلن بناء على طلب الطاعنة إلى المطعون عليها في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وأن الطاعنة

قررت طعنها هذا في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ولما كانت المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات تنص على أن ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من تاريخ إعلانه مالم ينص القانون على خلاف ذلك وعلى أن هذا الميعاد يجري في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه ، وكانت المادة ٣٨١ من هذا القانون تنص على أنه يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق في الطعن ، وكانت المادة ٤٢٨ منه تنص على أن ميعاد الطعن بالنقض هو ثلاثون يوما ، لما كان ذلك ، فإن عدم مراعاة الطاعة هذا الميعاد يترتب عليه سقوط حقها في الطعن - أما قولها بأن طعنها يعتبر طعنا فرعيا للطعن المرفوع من المطعون عليها عن نفس الحكم فلا تلزم فيه مراعاة ميعاد الطعن فمردود بأن الميعاد الذي حدده القانون للطعن بالنقض هو ميعاد واجب المراعاة في جميع الأحوال على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ١٦١ سنة ٢٠ ق ، ويترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن حتما ، وعلى المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٣٨١ من قانون المرافعات ، وإذا كان الشارع قد خالف الأصل الذي يقوم عليه هذا النص في خصوص الاستئناف الفرعي فأجاز في المادة ٤١٣ مرافعات للمستأنف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا فرعيا بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي فإن ذلك إنما جاء على سبيل الاستئناف وبنص صريح في القانون مما لا يجوز معه القياس في حالة الطعن بطريق النقض ومما يؤكد هذا ما ورد في المذكرة الإيضاحية لمشروع الرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض إذ جاء فيها "ولم ينص في المشروع على النقض الفرعي إذ رأى أنه ليس من المرغوب فيه أن يسهل للخصم الذي ير لزوما للطعن في الحكم من تلقاء نفسه طريقة الطعن فيه بصفة فرعية بمناسبة طعن رفعه غيره ، ولم يرد في قانون المرافعات الجديد ما يغير هذا النظر .

### **لذلك**

**ينتهي الحكم بعدم قبول هذا الطعن شكلا .**

### ٣- الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٦ ق

جلسة ٢ مارس سنة ١٩٩٢

المبدأ القانوني :

الحجز القضائي على أموال المشروعات التي يدخل نشاطها في أحد المجالات المقررة بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والتي يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي - جائز . علة ذلك " المواد ١٣ ، ٣/٧ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة " توقييم حجز اداري على أموال تلك المشروعات . أثره البطلان .

#### الوقائع

في يوم ١٩٨٦/٢/٢٢ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦ في الاستئناف رقم ٢٨٨ سنة ٤٠ ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع : بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة . وفي نفس اليوم أودع الطاعن مذكرة شارحة . وفي ٤/٩ ، ١٠ ، ١٩٨٦/٤/٢١ ، ١٩٩٠/٥/١٥ ، أعلن المطعون عليهم بصحيفة الطعن . ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه . وبجلسة ١٩٩١/١٢/٩ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعه . وبجلسة ١٩٩٢/٢/٣ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامي الطاعنين والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/ .....  
والمرافعة وبعد المداولة.  
حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث أن الوقائع - على ما يبين  
من الحكم المطعون فيه و سائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن البنك المطعون ضده  
الأول أقام الدعوى رقم ٨٣ لسنة ١٩٨١ تنفيذ الاسكندرية بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز  
الإدارى الذى أوقعته المصلحة الطاعنة على أمواله لدى البنك المطعون ضده الثالث بتاريخ  
١٩٨١/٦/٢٠ وفاء لمبلغ ..... واعتباره كأن لم يكن وقال بياناً لذلك أنه بموجب عقد مؤرخ  
١٩٧٨/٤/١ تنازلت له الشركة المطعون ضدها الثانية عن مقرها الكائن  
برقم ..... بالأسكندرية ، ثم بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ قامت الطاعنة بتوقيع حجز إدارى  
على أمواله لدى البنك المطعون ضده الثالث وفاء للمبلغ سالف الذكر - ادعت استحقاقها  
له قبله باعتباره مسئولاً بالتضامن مع المطعون ضدها الثانية عن الضرائب المستحقة عليها  
لعدم الإخطار عن واقعة التنازل عملاً بالمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .  
وإن لم تتخذ الطاعنة إجراءات ربط هذه الضريبة فى مواجهته وكان حله محل الشركة  
المطعون ضدها الثانية فى مقرها المشار إليه لا يعد تنازلاً فى حكم المادة سالف الذكر فقد أقام  
دعواه بطلباته السابقة . وبتاريخ ١٩٨٤/٢/٤ حكمت المحكمة بإجابة المطعون ضده الأول  
إلى طلبه . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٨ سنة ٤٠ ق الاسكندرية.  
وبتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة  
فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وإن عرض  
على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .  
وحيث أن مبنى الطعن مخالف الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه  
والقصور فى التسبيب إذ أيد الحكم الابتدائى بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى الذى أوقعته

المصلحة الطاعنة على أموال البنك المطعون ضده الأول تحت يد البنك المطعون ضده الثالث - على ما أورده ذلك الحكم فى أسبابه من عدم مسئولية البنك المطعون ضده الأول عن أداء الضرائب المستحقة على الشركة المطعون ضدها الثانية لعدم شغلة الشقة - المدعى بالتنازل عنها ، فضلاً عن تنازل البنك المذكور عنها إلى شركة ..... دون أن يفصح الحكم عن المصدر الذى استقى منه علمه بذلك - هذا بالإضافة إلى أن واقعة تنازل الشركة المطعون ضدها الثانية للبنك المذكور عن تلك الشقة ثابتة بموجب عقد البيع بالجدك المحرر بين الإثنين بتاريخ ١٩٧٨/٤/١ - مما تحقق بها مسئولية التنازل إليه بالتضامن مع التنازل عن الضرائب المستحقة على الأخير وفقاً لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك بغض النظر عن شغل التنازل إليه للشقة المتنازل عنها أو عدم شغله لها . وحيث أن هذا النعى غير منتج ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقام الحكم قضاءه على دعائم متعددة مستقلة تكفى إحداها لحمل قضاؤه ، فإن النعى على الدعائم الأخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج . لما كان ذلك وكان النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة - المطبق على واقعة النزاع على أن " يقصد بالمشروع فى تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة " وفى المادة الثالثة منه على أن " يكون استثمار المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ..... وذلك فى المجالات الآتية ..... ٥- بنوك الاستثمار ..... " وفى الفقرة الثانية من المادة السابعة على أن " ولا يجوز حجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائى " يدل على أنه لا يجوز حجز عن غير الطريق القضائى المشار إليه فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية على أموال المشروعات التى يدخل نشاطها فى أحد المجالات المقررة فى هذا القانون ويوافق عليها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة لما فى إجراءات هذا الحجز من ضمانات لذوى الشأن لا تتوافر

فى الحجز الإدارى الذى تنفرد به جهة الإدارة - مما مؤداه أنه إذا وقع حجز إدارى على أموال تلك المشروعات - سواء كان حجزاً تحت يد المدين أو تحت يد الغير - فإنه يكون باطلاً . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى الموقع من المصلحة الطاعنة بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٠ على مستحقات البنك المطعون ضده الأول تحت يد البنك المطعون ضده الثالث على أنه لا يجوز الحجز الإدارى على أموال المشروعات المرخص بها وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - وكان الثابت فى الدعوى أن نشاط البنك المطعون ضده الأول يدخل فى أحد المجالات المقررة فى القانون المشار إليه ومرخص به بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ مما لا يجوز معه الحجز الإدارى على أمواله طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المشار إليه ، وإذا كانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ، فإن النعى على الدعامات الأخرى - أياً كان وجه الرأى فيها - يكون غير منتج ، ويكون الطعن فى جملته على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

### **لذلك**

**رفضت المحكمة الطعن ، وألزمت الطاعنة بالمصروفات .**

٤- الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٨ ق

جلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٩٥

المبدأ القانوني :

حق مصلحة الضرائب تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة طبقاً لأحكام قانون الحجز الإداري وجوب مراعاة الشروط التي استلزمها المشرع لصحة اجراءات الحجز الإداري م ١٦٧ ق الضرائب . قانون المرافعات هو القانون العام الذي يرجع اليه فيما يتعلق بالمجوز الإداري عند خلو قانون الحجز الإداري من نص ينظم حالة معينة أو إجراء معين ( م ٧٥ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ) . خلو القانون المذكور من بيان كيفية اخبار المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز اثره . الرجوع إلى قانون المرافعات للتصرف على الطريق الذي رسمه للاعلان ، وجوب ان يتم الاخبار بورقه من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات لا يغني عن ذلك الخطأ المسجل المصحوب بعلم الوصول .

#### الوقائع

في يوم ١٩٨٨/٥/٢ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٣/٩ في الاستئناف رقم ٧٣٠٨ سنة ١٠٤ ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وفي نفس اليوم أودع الطاعن مذكرة شارحة وحافطة بمستنداته . وفي ١٩٨٨/٦/٢٩ ، ١٩٩٠/١٠/٣١ أعلن المطعون عليهما بصحيفة الطعن . وفي ١٩٨٨/٧/٥ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلبوا فيها رفض الطعن، ثم أوعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه . وبجلسة ١٩٩٥/٥/٢٩ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة قرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعه . وبجلسة ١٩٩٥/١٠/١٦ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/ .....

والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث أن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه و سائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٥ عابدين على الطاعن بصفته والبنك المطعون ضده الثانى بطلب الحكم ببطلان الحجز الادارى الموقع من مأمورية ضرائب الجيزة أول تحت يد البنوك على أمواله واعتباره كأن لم يكن ، تأسيساً على أن الدين الضريبى محل الحجز متنازعاً فيه ، وبتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥ حكمت المحكمة فى مادة تنفيذ موضوعية برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٦ مدنى مستأنف جنوب القاهرة وبتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئته استئنافيه بعدم اختصاصها قيماً بنظر الاستئناف وباحالته إلى محكمة إستئناف القاهرة فقيده بجدولها برقم ٧٣٠٨ لسنة ١٠٤ ق – وتمسك المطعون ضده الأول بأنه لم يعلن بالحجز إعلاناً صحيحاً، وبتاريخ ١٩٨٨/٣/٩ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف واعتبار الحجز كأن لم يكن ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأته فيها رفض الطعن ، وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها . وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه باعتبار الحجز الادارى – حجز ما للمدين لدى الغير – كأن لم يكن على ان ابلاغ المحجوز عليه به بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لا يغنى عن وجوب اعلانه

بصورة من محضر الحجز بورقه من أوراق المحضرين طبقا للمادة السادسة من قانون المرافعات ، فى حين أنه لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فى شأن طريقه اعلان المحجوز عليه بالحجز الادارى لأن الحجز متعلق بدين ضريبى والمادة ١٤٩ من قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المكمل لقانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أعتبرت الاعلان المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول له قوة الاعلان الذى يتم بالطرق القانونية ، فيكون اعلان الحجز الادارى إلى المحجوز عليه - الممول - بذات الطرق، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة ١٦٧ من قانون الضرائب على الدخل الصادر به القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن يتبع فى تحصيل الضرائب والمبالغ الاخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى والاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون يدل على أن لمصلحة الضرائب تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة بمقتضى أحكام قانون الحجز الادارى ، فإذا ما لجأت إلى هذا الطريق وجب عليها مراعاة الشروط التى استلزمها المشرع لصحة إجراءات الحجز الادارى ومنهـا الكيفية التى يتم بها اعلان محضر الحجز ، ذلك أن قانون الضرائب على الدخل خلا من تنظيم لاعلان الحجز وما ورد فى المادة ١٤٩ منه بشأن الاعلان إنما ينصرف إلى الاجراءات الخاصة باعلان المولين بربط الضريبة أو أمام لجان الطعن ، لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النص فى المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى على أنه " فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون تسرى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التى لا تتعارض مع أحكام هذا القانون " يدل على أن قانون المرافعات هو القانون العام الى يرجع إليه فيما يتعلق بالحجوز الادارية عند خلو قانون الحجز الادارى من نص ينظم حالة معينة أو اجراء معينة

ولما كانت المادة ٢٩ من قانون الحجز الادارى سالف الذكر بعد أن أوجبت فى فقرتها الأولى اعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز بينت أن هذا الاعلان يتم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إلا أن فقرتها الأخيرة - التى أوجبت على الحاجز أخبار المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز لم تبين كيفية هذا الاخبار ومن ثم فإنه يتعين الرجوع فى هذا الشأن إلى قانون المرافعات للتعرف على الطريق الذى رسمه للاعلان ، وإن نصت المادة السادسة من قانون المرافعات على أن كل اعلان أو تنبيه أو اخبار أو تبليغ أو إنذار يكون بواسطة المحضرين فإنه يجب أن يتم اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز الذى اعلن إلى المحجوز عليه بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة فى قانون المرافعات ولا يغنى عن هذا الاجراء الخطاب المسجل المصحوب بعلم الوصول ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم فى قضائه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه على غير أساس .  
وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

**القرار**

**رفضت المحكمة الطعن والزممت الطاعن بالمصروفات .**

## ٥- الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٧٢ ق

جلسة ٥ يوليو سنة ٢٠٠٤

### المبدأ القانوني :

سقوط الحجز بانقضاء ثلاث سنوات على إعلان الحاجز للجهة المحجوز لديها .  
شرطه . وقوع هذا الحجز تحت يد إحدى الجهات المبينة على سبيل  
الحصر بالمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات .

### الوقائع

فى يوم ٢٠٠٣/٥/٣ م طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر  
بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٦ م فى الاستئناف رقم ١٣١٧ لسنة ١٢٠ ق وذلك بصحيفة طلب فيها  
الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .  
وفى نفس اليوم أودع الطاعن بصفته مذكرة شارحة . وفى ٢٠٠٣/٥/١٨ م أعلن المطعون ضده  
بصفته بصحيفة الطعن . وفى ٢٠٠٣/٥/٢٩ م أودع المطعون ضده بصفته مذكرة بدفاعه طلب  
فيها رفض الطعن . ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها بقبول الطعن شكلاً  
وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه لما ورد بأسباب الطعن الثانى والثالث والرابع والسابع .  
وبجلسة ٢٠٠٣/١٢/٢٢ م عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير  
بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة . وبجلسة ٢٠٠٤/١/٢٦ م سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة  
على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن بصفته والنيابة العامة  
كل على ما جاء بمذكرته - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسته اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/ .....

والمرافعة ويعيد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث أن الوقائع - على ما يبين  
من الحكم المطعون فيه و سائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن البنك المطعون ضده أقام

الدعوى رقم ١٤٨٥ لسنة ٩٨ مدنى جزئى عابدين بطلب الحكم بسقوط الحجز القضائى الموقع من الطاعن بصفته تحت يد البنك المطعون ضده بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٩٢م على أموال شركة ..... تنفيذاً للحجز التحفظى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٩٢م الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية وذلك لعدم إعلان الرغبة فى تجديد الحجز رغم ورور أكثر من ثلاث سنوات على توقيعه ، حكمت المحكمة بجلسة ٢٥/٩/٢٠٠١م رفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣١٧ لسنة ١٢٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٦/٤/٢٠٠٣م قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط الحجز واعتباره كأن لم يكن . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ أقام قضاءه بسقوط الحجز الصادر لصالحه على سند من نص المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات التى تقضى بأن الحجز الموقع تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها بهذه المادة لا يكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات فى حين أنه ليس من الجهات المنصوص عليها بالمادة سالفة الذكر ومن ثم لا تسرى عليه أحكامها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات على أن الحجز الموقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها لا يكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعلان مالم يعلن الحاجز المحجوز لديه فى هذه المدة باستبقاء الحجز فإن لم يحصل هذا الإعلان أو لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات اعتبر الحجز كأن لم يكن مهما كانت الإجراءات أو الإتفاقات أو الأحكام التى تكون قد تمت أو صدرت فى شأنه ولا تبدأ مدة الثلاث سنوات المذكورة بالنسبة إلى خزانة المحكمة إلا من تاريخ إيداع المبالغ المحجوز عليها يدل على أن حكمه لا ينصرف إلا إلى إحدى

الجهات المبينة به على سبيل الحصر والتي يجمعها أنها وحدات حكومية أو هيئات أو مؤسسات عامة وما يتبعها ومن ثم فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله ، وكان النص فى المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧م ببعض الأحكام بمزاولة عمليات البنوك على أنه يجب أن تتخذ البنوك التى تعمل فى جمهورية مصر العربية شكل شركات مساهمة مصرية ... والنص فى المادة ٢١ من القرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧م على أن يتم تسجيل البنوك وفقاً للشروط الآتية : ١- أن يتخذ البنك أحد الأشكال الآتية : أ- شركة مساهمة مصرية جميع أسهمها إسمية ، ب- ..... ، ج- ..... والنص فى المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤م على أن تلغى المؤسسة المصرية العامة للبنوك ويقوم البنك المركزى المصرى بمباشرة الاختصاصات التى كانت مخولة لها ، وإذ صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥م فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى - وحسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - لمواجهة تطورات السياسة الإقتصادية فى البلاد الأمر الذى دعت معه الحاجة إلى توفير أكبر قدر من حرية العمل أمام البنوك الوطنية دون قصر نشاطها على نوعية معينة ، ناصاً فى مادته الأولى على أن البنك المركزى المصرى شخصية اعتبارية عامة مستقلة يقوم بتنظيم السياسة النقدية والإئتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة بما يساعد على تنمية الإقتصاد القومى ودعمه وإستقرار النقد المصرى ، ويباشر السلطات والإختصاصات المخولة له بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والإئتمان ووفقاً لأحكام والقواعد المنصوص عليها فيه بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، وفى المادة الخامسة على أن يتبع البنك أساليب الإدارة وفقاً لما يجرى عليه العلم فى المنشآت المصرفية دون التقييد بالنظم والقواعد الإدارية والمالية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها فى الحكومة والقطاع العام ، وفى مجال تنظيم الجهاز المصرفى أوضحت المادة ١٥ من القانون المذكور تعريفاً لما يعتبر بنك تجارياً أدخلت فيه تطویر للبنوك التجارية من حيث نوع وحجم العمليات التى تقوم بها ، وأوجبت المادة ١٨ ان يكون لكل بنك مجلس إدارة يشكل

على النحو المبين بها ، وأوضحت المادة ١٩ اختصاصات هذا المجلس باعتباره السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ووضع السياسة التى ينتهجها والإشراف على تنفيذها وإصدار القرارات واللوائح بالنظم التى يراها كفيلة بتحقيق الأغراض والغايات التى قوم على تنفيذها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧م فى إطار السياسة العامة للدولة وأوضحت نوعيات لهذه الإختصاصات ، فإن مفاد النصوص السابقة مجتمعة أن النظام المصرفى فى مصر تتولاه أصلاً شركات مساهمة تعتبر من أشخاص القانون الخاص وتباشر نشاطها وفقاً لقواعد هذا القانون ، ولا أثر لمساهمة الدولة فى رأس مالها على طبيعة عملياتها أو طرق إدارتها ، وأن مباشرة عمليات البنوك على سبيل الإحتراف مقصورة على هذه الشركات المساهمة ويحظر القيام بصفة أساسية وعلى وجه الاعتياد بأى عمل من أعمال البنوك ما لم يكن القائم به مسجلاً طبقاً للقانون فى سجل خاص يمسكه البنك المركزى ، إلا أن تسجيل البنك فى هذا السجل لا علاقة له بشخصية الشركة المساهمة ، وطبقاً لهذه التشريعات ليس للبنوك أى امتياز مما هو مقرر للمرافق العامة بل هى تباشر عملها كما يباشره أى تاجر يخضع للقانون الخاص وعمالها لا يخضعون لقواعد الموظفين العموميين بل لعقد العمل ، وإذا كان البنك المركزى يشرف عليها وعلى نشاطها فهى رقابة سببها أهمية النشاط المصرفى وذلك كله فيما عدا ما يرد بخلافه قانون خاص ببنك ناصر وغيره مما يعد هيئة عامة ذلك أن الأعمال التى تقوم عليها البنوك بوجه عام ومنها البنك المطعون ضده تعتبر جميعها من قبل الأعمال المصرفية التى تعتمد أصلاً على تنمية الإيداع والاستثمار وتقديم خدماتها الإئتمانية لمن يطلبها وأعمالها هذه بالنظر إلى طبيعتها تخضعها لقواعد القانون الخاص وهى تباشرها بوسائل هذا القانون ولو كان رأس مالها مملوكاً كلياً أو جزئياً للدولة ولا تعد بالتالى من أشخاص القانون إذ لا صلة بين الجهة التى تملك أموالها وموضوع نشاطها ولا بطرائقها فى تسييره وليس من شأن هذه الملكية أن تحل نشاطها عملاً إدارياً أو منفصلاً عن ربحها باعتبارها عرضاً نهائياً تتغياه بل هو مطلبها من تنظيمها لأعمالها وتوجيهها لها ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المحجوز لديه - المطعون ضده - قد انتظم

فى شكل شركة مساهمة ويتبع أساليب الإدارة على النحو سالف البيان وفقاً للعرف المصرفى دون التقيد بالنظم والقواعد الإدارية والمالية المعمول بها فى المصالح الحكومية وليس من شأنه مساهمة الدولة فى رأس ماله أن يجعله جهة حكومية أو هيئة عامة فلا يندرج ضمن الجهات التى حددتها على سبيل الحصر المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات سالف الذكر ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر قولاً من أنه بأن أموال البنك المطعون ضده تعد أموالاً عامة ويعد من الشركات التابعة للمؤسسات العامة وفق القانون الذى ينظمه مع غيره من بنوك القطاع العام فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف رقم ١٣١٧ لسنة ١٢٠ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

**لذلك**

**نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وألزمت البنك المطعون ضده بالمصاريف ، ومبلغ ..... جنبيه مقابل أتعاب المحاماه وحكمت فى موضوع الاستئناف رقم ١٣١٧ لسنة ١٢٠ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف .**

## **الباب الثانى : أهم المبادئ التى أصدرتها محكمة النقض فى مجال الحجز الإدارى**



## ١- المبدأ القانونى :

الحجز عموماً لا يمكن اتمامه على الوجه المطلوب إلا بمشاهدة مندوب الحجز لما يحجز عليه ومواجهة من يقتضى القانون إعلانه أو من ينوب عنه ، فلا يصح فى القانون أن يقع حجز دون مشاهدة ، ولا يصح الاعلان برسول دون مخاطبة المراد اعلانه أو من يصح قانوناً تسليمه الاعلان نيابة عنه .

(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٤/٣/١٩٤٩)

## ٢- المبدأ القانونى :

القانون لا يلزم الحارس بنقل الأشياء المحجوزة من مكان حجزها إلى السوق فإذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة تبديده الحاصلات المحجوز عليها إدارياً لم تقم الإدانة إلا على أساس أنه لم يقدم هذه الحاصلات بالسوق فى اليوم المحدد للبيع فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٤٦ لسنة ١٩ ق جلسة ٥/١٢/١٩٤٩)

## ٣ - المبدأ القانونى :

أ- " إجراءات الحجز الإدارى وبيع المال المحجوز ليست من قبيل الأعمال الإدارية التى تصدرها الحكومة فى سبيل المصلحة العامة وفى حدود القانون بوصفها صاحبة السلطة العامة والتى ينطبق عليها الحظر المنصوص عليه فى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم ، بل هو نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة الدائنة تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الأميرية ، وهو نظام أكثر اختصاراً وأقل نفقة من النظام المرسوم لسائر الدائنين فى اقتضائه ديونهم ، ومن ثم كان من اختصاص المحاكم النظر فى صحة إجراءات الحجز الإدارى وبيع المال المحجوز أسوة باختصاصها بالنظر فى صحة إجراءات البيع الجبرية القضائية " .

ب- " المشرع لم يرسم للمحجوز عليه إدارياً - كما فعل بالنسبة للمحجوز عليه قضائياً - طريقاً للطعن على إجراءات الحجز والبيع بمخالفة القانون بحيث يترتب على تفويته اعتبار هذه الإجراءات صحيحة ، ومن ثم فإن حقه فى الطعن عليها يبقى قائماً حماية لحق ملكيته ، فإذا ما قضى ببطلان هذه الإجراءات اعتبرت كأن لم تتم فلا يترتب عليها أثر ما ، وذلك فى حق الكافة وفقاً للأصل ما لم يحمهم المشرع بنص صريح ومن ثم فإن ملكية العقار المبيع تعتبر أنها باقية فى ذمة المحجوز عليه ولم تنقل منها إلى ذمة الراسى عليه المزداد " .  
(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٣/٢٢)

#### ٤ - المبدأ القانونى :

الحجوز الادارية واجراءاتها لا تعد من قبيل الأوامر الادارية التى لا يجوز للمحاكم الغاؤها وتأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطلان إجراءات هذه الحجوز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع .  
(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٥٣/١١/٢١)

#### ٥ - المبدأ القانونى :

" مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ ، ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائى الذى يوقع بالشروط التى نص عليها هذا القانون وبهذا الحجز القضائى يصبح الشئ بمجرد أمر القاضى بحجزه محتسباً على ذمة السلطة القضائية خاضعاً لتصرفها طبقاً لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى الحجز الإدارى الذى نظمه الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطاً نص عليها فأوجب دائماً لانعقاد الحجز

الإدارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل لعهدته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ويصبح أميناً مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز ، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم إليه الأشياء المحجوزة إدارياً تسليمياً فعلياً أو حكماً ( بعدم قبوله الحراسة ) فإن الحجز الإدارى لا ينعقد ويكون العيب الذى يلحق محضره فى هذه الصورة هو عيب جوهري يبطله ، مما لا محل معه لتطبيق أى المادتين ٣٢٣ ، أو ٢٤١ مرافعات .

(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٠/٤/١٩٥٦ )

#### ٦- المبدأ القانونى :

يجب ذكر صفة كل من شأدى الحجز وعنوانه ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية وجهة صدورها ويشترط فيهما أن يكون لهما حق الإدارة بحسب الظاهر وتجاوز شهادة الجنسين على محضر الحجز ، غير أن كل من تعليمات الضرائب العامة والأموال المقررة والتأمينات الاجتماعية تشترط أن يكون أحد الشاهدين على محضر الحجز من رجال الإدارة المحليين (العمدة أو شيخ البلد أو شيخ الحارة) وغنى عن البيان أن هذه التعليمات ليس لها قوة القانون ، وقد قضى بأن هذا القانون لا يشترط توقيع أحد مشايخ البلد على محضر الحجز.

(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٤/١٣/١٩٥٦)

#### ٧- المبدأ القانونى :

حجز ما للمدين لدى الغير لا يحول دون حق المحجوز عليه فى مطالبة المحجوز لديه بما فى ذمته على أن يكون الوفاء فى هذه الحالة بالإيداع فى خزانة المحكمة .

(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/١٣/١٩٥٧)

#### ٨- المبدأ القانونى :

أوجب الشارع دائماً لانعقاد الحجز الادارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل الى عهده بمجرّد تنصيبه من مندوب الحجز ومن ثم يصبح أميناً مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ولا يسوغ فى تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التى تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها فى (المادة ٥١٢ مرافعات) من هذا القانون مادام المشرع قد أوجب لانعقاد الحجز الادارى عناصراً أو شروطاً مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٣٠)

#### ٩- المبدأ القانونى :

عدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بطلب عدم الاعتداد بالحجز المؤسس على أن الدين المحجوز من أجله قد انقضى قبل توقيع الحجز بطريق المقاصة .  
إذا كانت الدعوى المستعجلة قد رفعت بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز وزوال آثاره القانونية تأسيساً على أن الدين الذى وقع الحجز وفاء له كان قد انقضى قبل توقيع الحجز بطريق المقاصة مع دين ثابت للمحجوز عليه . فإن هذه الطلبات بحسب الأساس الذى بنيت عليه الدعوى والنزاع الى أثر فيها هى طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فضلاً فى ذات الحق لا يملكه قاضى الأمور المستعجلة .

(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٣)

#### ١٠- المبدأ القانونى :

الحجز الإدارى وما يترتب عليه من بيع لا يعتبر من قبيل الأعمال الإدارية التى تصدرها الحكومة بوصفها صاحبة السلطة العامة فتخرج بذلك من اختصاص المحاكم ، وإنما هو نظام مختصر قليل النفقة قصد به التيسير على الحكومة فى اقتضاء ما يتأخر لها على الأفراد من الأموال ، فهو لا يختلف من هذه الناحية عن الحجز والبيع القضائى المقرر لسائر الدائنين فى إقتضاء ديونهم ، ولذلك تختص المحاكم بالنظر فى صحة إجراءات الحجز والبيع الإدارى كما تختص بالنظر فى صحة إجراءات الحجز والبيع القضائى .

(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١١)

#### ١١- المبدأ القانونى :

البطـلـان المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ مرافعات ، والمادة ٢٠ من قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وإن كان يقع بقوة القانون ، إلا أنه لا يتعلق بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة المدين ( دون الحارس ) .

(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

#### ١٢- المبدأ القانونى :

إذا تعدد الحراس ولم يرخص بانفرادهم بالعمل وجب عليهم أن يعملوا مجتمعين طبقا لنص المادة ٧٠٧ / ٢ قانون مدنى .

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥)

#### ١٣- المبدأ القانونى :

كفاية إعلان المدين بصورة السند التنفيذية وعدم ضرورة إعلانه بما عداه من الأوراق الخاصة بتحويل الدين ( مادة ٤٦٠ مرافعات ) لم توجب هذه المادة فى إجراءات التنفيذ إلا إعلان المدين بصورة السند التنفيذية المطلوب التنفيذ به ضده دون حاجة لإعلان ما عداها من الأوراق الخاصة بتحويل الدين .

(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٩)

#### ١٤ - المبدأ القانونى :

حيث أن ما ينعماه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه القصور فى البيان ، ذلك أن الطاعن تمسك بعدم توافر القصد الجنائى لديه لأنه حين تصرف فى المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد إلغاء أمر الأداء الذى وقع الحجز نفاذاً له ، ومن ثم فإن تصرفه هذا ينطوى على خطأ فى الوقائع وجهل بقواعد التنفيذ المدنية مما تنتفى معه مسئوليته الجنائية ومع ذلك فإن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع برد مما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه . وكان من المقرر أن الجهل باحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيها - وهو فى خصوص هذه الدعوى خطأ فى فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم إذ التفت عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

#### ١٥ - المبدأ القانونى :

على المدين بتاريخ إعلان السند التنفيذى إليه عن طريق آخر غير ورقة التنبيه لا يغنى . وإذا خلت ورقة التنبيه من بيان تاريخ إعلان السند التنفيذى ، وكان هذا السند لم يعلن مع إعلان التنبيه فإن تلك الورقة تكون باطلة .

(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)

#### ١٦ - المبدأ القانونى :

قضى الأمور المستعجلة وإن كان مختصاً بنظر دعوى عدم الاعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير بدين معين المقدار وبغير امر من قاضى الأمور الوقتية إلا أن مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى ان لرئيس الجهة الإدارية طالبة الحجز أن يحدد الدين المراد الحجز به حيث يقوم تحديده مقام التحديد

الذى يجريه قاضى الأمور الوقتية فإذا كان الثابت من الوقائع أن رئيس الجهة الإدارية الحاجزة قد أصدر أمراً بتحديد الدين وإن إجراءات حجز الإدارى قد اتخذت بناء على هذا الأمر فإن قاضى الأمور المستعجلة لا يكون مختصاً بالنظر فى دعوى عدم الاعتداد بالحجز المبينة على هذا السبب ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا جانب هذا النظر يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨)

#### ١٧- المبدأ القانونى :

إذا شاب إعلان تنبيه نزع الملكية نقص أو خطأ يترتب عليه البطلان . كذلك إلغاء تنبيه نزع الملكية ( تنبيه بالأداء وإنذار بالحجز العقارى ) يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وزوال ما كان للتنبيه من أثر فى قطع التقادم .

(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)

#### ١٨- المبدأ القانونى :

لم يشترط القانون فى اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها الحارس بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اختلاس أشياء محجزة استناداً إلى ما خلص له من أنه لم يقدم تلك الأشياء للبيع بقصد عرقلة التنفيذ فإنـه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)

#### ١٩- المبدأ القانونى :

جريمة تبديد المحجوزات لا تتحقق إلا باختلاس المحجوزات أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز .

(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣)

#### ٢٠- المبدأ القانونى :

من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانوناً ويظل منتجا آثاره ولو كان مشوباً بالبطلان مادام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص فكون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التى أصدرته أو العمل على عرقلة إجراءات التنفيذ على المحجوزات.

(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)

#### ٢١- المبدأ القانونى :

لا يكفى فى جريمة التبديد مجرد التأخر فى الوفاء بل يتعين أن تقترب من ذلك بانصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه وهو ما قعد الحكم عن استجلائه ومن ثم يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)

#### ٢٢- المبدأ القانونى :

لا يشترط فى حجز ما للمدين لدى الغير أن يسبقه إعلان المدين بسند التنفيذ . بطلان هذا الإعلان لحصوله فى المحل المختار . سكوت المدين عن التمسك بهذا البطلان لا يعتبر فى تنفيذ لاحق بطريق الحجز العقارى نزولاً منه عن هذا البطلان أو رضاه منه بإعلان سند التنفيذ إليه فى المحل المختار .

(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)

## ٢٣- المبدأ القانونى :

لما للحجز الإدارى من عظيم الخطر فقد اشترط المشرع ضرورة أن يصدر به امر مكتوب ممن له الحق فى إصداره وإلا فقد الحجز ركناً من أركانه يجرده من معنى الحجز الإدارى ويدخله فى عداد التعدى الذى لا عاصم له من حكم القانون وقد جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون على أنه قد نص على أن يكون توقيع الحجز الإدارى بناء على أمر كتابى صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام - حسب الأحوال - أو ممن ينوبه كل من هؤلاء عنهم كتابة . وذلك حتى لا يؤدى غياب أحدهم أو بعده عن محال الحجز إلى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة ، عن ولاية القضاء العادى سلطة الفصل فيه .

( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ )

## ٢٤- المبدأ القانونى :

الحجز تحت يد المصالح الحكومية . إعفاء تلك المصالح من إتباع إجراءات التقرير بما فى الذمة ( مادة ٥٦١ مرافعات ) . والاكتفاء بإلزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها فى التقرير . قيام هذه الشهادة مقام التقرير ( مادة ٥٦٢ مرافعات استثناء من المادة ٥٦١ مرافعات ) وبامتناع الجهة الحكومية عن إعطاء الشهادة بعد طلبها أو ذكر غير الحقيقة فيها مؤداه التعرض للجزاءات المنصوص عليها فى المواد ٥٦٥ ، ٥٦٦ مرافعات ( ٣١ ، ٣٢ إدارى ) .

( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ )

## ٢٥- المبدأ القانونى :

إعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز الإدارى طبقاً للمادة ٢٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا يكون صحيحاً إلا إذا سلم الكتاب الموصى عليه المتضمن محضر الحجز إلى شخص المحجوز لديه أو إلى من تكون له صفة النيابة عنه فى استلام هذا الكتاب . إذ لم يرد فى قانون المرافعات بيان كيفية تسليم الكتاب الموصى عليه الذى يعلن به المحجوز لديه حجزاً إدارياً فلا محل للرجوع فى هذا الشأن إلى أحكام قانون المرافعات .

( الطعن رقم ١٥٩٣ لسنة ١٨ ق فى ١٩٦٧/١١/٣ )

## ٢٦- المبدأ القانونى :

يكفى لنفاذ هذا الحكم أن تسجل صحيفة الدعوى بصحة العقد ونفاذه قبل تسجيل التنبيه ( أو إعلان محضر الحجز ) ، وأن يؤشر بمنطوقه فى هامش تسجيل هذه الصحيفة . هذا ولو لم يصدر الحكم بصحة ونفاذ العقد إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يؤشر بمنطوقه على هامش تسجيل الصحيفة إلا بعد تسجيل التنبيه ( أو إعلان محضر الحجز الإدارى ) (الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٦٧/١٣/٧)

## ٢٧- المبدأ القانونى :

يعتبر قيام المحجوز لديه بإعلان المحجوز عليه بالعزم على التنفيذ شرطاً شكلياً مقررأً لمصلحة المحجوز عليه فيكون البطلان المترتب على مخالفته مقررأً لمصلحته بالتالى دون الحاجز الذى لا يكون له أن يتمسك به . وبالتالى ليس للحاجز الاحتجاج بعدم مراعاة المحجوز لديه لحكمها .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٨)

## ٢٨- المبدأ القانونى :

إذا تعدد المدينون وجب إعلان كل منهم وإلا ترتب البطلان .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)

## ٢٩- المبدأ القانونى :

ترتب البطلان لخطأ أو نقص أو عدم إعلان إنذار الحجز العقارى . تقريره لمصلحة المدين الذى لم يعلن أو لم يصح إعلانه ولورثته ولن يمثله . وهذا البطلان نسبى شرع لمصلحة المدين وحده . ولا يقبل من غيره التمسك به .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)

### ٣٠- المبدأ القانونى :

التنفيذ الإدارى على العقار يبدأ بإعلان يوجهه مندوب الجهة الحاجزة إلى المدين صاحب العقار فى شخص واضح اليد عليه مهما تكن صفته ويتضمن تنبيهاً بأداء الدين المنفذ به وإنذاراً بحجز العقار فى حالة عدم الأداء . وإذا تعدد المدينون ملاك العقار المراد التنفيذ عليه وجب إعلان التنبيه بالدفع وإنذار الحجز إلى كل واحد منهم . ومخالفة هذا الإجراء يترتب عليه البطلان .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣٠)

### ٣١- المبدأ القانونى :

قرار لجنة الطعن جائز التنفيذ مؤقتاً ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية . التنفيذ المؤقت يجرى على مسئولية طالب التنفيذ . اذا الغى القرار أو الحكم المنفذ به يتعسرين رد ما يكون قد استوفاه مع تعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ . اعتبار طالب التنفيذ سبب النية منذ اعلانه بالطعن فى الحكم أو القرار المنفذ به . المادتان ١/١٨٥ و ٩٧٨ مدنى .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)

### ٣٢- المبدأ القانونى :

مؤدى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المنازعات الواردة بها والتي يفصل فيها على وجه السعة هى التى ترفع أثناء إجراءات الحجز . وقبل إتمام البيع أما الدعاوى التى ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذى تم بيعه وببطلان إجراءات التنفيذ فلا ينطبق عليها ذلك النص ويتعين الرجوع بشأنها إلى أحكام قانون المرافعات عملاً بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٣)

### ٣٣- المبدأ القانونى :

الذى يحكم إجراءات الحجز والبيع الإداريين ليس التشريع الضرائبى ، وإنما قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وإذا كان هذا القانون قد أوضح فى المادة ٤٠ وما بعدها إجراءات التنفيذ على العقار وحدد الأشخاص الذى يعلنون بها ويصبحون بالقالى طرفاً فيها وكان مشترى العقار من المدين بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء فإن طلب الطاعن إبطال الإجراءات فى هذه الحالة لن يحقق له إلا مصلحة مادية لا تكفى لقبول الدعوى ما دامت لا تستند إلى حق يحميه القانون . ولا يجدى الطاعن تمسكه ، بأن المصلحة المحتملة تكفى إذا كان الغرض من طلب الاحتياط لدفع ضرر محقق ، لأن هذا النعى بدوره يفترض قيام حق تدعو الضرورة إلى حمايته .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

### ٣٤- المبدأ القانونى :

البطلان المترتب على عدم صحة إعلان المدين بتنبيه الحجز جزاء لتعيب إعلان التنبيه مقرر لمصلحة المحجوز عليه ، فله وحده التمسك به ، كما أنه يزول بنزولة عنه — ولا يتعلق بالنظام العام ، ولا يجوز لغير المدين التمسك به وقد شرع لمصلحة المدين وحده

(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/ ٢٦)

### ٣٥- المبدأ القانونى :

توقيع حجز ما للمدين لدى الغير لا يمنع المدين من المطالبة بوفاء دينه . ولا المحجوز لديه من الوفاء بما فى ذمته . الوفاء يكون بالإيداع فى خزانة المحكمة ( فى الحجز الإدارى خزانة الجهة الحاجزة ) .

(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦)

## ٣٦- المبدأ القانونى :

تقضى المادة ٧٥ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بأن تسرى على الحجز الإدارى جميع أحكام قانون المرافعات التى لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون ، ويشترط فى الحق الذى يمكن اقتضاؤه جبراً وفقاً لأحكام المادة ٢٨٠ مرافعات أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، وإذ كان تقدير توافر هذه الشروط هو مما يدخل فى حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، وكان يبين مما أورده الحكم أن محكمة الموضوع فى حدود سلطاتها انتهت للأسباب السائغة التى أوردتها ، إلى أن الحق المحجوز وفاء له متنازع فى ترتيبه فى ذمة المطعون عليه الأول بالإضافة إلى أن قدره غير معين ، وذلك بسبب عدم التحقق من عدد العمال الذين يستخدمهم ومقادير أجورهم ومدد عملهم ، مما لا يتيسر معه معرفة المبالغ التى يلتزم بادائها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية وإذ كان بهذه المثابة يعتبر غير محقق الوجود وغير معين المقدار ، فلا يجوز توقيع الحجز وفاء له .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٥ ق ١٣/١/١٩٧٢)

## ٣٧- المبدأ القانونى :

لا ترتكن الضريبة على رباط عقدى بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التى تفرضها والتشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هى من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها وهى إجراءات ومواعيد حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجهاً من المصلحة فى إتباعها ورتب البطلان على مخالفتها .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ ق ١٩/١/١٩٧٢)

#### ٣٨- المبدأ القانونى :

القانون لا يشترط فى اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها الحارس بل يكفى ان يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن الطاعن لم يقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٤)

#### ٣٩- المبدأ القانونى :

إن إتخاذ إجراءات الحجز الإدارى على أموال المدين عملاً بنصوص م(١) ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ مقيد بأن يكون إستعمال هذا الحق غير مصحوب بخطأ جسيم .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٨ ق فى ١٩٧٣/٤/٢٨)

#### ٤٠- المبدأ القانونى :

يجب أن تتحقق شروط الحجز قبل حصوله وإلا كان باطلا ، ولا يصح هذا البطلان بعدئذ تحقق ماكان سبباً فى البطلان ، وذلك حتى لا تضار سمعة المدين المالية والأدبية وتحبس عنه أمواله دون مقتضى.

(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)

#### ٤١- المبدأ القانونى :

” إن المادة ٢٨٥ مرافعات إنما تضع قاعدة عامة لوجوب قيام المحجوز لديه بالوفاء بما فى ذمته أو إيداعه . على تقدير أن الوفاء والإيداع كلاهما ضرب من ضروب التنفيذ على الغير مما يتعين معه فى كليهما مراعاة الإجراءات المنصوص عليها فى تلك المادة ”

(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢١)

#### ٤٢- المبدأ القانونى :

أن التحفظ على أدوات المقاول وآلاته وتحديد يوم لبيعها نتيجة كسب العمل منه هو إجراء اتخذته جهة الإدارة بمقتضى شروط العقد الإدارى الذى يربطها بالمقاول ، وهو ليس أمراً بتوقييع الحجز الإدارى مما يخضع لأحكام قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٣ )

#### ٤٣- المبدأ القانونى :

عند امتناع المرسل إليهم أو الأشخاص المذكورة أيضاً عن تسلم المراسلات المشار إليها يتعين على موزعى البريد إثبات امتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات وأن يكتب موزع البريد اسمه واضحاً ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ وفى ذلك ما يدل على أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضعت الإجراءات التى فرضت على عامل البريد إتباعها فى حالة امتناعهم عن استلامها فى خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم فى الآثار المترتبة عليها .

( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٦ ق فى ١٩٧٤/٣/٣١ )

#### ٤٤- المبدأ القانونى :

يبين من مقارنة المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وهى على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بالمادتين ٤٨٠ ، ٥٣٧ من قانون المرافعات السابق . أن المشرع رأى أن يكون وقف إجراءات البيع الإدارى مترتباً على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال فى إشكاليات التنفيذ ودعوى الاسترداد فاشترط لوقف هذه الإجراءات - فى حالة عدم

موافقة الجهة الحاجزة على وقفها — أن يقوم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يتم بهذا الإيداع كان لهذه الجهة رغم المنازعة أمام القضاء أن تمضى فى إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون انتظار للفصل فى هذه المنازعات ولكن ذلك لا يمنع المحاكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً للقانون العام إذ أن الخطاب فى المادة ٢٧ سالف الذكر بعدم وقف إجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع موجهة إلى المحاكم فى حالة عدم الإيداع أو تقييد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة فى هذه الحالة . لما كان هذا فإن إيداع المبالغ موضوع الحجز لا يكون شرطاً لقبول دعوى المنازعة فى الإجراءات سواء قبل تمامها أو بعده .

(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧)

#### ٤٥- المبدأ القانونى :

أنه وإن كان النص فى المادة ٤٠ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يفيد أن المشرع لم يلتزم ( فى شأن إعلان ورقة الحجز ) بكل القواعد العامة الواردة فى المواد ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات السابق ( والواجب التطبيق ) واكتفى فى ذلك بإعلان المدين فى شخص واضح اليد أيا كانت صفته ، إلا أنه لما كان يبين من مدونات الحكم الابتدائى أن كلاً من ورقتى التنبيه والإنذار بالحجز لم يبين بها صفة المعلن أو سبب تواجده فى المكان الذى تم فيه الإعلان وصلته بالمطـلوب إعلانها وما إذا كان يقيم معها من عدمه وهو ما يتضمن ان الإعلان قد خلا من بيان أن المعلن إليه ( وهو غير المدين ) وهو واضح اليد ، فإن الحكم إذ رتب البطلان على ما قرره بشأن الإعلان يكون قد قام صحيحاً على ما يحمله ولا يعيبه ما تـزيد فيه بشأن وجوب إثبات بيانات أخرى فى الإعلان غير تلك التى أوجبتها المادة ٤٠ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق فى ١٩٧٥/٤/٢٧)

#### ٤٦- المبدأ القانونى :

نص المادة ٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يدل على أن المشرع استلزم لصحة إجراءات الحجز الإدارى أن تصدر بناء على أمر حجز مكتوب وأن يكون أمر الحجز الذى يوقع بمقتضاه صادرا من شخص مفوض قانونا بإصدار الأمر وخول رئيس الجهة الإدارية الحاجزة أو لمن ينوبه تحديد الدين المراد الحجز بمقتضاه مستهدفا بذلك طبقا لما قالتها المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يؤدى غياب ممثل الجهة الحاجزة أو بعده عن مجال الحجز إلى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة مما مفاده أنه فى حالة صدور أمر الحجز مستوفيا هذه الشرائط فلا عبرة بالاختصاص المكانى للأمر بالحجز تفاديا لتطويل الاجراءات وتعقيدها.

(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠)

#### ٤٧- المبدأ القانونى :

توقيع حـجـز ما للمـيـدين لدى الغير فى مصر على أموال موجودة فيها لمصرى الجنسية وهى قيمة وثائق تأمين أبرمت فى مصر . الدعوى ببطلان هذا الحجز ، اختصاص المحاكم المصرية بنظرها . وجوب تطبيق القانون المصرى بشأنها .

(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠)

#### ٤٨- المبدأ القانونى :

أ- " الحجز تحت يد الغير يبقى صحيحاً منتجاً آثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو رضا أصحاب الشأن أو سقوطه لسبب عارض تطبيقاً لقواعد العامة ، وأنه لا يسقط أسوة بالحجز على المنقول كما أن التمسك باعتبار الحجز كأن لم يكن يكون لكل ذى مصلحة . وكذلك فالتقرير بما فى الذمة لا يعد تنازلاً عن التمسك باعتبار الحجز كأن لم يكن .

ب- " النعى ببطلان حجز ما للمدين لدى الغير لعدم إرفاق الحاجز صوراً من التقرير بما فى الذمة بأوراق التنفيذ مع ثبوت إرفاق تقرير آخر حاصل بشأن حجز سابق لذات الدين تضمن ذات المبالغ التى فى ذمة المحجوز لديه يحقق الغاية من تحديد المال الذى يجرى التنفيذ عليه " .

(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ فى ٣٠/٤/١٩٧٥)

#### ٤٩- المبدأ القانونى :

يشتمل التقرير بما فى الذمة على البيانات المتعلقة بدين المحجوز عليه أو المنقولات المملوكة له . والنعى ببطلان الحجز لعدم إرفاق الحاجز صورة من التقرير بما فى الذمة بأوراق التنفيذ . وثبوت إرفاق تقرير آخر حاصل بشأن حجز سابق لذات الدين تضمن ذات المبالغ التى فى ذمة المحجوز لديه . تحقق الغاية من تحديد المال الذى يجرى التنفيذ عليه . ويدل نص المادة ٣١ إدارى على أن القانون لم يعتبر التقرير بما فى الذمة التنفيذى الذى يجرى به التنفيذ على المحجوز لديه بل اعتد بسند الحاجز على المحجوز عليه مستهدفاً بإرفاق صورة من تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته بمحضر الحجز مجرد تكملة السند التنفيذى من ناحية أنه يعين ويحدد المبلغ الثابت فى ذمة المحجوز لديه للمحجوز عليه . وإذا قام المحجوز لديه بالوفاء للمحجوز عليه على الرغم من إعلانه بالحجز فإنه لا يحتج به على الحاجز ، وله أن يلزم المحجوز لديه بالوفاء مرة أخرى ويكون فى هذه المرة له هو .

(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ فى ٣٠/٤/١٩٧٥)

#### ٥٠- المبدأ القانونى :

يلتزم المحجوز لديه بالتقرير بما فى الذمة ولو كان الحجز باطلاً وفقاً للمادة ٣٢٨ مرافعات أو وفقاً للمساعدة العامة فى البطلان طالما لم يصدر الحكم ببطلانه - وفى هذه الحالة لا يعتبر قيام المحجوز لديه بالتقرير بما فى الذمة تنازلاً ضمناً عن التمسك بالبطلان - كذلك فلقاضى الموضوع سلطة استخلاص النزول الضمنى عن التمسك به .

(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ فى جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥)

#### ٥١- المبدأ القانونى :

الأمر الصادر بتوقيع الحجز الإدارى . شرط صحته . لا عبرة بالاختصاص المكاني للأمر طالما أنه مفوض قانوناً بإصداره .

( الطعن رقم ٣٨٣ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )

#### ٥٢- المبدأ القانونى :

صدور أمر الحجز التنفيذى الإدارى ممن له صفة فى إصداره لتحصيل الضريبة .  
لا وجه للتحدى بوجوب تقديم قرار مدير عام مصلحة الضرائب الذى أناب مصدر الأمر للتحقق من نطاقه وحدوده .

( الطعن رقم ٣٨٣ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )

#### ٥٣- المبدأ القانونى :

اعتبار الحجز الإدارى كأن لم يكن لعدم اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية الايام التالية لاعلان المحجوز لديه لا يتعلق بالنظام العام . جواز النـزول عنه صراحة أو ضمناً . التقرير بما فى الذمة لا يعتبر تنازلاً عن العيب .

( الطعن رقم ٣٨٣ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )

#### ٥٤- المبدأ القانونى :

التقرير بما فى الذمة لا يعتبر السند التنفيذى الذى يجرى به التنفيذ على المحجوز لديه وإنما العبارة بسند الحاجز على المحجوز عليه .

( الطعن رقم ٣٨٣ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )

#### ٥٥- المبدأ القانونى :

الحجز الصحيح يبقى منتجاً لآثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو رضاء أصحاب الشأن .  
أو سقوطه لسبب عارض بحكم القواعد العامة . الحجز الادارى ما للمدين لدى الغير  
لا يسقط التقادم اسوة بالحجز على المنقول لدى المدين . علة ذلك .

( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )

#### ٥٦- المبدأ القانونى :

حجز ما للمدين لدى الغير يتم وينتج آثاره بمجرد اعلان الحجز الى المحجوز لديه ،  
وهذا الاعلان ينقطع به التقادم السارى لمصلحة المحجوز لديه فى مواجهة  
المحجوز عليه ، كما ينقطع به التقادم السارى لمصلحة المحجوز علي فى مواجهة  
الحاجز — كما أن وفاء المحجوز لديه بالأموال المحجوزة الى المحجوز عليه بعد توقيع  
الحجز لا يعتد به فى مواجهة الحاجز.

( الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )

#### ٥٧- المبدأ القانونى :

أن إعلان الحجز إلى المحجوز لديه يقطع تقادم حق الدائن الحاجز قبل مدينه .

( الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )

#### ٥٨- المبدأ القانونى :

إن الجزاء باعتبار الحجز كأن لم يكن لا يتعلق بالنظام العام ، ولا تقضى به المحكمة  
من تلقاء نفسها ويجب التمسك به من جانب المدين قبل التكلم فى الموضوع ، لأن التكم  
فى الموضوع يفيد النزول عن التمسك بهذا الجزاء المقرر لمصلحته ، ويعتبر  
رداً على إجراءات التنفيذ بما يفيد اعتبارها صحيحة .

( الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )

#### ٥٩- المبدأ القانونى :

من آثار توقيع حجز ما للمدين لدى الغير طبقاً للفقرة الثانية للمادة ٢٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما فى ذمته للمحجوز عليه . ومن آثاره : وفاء المحجوز لديها إلى المحجوز عليه بالمبالغ المحجوز عليها . لا تحتاج به الجهة الحاجزة والآثار التى تترتب على توقيع الحجز تترتب من هذا التاريخ وتنطبق هذه القاعدة سواء بالنسبة إلى المحجوز لديه أو المحجوز عليه .  
(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠)

#### ٦٠- المبدأ القانونى :

المنع ببطلاق حجز ما للمدين لدى الغير لعدم إرفاق الحاجز صورة من التقرير بما فى الذمة بأوراق التنفيذ مع ثبوت إرفاق تقرير آخر حاصل بشأن حجز سابق لذات المدين تضمن ذات المبالغ التى فى ذمة المحجوز لديه يحقق الغاية من تحديد المال الذى يجرى التنفيذ عليه .  
(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠)

#### ٦١- المبدأ القانونى :

لا عبء بالاختصاص المكانى للامر بالحجز تفاديا لتطويل الإجراءات وتعقيدها ، طالما استوفى الحجز للشروط الآتية :  
أ- صدور أمر الحجز بناء على أمر مكتوب .  
ب- صدور الأمر من شخص مفوض قانونا بإصداره .  
ج- تخويل رئيس الجهة الإدارية (أو من ينيبه) تحديد الدين المراد الحجز بمقتضاه .  
د- ألا يؤدى غياب ممثل الجهة الحاجزة أو بعده عن محل الحجز إلى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة .  
(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٣٠)

**٦٢- المبدأ القانونى :**

حجز ما للمدين لدى الغير . أثره : منع المحجوز عليه من تسلم أمواله من المحجوز لديه . وإيداع المال المحجوز ، جوازى للمحجوز لديه بدون أن يطلبه المحجوز عليه .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥)

**٦٣- المبدأ القانونى :**

إيداع المحجوز لديه ما فى ذمته خزانة المحكمة المختصة من تلقاء نفسه ، ليس على سبيل الوجوب ، وإنما هو جائز لتفادى التنفيذ الجبرى على أموال المحجوز لديه .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥)

**٦٤- المبدأ القانونى :**

" إن للمحجوز عليه مطالبة المحجوز لديه بالوفاء ( المادة ٣٣٦ مرافعات ) ليأمن إعساره فى المستقبل ، ويكون الوفاء بالإيداع فى خزانة المحكمة التابع لها المحجوز لديه عملاً بـذات المادة ٣٣٦ مرافعات " .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥)

**٦٥- المبدأ القانونى :**

صدور أمر حجز ما للمدين لدى الغير على "مايوجد" تحت يد المستأجرين من أجره مفاده حجز الأجرة المستحقة فعلاً وما يستجد منها حتى وقت التقرير بما فى الذممة .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥)

**٦٦- المبدأ القانونى :**

شركات الأشخاص . ذات شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء مؤداه بطلان الحجز الموقع على عقار مملوك للشركة وفاءً لـدين مستحق على الشريك ولو كانت أموالها مستغرقة بالديون .

(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)

## ٦٧- المبدأ القانونى :

تقضى المادة ٧٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بأن تسرى على الحجز الإدارى جميع أحكام قانون المرافعات التى لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون المذكور وقد خلا من النص على دعوى رفع الحجز فإنه يرجع بشأنها إلى قانون المرافعات وإن تنص المادة ٣٣٥ منه على أنه ( يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضى التنفيذ الذى يتبعه ... ) مما يقتضاه أن قاضى التنفيذ دون غيره هو المختص نوعياً بنظر هذه الدعوى أيا كانت قيمتها وتخرج من اختصاص المحكمة الابتدائية النوعى ، كما أن نص المادة ٧٦ منه تلغى كل ما يتعارض مع هذا القانون من نصوص خاصة بإجراءات الحجز الإدارى فى القوانين الأخرى .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق نقض فى ١٩٧٧/٤/٥)

## ٦٨- المبدأ القانونى :

إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير . شرط صحتها أن يكون المحجوز لديه مديناً للمحجوز عليه .

(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)

## ٦٩- المبدأ القانونى :

" يتعين احترام الحجز حتى يرفع بالتراضى أو بحكم المحكمة ، وإن كانت المادة ٣١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى توجب على المحجوز لديه خلال ٤٠ يوماً من تاريخ إعلانه فى محضر الحجز أن يؤدى إلى الحاجز ما أقرب به أو ما يفى منه بحق الحاجز والمصروفات أو يودعه خزانة الجهة الإدارية الحاجزة لذمتها وذلك إذا كان قد حل محل إداء الدين وإلا فيبقى محجوزاً تحت يده إلى أن يحل هذا الميعاد فيؤديه إلى الحاجز أو يودعه.. ثم نصت المادة ٣٢ من ذات القانون على أنه تجوز مطالبة المحجوز لديه شخصياً بأداء المبلغ المحجوز من أجله

مع مصروفات الإجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيرها إذا لم يؤد أو يودع ما نص عليه في المادة ٣١ في ميعاد يومين . فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بأحقية المطعون لديه الأول في صرف الأجرة من الطاعنة بصفته اعتباراً من .. ومن قبل أن يرفع الحجز الموقع لدى الآخر لصالح مصلحة الضرائب العقارية سواء بالتراضي أو بحكم قضائي يكون قد خالف حكم المادة ٣١ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مناط بحث ذلك هو عند التنفيذ بدين الأجرة وهو أمر خارج عن نطاق الدعوى المرفوعة ذلك لأن الحكم للمطعون ضده الأول بأحقية للأجر ليس صادراً ضد المحجوز عليه بل قبل المحجوز لديه وليس بتقرير بالأحقية فقط بل بالأحقية في صرف الأجرة من المحجوز لديه فالطاعن بصفته من تاريخ وفاة المورث وأثناء سريان الحجز بما لا يستطيع معه الطاعن ألا يمتنع عن سداد الأجرة للجهة الحاجزة أو إيداعها لديها فيقع تحت حكم المادة ٣٢ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وأن يمتنع عن تنفيذها ما قضى به ذلك الحكم للمطعون ضده الأول فيقع تحت طائلة التنفيذ الجبري على أمواله بمقتضاه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إن جرى في قضاءه على ذلك النحو يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)

#### ٧٠- المبدأ القانوني :

التفسير التشريعي كاشف عن مراد الشارع ، ليس منشئاً لحكم جديد ، سريانه منذ تاريخ العمل بالقانون محل التفسير طالما لم يضاف جديداً ، لا حاجة للنعي فيه على أنه حكم مكمل للتشريع الأصلي .

(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)

## ٧١- المبدأ القانونى :

إن بيع المنقول المحجوز عليه وفق أحكام ق ٣٠٨ لسنة ٥٥ ينشئ للراسى عليه المزايا حقوق المشتري فى البيع الاختيارى ويلزمه واجباته باعتباره أن جوهر البيع هو نقل ملكية شىء أو حق مالى آخر مقابل ثمن نقدى ، غير أنه يتم فى البيع الاختيارى بتوافق ارادتين ، ويقع فى البيع الجبرى بسلطة الدولة وبقرار منها دون توافق رضاء البائع.

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٨ ق فى ١٩٧٩/٢/٣١)

## ٧٢- المبدأ القانونى :

عدم سريان قانون المرافعات على الحجز الإدارى إلا فيما لم ينص عليه القانون الخاص به اعتبار الحجز الإدارى كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر قاصر على حجز المنقول لدى المدين دون الحجز العقارى . ولا تسرى نصوص قانون المرافعات إلا فيما لم ينص عليه قانون الحجز الإدارى التى تنص على اعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر ، وردت فى الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين ، ولم يرد نص مماثل لها فى الفصل الخاص بالحجز على العقار ، مما يعنى عدم جواز انطباق تلك المادة فى حالة الحجز العقارى .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤)

## ٧٣- المبدأ القانونى :

” الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إخبار المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز إنما هو دفع موضوعى إذ هو موجه إلى الحق موضوع الدعوى بهدف التخلص من الحجز الموقع على أموال المحجوز عليه موضوع النزاع ذلك أن مناط التفرقة بين الدفع الشكلى والدفع الموضوعى أن أولهما يوجه إلى صحة الخصومة والإجراءات المكونة لها بغية إنهاء الخصومة دون الفصل فى موضوع الحق المطالب به أو تأخير الفصل فيه . أما الدفع الموضوعى فهو الذى يوجه إلى الحق موضوع الدعوى — وهو هنا الحجز مثار النزاع بهدف التخلص منه ” .

(الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١٣/١٠)

#### ٧٤- المبدأ القانونى :

النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريته ، عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية ، القضاء بعدم دستورية النص المانع من التقاضى . بدء سريان تقادم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لا من تاريخ صدوره .

(الطعن رقم ١٣٥٤ ، ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)

#### ٧٥- المبدأ القانونى :

” لا يملك الدائن اختيار طريق الحجز الذى يراه بل هو يجبر على اتخاذ الطريق المناسب الذى عينه القانون بحسب طبيعة المال المراد الحجز عليه أو عقار أم منقول مالى أو معنوى ، وبحسب كونه فى حيازة المدين أو فى حيازة الغير ، وإلا كانت الإجراءات باطلة ، وهذا البطلان من النظام العام “ .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨)

#### ٧٦- المبدأ القانونى :

لما كانت المادة ٢٧ قانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وما جاء بنصها . فإن دفاع الطاعن بالاستناد إلى نصها يعد جوهرياً لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة وإذا كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن وأغفلته كلية فلم تعرض له إيراداً له أو رداً عليه بما يسوغ إطراحه فإن حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلاً عن القصور الذى يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ ق فى ١٣/١/١٩٨٠)

## ٧٧- المبدأ القانونى :

عملاً بنص فقرة أولى من المادة ٢٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . ويتبّع فى تسليم هذا الكتاب تعليمات مصلحة البريد فى هذا الشأن ( " مادة ٢٨٥ تعليمات البريد سنة ١٩٦٣ " المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسلة إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناءً على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من مصلحة الضرائب حيث تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفى حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ) ومفاد ذلك أن يثبت على علم الوصول تحققه من الشخص الذى وقع أمامه فى حالة عدم وجود المرسل إليه .

(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٣ ق فى ١/٢٦ ١٩٨١)

## ٧٨- المبدأ القانونى :

" إن نص المادة ٧٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى على أنه فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون تسرى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التى لا تتعارض مع أحكام هذا القانون - يدل على أن قانون المرافعات هو القانون العام الذى يرجع إليه فيما يتعلق بالحجز الإدارى عند خلو قانون الحجز الإدارى من نص ينظم حالة معينة أو إجراء معيناً ، ولما كانت المادة ٢٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بعد أن أوجبت فى فقرتها الأولى إعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز بينت أن هذا الإعلان يتم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، إلا أن فقرتها الأخيرة - التى أوجبت على إخبار المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز - لم تبين كيفية هذا الإخبار ، ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الشأن إلى قانون المرافعات للتعرف على الطريق الذى رسمه للإعلان وإن نصت المادة ٧ من قانون المرافعات السابقة - والمنطبق على واقع الدعوى - والمقابلة للمادة السادسة من قانون المرافعات الحالى -

على أن كسل إعلان أو تنبيهه أو إخبار أو تبليغ أو إنذار يكون بواسطة المحضرين —  
فإنه يجب أن يتم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز الذى أعلن إلى المحجوز  
لديه بواسطة ورقة من أوراق المحضرين وفقاً للقواعد المقررة فى قانون المرافعات  
ولا يغنى عن هذا الإجراء الخطاب المسجل المصحوب بعلم الوصول . وهذا القضاء —  
كما ذكرنا يتعارض والمبادئ العامة لقانون الحجز الإدارى . الأمر الذى يستوجب تدخل  
المشرع بنص حاسم لهذا الخلاف .

(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨)

#### ٧٩- المبدأ القانونى :

الحجز الإدارى . وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات عند خلو قانون الحجز الإدارى  
من نص ينظم حالة معينة أو اجراء معيناً . م ٧٥ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .  
خلو القانون المذكور من بيان كيفية إخبار المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز .  
أثره . وجوب أن يتم الإخبار بورقه من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة  
فى قانون المرافعات . لا يغنى عن ذلك خطاب محتمل بعلم الوصول .

(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨)

#### ٨٠- المبدأ القانونى :

يجب عند تغيير الميعاد المحدد بمحضر الحجز بتأجيله — ومن باب أولى بتعجيله —  
يجب إعلان الحارس والمدين به وقد حرص المشرع للتثبت من حصول هذا الاعلان  
أن يسجل على المدين امتناعه عن توقيع الورقة الدالة على اعلانه فيوقع عليها من مندوب  
الحاجز وشاهدين اثباتاً لحصول هذا الاعلان ثم الامتناع عن التوقيع ، ورائد المشرع  
فى ذلك الحرص هو إتاحة الفرصة للمدين لكى يتدبر أمره فيتفادى بيع منقولاته  
بالوفاء أو بالمعاونة فى المزايدة أو بالأعتراض على الاجراءات حسبما يراه محققاً  
لمصلحته فى هذا الصدد . فإذا ما شاب هذه الاجراءات ما يحول دون تحقيق غاية  
المشرع من وجوب اتباع هذه الاجراءات فإنها تقع باطلة وتضحى عديمة الأثر .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٠)

#### ٨١- المبدأ القانونى :

اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز أو دعوى رفعه . أثره . اعتباره خصماً  
ذا صفة يحتاج بالحكم الصادر فيهما فيما يتعلق بصحة اجراءات الحجز أو رفعه .  
اختصاصه فى الطعن بالنقض على الحكم الصادر فى هاتين الدعوتين صحيح .  
( الطعن ١٠٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١ )

#### ٨٢- المبدأ القانونى :

” نص المادتين ٣٣٤ ، ٣٣٥ من قانون المرافعات يدل على أن للدائن الحاجز مصلحة  
فى اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز كما أن للمحجوز عليه مصلحة  
فى اختصاص المحجوز لديه فى دعوى رفع الحجز يمنعه من الوفاء بما تحت يده  
للحاجز ، ومن ثم فإنه إذا ما اختصم المحجوز لديه فى أى من هاتين الدعوتين يصبح  
خصماً ذا صفة يحتاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز  
أو رفعها ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن اختصم المطعون  
ضدهما الثانى والثالث أمام محكمة الموضوع بدرجتيها وفى الطعن بالنقض بصفتيها  
محجوزاً لديهما وباعتبارهما الخصمين المنوط بهما تنفيذ الحكم الذى يصدر فى هذا الشأن  
فإنه الدفع المبنى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما يكون على غير أساس .  
( الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١ )

#### ٨٣- المبدأ القانونى :

حالات الحجز الادارى قد وردت فى القانون على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها  
— وأنه يقتصر اتباع اجراءات الحجز الادارى على الإيجار المستحق عن أملاك الدولة  
خاصة فحسب .. أما أملاك الدولة العامة فإنه يجوز تحصيل مقابل الانتفاع  
بها أيا كان سببه بطريق الحجز الادارى .

( الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٥١ جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧ )

#### ٨٤- المبدأ القانونى :

أن مؤدى ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى أن المشرع إذ أجاز للحكومة والأشخاص الاعتبارية التى نص عليها إتباع إجراءات الحجز الإدارى المبينة بهذا القانون لتحصيل مستحققاتها قبل الغير عند عدم الوفاء بها فى مواعيدها حدد المستحقات التى يجوز تحصيلها بهذا الطريق على سبيل الحصر ففرق فى ذلك بين أملاك الدولة الخاصة وأملاكها العامة فقصر إتباع الإجراءات المذكورة فى الحالة الأولى على مبالغ الإيجار المستحقة فحسب وأجاز إتباعها بالنسبة لمقابل الانتفاع بأملاك الدولة العامة سواء كان هذا الانتفاع بموجب عقد أو بدونه باستغلالها بطريق الخفية . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الأطيان موضوع النزاع هى من أملاك الدولة الخاصة التى آلت إليها بطريق الاستيلاء تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية ولا تربط المطعون عليه بالطاعن أية علاقة تعاقدية ومن ثم لا يعتبر مقابل الانتفاع بها من قبيل الأجرة المنصوص عليها والتى يجوز تحصيلها باتباع إجراءات الحجز الإدارى إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن هذا النعى يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣٧ )

#### ٨٥- المبدأ القانونى :

“ مفاد نصوص المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ١/١ من قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإدارى العقارى الموقع اقتضاءً لديون غير مضمونة بامتياز عام ترتب على تسجيله عدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد تسجيل محضر الحجز ، أما الحجوز التى توقع اقتضاءً لديون مشمولة بحقوق امتياز عامة فلا حاجة لشهرها اكتفاءً بإعلان محضر الحجز ولم يشأ المشرع أن يعالج التضاحم

بين هذه الحـجوز وما يرد على العقار من تصرف كما فعل بشأن الحجوز الأخرى بما لازمه الرجوع إلى القاعدة العامة فى نفاذ التصرفات فى مواجهة الغير فتكون العبرة بثبوت تاريخ التصرف قبل إعلان محضر الحجز للمدين وحينئذ يكون التصرف نافذاً.

(الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥٠ جلسة ١٩٨٥/٤/٢٧)

#### ٨٦- المبدأ القانونى :

“ المادة الأولى من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى التى تجيز توقيع هذا الحـجـز مقيـدة بان يكون استعمال هذا الحق غير مصحوب بخطأ جسيم ” .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥)

#### ٨٧- المبدأ القانونى :

أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير — أن يكون لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة حق توقيع الحجز الإدارى استيفاء للاموال المستحقة لها بآية صفة كانت لها سواء اكانت ناظراً على الأوقاف الخيرية أو حارساً قانونياً أو قضائياً أو بآية صفة أخرى .

وذلك بقصد الحصول على كل ما هو مستحق لها من الأموال بمقتضى المراسيم والقوانين أو من ثمرات الأموال التى تديرها ومن ثم فإن حقها لا يقتصر على توقيع الحجز الإدارى لتحصيل إيجارات الأعيان التى تديرها فحسب وإنما يمتد إلى تحصيل مقابل الانتفاع بتلك الأعيان سواء ما كان منها مستغلا بعقد أو بغير عقد وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بعدم الاعتداد بالحجوزات الإدارية محل النزاع على بطلانها بطلاناً أسنده إلى عدم جواز توقيع هيئة الأوقاف لها استيفاء لمقابل الانتفاع بالأعيان الموقوفة التى تتولى إدارتها فإنه كون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث السبب الثانى من أسباب الطعن .

( الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٤ )

## ٨٨- المبدأ القانونى :

“ لما كان مفاد نصوص المواد ٤٤ ، ٤٥ / ٤٧ ، ١/١ من قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإدارى على العقار الموقع اقتضاء لديون مشمولة بحقوق امتياز فلا حاجة لشهرها ورتب على تسجيل محضر الحجز فى الحالة الأولى وإعلانه فى الحالة الثانية إلحاق إيراد العقار وثمراته به وعدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد إعلان محضر الحجز أو تسجيله بحسب الاحوال ” .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٦)

## ٨٩- المبدأ القانونى :

لما كان مفاد نصوص المواد ٤٤ ، ٤٥ / ٤٧ ، ١/١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإدارى على العقار الموقع اقتضاء لديون غير مضمونة بامتياز عام أما الحجوز التى توقع اقتضاء لديون مشمولة بحقوق امتياز فلا حاجة لشهرها ورتب على تسجيل محضر الحجز فى الحالة الأولى وإعلانه فى الحالة الثانية إلحاق إيراد العقار وثمراته به وعدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد إعلان محضر الحجز أو تسجيله بحسب الاحوال لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن مصلحة الضرائب الطاعنة قد أوقعت حجزاً إدارياً عقارياً على العقار موضوع النزاع بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣٠ فى مواجهة مالكة ( البائع للمطعون ضدها الأولى ) وذلك وفاءً لدين الضريبة وقامت بإعلان محضر الحجز كما سجلته بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٩ فإن عقد شراء المطعون ضدها الأولى الصادر لها من مالك العقار المحجوز عليه بتاريخ ١٩٧٤/٤/٣ والذى قضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى طنطا المسجلة بصحيفتها فى ١٩٧٤/١١/٣ لا ينفذ فى حق مصلحة الضرائب الحائزة وهو ما يؤدى إلى عدم اعتبار المطعون ضدها الأولى مالكة لهذا العقار أو حائزة له ومن ثم لا يكون لها أن تعيب

إجراءات الحجز الموقع بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ بمقولة أنها اتخذت بشأن عقار غير مملوك  
لمدين المصلحة الحاجزة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفاذ عقد شراء  
المطعون ضدها الأولى للعقار فى حق مصلحة الضرائب الحاجزة وأنها تعد مالكة له  
وترتب على ذلك قضاؤه برفع حجز ما للمدين لدى الغير الذى أوقعته المصلحة الطاعنة  
بـتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ تحت يد باقى المطعون ضدهم - مستأجرى العقار .. فإنه يكون  
قد حالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٦)

#### ٩٠- المبدأ القانونى :

وجوب شهر محضر الحجز الإدارى العقارى الموقع اقتضاء الديون غير مضمونه بامتياز  
عام . الحجز المتوقع لديون مشموله بحقوق امتياز . لا حاجة لشهرها . تسجيل محضر  
الحجز فى الحالة الأولى وإعلانه فى الحالة الثانية . اثره . الحاق ايراد العقار  
وثمراته وعدم نفاذ أى تصرف لاحق فى العقار من جانب  
المدين أو الحائز فى حق الحاجز . ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن ١٨٢٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٦)

#### ٩١- المبدأ القانونى :

إذا كان الطاعن قد أثار دفاعاً مؤداه أنه أقام دعوى وفقاً لنص المادة ٢٧ من قانون الحجز  
الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ وقدم صورتها  
فإن دفاع الطاعن بالاستناد إلى هذه المادة يعد جوهرياً لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسى  
من عناصر الجريمة وإذا كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير  
بها وجه الرأى فى الدعوى ورغم جديته فلم تعرض له إيراداً له أو رداً عليه بما يسوغ  
اطراحه فإن حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلاً عن القصور الذى يعيبه  
بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٩٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

## ٩٢- المبدأ القانونى :

أن مفاد نصوص المواد ٤٤ ، ٤٥ / ٤٧ ، ١ / ١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإدارى العقارى الموقع اقتضاءً لـديون غير مضمونة بامتياز عام ورتب على تسجيله عدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد تسجيل محضر الحجز أما الحجوز التى توقع اقتضاءً لـديون مشمولة بحقوق امتياز عامة فلا حاجة لشهرها إكتفاءً بإعلان محضر الحجز ولم يشأ المشرع أن يعالج التزاحم بين هذه الحجوز وما يرد على العقار من تصرف كما فعل بشأن الحجوز الأخرى بما لازمه الرجوع إلى القاعدة العامة فى نفاذ التصرفات فى مواجهة الغير فتكون العبرة بثبوت تاريخ التصرف قبل إعلان محضر الحجز للمدين وحينئذ يكون التصرف نافذاً فى مواجهة الحاجز وإلا فهو غير نافذ لما كان ذلك وكان الثابت أن مورث المطعون ضدهم التسعة الأول أقام الدعوى رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٥٧ اقتضاءً لـدين مشمول بحق امتياز عام - ( ضريبة الأرباح التجارية ) بما مفاده أن هذا التصرف قد ثبت تاريخه قبل تاريخ إعلان محضر الحجز فيكون نافذاً قبل الطاعنة ( الحاجزة ) وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فلا يعيبه ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

(الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٣٧)

## ٩٣- المبدأ القانونى :

وجوب شهر محضر الحجز الإدارى للعقار الموقع اقتضاءً لـديون غير مضمونه بامتياز عام ، لا حاجة لشهرها إكتفاءً بإعلان محضر الحجز . عدم معالجة المشرع للتزاحم بين هذه الحجوز وما يرد على العقار من تصرف . أثره . العبرة بثبوت تاريخ التصرف قبل إعلان محضر الحجز للمدين حتى يكون نافذاً فى مواجهه الحاجز .

( الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٣٧ )

#### ٩٤- المبدأ القانونى :

حق الدائن فى التنازل صراحة أو ضمناً عن الدعوى البوليصية ، شرط ذلك . أن تكون نيته فى التنازل واضحة . محرر توقيعه جزءاً على الثمن المستحق لمدينه البائع فى ذمة المشتري . لا يعتبر تنازلاً عن الطعن فى البيع بالدعوى البوليصية .

(الطعن ١٠٦٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٣٧)

#### ٩٥- المبدأ القانونى :

اعتبار الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة إلى صدور حكم به إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه دون وقف مبرر - المادة ٣٧٥ مرافعات - وجوب تمسك المدين باعتبار الحجز كأن لم يكن باعتباره جزاء مقرر لمصلحته وإلا سقط الحق فيه الدفاع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ثلاثة أشهر جوهرى وجوب تعرض المحكمة له إغفال ذلك ( قصور ) إثارة الدفاع أمام محكمة أول درجة يصبح واقعاً مسطور بأوراق الدعوى مطروحاً على محكمة ثان درجة .

(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦)

#### ٩٦- المبدأ القانونى :

إجراءات الحجز والبيع الإدارى كما نظمها القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا تعدو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من قبيل الأوامر الإدارية التى لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ولا تعدو أن تكون وليدة نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة أو بعض الهيئات - بمقتضى تشريع خاص بوصفها دائنة - تحصيل ما يتأخر لها لدى الأفراد من مستحقات وتختص المحاكم على هذا الأساس بنظر المنازعات المتعلقة بإجراءات هذه الحجز الإدارية أو إلغاؤها أو عدم الاعتداد بها أو وقف إجراءات البيع الناشئة عنها أسوة بالمنازعات المتعلقة بالحجوز القضائية .

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/١٣/٢٤)

## ٩٧- المبدأ القانونى :

إذا كان مفاد نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى سريان قواعد قانون المرافعات على هذا الحجز ما دامت لا تتعارض مع أحكامه ومن ثم فإنه يشترط فى الحقوق التى يحجز إدارياً لاقتضاؤها - فى الحالات المعينة التى أوردها قانون الحجز الإدارى على سبيل الحصر - أن يكون الحق محقق الوجود وحال الأداء ومعين المقدار تطبيقاً للنص العام الوارد فى المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات وهو يعد كذلك متى كان ثابتاً بسبب ظاهر يدل على وجوده وألا يكون محل شك أو نزاع جدى .

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٤)

## ٩٨- المبدأ القانونى :

إن النص فى المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أن " يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن ... وإلا اعتبر كأن لم يكن " يدل أن الشارع رسم إجراءات خاصة لإعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه وإعلان المحجوز عليه بصورة من ذلك المحضر وهى تختلف - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون الحجز الإدارى سالف البيان - عن الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات الذى وإن أخذ منه الشارع بعض الأحكام إلا أنه حورها واستحدث أخرى بما يتلاءم وطبيعة الحجز الإدارى فجعل الإعلان المرسل من الحاجز إلى المحجوز عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فى وقوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية وإن السبيل الوحيد لإثبات حصوله هو تقديم علم الوصول الدال عليه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وثبت قضاءه ببطلان إجراءات الحجز الإدارى على أساس عدم إعلان المطعون ضده الأول المحجوز عليه بورقة من أوراق المحضرين وفقاً للقواعد العامة فى قانون المرافعات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما حجب عنه تحقيق دفاع الطاعن من إعلان المطعون ضده الأول المحجوز عليه بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢١ بالكتاب الموصى عليه بعلم الوصول رقم ١٦١٥ وهو دفاع جوهري من شأنه - لو صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى مما يعيبه كذلك بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٦ جلسة ١٩٩١/٢/٤)

#### ٩٩- المبدأ القانونى :

إن النص فى المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أن " يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ... وجيب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبيناً تاريخ إعلانه للمحجوز لديه خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن يدل على أن المشرع أوجب أن تتضمن صورة محضر الحجز التى تعلن إلى المحجوز عليه تاريخ إعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع ببطلان الحجز لأن محاضره لم تعلن إليها مبيناً بها تاريخ إعلانها للبنوك المحجوز لديها . وقدمت تدليلاً على ذلك صور أوامر الحجز الواردة إليها الصادرة من وكيل مراقبة الإيرادات المتنوعة بشمال القاهرة وقد خلت من تاريخ إعلان محضر الحجز للبنوك المحجوز لديها ولم يقدم المطعون ضده الأول ما يفيد إعلان الطاعنة بمحاضر الحجز وفقاً لمقتضى القانون فأغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهري إيراداً ورداً فإنه يكون قد شابسه القصور الذى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٤)

#### ١٠٠- المبدأ القانونى

تنفيذ - يجب أن يتم اعلان المحجوز عليه (فى الحجز الإدارى) بصورة من محضر الحجز الذى أعلن إلى المحجوز لديه بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة فى قانون المرافعات ولا يغنى عن هذا الإجراء الخطاب المسجل المصحوب بعلم الوصول - أساس ذلك .

(الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٥/١٠/٣٠)

\* \* \* \* \*



الجزء الخامس: أهم الأحكام التي أصدرتها  
المحكمة الدستورية العليا  
فى مجال الحجز الإدارى



**\* ١ - القضية رقم ٤١ لسنة ١٩ قضائية "دستورية"**

**جلسة ٩ مايو سنة ١٩٩٨**

**الحكم : عدم دستورية البند (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى .**  
**الإجراءات**

بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٩٧ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبا الحكم بعدم دستورية الفقرة (٩) من المادة الأولى من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وكذلك مادته الثانية . وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى ، وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

**الحكمة**

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة . حيث إن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقمى ٢٧٣ لسنة ١٩٩٥ ، ٢٧٥ لسنة ١٩٩٥ مدنى مركز الجيزة ضد المدعى عليه الثانى بصفته وكذلك ورثة المرحوم ..... طالبا فى الدعوى الأولى الحكم برفع الحجز عن ممتلكاته المتمثلة فى حق انتفاعه بالأرض المبينة بصحيفة تلك الدعوى وما عليها من مبان يملكها والغاء أمر الحجز الإدارى الصادر بتاريخ ١٩٩٥/١/٥ ، وفى الدعوى الثانية الحكم بتثبيت ملكيته لحق الانتفاع بالعقار المذكور وبإلغاء إجراءات الحجز الإدارى التى تمت عليه ، وأثناء نظر الدعويين - بعد ضمهما - دفع المدعى بعدم دستورية الفقرة (٩) من المادة الأولى من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٩٥ ، وإن قدرت محكمة الموضوع جدية دفعه وخولته رفع الدعوى الدستورية ، فقد أقامها .

---

\* الجريدة الرسمية - العدد ٢١ الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٩٨ .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها ارتباطها عقلا بالمصلحة التى يقوم بها النزاع الموضوعى ، وذلك بأن يكون الفصل فى المسائل الدستورية التى تدعى هذه المحكمة لحسمها ، لازما للفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها ، وكان النزاع الموضوعى يتعلق بقيام بنك التنمية الصناعية بتوقيع حجز على أموال يملكها المدعى اعمالا للبند ط من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى التى يجيز اتباع اجراءات الحجز الإدارى التى بينها هذا القانون لاستيفاء المبالغ التى تستحقها البنوك التى تساهم الحكومة فى رؤوس أموالها بما يزيد على نصفها ، وكان المدعى قد دفع أثناء نظر دعواه الموضوعية التى طلب فيها الحكم ببطلان اجراءات الحجز التى دفعها بنك التنمية الصناعية على الأموال التى يملكها ، بعدم دستورية البند ط من المادة الأولى من قانون الحجز الإدارى ، وكان نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع المبدى أمام محكمة الموضوع ، فإن المسائل الدستورية التى تدعى هذه المحكمة للفصل فيها والتى تتصل بها مصلحته الشخصية المباشرة ، إنما تتحدد على ضوء الاحكام التى تضمنها هذا البند دون نص المادة الثانية من هذا القانون التى أقحمها المدعى فى صحيفة دعواه الدستورية.

وحيث إن المدعى ينعى على البند (ط) المطعون عليه ، مخالفته للمواد ٤٠ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٨ من الدستور ، وذلك من الوجوه الآتية :

١ - أن هذا البند لا يخول للبنوك جميعها حق اتخاذ اجراءات الحجز الإدارى للحصول على مستحققاتها التى أخل مدينوها بإيفائها فى مواعييدها ، وإنما منح هذا الامتياز لفئة من بينها ، هى تلك التى تساهم الحكومة فى رؤوس أموالها بأكثر من نصفها.

٢ - إن إجراءات الحجز الإدارى تعتبر امتيازاً استثنائياً مقرراً لجهة الإدارة ،  
ولضرورة تحصيل أموالها ، فلا يجوز أن ينقل المشرع هذا الامتياز إلى غيرها ،  
وإلا كان ذلك منافياً مبدأ الخضوع للقانون .

٣ - أن حق التقاضى مؤداه ، أن يكون اقتضاء الحقوق من خلال السلطة القضائية التى تعمل  
نظرتها المحايدة فصلاً فيما يثور من نزاع بشأنها ، ولا كذلك إجراءات الحجز الإدارى  
التى يكون بها الدائن خصماً وحكماً فى آن واحد .

وحيث أن النظام المصرفى فى مصر تتولاه شركات مساهمة تعتبر من أشخاص  
القانون الخاص ، وتباشر نشاطها وفقاً لقواعد هذا القانون . وهى باعتبارها كذلك لا يقارن  
التبرع أعمالها ، ولكنها تتخذ منها طريقاً إلى انماء مواردها ، وسواء كانت الدولة تملك  
أموالها بكاملها أو كان نصيبها فيها غالباً ، فإن ملكيتها هذه لا أثر لها على طبيعة عملياتها  
أو طرق إدارتها ، فلا تماثل خدماتها المصرفية فى بنائها ، تلك التى تقدمها جهة الإدارة  
لمواطنيها فى مجال انتفاعهم بالمرافق التى تقوم عليها ، وتنهض على تسييرها ،  
وإنما تكون علاقتها بعملياتها فى الحدود ذاتها التى تحكم النشاط المصرفى الخاص .

وحيث إن الأصل فى الحقوق التى يقتضيها أصحابها جحيراً من المدينين بها ،  
هو أن يكون حملهم على إيفائها من خلال وسائل التنفيذ التى رسمها قانون المرافعات المدنية  
والتجارية ، وقوامها أن التنفيذ قسراً لاقتضاها يلحق أصلاً بالمدين بها آثاراً خطيرة  
لا يجوز أن يتحملها ، إلا إذا كان بيده دأته - وقبل البدء فى التنفيذ - سند به ،  
وهو ما يعنى أن الحق فى التنفيذ لا يوجد بغير سند تنفيذى .

وحيث إن قانون الحجز الإدارى - وعلى ما تنص عليه المادة ٥٧ منه - يعتبر استثناء من القواعد التى تضمنها قانون المرافعات المدنية والتجارية فى شأن التنفيذ الجبرى ، ذلك أن القواعد التى رسمها قانون الحجز الإدارى لإجراءاته ، تعتبر أصلا يحكمها ، فلا ينظمها قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا فى المسائل التى لا نص عليها فى قانون الحجز الإدارى ، وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، وقد تمثل الخروج على القواعد التى حددها قانون المرافعات المدنية والتجارية للتنفيذ الجبرى ، فيما تنص عليه المادة الثانية من قانون الحجز الإدارى ، من أن اجراءات هذا الحجز يجوز اتخاذها بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام حسب الأحوال ، أو من ينيبه كل من هؤلاء فى ذلك كتابة ، بما مؤداه أن تتخذ جهة الإدارة بنفسها - ومن أجل الحصول على مستحقاتها قرارا باقتضاها يكون معادلا لسند التنفيذ بها جبرا ، ومتضمنا تحديدا من جانبها للحقوق التى تدعيها سواء تعلق الامر بمصدرها أو بمقدارها ، وهو ما يعنى أن يكون تقديرها - وقد أفرغ فى شكل قرار صادر عنها - سندا تنفيذيا .

وحيث إن من المقرر ، أن المرافق العامة إنما تتوخى اشباع أغراض بذواتها تقتضيها خصائص نشاطها التى تقدر معها الجهة التى أنشأتها - وسواء أكان تقديرها صائبا أو ينفرون منها ، أو قد يديرونها وفق نظم لا تلائمها ، ومن ثم تقرر هذه الجهة - وهى بالضرورة من أشخاص القانون العام - تنظيمها بما يكفل سريان نظام قانونى خاص عليها سواء فى شأن علاقتها بالعاملين فيها ، أو على صعيد عقودها ، أو قواعد مسئوليتها ، أو طرق محاسبتها أو الجهة القضائية التى تنفرد بالفصل فى منازعاتها .

وكلما تعلق الامر بأموال هذه المرافق ، فإن إدارتها تغاير أوضاع الدومين الخاص وطرق تنظيمها ، ذلك أن ماليتها تضبطها معايير جامدة تحول دون مجاوزة تقديراتها أو استخـدامها في غير الأغراض المرصودة عليها.

وحيث إن ذلك مؤداه ، أن مفهوم المرفق العام ، إنما يتحدد أصلا بالنظر الى طبيعة الأعمال التي يتولاها *la nation materielle* ، سواء أكان الانتفاع بها حقا للمواطنين في مجموعتهم أم كان مقصورا على بعضهم ، ويفترض وجود هذا المرفق ، عددا من العناصر أرجحها أن الأعمال التي ينهض بها ، ينبغي أن تتصل جميعها — ومن جهة غايتها — بالمصلحة العامة ، وأن يكون اشباعها مكفولا من خلال وسائل القانون العام *les procedes de droit public* ، ومقتضيا تدخلا من أحد أشخاص هذا القانون سواء قام عليها ابتداء ، أو عهد بها إلى غيره.

بيد أن شرط المصلحة العامة وإن كان كامنا في فكرة المرفق العام ، ويعتبر مفترضا أوليا لوجوده ، إلا أن هذا الشرط ليس كافيا ، ذلك أن المشروع قد يكون اقتصاديا متوخيا اشباع أغراض لها صلة وثقى بهذه المصلحة ، ولا يعتبر مع هذا مرفقا عاما ، وإنما يكون المشروع كذلك إذا استهدفها ، وكان تحقيقها قد تم من خلال تدخل أحد أشخاص القانون العام ايجابيا في الشئون التي يقوم عليها ، وليس لازما أن يكون هذا التدخل عن طريق الاستغلال المباشر.

وحيث إن اعمال هذه العناصر على ضوء القضاء المقارن ، يؤكد اطواره على أن الأعمال التي تفقد اتصالها بالمصلحة العامة *etrangere a l'interet public* ، وكذلك تلك التي تكون ربحيتها *le but lucrative* غرضا مقصودا من مباشرتها ،

لا تعتبر مرفقا عاما ، على تقدير أن هذه المرافق لا تباشر نشاطها أصلا إلا من خلال خضوعها لقواعد القانون العام ، وحتى عند من يقولون بأن هذا القانون ليس بالضرورة قانون هذه المرافق وأن من الأفضل التركيز على لجوئها إلى وسائل القانون العام فيما تتولاه من الأعمال ، فإن إدارة أموال الدومين الخاص **la gestion domaniales** تظل نائية بطبيعتها عن مفهوم المرفق العام ، بالنظر إلى هذه الأموال مشبهة - في خصائصها ونظامها القانوني - بالملكية الخاصة وأن إدارتها لا تتم أصلا إلا بوسائل القانون الخاص التي تلائم أغراض استخدامها واستثمارها.

وحيث إن ذلك مؤداه ، أن المرفق العام لا يكون كذلك إلا بالنظر إلى موضوع الأعمال التي يباشرها **I'object de service** ، ومردودها **rentabilite** ، ونظم إدارتها **fonctionnement** ، وأن ما يعتبر معيارا ماديا لهذا المرفق **le sens materiel ou objectif** إنما يتصل بطبيعة الأعمال التي يؤديها ، ولا يجوز بالتالي أن يختلط بالجهة التي تقوم على إدارتها **le sens ou formel** ، فقد تكون شخصا عاما ، أو يعهد بها إلى أحد أشخاص القانون الخاص.

وحيث إن الأعمال التي يقوم عليها البنوك بوجه عام - ويندرج تحتها بنك التنمية الصناعية - وهو الجهة الحاضرة - تعتبر جميعها من قبيل الأعمال المصرفية التي تعتمد أصلا على تنمية الإدخار والاستثمار وتقديم خدماتها الائتمانية لمن يطلبها ، وأعمالها هذه - وبالنظر إلى طبيعتها - تخضعها لقواعد القانون الخاص ، وهي تباشرها بوسائل هذا القانون ولو كان رأس مالها مملوكا - كليا أو جزئيا - للدولة ، إذ لا صلة بين الجهة التي تملك أموالها ، وموضوع نشاطها ، ولا بطرائقها في تسييره ، وليس من شأن هذه الملكية أن تحيل

نشاطها عملا إداريا ، أو منفصلا عن ربحيتها باعتبارها غرضا نهائيا تتغياه بل هو مطلبها من تنظيمها لأعمالها وتوجيهها لها.

وحيث إن القواعد التى تضمنها قانون الحجز الإدارى ، غايتها أن تكون بيد أشخاص القانون العام وسائل ميسرة تمكنها من تحصيل حقوقها – وعلى الأخص تلك التى تقابل أعمالا بذاتها أو تدابير اتخذتها – فلا يتقيد اقتضاؤها جبرا عن مدينيها بالقواعد التى فصلها قانون المرافعات المدنية والتجارية فى شأن التنفيذ الجبرى ، وإنما تعتبر استثناء منها ، وامتيازا مقررًا لصالحها يجعلها دائما فى مركز المدعى عليه ، ذلك أن قرار جهة الإدارة بإسناد ديون تدعيها إلى آخرين، يفيد أن قولها بوجودها وتحديد مقدارها ، يعتبر سندا تنفيذيا بها ، يغنيها عن اللجوء إلى القضاء لإثباتها ، فلا يبقى مركزها مساويا لمركز مدينيها بل يكون قرارها بالديون التى تطلبها منهم ، سابقا على التدليل عليها من جهتها **privilege du prealable** ، وناقلا إليهم مهمة نفيها.

وحيث إن الطبيعة الاستثنائية لقواعد الحجز الإدارى ، تقتضى أن يكون نطاق تطبيقها مرتبطا بأهدافها ، ومتصلا بتسيير جهة الإدارة لمرافقها ، فلا يجوز نقل هذه القواعد إلى غير مجالها ، ولا إلbasها ثوبا مجافيا لحقيقتها ، وعلى الأخص بالنظر إلى أن الديون التى تدعيها تعامل لافتراض ثبوتها فى حق من تراهم ملتزمين بها أو مسئولين عنها.

وإذا جاز هذا الافتراض فى شأن ديون تطلبها جهة الإدارة لنفسها ، وتقتضيها بوسائل استثنائية فى طبيعتها ، تجاوز بها ما يكون مألوفًا من صور التعامل فى علائق الأفراض بعضهم ببعض ، إلا أن بسطها وتقرير سريانها فى شأن ما ينشأ عن العمليات المصرفية التى تباشرها البنوك من ديون تدعيها قبل عملائها – والأصل فيها التحوط لأدلتها

وتهيئتها وتوثيقها ، وتكافؤ أطرافها فى مجال اثباتها ونفيها - مؤداه إلحاق نشاطها -  
فى هذا النطاق - بالأعمال التى ينهض عليها المرفق العام ، واعتبارها من جنسها ،  
وإخضاع تحصيل الديون التى تطلبها من عملائها - ودون مقتضى - لقواعد تنافى بصرامتها ،  
مرونة عملياتها وتجارياتها ، واطمئنان عملائها اليها فيما يحصلون عليه من ائتمان منها .  
وحيث إن النص المطعون فيه ، يكون مخالفا لنص المادة ٦٥ من الدستور ،  
ذلك أن مبدأ الخضوع للقانون المقرر بها ، يفترض تقيد أشخاص القانون الخاص فى مجال نشاطها  
المصرفى بقواعد هذا القانون دون غيرها ، فلا يكون الخروج عليها إلا لضرورة ، وبقدرها .

#### **لهذه الاسباب**

**حكمت المحكمة بعدم دستورية البند ط من المادة الاولى من القانون رقم  
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى ، وألزمت الحكومة  
المصروفات ، ومبلغ ..... جنبيه مقابل أنغاب المحاماة .**

\* ٢ - القضية رقم ٢٣٥ لسنة ٢٢ قضائية دستورية

جلسة ٧ مارس سنة ٢٠٠٤

**الحكم :** دستورية نص البند (هـ) من المادة (١) والمادة (٢) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى.

### الإجراءات

بتاريخ الثامن والعشرين من نوفمبر سنة ٢٠٠١ ، أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى ، طالبا الحكم بعدم دستورية نص البند (هـ) من المادة (١) والمادة (٢) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى ، وقدمت هيئة قضايا الدولة ثلاث مذكرات انتهت فيها إلى طلب الحكم أصليا : بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى ومصلحته ، واحتياطيا : بعدم قبولها فى شأن المادة الثانية المطعون عليها لانتفاء المصلحة ، ورفض الدعوى بالنسبة للنص الآخر ، وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة ، حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى عليه الرابع كان قد اتخذ اجراءات الحجز الإدارى ضد ..... فى مواجهة المدعى ، وذلك لعدم سداده إيجار أطيان مملوكة للدولة ملكية خاصة ، وإذ تخلف المدعى بصفته حارسا على المال المحجوز عليه عن تقديمه فى اليوم المحدد للبيع ، فقد تحرر ضده محضر إتهم فيه بتبديد ذلك المال ، مما حدا به إلى إقامة الدعوى رقم ٣٩٥ لسنة ٢٠٠١ مدنى ببا الجزئية ضد المدعى عليهما الأخيرين ، بطلب الحكم بعدم الاعتداد بمحضر الحجز المؤرخ ٢٠٠٠/٢/١٣ وما يترتب عليه من آثار ،

---

\* الجريدة الرسمية - العدد ١٢ ( تابع ) الصادر بتاريخ ١٨ مارس سنة ٢٠٠٤ .

وأثناء نظر الدعوى دفع بعدم دستورية نص البند (هـ) من المادة الأولى والمادة الثانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى ، وإن قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع بعدم دستورية نص البند (هـ) من المادة الأولى وصرحت به بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من هيئة قضايا الدولة أصليا بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى ، فهو مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن المدعى قد عين حارسا على المال المحجوز عليه إداريا ثم وجه إليه اتهام بتبديد ذلك المال لعدم تقديمه فى اليوم المحدد للبيع ، وكان الفصل فى المسألة الدستورية المثارة فى الدعوى الماثلة له أثر جوهري على مدى صحة إجراءات الحجز الإدارى - محل الدعوى الموضوعية - بما من شأنه أن ينعكس على ما سيؤول إليه التصرف فى جريمة التبديد المتهم بها المدعى مما تتحقق به مصلحته فى إقامة الدعوى الدستورية الماثلة ، ويضحي الدفع تبعا لذلك غير قائم على أساس ويتعين القضاء بعدم قبوله .

وحيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمادة الثانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى ، فهو سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع الذى أثير أمام محكمة الموضوع وفى الحدود التى تقدر فيها تلك المحكمة جديته ، إذا كان ذلك ، وكان التصريح بإقامة الدعوى الدستورية قد اقتصر على نص البند (هـ) من المادة رقم (١) من قانون الحجز الإدارى ، فإن نطاق الدعوى ينحصر فى ذلك النص فيما تضمنه من جواز اتباع إجراءات الحجز الإدارى عند عدم الوفاء بإيجارات أملاك الدولة الخاصة ، وتغدو الدعوى فيما جاوز نطاقها المتقدم غير مقبولة لعدم اتصالها بالمحكمة اتصالا مطابقا للأوضاع التى رسمها القانون .

وحيث إن المادة (١) من قانون الحجز الإدارى المشار إليه تنص على أنه "يجوز أن تتبع إجراءات الحجز الإدارى المبينة بهذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات الآتية فى مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفى الأماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون : .... هـ . إيجارات أملاك الدولة الخاصة ، ومقابل الانتفاع بأملكها العامة سواء فى ذلك ما كان بعقد أو مستغلا بطريق الخفية" .

حيث إن المدعى ينعى على النص الطعين - محمدا نطاقا على النحو المتقدم - أنه إذا جاز للدولة اتخاذ إجراءات الحجز الإدارى فى حالة عدم الوفاء بقيمة الأجرة المستحقة عن أملكها الخاصة . فإنه يكون قد جعل منها خصما وحكما ومنفذا فى نطاق علاقة قانونية مدنية ، هى بحسب طبيعتها تخضع لأحكام القانون الخاص ، وتتساوى فيها الدولة كشخص عام مع سائر أشخاص القانون الخاص فى وجوب اللجوء إلى القضاء لتقرير الحقوق واستدائها طبقا لقواعد التنفيذ الجبرى المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإذ لم يتقيد النص الطعين بذلك فإنه يكون قد انطوى على المساس بالحماية المقررة لحق الملكية ، وأخل بحق التقاضى ، وأهدر مبدأى المساواة وسيادة القانون وخضوع الدولة له بالمخالفة للمواد (٣٤ و ٤٠ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٨) من الدستور .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه ولئن كان الأصل المقرر فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أن اقتضاء الحقوق عن طريق التنفيذ جبرا على أموال المدين ، لا يكون إلا بسند تنفيذى استظل به دائنه قبل التنفيذ ، ولم يبلغه إلا بطريق تحقق به دينه وصحته وصار حقيقة قانونية يجوز التنفيذ بمقتضاها ، إلا أن المشرع قد خرج على هذا الأصل فى قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، بأن أجاز فى المادة (٢) منه لفئات معينة تمثل أشخاص القانون العام ، إصدار أمر كتابى باتباع إجراءات الحجز الإدارى عند الوفاء بالمستحقات المالية المشار إليها فى المادة (١) من ذلك القانون ومن بينها ما تضمنه النص

الطعين بشأن ايجارات أملاك الدولة الخاصة ، من أن الأمر الصادر منها يكون معادلا للسند التنفيذي الذى يجوز التنفيذ به وفقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهو استثناء يهدف المشرع من تقريره أن يكون بيد أشخاص القانون العام وسائل ميسرة تمكنها من تحصيل حقوقها بما من شأنه أن يساهم فى وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه المواطنين، ومن ثم فهو تنظيم تشريعى يتغيا بلوغ أغراض بعينها تعكس مشروعيتها إطارا لمصلحة عامة يقوم عليها هذا التنظيم .

وحرصا من المشرع على أن يقيم توازنا بين حق الدولة فى اقتضاء حقوقها على النحو المتقدم ، وبين حق المدين المحجوز عليه أو الغير ممن تتأثر مصالحه بذلك الحجز ، أجاز المنازعة أمام القضاء فى أصل الدين ، أو فى صحة إجراءات الحجز ، أو فى ملكية الأشياء المحجوز عليها ، فرتب بنص المادة (٢٧) من ذات القانون على مجرد إقامة الدعوى فى هذا الشأن وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين إلى أن يفصل نهائيا فى النزاع . وحيث إنه عن النعى بمخالفة النص الطعين لمبدأ المساواة المنصوص عليها فى المادة (٤٠) من الدستور ، فإنه مردود بأن تخويل الشخص العام اقتضاء حقوقه الناشئة عن إيجار أملاكه الخاصة عن طريق الحجز الإدارى ، باعتباره طريقا ميسرا لاقتضاء تلك الحقوق ، وذلك على خلاف القواعد المقررة فى قانون المرافعات بشأن التنفيذ الجبرى الواجب اتباعها لاقتضاء حقوق سائر الدائنين ، فإنه ولئن كان ذلك يتضمن تمييزا للشخص العام فى هذا الصدد ، إلا أن هذا التمييز مرده تمكين الشخص العام من استثناء حقوقه من مدينيه للوفاء بالتزاماته فى اشباع الحاجات العامة ، ومن ثم يقوم هذا التنظيم على أسس موضوعية تبرره ولا ينطوى بالتالى على مخالفة لمبدأ المساواة .

وحيث إنه عن النعى بمخالفة النص الطعين للحماية المقررة لحق الملكية ومخالفته مبدأ سيادة القانون ، فإنه مردود بأن قانون الحجز الإدارى قد كفل للمحجوز عليه

الحق فى المنازعة فى أصل الدين وفى صحة إجراءات الحجز ، وقضى بوقفها وجوباً وبقوة القانون إلى أن يفصل نهائياً فى تلك المنازعة ، الأمر الذى يمثل تأكيداً لمبدأ سيادة القانون وخضوع الدولة له ، كما أن الدين باعتباره يمثل الجانب السلبى للذمة المالية للشخص فإن اقتضائه طبقاً لقواعد الحجز الإدارى بعد الامتناع عن الوفاء به اختياراً لا ينطوى على مساس بالحماية المقررة لحق الملكية ، وحيث إن النص الطعين لا يخالف أى حكم آخر من أحكام الدستور .

### **لهذه الأسباب**

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، بمصداقة الكفالة ،  
وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ..... جنبيه مقابل أتعاب المحاماة .

**\*٣- القضية رقم ١٠٤ لسنة ٢٣ قضائية "دستورية"**

**جلسة ٩ يناير سنة ٢٠٠٥**

**الحكم :** عدم دستورية البند (ح) من المادة (١) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ فيما تضمنه من النص على جواز اتباع إجراءات الحجز الإداري عند عدم الوفاء بما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف بصفتها ناظرا من إجراءات الأعيان التي تديرها الوزارة.

**الإجراءات**

بتاريخ ١٣ من يونية سنة ٢٠٠١ ، أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى ، طالبا الحكم بعدم دستورية نص البند (ح) من المادة (١) ، والمادة (٢) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري. وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى لثلاثة أوجه أولها : لرفعها بعد الميعاد ، وثانيها : لعدم بيان نصوص الدستور المدعى بمخالفتها وأوجه المخالفة الدستورية ، وثالثها : لانتفاء المصلحة في الدعوى ، وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

**الحكمة**

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة . حيث إن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد قدمت المدعى - وهو الحارس على الأشياء المحجوز عليها - للمحاكمة الجنائية في القضية رقم ٢٦٣٨٩ لسنة ١٩٩٨ جنح بلباس ، متهمه إياه أنه بتاريخ ١٠/١١/١٩٩٨ بدد الأشياء المحجوز عليها ، وهي عبارة عن إنتاج

---

\* الجريدة الرسمية - العدد ٣ (تابع) الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ٢٠٠٥ .

مساحة (٢ فدان و ٨ قراريط و ١٢ سهما) كائنة ببلقاس - محافظة الدقهلية ، المزروعة أرزا يابانيا ، والمقدر انتاجها بحوالى (٩) طن ، والمحجوز عليها لصالح هيئة الأوقاف المصرية وفاء لمبلغ .....جنيه قيمة ايجار سنة ١٩٩٨ ، والمتأخرات عن الاطيان الزراعية التابعة لوقف المكاتب الأهلية (وقف خيرى) والمؤجرة من الهيئة لورثة ..... ، وقد طلبت النيابة معاقبة المدعى بالمواد (٣٤١ ، ٣٤٢) من قانون العقوبات ، وبجلسة ١٩٩٩/٣/١٨ قضت المحكمة غيابيا بحبس المدعى أسبوعا وكفالة قدرها عشرة جنيهات ، وقد عارض المدعى فى هذا الحكم ، وبجلسة ٢٠٠٠/١١/٢٣ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وإن لم يرتض المدعى هذا القضاء فقد طعن عليه بالاستئناف رقم ٢٧١٢ لسنة ٢٠٠١ جنح مستأنف المنصورة ، وأثناء نظر الاستئناف دفع بعدم دستورية نص البند (ح) من المادة (١) والمادة (٢) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وإن قدرت المحكمة جديده هذا الدفع وصرحت للمدعى برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقام دعواه الماثلة .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من هيئة قضايا الدولة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، فهو مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - وعملا بنص البند (ب) من المادة (٢٩) من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - أن المهلة التى تمنحها محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية ، لا يجوز زيادتها إلا من خلال مهلة جديدة تضيفها إلى المدة الاصلية وقبل انقضائها ، بما يكفل تداخلها معها ، وبشرط ألا تزيد المدتان معا على الاشهر الثلاثة التى فرضها المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية فلا يجاوزه من يقيمها .

وحيث إن الثابت من الأوراق أن محكمة الموضوع بعد أن قدرت جديده الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى بجلسة ٢٠٠١/٣/٢١ ، أجلت نظر الدعوى لجلسة ٢٠٠١/٥/١٦ لتقديم ما يفيد رفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا ، ثم قررت المحكمة اضافة مهلة جديدة إلى المدة الأصلية وقبل انقضائها غايتها ٢٠٠١/٧/٤ ، وهى إن جاءت متجاوزة مدة الثلاثة أشهر المقررة كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية إلا أن الثابت أن المدعى

أقام دعواه الماثلة بتاريخ ٢٠١١/٦/١٣ ، فى غضون مهلة الثلاثة أشهر المشار إليها ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الوجه غير سديد مما يتعين معه القضاء برفضه .

حيث إن الدفع بعدم قبول الدعوى بمقالة خلو صحيفتها من بيان النصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وأوجه هذه المخالفة ، فهو مردود بأن ما تغياه قانون المحكمة الدستورية العليا بنص المادة (٣٠) منه من وجوب أن تتضمن صحيفة الدعوى الدستورية بيانا بالنصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وأوجه المخالفة ، هو ألا تكون صحيفة الدعوى مجهلة بالمسائل الدستورية المطروحة على هذه المحكمة ، ضمانا لتعيينها تعيينا كافيا ، فلا تثير خفاء فى شأن مضمونها ، أو إضطراباً حول نطاقها ، ليتمكن ذوو الشأن من إعداد دفاعهم ابتداء وردا وتعقيبا فى المواعيد التى حددتها المادة (٣٧) من ذلك القانون ، ولتتولى هيئة المفوضين بعد ذلك تحضير الدعوى ، وإعداد تقرير يكون محددًا للمسائل الدستورية المثارة ورأيها فيها مسببا ، ومن ثم فإنه يكفى لبلوغ تلك الغاية أن يكون تعيين هذه المسائل ممكنا ، ويتحقق ذلك كلما كان ببيان عناصرها منبئا عن حقيقتها ، لما كان ذلك ، وكانت صحيفة الدعوى الماثلة قد أبانت - فى غير خفاء - نعى المدعى على النصين المطعون فيهما اخلالهما بمبدأ سيادة القانون وبمبدأ خضوع الدولة للقانون ، وذلك بمنحهما الجهة الادارية ميزة استثنائية خروجاً على القواعد المقررة فى قانون المرافعات - المدنية والتجارية ، تخولها الحق فى اقتضاء حقوقها جبرا ، بقرار يصدر منها يكون معادلا للسند التنفيذى ، ويتضمن تحديدا لتلك الحقوق سواء تعلق الأمر بمصدرها أو بمقدارها ، وهو ما يمثل تحديدا كافيا للنصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وأوجه المخالفة الدستورية كما ارتآها المدعى ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى من هذا الوجه أيضا يكون فى غير محله متعينا رفضه .

وحيث إن صدر المادة (١) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والبند (ح) منها المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ ينصان على أن "يجوز أن تتبع اجراءات الحجز الإدارى المبينة بهذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات فى مواعييدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفى الأماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون ..... (ح)

ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف بصفقتها ناظرا أو حارسا من ايجارات أو أحكام أو أثمان الاستبدال للأعيان التى تديرها الوزارة .....

وتنص المادة (٢) من هذا القانون على أن "لا يجوز اتخاذ اجراءات الحجز إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام حسب الأحوال أو من ينيبه كل من هؤلاء فى ذلك كتابة".

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة فى الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية لازما للفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع ، وكان البين من استعراض أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر ، والقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ، أنها ناطت بالوزارة على الأوقاف الخيرية وإدارة أعيانها ، وبهذه الصفة أجاز البند (ح) من المادة (١) من قانون الحجز الإدارى للوزارة توقيع الحجز عند عدم الوفاء بالإيجارات المستحقة للوقف ، وقد خلفت هيئة الأوقاف المصرية الوزارة - اعمالا لنص المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية - فى الاختصاص بإدارة واستثمار أموال الأوقاف الخيرية والتصرف فيها ، وذلك باعتبارها نائبة عن وزير الأوقاف بصفته ناظرا على تلك الأوقاف ، كما حلت الهيئة - بمقتضى نص المادة (٩) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ - محل الوزارة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات تتعلق بإدارة واستثمار هذه الأموال ، وبالتالي أصبح للهيئة بصفقتها نائبة عن وزير الأوقاف كناظر للوقف رخصة توقيع الحجز الإدارى عند عدم الوفاء بالايجارات المستحقة للوقف ، وهو الأساس القانونى لقيام الهيئة باتخاذ اجراءات الحجز فى الحالة المعروضة ، لعدم الوفاء بالايجار المستحق عن الأطيان الزراعية التابعة لوقف المكاتب الأهلية (وقف خيرى) ، والمؤجرة من الهيئة لورثة .....

ومن ثم فإن المصلحة الشخصية المباشرة للمدعى تكون متحققة بالنسبة للطعن على نص البند (ح) من المادة (١) من قانون الحجز الإدارى فيما تضمنه من تخويل وزارة الأوقاف بصفتها ناظرا على الأوقاف الحق فى توقيع الحجز الإدارى عند عدم الوفاء بإجراءات الأعيان التى تديرها الوزارة بهذه الصفة.

وحيث إن القواعد التى تضمنتها قانون الحجز الإدارى غايتها أن يكون بيد أشخاص القانون العام وسائل ميسرة تمكنها من تحصيل حقوقها وهى بحسب طبيعتها أموال عامة تمثل الطاقة المحركة لحسن سير المرافق العامة وانتظامها ، فلا يتقيد اقتضاؤها جبرا عن مدينيها بالقواعد التى فصلها قانون المرافعات المدنية والتجارية فى شأن التنفيذ الجبرى ، وإنما تعتبر استثناء منها ، وامتيازاً لصالحها ، وهذه الطبيعة الاستثنائية لقواعد الحجز الإدارى تقتضى أن يكون نطاق تطبيقها مرتبطاً بأهدافها ومتصلاً بتسيير جهة الإدارة لمرافقها فلا يجوز نقل هذه القواعد إلى غير مجالها ، ولا اعمالها فى غير نطاقها الضيق الذى يتحدد باستهداف حسن سير المرافق العامة وانتظامها ، إذ كان ذلك ، وكانت أموال الأوقاف تعتبر بصريح نص المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ أموالاً خاصة مملوكة للوقف باعتباره - عملاً بنص المادة (٣/٥٢) من القانون المدنى - شخصاً اعتبارياً ، وهو يدخل بحسب طبيعته فى عداد أشخاص القانون الخاص ، ولو كان من يباشر النظر عليه شخصاً من أشخاص القانون العام ، إذ يظل النظر - فى جميع الاحوال - على وصفه القانونى مجرد نيابة عن شخص من أشخاص القانون الخاص ، وفى هذا نصت المادة (٥٠) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف على أن "يعتبر الناظر أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين ...." ومن ثم فإن قيام وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف الخيرية وهيئة الأوقاف كناية عنه على شئون أموال الأوقاف إنما يكون كأي ناظر من أشخاص القانون الخاص ، وعلى ذلك فإن تخويل النص الطعين وزارة الأوقاف بصفتها ناظراً على الأوقاف صلاحية توقيع الحجز الإدارى عند عدم الوفاء بالايجراءات المستحقة للأوقاف ، مؤداه إلحاق نشاط هذه الأوقاف - فى هذا النطاق - بالأعمال التى تقوم عليها المرافق العامة ، واعتبارها من جنسها ،

واخضاع تحصيلها - دون مقتض - لتلك القواعد الاستثنائية التى تضمنها قانون الحجز الإدارى ، بما يخالف نص المادة (٦٥) من الدستور ، ذلك أن مبدأ الخضوع للقانون المقرر بها يفترض تقييد أشخاص القانون الخاص فى مجال نشاطها واقتضاء حقوقها بقواعد ووسائل هذا القانون دون غيرها ، فلا يكون الخروج عليها إلا لضرورة وبقدرها ، فإذا انتفت تلك الضرورة كما هو حال النص الطعين فإنه يكون قد وقع فى حماة المخالفة الدستورية.

وحيث إن القضاء بعدم دستورية نص البند (ح) من المادة (١) من قانون الحجز الإدارى من شأنه عدم جواز اتخاذ اجراءات الحجز المنصوص عليها فى المادة (٢) من ذات القانون قبل المدعى ، ومن ثم فإن الطعن عليها بعدم الدستورية أصبح ولا محل له.

#### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية البند (ح) من المادة (١) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ فيما تضمنه من النص على جواز اتباع اجراءات الحجز الإدارى عند عدم الوفاء بما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف بصفتها ناظرا من ايجارات الأعيان التى تديرها الوزارة ، وألزمت الحكومة المصروفات ، ومبلغ ..... جنبيه مقابل أتعاب المحاماة .

\* \* \* \* \*



الراجع



## أولاً : المؤلفات

- ١- الجرائم الضريبية ..... د . أحمد فتحى سرور
- ٢- الأحكام العامة فى قانون العقوبات ..... د . السعيد مصطفى السعيد
- ٣- التعليق على نصوص قانون المرافعات ..... د . أحمد أبو الوفا
- ٤- إجراءات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية ..... د . أحمد أبو الوفا
- ٥- قضاء النقض الضريبى ..... د . أحمد محمود حسنى
- ٦- التنفيذ الجبرى . سنده . مشاكله . طرقه ..... د . أحمد هـ ندى
- ٧- الخبرة فى المسائل الجنائية ..... د . أمال عثمان
- ٨- التنفيذ الجبرى ..... د . أمينة النمر
- ٩- التجريم الضريبى ..... د . إدوار جرجس بشاى
- ١٠- التجريم فى تشريعات الضرائب ..... د . حسن المرصفاوى
- ١١- قانون الاجراءات الجنائية ..... د . حسن المرصفاوى
- ١٢- النظرية العامة للعقوبة ..... د . حامد راشد
- ١٣- قانون الإجراءات الجنائية ..... د . حسن علام
- ١٤- الوسيط فى التنفيذ الإدارى ..... د . داود سليمان متولى
- ١٥- المالىة العامة ..... د . رفعت المحجوب
- ١٦- مبادئ الإجراءات الجنائية فى القانون المصرى ..... د . رؤوف عبيد
- ١٧- المنازعات الضريبية ..... د . زكريا محمد بيومى
- ١٨- المسئولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية ..... د . عبد الرؤوف مهدى

١٩ -	المبادئ العامة فى التشريع الضريبى المصرى	....	د . عبد الهادى النجار
٢٠ -	الوسيط فى الضرائب على الدخل	....	د . عادل حشيش
٢١ -	التشريع الضريبى المصرى	....	د . عادل حشيش
٢٢ -	التشريع الضريبى المصرى	....	د . عاطف صدقى
٢٣ -	البطلان المدنى "الإجرائى والموضوعى"	....	د . عبد الحميد الشواربى
٢٤ -	المحاسبة الضريبية	....	د . عبد القادر حلمى
٢٥ -	الحجوز الضريبية	....	د . عبد المنعم محمد داود
٢٦ -	القانون الجنائى	....	د . على راشد
٢٧ -	جريمة التبيد	....	د . على عوض حسنى
٢٨ -	صور التهرب الضريبى	....	د . محمد السعيد وهبة
٢٩ -	أصول علم الاجرام	....	د . مأمون سلامة
٣٠ -	قانون العقوبات	....	د . مأمون سلامة
٣١ -	الاجراءات الجنائية	....	د . مأمون سلامة
٣٢ -	التشريع الضريبى	....	د . محمد حلمى مراد
٣٣ -	أحكام النقض الضريبى	....	د . محمد حامد عطا
٣٤ -	النقض الضريبى فى المجالين المدنى والجنائى	....	د . محمد حامد عطا
٣٥ -	النقض الضريبى الحديث	....	د . محمد حامد عطا
٣٦ -	النقض الضريبى	....	د . مصطفى كيرة
٣٧ -	الموسوعة فى جرائم التهرب الضريبى فى التشريع المصرى	....	د . مجدى محمد على
٣٨ -	القصد الجنائى	....	د . محمود نجيب حسنى

٣٩ -	المساهمة الجنائية فى التشريعات العربية	....	د . محمود نجيب حسنى
٤٠ -	شرح قانون الاجراءات الجنائية	....	د . محمود نجيب حسنى
٤١ -	التنفيذ علمًا وعملاً	....	أ . أحمد قمحة
٤٢ -	أصول التنفيذ	....	أ . أحمد ماهر زغلول
٤٣ -	جرائم الضرائب والرسوم	....	أ . المستشار/البشرى الشوربجى
٤٤ -	جرائم التهريب الضريبى	....	أ . إبراهيم المنجى
٤٥ -	دروس فى التنفيذ الجبرى	....	أ . إبراهيم نجيب سعد
٤٦ -	قواعد منع التهريب الضريبى	....	أ . بولس إبراهيم مسعد
٤٧ -	جرائم الأموال العامة	....	أ . المستشار/ حسن غلوش
٤٨ -	أسباب بطلان الضبط والتفتيش	....	أ . شريف بدوى
٤٩ -	طرق التنفيذ والتحفظ فى المواد المدنية والتجارية	....	أ . عبد الحميد أبو هيف
٥٠ -	المرجع فى التحصيل والحجز الإدارى	....	أ . كرم صادق
٥١ -	تنفيذ الأحكام والسندات الرسمية والحجوز التحفظية	....	أ . محمد حامد فهمى
٥٢ -	المبادئ العامة فى التنفيذ الجبرى	....	أ . محمد عبد الجواد محمد
٥٣ -	مبادئ التنفيذ	....	أ . محمد عبد الخالق عمر
٥٤ -	قانون الحجز الإدارى	....	أ . محمد كمال أبو الخير
٥٥ -	أصول التنفيذ الجبرى على ضوء المنهج القضائى	....	أ . محمد محمود إبراهيم

\* \* \* \* \*

## ثانيا : مصادر مختلفة

### أ- المجلات العلمية:

- ❖ المـرجـع
- ❖ التشريع المالى والضريبي
- ❖ الضرائب المصرية
- مكتب شوقي وشركاه
- رابطه مأمورى الضرائب
- جمعية الضرائب المصرية

### ب- البحوث العلمية:

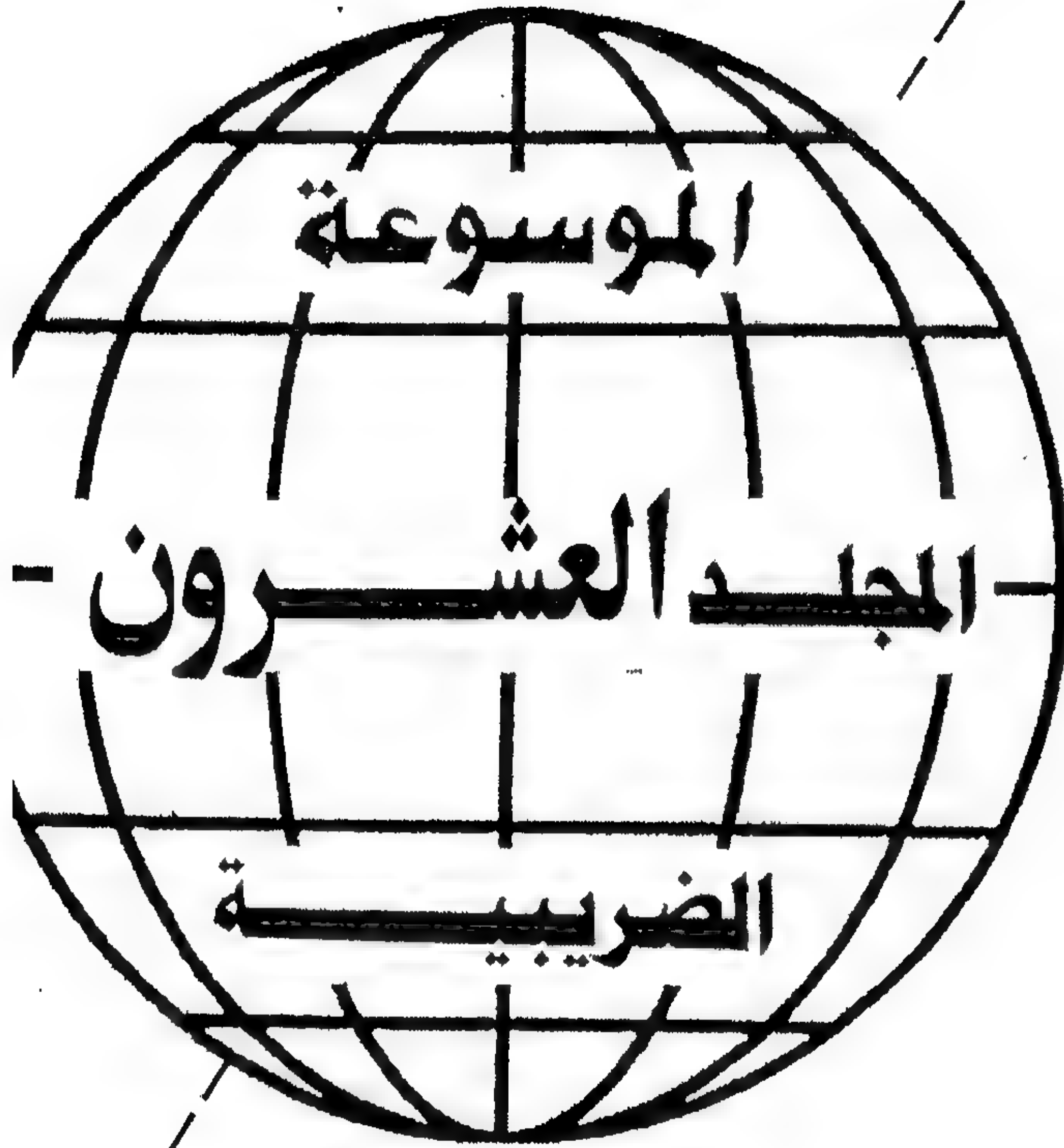
- ❖ نظام الضرائب فى مصر ، الحاضر والمستقبل
- ❖ الملامح الرئيسية للبنيان الضريبي
- مجلس الشورى
- المجالس القومية المختصة

### ج-منشوعة:

- ❖ أحكام النقض الضريبي
- ❖ القوانين والقرارات الوزارية
- ❖ الكتب الدورية والتعليمات التنفيذية
- المكتب الفنى لمحكمة النقض
- الجريدة الرسمية والوقائع المصرية
- مصلحة الضرائب

\* \* \* \* \*

ترقبوا

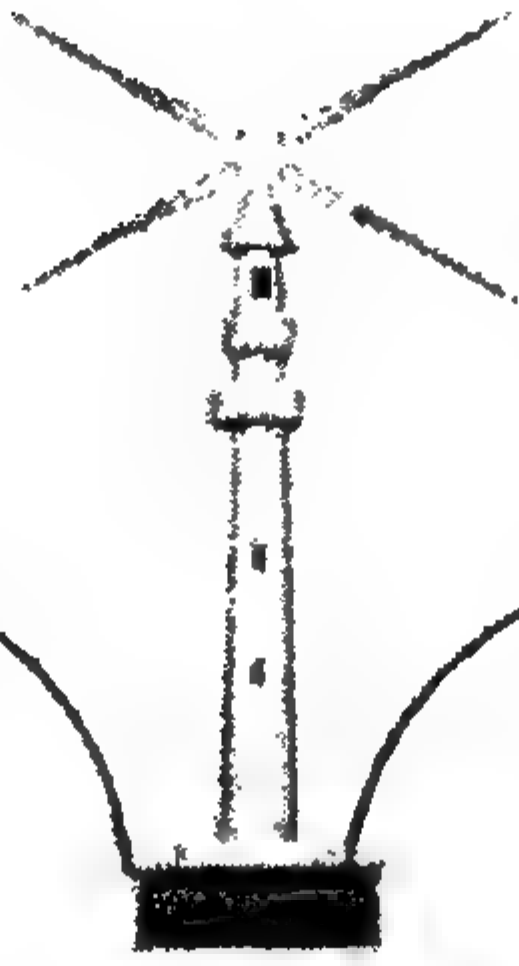
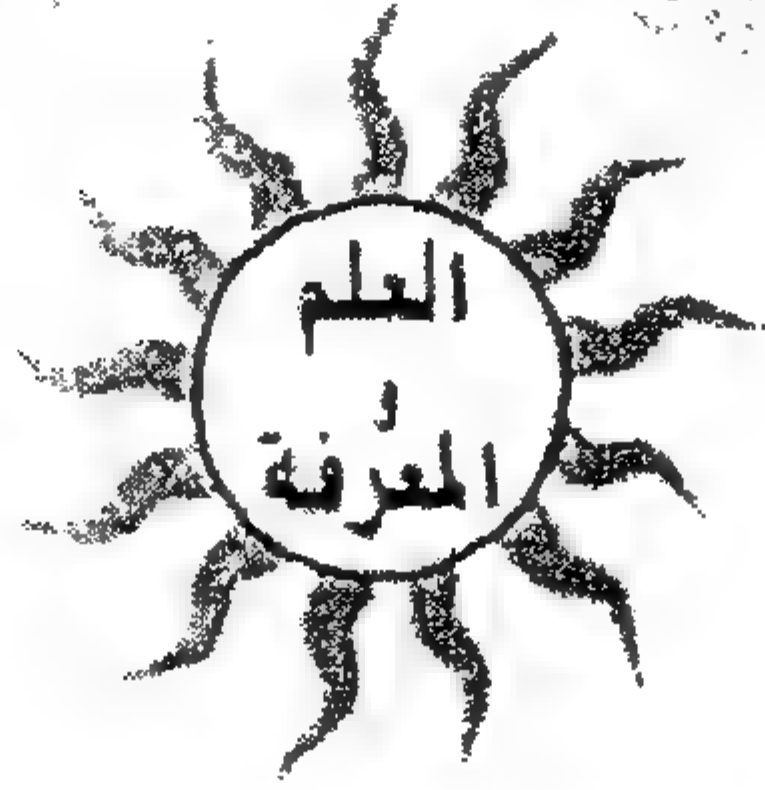


ملينة بالمعلومات

والأبحاث الهامة

للاستفسار الاتصال  
بالمؤلف أ.د. محمد حامد عطا  
٥١ شارع مرقضى باشا - رمل الاسكندرية  
ت: ٥٧٦٤٨٧٨ ف: ٥٧٦٤٨٧٩

موزعك



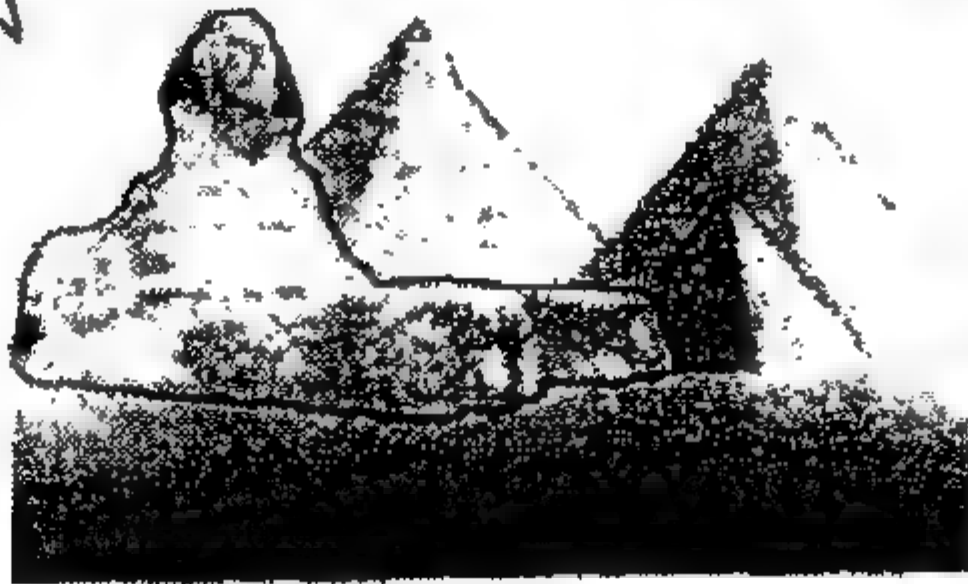
مكتبة منشأة المعارف  
٤٤ شارع سعد زغلول  
ت: ٤٨٧٣٣٠٣  
الإسكندرية

المؤلف  
أ. د محمد حامد عطا  
٥١ شارع مرتضى باشا  
ت: ٥٧٦٤٨٧٨  
الإسكندرية

الموسوعة العربية

مكتبة شادى  
٢٩ ش عبد الخالق ثروت  
ت: ٢٣٩٢٨٦١٨  
القاهرة

مكتبة النهضة العربية  
٣٢ ش عبد الخالق ثروت  
ت: ٢٣٩٢٦٩٣١  
القاهرة



المحمديتويات



٣	الإهداء : .....
٥	المقدمة : .....
	<b>الجزء الأول</b>
	<b>قانون الحجز الإداري</b>
٩	" النص - الشرح - التعليق "
١١	مقدمة : .....
	<b>الباب الأول</b>
١٥	<b>القواعد العامة في الحجز الإداري</b>
	<b>الفصل الأول</b>
١٧	<b>حصر حالات الحجز الإداري</b>
١٩	المادة الأولى : بشأن حصر حالات الحجز الإداري .....
	<b>الفصل الثاني</b>
٢٩	<b>السند التنفيذي في الحجز الإداري</b>
٣١	المادة الثانية : بشأن السند التنفيذي في الحجز الإداري .....
	<b>الفصل الثالث</b>
٣٥	<b>الأموال الجائز الحجز عليها</b>
٣٧	المادة الثالثة : بشأن الأموال الجائز الحجز عليها .....
	<b>الباب الثاني</b>
٤٥	<b>حجز المنقولات</b>
	<b>الفصل الأول</b>
٤٧	<b>حجز المنقولات لدى المدين</b>
٤٩	المادة الرابعة : بشأن توقيع حجز المنقول وبيانات محضر الحجز .....
٥١	المادة الخامسة : بشأن توقيع الحجز في الأماكن المغلقة وفض الإقفال .....
٥٤	المادة السادسة : بشأن بيانات المحجوزات وميعاد البيع .....
٦٠	المادة السابعة : بشأن استيفاء محضر الحجز المنقول وكيفية إعلانه للمدين .....

- المادة الثامنة : بشأن مواعيد حجز الثمار المتصلة والمزروعات قبل نضجها ٦٣
- المادة التاسعة : بشأن الحجز على المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمصوغات ٦٥
- المادة العاشرة : بشأن كيفية الحجز على النقود والعميلات الورقية . ٦٧
- المادة الحادية عشر : بشأن تعيين حارس على المحجوزات وتحديد أجره . ٦٩
- المادة الثانية عشر : بشأن صلاحيات الحارس تجاه المحجوزات . ٧١
- المادة الثالثة عشر : بشأن مسؤولية الحارس وكيفية تغييره بحارس آخر . ٧٣
- المادة الرابعة عشر : بشأن الاعلان عن البيع . ٧٤
- المادة الخامسة عشر : بشأن إجراءات البيع بالمزاد العلني . ٧٧
- المادة السادسة عشر : بشأن كيفية بيع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة . ٧٩
- المادة السابعة عشر : بشأن إجراءات رسو المزاد . ٨٠
- المادة الثامنة عشر : بشأن الكف عن بيع باقى المحجوزات . ٨٢
- المادة التاسعة عشر : بشأن بيانات محضر البيع . ٨٤
- المادة العشرون : بشأن ميعاد البيع ، سقوطه ، وقفه . ٨٧
- المادة الحادية والعشرون : بشأن وقف إجراءات الحجز والبيع ، وكيفية رفع الحجز . ٩١
- المادة الثانية والعشرون : بشأن مصروفات حجز وبيع المنقولات . ٩٢
- المادة الثالثة والعشرون : بشأن الإغفاء الكلى أو الجزئى من مصروفات الحجز . ٩٣
- المادة الرابعة والعشرون : بشأن المصروفات الواجب خصمها قبل سداد الدين المحجوز به . ٩٥
- المادة الخامسة والعشرون : بشأن تعدد الحجز وتوحيد إجراءات البيع . ٩٥
- المادة السادسة والعشرون : بشأن توزيع ثمن البيع على الحجز المتعددة . ٩٨
- المادة السابعة والعشرون : بشأن وقف حجز وبيع المنقول عند وجود منازعة . ٩٩

### الفصل الثانى

- حجز ما للمدين لدى الغير ١٠٣
- المادة الثامنة والعشرون : بشأن المال الجائز الحجز عليه . ١٠٥
- المادة التاسعة والعشرون : بشأن إعلان المحجوز لديه والمحجوز عليه . ١١٢
- المادة الثلاثون : بشأن تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته . ١١٨

- المادة الحادية والثلاثون : بشأن وفاء المحجوز لديه بما أقر به للحاجز. ١٢٤
- المادة الثانية والثلاثون : بشأن جزاء الإخلال بالتقرير بما فى الذمة أو المخالفة . ١٢٨
- المادة الثالثة والثلاثون : بشأن آثار حجز ما للمدين لدى الغير . ١٣٢
- المادة الرابعة والثلاثون : بشأن بيع مال المحجوز لديه وفاء للمدين الحاجز . ١٣٤
- المادة الخامسة والثلاثون : بشأن براءة ذمة المحجوز لديه بالسداد أو تسليم المنقولات المحجوزة لديه . ١٣٦

### الفصل الثالث

- حجز الايرادات والأسهم والسندات والحصص وبيعها ١٣٧
- المادة السادسة والثلاثون : بشأن حجز الايرادات والأسهم والسندات والحصص وبيعها. ١٣٩
- المادة السابعة والثلاثون : بشأن الحجز على بعض الحقوق والأوراق المالية..... ١٤٠
- المادة الثامنة والثلاثون : بشأن كيفية بيع الأوراق المالية والتجارية..... ١٤٢
- المادة التاسعة والثلاثون : بشأن نوع الحجز على الأوراق المالية..... ١٤٣

### الباب الثالث

- الحجز على العقار وبيعها ١٤٥

### الفصل الأول

- حجز العقار ١٤٧
- المادة الاربعون : بشأن كيفية الحجز على العقار..... ١٤٩
- المادة الحادية والاربعون : بشأن توقيع محضر الحجز العقارى..... ١٥٥
- المادة الثانية والاربعون : بشأن إعلان محضر الحجز العقارى..... ١٦١
- المادة الثالثة والاربعون : بشأن الحراسة على العقار المحجوز..... ١٦٣
- المادة الرابعة والاربعون : بشأن شهر محضر الحجز العقارى..... ١٦٥
- المادة الخامسة والاربعون : بشأن إلحاق ثمرات العقار به..... ١٦٩
- المادة السادسة والاربعون : بشأن كيفية أداء أجرة العقار المحجوز عليه.... ١٧٣
- المادة السابعة والاربعون : بشأن نفاذ تصرف المدين قبل الحجز وبعده.... ١٧٥
- المادة الثامنة والاربعون : بشأن إعلان المحضر لأصحاب الحقوق العينية المشهرة . ١٧٨

- المادة التاسع والاربعون : بشأن إخطار مكتب الشهر العقارى  
١٧٩ بحصول الإعلان بمعرفة الحاجز .
- المادة الخمسون : بشأن وقف السير فى إجراءات الحجز العقارى .  
١٨١
- المادة الحادية والخمسون : بشأن عقوبات اختلاس أو إتلاف ثمار العقار أو تلافه عمدا  
١٨٢

## الفصل الثانى

### بيع العقار

- ١٨٧
- المادة الثانية والخمسون : بشأن جواز تجزئة العقار المحجوز عليه لتسهيل بيعه .  
١٨٩
- المادة الثالثة والخمسون : بشأن كيفية الإعلان والنشر عن البيع .....  
١٩٠
- المادة الرابعة والخمسون : بشأن مكان بيع العقار المحجوز عليه .....  
١٩٣
- المادة الخامسة والخمسون : بشأن تأجيل البيع أو وقفه .....  
١٩٥
- المادة السادسة والخمسون : بشأن إجراءات البيع العقارى ورسو المزاد .....  
١٩٧
- المادة السابعة والخمسون : بشأن بيانات محضر البيع ، بطلانه ، وقف آثاره .....  
١٩٩
- المادة الثامنة والخمسون : بشأن تأجيل البيع ، والاعلان عنه .....  
٢٠٢
- المادة التاسعة والخمسون : بشأن إعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف .....  
٢٠٣
- المادة الستون : بشأن كيفية إعادة البيع بزيادة عشر الثمن .....  
٢٠٦
- المادة الحادية والستون : بشأن تفضيل العروض عند إعادة البيع .....  
٢٠٨
- المادة الثانية والستون : بشأن رسو المزاد الجديد على مسئولية مقرر الزيادة .....  
٢٠٩
- المادة الثالثة والستون : بشأن عدم التكرار الزيادة بالعشر .....  
٢١١
- المادة الرابعة والستون : بشأن المنوعون من الشراء بالمزاد العلنى .....  
٢١٢
- المادة الخامسة والستون : بشأن جواز توكيل الغير فى المزايدة .....  
٢١٥
- المادة السادسة والستون : بشأن تسليم العقار المبيع بعد سداد ثمنه والمصروفات .  
٢١٦
- المادة السابعة والستون : بشأن تطهير المبيع من الحقوق العينية .  
٢١٨
- المادة الثامنة والستون : بشأن سداد الدين للمديونية قبل يوم البيع ، وإلغاء الحجز .  
٢١٩
- المادة التاسعة والستون : بشأن توزيع ثمن البيع .  
٢٢٠
- المادة السبعون : بشأن وقف إجراءات بيع العقار .....  
٢٢١

- المادة الحادية والسبعون : بشأن مصروفات الحجز والبيع العقارى..... ٢٢٢
- المادة الثانية والسبعون : بشأن وقف إجراءات الحجز والبيع عند المنازعة..... ٢٢٢
- المادة الثالثة والسبعون : بشأن البيع القضائى الذى يسبق البيع الإدارى..... ٢٢٣
- المادة الرابعة والسبعون : بشأن البيع الإدارى الذى يسبق البيع القضائى... ٢٢٦
- المادة الرابعة والسبعون مكرر : بشأن وقف الحجز والبيع العقارى عند المنازعة... ٢٢٦
- المادة الخامسة والسبعون : بشأن سريان قواعد المرافعات لسد فراغ الحجز الإدارى... ٢٢٧
- المادة السادسة والسبعون : بشأن إلغاء الأوامر والقوانين السابقة لصدور هذا القانون... ٢٢٩

## الجزء الثانى

### اعتبار الحجز كأن لم يكن

٢٤١

#### " الخصائص - الشروط - الأسباب "

المقدمة : ..... ٢٤٣

## الباب الأول

### فكرة اعتبار الحجز كأن لم يكن

٢٤٥

المقدمة : ..... ٢٤٧

## الفصل الأول

### حق التنفيذ الجبرى

٢٤٩

مقدمة : ..... ٢٥١

## الفصل الثانى

### مصطلح اعتبار الحجز كأن لم يكن

٢٥٥

المبحث الأول : مصطلح كأن لم يكن ..... ٢٥٧

المبحث الثانى : أزمة المصطلح فى نطاق قواعد التنفيذ العقارى ..... ٢٥٩

## الفصل الثالث

### خصائص اعتبار الحجز كأن لم يكن

٢٦١

مقدمة : ..... ٢٦٣

المبحث الأول : محل اعتبار الحجز كأن لم يكن ..... ٢٦٣

٢٦٧ ..... البحث الثانى : سبب اعتبار الحجز كأن لم يكن

٢٧٣ ..... المبحث الثالث : اعتبار الحجز كأن لم يكن بقوة القانون

### الباب الثالث

القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥

٢٨٣

واعتبار الحجز كأن لم يكن

### الجزء الثالث

٢٩٥

الحجز الضريبى بين التحفظ والتنفيذ

### الجزء الرابع

أهم الأحكام والمبادئ التى أصدرتها

٣١٣

محكمة النقض فى مجال الحجز الإدارى

### الباب الأول

أهم الأحكام التى أصدرتها

٣١٥

محكمة النقض فى مجال الحجز الإدارى

## ١- الطعن رقم (٢٢١) لسنة ٢٢ ق جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤

١- متى كان يبين من تقرير الطعن أن الذى قرر بالطعن هو المستشار الملكى المساعد بإدارة قضايا الحكومة نائبا عن وزير المالية بصفتة الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب وأن المطعون عليه هو مدير أحد البنوك المعروفة فى مصر ، وكانت هذه البيانات هى بذاتها الواردة فى الحكمين الإبتدائى والاستئنافى المطعون فيهما وتدل على أن الطعن رفع من وزير المالية بالصفة التى كان متصفا بها أمام محكمة الموضوع فإنه ليس فى عدم ذكر اسمى وزير المالية ومدير البنك ما يودى إلى تجهيلهما مما يستوجب بطلان التقرير ٢- لما كان من شأن الحجز التحفظى الذى توقعه مصلحة الضرائب قبل توقيع الحجز التنفيذى أن يحبس أموال المحجوز عليه من وقت توقيعه فإن مصلحة الطاعة تكون محقة فى التقرير بالطعن فى الحكم الذى يصدر بعدم الاعتداد بهذا الحجز ، ولا يصح القول بأن استعمال الطاعة لحقها فى الطعن بالنقض يعتبر استعمالا غير مشروع ٣- إن الشارع وقد خول للمدير العام لمصلحة الضرائب توقيع الحجز التحفظى على أموال الممول قبل ربط الضريبة استثناء من القانون العام كفل فى الوقت ذاته استقرار الحالة الاقتصادية ودعم الائتمان العام بوضع ضمان كاف لعدم إساءة استعمال هذا الحق الاستثنائى بحبس الأموال لمدة غير محددة ، ولا جدال فى أن توقيع حجز تحفظى جديد كلما مضى شهران على الحجز التحفظى الأول دون

أن تكون الضريبة قد ربطت من شأنه تفويت هذا الغرض ٤- إذا كان المطلوب من القضاء المستعجل هو عدم الإعتداد بالحجز التحفظي الثاني الذي أوقعته مصلحة الضرائب على أموال الممول بعد مضي شهرين من تاريخ توقيع الحجز التحفظي الثاني لاسند له في القانون ولا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية .....

٣١٧

### ٣- الطعن رقم (٤٣٠ ، ٤٥٤) لسنة ٢١ ق جلسة ٤ مايو سنة ١٩٥٤

١- لا يجوز وقف إجراءات بيع الأشياء المحجوز عليها إداريا بمعرفة مصلحة الضرائب استيفاء لدين الضريبة إلا في حالات ثلاث : الأولى دفع الممول المبلغ المحجوز من أجله عملا بقاعدة "الدفع أولا فالمعارضة" والثانية أن يصدر حكم من المحكمة الابتدائية لمصلحة الممول بعدم استحقاق مبلغ الضريبة المحجوز من أجله والثالثة أن تكون إجراءات الحجز قد شابها بطلان جوهري لا يحتمل شكل إذ يعتبر الحجز في هذه الحالة بمثابة عقبة مادية تحول بين المحجوز عليه وبين ماله فيملك القضاء المستعجل الأمر بإزالتها وفيما عدا هذه الحالات الثلاث لا يصح وقف البيع الإداري ، وإن فمتى كانت محكمة الأمور المستعجلة قد قضت بوقف إجراءات بيع الحجز الإداري استنادا إلى أن بعض نشاط المحجوز عليها لا يخضع للضريبة باعتبارها معهدا تعليميا فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ٢- أن الميعاد الذي حدده القانون للطعن بالنقض هو ميعاد واجب المراعاة في جميع الأحوال ، ويترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن حكما وعلى المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٣٨١ من قانون المرافعات ، وإذا كان الشارع قد خالف الأصل الذي يقوم عليه لهذا النص في خصوص الاستئناف الفرعي ، فأجاز في المادة ٤١٣ مرافعات للمستأنف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا فرعيا بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي فإن ذلك إنما جاء على سبيل الاستثناء وبنص صريح في القانون مما لا يجوز معه القياس في حالة الطعن بطريق النقض .....

٣٢٣

### ٣- الطعن رقم (٦٠٣) لسنة ٥٦ ق جلسة ٣ مارس سنة ١٩٩٢

الحجز القضائي على أموال المشروعات التي يدخل نشاطها في أحد المجالات المقررة بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والتي يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي - جائز . علة ذلك " المواد ١ ن ٣ ، ٢/٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمنطقة الحرة " توقيع حجز اداري على أموال تلك المشروعات . أثره البطلان .....

٣٣٠

- ٤ - **الطعن رقم (١٩٥٧) لسنة ٥٨ ق جلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٩٥**  
 حق مصلحة الضرائب تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة طبقاً لأحكام قانون الحجز الإداري وجوب مراعاة الشروط التي استلزمها المشرع لصحة إجراءات الحجز الإداري م ١٦٧ ق الضرائب . قانون المرافعات هو القانون العام الذي يرجع إليه فيما يتعلق بالحجوز الإدارية عند خلو قانون الحجز الإداري من نص ينظم حالة معينة أو إجراء معيناً ( م ٧٥ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ) . خلو القانون المذكور من بيان كيفية إخبار المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز اثره . الرجوع إلى قانون المرافعات للتصرف على الطريق الذي رسمه للاعلان ، وجوب ان يتم الاخبار بورقه من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات لا يعني عن ذلك الخطاب المسجل المصحوب بعلم الوصول .....  
 ٣٣٤
- ٥ - **الطعن رقم (٤٥٨) لسنة ٧٣ ق جلسة ٥ يوليو سنة ٢٠٠٤**  
 سقوط الحجز بانه قضاء ثلاث سنوات على إعلان الحاجز للجهة المحجوز لديها . شرطه . وقوع هذا الحجز تحت يد إحدى الجهات المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات .....  
 ٣٣٨

## الباب الثاني

### أهم المبادئ التي أصدرتها

- ٣٤٣ **محكمة النقض في مجال الحجز الإداري**
- ١ - **الطعن رقم (٢٠١) لسنة ١٩ ق جلسة ١٤/٣/١٩٤٩**  
 الحجز عموماً لا يمكن اتمامه على الوجه المطلوب إلا بمشاهدة مندوب الحجز لما يحجز عليه ومواجهة من يقتضى القانون إعلانه أو من ينوب عنه ، فلا يصح فى القانون أن يقع حجز دون مشاهدة ، ولا يصح الاعلان برسول دون مخاطبة المراد اعلانه أو من يصح قانوناً تسليمه الاعلان نيابة عنه .....  
 ٣٤٥
- ٢ - **الطعن رقم (١٣٤٦) لسنة ١٩ ق جلسة ٥/١٢/١٩٤٩**  
 القانون لا يلزم الحارس بنقل الأشياء المحجوزة من مكان حجزها إلى السوق فإذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة تبديده الحاصلات المحجوز عليها إدارياً لم تقم الإدانة إلا على أساس أنه لم يقدم هذه الحاصلات بالسوق فى اليوم المحدد للبيع فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .....  
 ٣٤٥
- ٣ - **الطعن رقم (١٤٦) لسنة ١٩ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٥١**  
 أ - " إجراءات الحجز الإداري وبيع المال المحجوز ليست من قبيل الأعمال الإدارية التي تصدرها الحكومة فى سبيل المصلحة العامة وفى حدود القانون بوصفها صاحبة السلطة

العامة والتسرى ينطبق عليها الحظر المنصوص عليه في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم ، بل هو نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة الدائنة تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الأميرية ، وهو نظام أكثر اختصاراً وأقل نفقة من النظام المرسوم لسائر الدائنين في اقتضائه ديونهم ، ومن ثم كان من اختصاص المحاكم النظر في صحة إجراءات حجز الإدارى وبيع المال المحجوز أسوة باختصاصها بالنظر في صحة إجراءات البيع الجبرية القضائية " ب- " المشرع لم يرسم للمحجوز عليه إدارياً - كما فعل بالنسبة للمحجوز عليه قضائياً - طريقاً للطعن على إجراءات الحجز والبيع بمخالفة القانون بحيث يترتب على تفويته اعتبار هذه الإجراءات صحيحة ، ومن ثم فإن حقه في الطعن عليها يبقى قائماً حماية لحق ملكيته ، فإذا ما قضى ببطلان هذه الإجراءات اعتبرت كأن لم تتم فلا يترتب عليها أثر ما ، وذلك في حق الكافة وفقاً للأصل ما لم يحكمهم المشرع بنص صريح ومن ثم فإن ملكية العقار المبيع تعتبر أنها باقية في ذمة المحجوز عليه ولم تنقل منها إلى ذمة الراسى عليه المزداد " ..... ٣٤٦

#### ٤- الطعن رقم (٣٤٤) لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/١١/٢١

الحجوز الادارية واجراءاتها لا تعد من قبيل الأوامر الادارية التى لا يجوز للمحاكم الغاؤها وتأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطلان إجراءات هذه الحجوز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع..... ٣٤٦

#### ٥- الطعن رقم (١٣٩٨) لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٠

" مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ ، ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائى الذى يوقع بالشروط التى نص عليها هذا القانون وبهذا الحجز القضائى يصبح الشئ بمجرد أمر القاضى بحجزه محتسباً على ذمة السلطة القضائية خاضعاً لتصرفها طبقاً لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى الحجز الإدارى الذى نظمته الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطاً نص عليها فأوجب دائماً لانعقاد الحجز الإدارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل لعهدته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ويصبح أميناً مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز ، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم إليه الأشياء المحجوزة إدارياً تسليمياً فعلياً أو حكماً ( بعدم قبوله الحراسة ) فإن الحجز الإدارى لا ينعقد ويكون العيب الذى يلحق محضره فى هذه الصورة هو عيب جوهري يبطله ، مما لا محل معه لتطبيق أى المادتين ٣٢٣ ، أو ٢٤١ مرافعات " ..... ٣٤٦

**٦- الطعن رقم (١١٩٧) لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤**

يجب ذكر صفة كل من شاهدي الحجز وعنوانه ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية وجهة صدورهما ويشترط فيهما أن يكون لهما حق الإدارة بحسب الظاهر وتجوز شهادة الجنسين على محضر الحجز ، غير أن كل من تعليمات الضرائب العامة والأموال المقررة والتأمينات الاجتماعية تشترط أن يكون أحد الشاهدين على محضر الحجز من رجال الإدارة المحليين (العمدة أو شيخ البلد أو شيخ الحارة) وغنى عن البيان أن هذه التعليمات ليس لها قوة القانون، وقد قضى بأن هذا القانون لا يشترط توقيع أحد مشايخ البلد على محضر الحجز.....

٣٤٧

**٧- الطعن رقم (٣٢٠) لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٣**

حجز ما للمدين لدى الغير لا يحول دون حق المحجوز عليه في مطالبة المحجوز لديه بما في ذمته على ان يكون الوفاء في هذه الحالة بالإيداع في خزانة المحكمة.....

٣٤٧

**٨- الطعن رقم (١٧١٧) لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٣٠**

أوجب الشارع دائماً لانعقاد الحجز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل الى عهده بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ومن ثم يصبح أميناً مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ولا يسوغ في تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في (المادة ٥١٢ مرافعات) من هذا القانون مادام الشرع قد أوجب لانعقاد الحجز الإداري عتاقاً أو شروطاً مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة.....

٣٤٨

**٩- الطعن رقم (٤١٨) لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٣**

عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بطلب عدم الاعتداد بالحجز المؤسس على أن الدين المحجوز من أجله قد انقضى قبل توقيع الحجز بطريق المقاصة . إذا كانت الدعوى المستعجلة قد رفعت بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز وزوال آثاره القانونية تأسيساً على أن الدين الذي وقع الحجز وفاء له كان قد انقضى قبل توقيع الحجز بطريق المقاصة مع دين ثابت للمحجوز عليه . فإن هذه الطلبات بحسب الأساس الذي بنيت عليه الدعوى والنزاع الى أشير فيها هي طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فضلاً في ذات الحق لا يملكه قاضي الأمور المستعجلة .

٣٤٨

**١٠- الطعن رقم (١٩٥) لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١١**

الحجز الإداري وما يترتب عليه من بيع لا يعتبر من قبيل الأعمال الإدارية التي تصدرها الحكومة بوصفها صاحبة السلطة العامة فتخرج بذلك من إختصاص المحاكم ، وإنما هو نظام مختصر قليل النفقة قصد به التيسير على الحكومة في اقتضاء ما يتأخر لها على الأفراد من الأموال ، فهو لا يختلف من هذه الناحية عن الحجز والبيع القضائي المقرر لسائر الدائنين في إقتضاء ديونهم ، ولذلك تختص المحاكم بالنظر في صحة إجراءات الحجز والبيع الإداري كما تختص بالنظر في صحة إجراءات الحجز والبيع القضائي .....

٣٤٩

**١١- الطعن رقم (٦٤١) لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٩**

البطلان المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ مرافعات ، والمادة ٢٠ من قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وإن كان يقع بقوة القانون ، إلا أنه لا يتعلق بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة المدين ( دون الحارس ) .....

٣٤٩

**١٢- الطعن رقم (٢٣٨) لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥**

إذا تعدد الحراس ولم يرخص بانفرادهم بالعمل وجب عليهم أن يعملوا مجتمعين طبقاً لنص المادة ٧٠٧ / ٢ قانون مدني. ....

٣٤٩

**١٣- الطعن رقم (٢٧٥) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٩**

كفاية إعلان المدين بصورة السند التنفيذية وعدم ضرورة إعلانه بما عداه من الأوراق الخاصة بتحويل الدين ( مادة ٤٦٠ مرافعات ) لم توجب هذه المادة في إجراءات التنفيذ إلا إعلان المدين بصورة السند التنفيذية المطلوب التنفيذ به ضده دون حاجة لإعلان ما عداها من الأوراق الخاصة بتحويل الدين . ....

٣٤٩

**١٤- الطعن رقم (١٤٦٧) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٩**

حيث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه القصور في البيان ، ذلك أن الطاعن تمسك بعدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد إلغاء أمر الأداء الذي وقع الحجز نفاذاً له ، ومن ثم فإن تصرفه هذا ينطوي على خطأ في الوقائع وجهل بقواعد التنفيذ المدنية مما تنتفي معه مسئوليته الجنائية ومع ذلك فإن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع برد مما يثوبه بالقصور ويستوجب نقضه . وكان من المقرر أن الجهل باحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيها - وهو في خصوص هذه الدعوى خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم إذ التفت عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .....

٣٥٠

**١٥ - الطعن رقم (٣٢٣) لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٣**

على المدين بتاريخ إعلان السند التنفيذي إليه عن طريق آخر غير ورقة التنبيه لا يغنى .  
وإذا خلت ورقة التنبيه من بيان تاريخ إعلان السند التنفيذي ، وكان هذا السند لم يعلن

مع إعلانـه التنبيه فإن تلك الورقة تكون باطلة ..... ٣٥٠

**١٦ - الطعن رقم (١٧) لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٨**

قاضي الأمور المستعجلة وإن كان مختصاً بنظر دعوى عدم الاعتداد بحجز ما للمدين لدى  
الغير بدين معين المقدار وبغير امر من قاضي الأمور الوقتية إلا أن مفاد نص المادتين الأولى  
والثانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري ان لرئيس الجهة الإدارية  
طالبة الحجز أن يحدد الدين المراد الحجز به حيث يقوم تحديده مقام التحديد الذي يجريه  
قاضي الأمور الوقتية فإذا كان الثابت من الوقائع أن رئيس الجهة الإدارية الحاجزة قد  
أصدر أمراً بتحديد الدين وإن إجراءات الحجز الإداري قد اتخذت  
بناء على هذا الأمر فإن قاضي الأمور المستعجلة لا يكون مختصاً بالنظر في دعوى عدم الاعتداد  
بالحجز المبينة على هذا السبب ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا جانب هذا النظر يكون

قد خالف القانون ويتعين نقضه ..... ٣٥١

**١٧ - الطعن رقم (٢٧٩) لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٣**

إذا شاب إعلان تنبيه نزع الملكية نقص أو خطأ يترتب عليه البطلان . كذلك إلغاء تنبيه نزع  
الملكية ( تنبيه بالأداء وإنذار بالحجز العقاري ) يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وزوال

ما كان للتنبيه من أثر في قطع التقادم ..... ٣٥١

**١٨ - الطعن رقم (١٩٧٩) لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٣**

لم يشترط القانون في اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها الحارس بل يكفي أن يمتنع  
عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز .  
فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اختلاس أشياء  
محجزة استناداً إلى ما خلص له من أنه لم يقدم تلك الأشياء للبيع بقصد عرقلة التنفيذ

فإنه لا يكون قد خالف القانون ..... ٣٥١

**١٩ - الطعن رقم (١١٩٨) لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣**

جريمة تبديد المحجوزات لا تتحقق إلا باختلاس المحجوزات أو بالتصرف فيها  
أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش أي بقصد الاعتداء على أوامر

السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز ..... ٣٥٢

**٣٠- الطعن رقم (٧٣٢) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤**

من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانوناً ويظل منتجاً آثاره ولو كان مشوباً بالبطلان مادام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص فكون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التى أصدرته أو العمل على عرقلة إجراءات التنفيذ على المحجوزات.....

٣٥٢

**٣١- الطعن رقم (١٨٤٠) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠**

لا يكفى فى جريمة التبيد مجرد التأخر فى الوفاء بل يتعين أن تقترب من ذلك بانصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه وهو ما قعد الحكم عن استجلائه ومن ثم يكون معيباً بالقصور.....

٣٥٢

**٣٢- الطعن رقم (٥٦) لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥**

لا يشترط فى حجز ما للمدين لدى الغير أن يسبقه إعلان المدين بسند التنفيذ . بطلان هذا الإعلان لحصوله فى المحل المختار . سكوت المدين عن التمسك بهذا البطلان لا يعتبر فى تنفيذ لاحق بطريق الحجز العقارى نزولاً منه عن هذا البطلان أو رضاء منه بإعلان سند التنفيذ إليه فى المحل المختار .....

٣٥٢

**٣٣- الطعن رقم (٣٨٨) لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٤**

لما للحجز الإدارى من عظم الخلل فقد اشترط المشرع ضرورة أن يصدر به امر مكتوب ممن له الحق فى إصداره وإلا فقد الحجز ركناً من أركانه يجرده من معنى الحجز الإدارى ويدخله فى عداد التعدى الذى لا عاصم له من حكم القانون وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون على أنه قد نص على أن يكون توقيع الحجز الإدارى بناء على أمر كتابى صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام - حسب الأحوال - أو ممن ينيبه كل من هؤلاء عنهم كتابة . وذلك حتى لا يؤدى غياب أحدهم أو بعده عن محال الحجز إلى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة ، عن ولاية القضاء العادى سلطة الفصل فيه .....

٣٥٣

**٣٤- الطعن رقم (١٧٦) لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩**

الحجز تحت يد المصالح الحكومية . إعفاء تلك المصالح من إتباع إجراءات التقرير بما فى الذمة ( مادة ٥٦١ مرافعات ) . والاكتفاء بإلزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها فى التقرير . قيام هذه الشهادة مقام التقرير ( مادة ٥٦٢ مرافعات استثناء من المادة ٥٦١ مرافعات ) وبامتناع الجهة الحكومية عن إعطاء الشهادة بعد طلبها أو ذكر غير الحقيقة فيها مؤداه التعرض للجزاءات المنصوص عليها فى المواد ٥٦٥ ، ٥٦٦ مرافعات ( ٣١ ، ٣٢ إدارى ) .

٣٥٣

- ٣٥- الطعن رقم (١٥٩٣) لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٣  
إعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز الإداري طبقاً للمادة ٢٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا يكون صحيحاً إلا إذا سلم الكتاب الموصى عليه المتضمن محضر الحجز إلى شخص المحجوز لديه أو إلى من تكون له صفة النيابة عنه في استلام هذا الكتاب . إن لم يرد في قانون المرافعات بيان كيفية تسليم الكتاب الموصى عليه الذي يعلن به المحجوز لديه حجباً إدارياً فلا محل للرجوع في هذا الشأن إلى أحكام قانون المرافعات .....
- ٣٥٣
- ٣٦- الطعن رقم (١٨٣٦) لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٧  
يكفى لنفاذ هذا الحكم أن تسجل صحيفة الدعوى بصفة العقد ونفاذه قبل تسجيل التنبيه (أو إعلان محضر الحجز) ، وأن يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل هذه الصحيفة . هذا ولو لم يصدر الحكم بصفة ونفاذ العقد إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يؤشر بمنطوقه على هامش تسجيل الصحيفة إلا بعد تسجيل التنبيه (أو إعلان محضر الحجز الإداري) .....
- ٣٥٤
- ٣٧- الطعن رقم (٣١٣) لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٨  
يعتبر قيام المحجوز لديه بإعلان المحجوز عليه بالعزم على التنفيذ شرطاً شكلياً مقررًا لمصلحة المحجوز عليه فيكون البطلان المترتب على مخالفته مقررًا لمصلحته بالتالي دون الحاجز الذي لا يكون له أن يتمسك به . وبالتالي ليس للحاجز الاحتجاج بعدم مراعاة المحجوز لديه لحكمها .....
- ٣٥٤
- ٣٨- الطعن رقم (١٥) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣٠  
إذا تعدد المدينون وجب إعلان كل منهم وإلا ترتب البطلان .....
- ٣٥٤
- ٣٩- الطعن رقم (١٥) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣٠  
ترتب البطلان لخطأ أو نقص أو عدم إعلان إنذار الحجز العقاري . تقريره لمصلحة المدين الذي لم يعلن أو لم يصح إعلان له ولورثته ولم يمثله . وهذا البطلان نسبي شرع لمصلحة المدين وحده . ولا يقبل من غيره التمسك به .....
- ٣٥٤
- ٣٠- الطعن رقم (١٥) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣٠  
التنفيذ الإداري على العقار يبدأ بإعلان يوجهه مندوب الجهة الحائزة إلى المدين صاحب العقار في شخص واضح اليد عليه مهما تكن صفته ويتضمن تنبيهاً بأداء الدين المنفذ به وإنذاراً بحجز العقار في حالة عدم الأداء . وإذا تعدد المدينون ملاك العقار المراد التنفيذ عليه وجب إعلان التنبيه بالدفع وإنذار الحجز إلى كل واحد منهم . ومخالفة هذا الإجراء يترتب عليه البطلان .....
- ٣٥٥

**٣١ - الطعن رقم (١١٤) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧**

قرار لجنة الطعن جاز التنفيذ مؤقتا ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية . التنفيذ المؤقت  
يجرى على مسئولية طالب التنفيذ . اذا النى القرار أو الحكم المنفذ به يتعين  
رد ما يكون قد استوفاه مع تعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ . اعتبار طالب  
التنفيذ سبب النية منذ اعلانه بالطعن فى الحكم أو القرار المنفذ به .

المادتان ١/١٨٥ و ٩٧٨ مدنى ..... ٣٥٥

**٣٢ - الطعن رقم (٣٣٩) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٢**

مؤدى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المنازعات الواردة  
بها والتي يفصل فيها على وجه السعة هى التى ترفع أثناء إجراءات الحجز . وقبل إتمام البيع  
أما الدعاوى التى ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذى تم بيعه وببطلان إجراءات التنفيذ  
فلا ينطبق عليها ذلك النص ويتعين الرجوع بشأنها إلى أحكام قانون المرافعات

عملاً بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ( ..... ٣٥٥

**٣٣ - الطعن رقم (٣٣٩) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٢**

الذى يحكم إجراءات الحجز والبيع الإداريين ليس التشريع الضرائبى ، وإنما قانون ٣٠٨  
لسنة ١٩٥٥ وإذا كان هذا القانون قد أوضح فى المادة ٤٠ وما بعدها إجراءات التنفيذ على العقار  
وحدد الأشخاص الذى يعلنون بها ويصبحون بالتالى طرفاً فيها وكان يشتري العقار من المدين  
بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء فإن طلب الطاعن إبطال الإجراءات فى هذه الحالة لن يحقق له  
إلا مصلحة مادية لا تكفى لقبول الدعوى ما دامت لا تستند إلى حق يحميه القانون .  
ولا يجدى الطاعن تمسكه ، بأن المصلحة المحتملة تكفى إذا كان الغرض من طلب الاحتياط  
لدفع ضرر محقق ، لأن هذا النمى بدوره يفترض قيام حق تدعو الضرورة إلى حمايته .

٣٥٦

**٣٤ - الطعن رقم (٤٩٩) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦**

البطلان المترتب على عدم صحة إعلان المدين بتنبيه الحجز جزاء لتعيب إعلان التنبيه مقرر  
لمصلحة المحجوز عليه ، فله وحده التمسك به ، كما أنه يزول بنزولة عنه - ولا يتعلق  
بالنظام العام ، ولا يجوز لغير المدين التمسك به وقد شرع لمصلحة المدين وحده.....

٣٥٦

**٣٥ - الطعن رقم (٥٥٦) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦**

توقيع حجز ما للمدين لدى الغير لا يمنع المدين من المطالبة بوفاء دينه . ولا المحجوز لديه  
من الوفاء بما فى ذمته . الوفاء يكون بالإيداع فى خزانة المحكمة ( فى الحجز  
الإدارى خزانة الجهة الحاجزة ) .

٣٥٦

**٣٦ - الطعن رقم (٢١٧) لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٣**

تقضى المادة ٧٥ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بأن تسرى على الحجز الإدارى جميع أحكام قانون المرافعات التى لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون ، ويشترط فى الحق الذى يمكن اقتضاؤه جبراً وفقاً لأحكام المادة ٢٨٠ مرافعات أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، وإذ كان تقدير توافر هذه الشروط هو مما يدخل فى حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، وكان يبين مما أورده الحكم أن محكمة الموضوع فى حدود سلطاتها انتهت للأسباب السائغة التى أوردها ، إلى أن الحق المحجوز وفاء له متنازع فى ترتيبه فى ذمة المظعون عليه الأول بالإضافة إلى أن قدره غير معين ، وذلك بسبب عدم التحقق من عدد العمال الذين يستخدمهم ومقادير أجورهم ومدد عملهم ، مما لا يتييسر معه معرفة المبالغ التى يلتزم بإدائها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية وإذ كان بهذه المثابة يعتبر غير محقق الوجود وغير معين المقدار ، فلا يجوز توقيع الحجز وفاء له .

٣٥٧

**٣٧ - الطعن رقم (٢٢٦) لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٩**

لا ترتكن الضريبة على رباط عقدى بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التى تفرضها والتشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هى من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها وهى إجراءات ومواعيد حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجهاً من المصلحة فى إتباعها ورتب البطلان على مخالفتها .....

٣٥٧

**٣٨ - الطعن رقم (٢٤٦) لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤**

القانون لا يشترط فى اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها الحارس بل يكفى ان يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز فإن الحكم المظعون فيه إذ خلص إلى أن الطاعن لم يقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لا يكون قد خالف القانون .....

٣٥٨

**٣٩ - الطعن رقم (١٨) لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٨**

إن إتخاذ إجراءات الحجز الإدارى على أموال الدين عملاً بنص م (١) ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ مقيد بأن يكون استعمال هذا الحق غير مصحوب بخطأ جسيم .....

٣٥٨

**٤٠- الطعن رقم (٩٠٦) لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١٣**

يجب أن تتحقق شروط الحجز قبل حصوله وإلا كان باطلا ، ولا يصحح هذا البطلان بعدئذ تحقق ماكان سبباً في البطلان ، وذلك حتى لا تضار سمعة المدين المالية والأدبية وتحبس عنه أمواله دون مقتضى.....

٣٥٨

**٤١- الطعن رقم (٣٣٥) لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢١**

“ إن المادة ٢٨٥ مرافعات إنما تضع قاعداً عامة لوجوب قيام المحجوز لديه بالوفاء بما في ذمته أو إيداعه . على تقدير أن الوفاء والإيداع كلاهما ضرب من ضروب التنفيذ على الغير مما يتعين معه في كليهما مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في تلك المادة ” .....

٣٥٨

**٤٢- الطعن رقم (٤٤١) لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٣**

أن التحفظ على أدوات المأول وآلاته وتحديد يوم لبيعها نتيجة كسب العمل منه هو إجراء اتخذته جهة الإدارة بمقتضى شروط العقد الإداري الذي يربطها بالمأول ، وهو ليس أمراً بتوقييع الحجز الإداري مما يخضع لأحكام قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .....

٣٥٩

**٤٣- الطعن رقم (٤٨٨) لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٣١**

عند امتناع المرسل إليهم أو الأشخاص المذكورة أيضاً عن تسلم المراسلات المشار إليها يتعين على موزعي البريد إثبات امتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات وأن يكتب موزع البريد اسمه واضحاً ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ وفي ذلك ما يدل على أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضعت الإجراءات التي فرضت على عامل البريد إتباعها في حالة امتناعهم عن استلامها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها .....

٣٥٩

**٤٤- الطعن رقم (٣٤٤) لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧**

يبين من مقارنة المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بالمادتين ٤٨٠ ، ٥٣٧ من قانون المرافعات السابق . أن المشرع رأى أن يكون وقف إجراءات البيع الإداري مترتباً على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في إشكاليات التنفيذ ودعوى الاسترداد فاشترط لوقف هذه الإجراءات - في حالة عدم موافقة الجهة

الحاجزة على وقفها - أن يقوم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزائنة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يقم بهذا الإيداع كان لهذه الجهة رغم المنازعة أمام القضاء أن تمضى فى إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون انتظار للفصل فى هذه المنازعات ولكن ذلك لا يمنع المحاكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً للقانون العام إذ أن الخطاب فى المادة ٢٧ سالف الذكر بعدم وقف إجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع موجهة إلى المحاكم فى حالة عدم الإيداع أو تقييد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة فى هذه الحالة . لما كان هذا فإن إيداع المبالغ موضوع الحجز لا يكون شرطاً لقبول دعوى المنازعة فى الإجراءات سواء قبل تمامها أو بعده .....

٣٥٩

#### ٤٥- الطعن رقم (٤٤٤) لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٧

أنه وإن كان النص فى المادة ٤٠ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يفيد أن المشرع لم يلتزم ( فى شأن إعلان ورقة الحجز ) بكل القواعد العامة الواردة فى المواد ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات السابق ( والواجب التطبيق ) واكتفى فى ذلك بإعلان المدين فى شخص واضح اليد أيا كانت صفته ، إلا أنه لما كان يبين من مدونات الحكم الابتدائى أن كلاً من ورقتى التنبيه والإنذار بالحجز لم يبين بها صفة المعلن أو سبب تواجده فى المكان الذى تم فيه الإعلان وصلته بالمطلوب إعلانها وما إذا كان يقيم معها من عدمه وهو ما يتضمن أن الإعلان قد خلا من بيان أن المعلن إليه ( وهو غير المدين ) وهو واضح اليد ، فإن الحكم إذ رتب البطلان على ما قرره بشأن الإعلان يكون قد قام صحيحاً على ما يحمله ولا يعيبه ما تسيزيد فيه بشأن وجوب إثبات بيانات أخرى فى الإعلان غير تلك التى أوجبتها المادة ٤٠ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

٣٦٠

#### ٤٦- الطعن رقم (٣٨٣) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠

نص المادة ٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يدل على أن المشرع استلزم لصحة إجراءات الحجز الإدارى أن تصدر بناء على أمر حجز مكتوب وأن يكون أمر الحجز الذى يوقع بمقتضاه صادراً من شخص مفوض قانوناً بإصدار الأمر وخول رئيس الجهة الإدارية الحاجزة أو لمن ينوبه تحديد الدين المراد الحجز بمقتضاه مستهدفاً بذلك طبقاً لما قالته المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يؤدى غياب ممثل الجهة الحاجزة أو بعده عن مجال الحجز إلى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة مما مفاده أنه فى حالة صدور أمر الحجز مستوفياً هذه الشرائط فلا عبرة بالاختصاص المكنى للأمر بالحجز تفادياً لتطويل الاجراءات وتعقيدها .

٣٦١

**٤٧- الطعن رقم (٣٨٣) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

توقيع حجز ما للمدين لدى الغير فى مصر على أموال موجودة فيها لمصرى الجنسية وهى قيمة وثائق تأمين أبرمت فى مصر . الدعوى ببطلان هذا الحجز ،  
اختصاص المحاكم المصرية بنظرها . وجوب تطبيق القانون المصرى بشأنها ..... ٣٦١

**٤٨- الطعن رقم (٣٨٣) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

أ- الحجز تحت يد الغير يبقى صحيحاً منتجاً آثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو رضاء أصحاب الشأن أو سقوطه لسبب عارض تطبيقاً لقواعد العامة ، وأنه لا يسقط أسوة بالحجز على المنقول كما أن التمسك باعتبار الحجز كأن لم يكن يكون لكل ذى مصلحة . وكذلك فالتقرير بما فى الذمة لا يعد تنازلاً عن التمسك باعتبار الحجز كأن لم يكن . ب- النعى ببطلان حجز ما للمدين لدى الغير لعدم إرفاق الحاجز صوراً من التقرير بما فى الذمة بأوراق التنفيذ مع ثبوت إرفاق تقرير آخر حاصل بشأن حجز سابق لذات الدين تضمن ذات المبالغ التى فى ذمة المحجوز لديه يحقق الغاية من تحديد المال الذى يجرى التنفيذ عليه " ..... ٣٦١

**٤٩- الطعن رقم (٣٨٣) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

يشتمل التقرير بما فى الذمة على البيانات المتعلقة بدين المحجوز عليه أو المنقولات المملوكة له . والنعى ببطلان الحجز لعدم إرفاق الحاجز صورة من التقرير بما فى الذمة بأوراق التنفيذ . وثبوت إرفاق تقرير آخر حاصل بشأن حجز سابق لذات الدين تضمن ذات المبالغ التى فى ذمة المحجوز لديه . تحقق الغاية من تحديد المال الذى يجرى التنفيذ عليه . ويدل نص المادة ٣١ إدارى على أن القانون لم يعتبر التقرير بما فى الذمة التنفيذى الذى يجرى به التنفيذ على المحجوز لديه بل اعتد بسند الحاجز على المحجوز عليه مستهدفاً بإرفاق صورة من تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته بمحضر الحجز مجرد تكملة السند التنفيذى من ناحية أنه يعين ويحدد المبلغ الثابت فى ذمة المحجوز لديه للمحجوز عليه . وإذا قام المحجوز لديه بالوفاء للمحجوز عليه على الرغم من إعلانه بالحجز فإنه لا يحتج به على الحاجز ، وله أن يلزم المحجوز لديه بالوفاء مرة أخرى ويكون فى هذه المرة له هو . ٣٦٢

**٥٠- الطعن رقم (٣٨٣) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

يلتزم المحجوز لديه بالتقرير بما فى الذمة ولو كان الحجز باطلا وفقا للمادة ٣٢٨ مرافعات  
أو وفقا للمساعدة العامة فى البطلان طالما لم يصدر الحكم ببطلانه - وفى هذه الحالة  
لا يعتبر قيام المحجوز لديه بالتقرير بما فى الذمة تنازلا ضمنيا عن التمسك بالبطلان -  
كذلك فلقاضى الموضوع سلطة استخلاص النزول الضمنى عن التمسك به.....

٣٦٢

**٥١- الطعن رقم (٣٨٣) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

الأمر الصادر بتوقييع الحجز الإدارى . شرط صحته . لا عبرة بالاختصاص المكانى للأمر  
طالما أنه منصوص قانوناً بإصداره.....

٣٦٣

**٥٢- الطعن رقم (٣٨٣) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

صدور أمر الحجز التنفيذى الإدارى ممن له صفة فى إصداره لتحصيل الضريبة .  
لا وجه للتحدى بوجوب تقديم قرار مدير عام مصلحة الضرائب الذى أناب مصدر  
الأمر للتحقق من نطاقه وحدوده.....

٣٦٣

**٥٣- الطعن رقم (٣٨٣) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

اعتبار الحجز الإدارى كأن لم يكن لعدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر  
الحجز خلال الثمانية الايام التالية لإعلان المحجوز لديه لا يتعلق بالنظام العام . جواز  
النزول عنه صراحة أو ضمنا . التقرير بما فى الذمة لا يعتبر تنازلاً عن العيب.....

٣٦٣

**٥٤- الطعن رقم (٣٨٣) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

التقرير بما فى الذمة لا يعتبر السند التنفيذى الذى يجرى به التنفيذ  
على المحجوز لديه وإنما العبرة بسند الحاجز على المحجوز عليه.....

٣٦٣

**٥٥- الطعن رقم (٣٨٣) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

الحجز الصحيح يبقى منتجاً لآثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو رضا أصحاب الشأن .  
أو سقوطه لسبب عارض بحكم القواعد العامة . الحجز الإدارى ما للمدين لدى الغير  
لا يسقط التقادم أسوة بالحجز على المنقول لدى المدين . علة ذلك.....

٣٦٤

**٥٦- الطعن رقم (٤٨٣) لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

حجز ما للمدين لدى الغير يتم وينتج آثاره بمجرد اعلان الحجز الى المحجوز لديه ، وهذا الاعلان ينقطع به التقادم السارى لمصلحة المحجوز لديه فى مواجهة المحجوز عليه ، كما ينقطع به التقادم السارى لمصلحة المحجوز على فى مواجهة الحاجز - كما أن وفاء المحجوز لديه بالأموال المحجوزة الى المحجوز عليه بعد توقيع الحجز لا يعتد به فى مواجهة الحاجز.....

٣٦٤

**٥٧- الطعن رقم (٨٧٣) لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

أن إعلان الحجز إلى المحجوز لديه يقطع تقادم حق الدائن الحاجز قبل مدينه.....

٣٦٤

**٥٨- الطعن رقم (٨٧٣) لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

إن الجـزاء باعتبار الحجز كأن لم يكن لا يتعلق بالنظام العام ، ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ويجب التمسك به من جانب المدين قبل التكلم فى الموضوع ، لأن التكم فى الموضوع يفيد النزول عن التمسك بهذا الجزاء المقرر لمصلحته ، ويعتبر رداً على إجراءات التنفيذ بما يفيد اعتبارها صحيحة .....

٣٦٤

**٥٩- الطعن رقم (٨٧٣) لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

من آثار توقيع حجز ما للمدين لدى الغير طبقاً للفقرة الثانية للمادة ٢٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما فى ذمته للمحجوز عليه . ومن آثاره : وفاء المحجوز لديها إلى المحجوز عليه بالمبالغ المحجوز عليها . لا تحتاج به الجهة الحائزة والآثار التى تنترتب على توقيع الحجز تنترتب من هذا التاريخ وتنطبق هذه القاعدة سواء بالنسبة إلى المحجوز لديه أو المحجوز عليه .....

٣٦٥

**٦٠- الطعن رقم (٨٧٣) لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠**

المنع ببطـلان حـجز ما للمدين لدى الغير لعدم إرفاق الحاجز صورة من التقرير بما فى الذمة بأوراق التنفيذ مع ثبوت إرفاق تقرير آخر حاصل بشأن حجز سابق لذات المدين تضمن ذات المبالغ التى فى ذمة المحجوز لديه يحقق الغاية من تحديد المال الذى يجرى التنفيذ عليه .....

٣٦٥

**٦١- الطعن رقم (٨٧٣) لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٣٠**

لا عبرة بالاختصاص المكانى للامر بالحجز تفاديا لتطويل الإجراءات وتعقيدها ، طالما استوفى الحجز للشروط الآتية :

أ- صدور أمر الحجز بناء على أمر مكتوب . ب- صدور الأمر من شخص مفوض قانونا بإصداره . ج- تحويل رئيس الجهة الإدارية (أو من ينوبه) تحديد الدين المراد الحجز بمقتضاه . د - ألا يؤدي غياب ممثل الجهة الحاجزة أو بعده عن محل الحجز إلى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة.....

٣٦٥

**٦٣- الطعن رقم (٤٦٠) لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥**

حجز ما للمدين لدى الغير . أثره : منع المحجوز عليه من تسلم أمواله من المحجوز لديه . وإيداع المال المحجوز ، جـوازى للمحجوز لديه بدون أن يطلبه المحجوز عليه .

٣٦٦

**٦٣- الطعن رقم (٤٦٠) لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥**

إيداع المحجوز لديه ما فى ذمته خزانة المحكمة المختصة من تلقاء نفسه ، ليس على سبيل الوجوب ، وإنما هو جائز لتفادى التنفيذ الجبرى على أموال المحجوز لديه " .....

٣٦٦

**٦٤- الطعن رقم (٤٦٠) لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥**

" إن للمحجوز عليه مطالبة المحجوز لديه بالوفاء ( المادة ٣٣٦ مرافعات ) ليأمن إعساره فى المستقبل ، ويكون الوفاء بالإيداع فى خزانة المحكمة التابع لها المحجوز لديه عملاً بذات المادة ٣٣٦ مرافعات " .....

٣٦٦

**٦٥- الطعن رقم (٤٦٠) لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥**

صدور أمر حجز ما للمدين لدى الغير على "مايوجد" تحت يد المستأجرين من أجرة مفاده حجز الأجرة المستحقة فعلاً وما يستجد منها حتى وقت التقرير بما فى الذمة.....

٣٦٦

**٦٦- الطعن رقم (٤٤٠) لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨**

شركات الأشخاص . ذات شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء مؤداه بطلان الحجز الموقع على عقار مملوك للشركة وفناء لسدين مستحق على الشريك ولو كانت أموالها مستغرقة بالديون .....

٣٦٦

**٦٧- الطعن رقم (٣٥٠) لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥**

تقضى المادة ٧٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بأن تسرى على الحجز الإدارى جميع أحكام قانون المرافعات التى لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون المذكور وقد خلا من النص على دعوى رفع الحجز فإنه يرجع بشأنها إلى قانون المرافعات وإذ تنص المادة ٣٣٥ منه على أنه ( يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضى التنفيذ الذى يتبعه ... )

- مما مقتضاه أن قاضى التنفيذ دون غيره هو المختص نوعياً بنظر هذه الدعوى أيا كانت قيمتها وتخرج من اختصاص المحكمة الابتدائية النوعى ، كما أن نص المادة ٧٦ منه تلغى كل ما يتعارض مع هذا القانون من نصوص خاصة بإجراءات الحجز الإدارى فى القوانين الأخرى ..
- ٣٦٧ ٦٨- **الطعن رقم (٥١٥) لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦**
- إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير . شرط صحتها أن يكون المحجوز لديه مديناً للمحجوز عليه .....
- ٣٦٧ ٦٩- **الطعن رقم (٦) لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩**
- ” يتعين احترام الحجز حتى يرفع بالتراضى أو بحكم المحكمة ، وإذ كانت المادة ٣١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى توجب على المحجوز لديه خلال ٤٠ يوماً من تاريخ إعلانه فى محضر الحجز أن يؤدى إلى الحاجز ما أقربه أو ما يفى منه بحق الحاجز والمصروفات أو يودعه خزانة الجهة الإدارية الحاجزة لذمتها وذلك إذا كان قد حل محل إداء الدين وإلا فيبقى محجوزاً تحت يده إلى أن يحل هذا الميعاد فيؤديه إلى الحاجز أو يودعه.. ثم نصت المادة ٣٢ من ذات القانون على أنه تجوز مطالبة المحجوز لديه شخصياً بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصروفات الإجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيره إذا لم يؤد أو يودع ما نص عليه فى المادة ٣١ فى ميعاد يومين . فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بأحقية المطعون لديه الأول فى صرف الأجرة من الطاعنة بصفته اعتباراً من .. ومن قبل أن يرفع الحجز الموقع لدى الآخر لصالح مصلحة الضرائب العقارية سواء بالتراضى أو بحكم قضائى يكون قد خالف حكم المادة ٣١ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مناط بحث ذلك هو عند التنفيذ بدين الأجرة وهو أمر خارج عن نطاق الدعوى المرفوعة ذلك لأن الحكم للمطعون ضده الأول بأحقية للأجر ليس صادراً ضد المحجوز عليه بل قبل المحجوز لديه وليس بتقرير بالأحقية فقط بل بالأحقية فى صرف الأجرة من المحجوز لديه فالطاعن بصفته من تاريخ وفاة المورث وأثناء سريان الحجز بما لا يستطيع معه الطاعن ألا يمتنع عن سداد الأجرة للجهة الحاجزة أو إيداعها لديها فيقع تحت حكم المادة ٣٢ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وأن يمتنع عن تنفيذها ما قضى به ذلك الحكم للمطعون ضده الأول فيقع تحت طائلة التنفيذ الجبرى على أمواله بمقتضاه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى فى قضاءه على ذلك النحو يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه “ .....
- ٣٦٨

**٧٠- الطعن رقم (٤٦٦) لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١/٣٠**

التفسير التشريعي كاشف عن مراد الشارع ، ليس منشأ لحكم جديد ، سريانه منذ تاريخ العمل بالقانون محل التفسير طالما لم يضاف جديداً ، لا حاجة للنعي فيه على أنه حكم مكمل للتشريع الأصلي ..... ٣٦٨

**٧١- الطعن رقم (٥٢٩) لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٣١**

إن بيع المنقول المحجوز عليه وفق أحكام ق ٣٠٨ لسنة ٥٥ ينشئ للرأسى عليه المزايا حقوق المشترى فى البيع الاختيارى ويلزمه واجباته باعتبار أن جوهر البيع هو نقل ملكية شيء أو حق مالى آخر مقابل ثمن نقدي ، غير أنه يتم فى البيع الاختيارى بتوافق ارادتين ، ويقع فى البيع الجبرى بسلطة الدولة وبقرار منها دون توافق رضا البائع..... ٣٦٩

**٧٢- الطعن رقم (٩٥٤) لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤**

عدم سريان قانون المرافعات على الحجز الإدارى إلا فيما لم ينص عليه القانون الخاص به اعتبار الحجز الإدارى كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر قاصر على حجز المنقول لدى المدين دون الحجز العقارى . ولا تسرى نصوص قانون المرافعات إلا فيما لم ينص عليه قانون الحجز الإدارى التى تنص على اعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر ، وردت فى الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين ، ولم يرد نص مماثل لها فى الفصل الخاص بالحجز على العقار ، مما يعنى عدم جواز انطباق تلك المادة فى حالة الحجز العقارى ..... ٣٦٩

**٧٣- الطعن رقم (١٠٣١) لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠**

“ الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إخبار المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز إنما هو دفع موضوعى إذ هو موجه إلى الحق موضوع الدعوى بهدف التخلص من الحجز الموقع على أموال المحجوز عليه موضوع النزاع ذلك أن مناط التفرقة بين الدفع الشكلى والدفع الموضوعى أن أولهما يوجه إلى صحة الخصومة والإجراءات المكونة لها بغية إنهاء الخصومة دون الفصل فى موضوع الحق المطالب به أو تأخير الفصل فيه . أما الدفع الموضوعى فهو الذى يوجه إلى الحق موضوع الدعوى - وهو هنا الحجز مثار النزاع بهدف التخلص منه ” . ٣٦٩

**٧٤- الطعن رقم (١٣٥٤ ، ٥٠٧) لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٣٢٧**

النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريته ، عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية ، القضاء بعدم دستورية النص المانع من التقاضى . بدء سريان تقادم الدعوى من تاريخ

نشر الحكم لا من تاريخ صدوره ..... ٣٧٠

**٧٥- الطعن رقم (٤٥) لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨**

" لا يملك الدائن اختيار طريق الحجز الذى يراه بل هو يجبر على اتخاذ الطريق المناسب الذى عينه القانون بحسب طبيعة المال المراد الحجز عليه أو عقار أم منقول مادی أو معنوى ، وبحسب كونه فى حيازة المدين أو فى حيازة الغير ، وإلا كانت الإجراءات باطلة ، وهذا البطلان من النظام العام " . ..... ٣٧٠

**٧٦- الطعن رقم (١٥٣٩) لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١**

لما كانت المادة ٢٧ قانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وما جاء بنصها . فإن دفاع الطاعن بالاستناد إلى نصها يعد جوهرياً لأنه يتجه إلى نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة وإذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن وأغفلته كلية فلم تعرض له إيراداً له أو رداً عليه بما يسوغ إطراحه فإن حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلاً عن القصور الذى يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . ٣٧٠

**٧٧- الطعن رقم (١٦٣) لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨١/١/٣٦**

عملاً بنص فقرة أولى من المادة ٢٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . ويتع فى تسليم هذا الكتاب تعليمات مصلحة البريد فى هذا الشأن ( " مادة ٢٨٥ تعليمات البريد سنة ١٩٦٣ " المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى الرسالة إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناءً على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من مصلحة الضرائب حيث تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفى حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ) ومفاد ذلك أن يثبت على علم الوصول تحققه من الشخص الذى وقع أمامه فى حالة عدم وجود المرسل إليه ..... ٣٧١

**٧٨ - الطعن رقم (٦٣٣) لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨**

” إن نص المادة ٧٥ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري على أنه فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون - يدل على أن قانون المرافعات هو القانون العام الذي يرجع إليه فيما يتعلق بالحجز الإداري عند خلو قانون الحجز الإداري من نص ينظم حالة معينة أو إجراء معيناً ، ولما كانت المادة ٢٩ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بعد أن أوجبت في فقرتها الأولى إعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز بينت أن هذا الإعلان يتم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، إلا أن فقرتها الأخيرة - التي أوجبت على إخبار المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز - لم تبين كيفية هذا الإخبار ، ومن ثم يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قانون المرافعات للتعرف على الطريق الذي رسمه للإعلان وإذ نصت المادة ٧ من قانون المرافعات السابقه - والمنطبق على واقعه الدعوى - والمقابله للمادة السادسة من قانون المرافعات الحالي - على أن كل إعلان أو تنبيه أو إخبار أو تبليغ أو إنذار يكون بواسطة المحضرين - فإنه يجب أن يتم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز الذي أعلن إلى المحجوز لديه بواسطة ورقة من أوراق المحضرين وفقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات ولا يغنى عن هذا الإجراء الخطاب المسجل المصحوب بعلم الوصول . وهذا القضاء - كما ذكرنا يتعارض والمبادئ العامة لقانون الحجز الإداري . الأمر الذي يستوجب تدخل المشرع بنص حاسم لهذا الخلاف .....

٣٧٢

**٧٩ - الطعن رقم (٦٣٣) لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨**

الحجز الإداري . وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات عند خلو قانون الحجز الإداري من نص ينظم حالة معينة أو إجراء معيناً . م ٧٥ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . خلو القانون المذكور من بيان كيفية إخبار المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز . أثره . وجوب أن يتم الإخبار بورقه من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات . لا يغنى عن ذلك خطاب محتمل بعلم الوصول .....

٣٧٢

**٨٠ - الطعن رقم (١٧٤٧) لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠**

يجب عند تغيير الميعاد المحدد بمحضر الحجز بتأجيله - ومن باب أولى بتعجيله - يجب إعلان الحراس والمدين به وقد حرص المشرع للتثبت من حصول هذا الاعلان أن يسجل على المدين امتناعه عن توقيع الورقة الدالة على اعلانه فيوقع عليها من مندوب الحاجز

وشاهدين اثباتا لحصول هذا الاعلان ثم الامتناع عن التوقيع ، ورائد المشرع فى ذلك الحرص هو اتاحة الفرصة للمدين لكى يتدبر أمره فيتفادى بيع منقولاته بالوفاء أو بالمعاونة فى الزايدة أو بالاعتراض على الاجراءات حسبما يراه محققا لمصلحته فى هذا الصدد . فإذا ما شاب هذه الاجراءات ما يحول دون تحقيق غاية المشرع من وجوب اتباع هذه الاجراءات فإنها تقع باطلة وتضحى عديمة الأثر .....

٣٧٢

#### ٨١- الطعن رقم (١٠٠٣) لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١

اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز أو دعوى رفعه . أثره . اعتباره خصما ذا صفة يحتاج بالحكم الصادر فيهما فيما يتعلق بصحة اجراءات الحجز أو رفعه . اختصاصه فى الطعن بالنقض على الحكم الصادر فى هاتين الدعوتين صحيح .....

٣٧٣

#### ٨٢- الطعن رقم (١٠٠٣) لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١

” نص المادتين ٣٣٤ ، ٣٣٥ من قانون المرافعات يدل على أن للدائن الحاجز مصلحة فى اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز كما أن للمحجوز عليه مصلحة فى اختصاص المحجوز لديه فى دعوى رفع الحجز يمنعه من الوفاء بما تحت يده للحاجز ، ومن ثم فإنه إذا ما اختصم المحجوز لديه فى أى من هاتين الدعوتين يصبح خصماً ذا صفة يحتاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعها ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن اختصم الطعون ضدتهما الثانى والثالث أمام محكمة الموضوع بدرجتيها وفى الطعن بالنقض بصفتهم محجوزاً لديهما وباعتبارهما الخصمين المنوط بهما تنفيذ الحكم الذى يصدر فى هذا الشأن فإنه الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما يكون على غير أساس .

٣٧٣

#### ٨٣- الطعن رقم (٩٠١) لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧

حالات الحجز الإدارى قد وردت فى القانون على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها - وأنه يقتصر اتباع اجراءات الحجز الإدارى على الإيجار المستحق عن أملاك الدولة خاصة فحسب .. أما أملاك الدولة العامة فإنه يجوز تحصيل مقابل الانتفاع بها أيا كان سببه بطريق الحجز الإدارى .....

٣٧٣

#### ٨٤- الطعن رقم (٩٠١) لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧

أن مؤدى ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى أن المشرع إذ اجاز للحكومة والأشخاص الاعتبارية التى نص عليها إتباع إجراءات الحجز الإدارى المبينة بهذا القانون لتحصيل مستحققاتها قبل الغير عند عدم الوفاء بها فى مواعيدها

حدد المستحقات التي يجوز تحصيلها بهذا الطريق على سبيل الحصر ففرق في ذلك بين أملاك الدولة الخاصة وأملاكها العامة فقصر إتباع الإجراءات المذكورة في الحالة الأولى على مبالغ الإيجار المستحقة فحسب وأجاز إتباعها بالنسبة لمقابل الانتفاع بأملاك الدولة العامة سواء كان هذا الانتفاع بموجب عقد أو بدونه باستغلالها بطريق الخفية . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الأتبان موضوع النزاع هى من أملاك الدولة الخاصة التى آلت إليها بطريق الاستيلاء تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية ولا تربط المطعون عليه بالطعن أية علاقة تعاقدية ومن ثم لا يعتبر مقابل الانتفاع بها من قبيل الأجرة المنصوص عليها والتي يجوز تحصيلها باتباع إجراءات الحجز الإدارى إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن هذا النعى يكون على غير أساس .

٣٧٤

#### ٨٥- الطعن رقم (١٠٦٣) لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٧

“ مفاد نصوص المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ١/١ من قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإدارى العقارى الموقع اقتضاءً لديون غير مضمونة بامتياز عام ترتب على تسجيله عدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد تسجيل محضر الحجز ، أما الحجوز التى توقع اقتضاءً لديون مشمولة بحقوق امتياز عامة فلا حاجة لشهرها اكتفاءً بإعلان محضر الحجز ولم يشأ المشرع أن يعالج التضاحم بين هذه الحجوز وما يرد على العقار من تصرف كما فعل بشأن الحجوز الأخرى بما لازمه الرجوع إلى القاعدة العامة فى نفاذ التصرفات فى مواجهة الغير فتكون العبرة بثبوت تاريخ التصرف قبل إعلان محضر الحجز للمدين وحينئذ يكون التصرف نافذاً.....

٣٧٤

#### ٨٦- الطعن رقم (٥٠٤) لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥

“ المادة الأولى من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى التى تجيز توقيع هذا الحجز مقيّدة بان يكون استعمال هذا الحق غير مصحوب بخطأ جسيم ” .....

٣٧٥

#### ٨٧- الطعن رقم (١٦٩٨) لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٤

أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير - أن يكون لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة حق توقيع الحجز الإدارى استيفاءً للاموال المستحقة

لها بآية صفة كانت لها سواء اكانت ناظراً على الأوقاف الخيرية أو حارساً قانونياً أو قضائياً أو بآية صفة أخرى . وذلك بقصد الحصول على كل ما هو مستحق لها من الأموال بمقتضى المراسيم والقوانين أو من ثمرات الأموال التى تديرها ومن ثم فإن حقها لا يقتصر على توقيع الحجز الإدارى لتحصيل إيجارات الأعيان التى تديرها فحسب وإنما يمتد إلى تحصيل مقابل الانتفاع بتلك الأعيان سواء ما كان منها مستغلا بعقد أو بغير عقد وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بعدم الاعتداد بالحجوزات الإدارية محل النزاع على بطلانها بطلاناً أسنده إلى عدم جواز توقيع هيئة الأوقاف لها استيفاء لمقابل الانتفاع بالأعيان الموقوفة التى تتولى إدارتها فانه كون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث السبب الثانى من أسباب الطعن.....

٣٧٥

#### ٨٨- الطعن رقم (٨٢٣) لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٦

“ لما كان مفاد نصوص المواد ٤٤ ، ٤٥ / ٤٧ ، ١/١ من قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإدارى على العقار الموقع اقتضاء لديون مشمولة بحقوق امتياز فلا حاجة لشهرها ورتب على تسجيل محضر الحجز فى الحالة الأولى وإعلانه فى الحالة الثانية إلحاق إيراد العقار وثمراته به وعدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد إعلان محضر الحجز أو تسجيله بحسب الاحوال “ .....

٣٧٦

#### ٨٩- الطعن رقم (١٨٣٣) لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٦

لما كان مفاد نصوص المواد ٤٤ ، ٤٥ / ٤٧ ، ١/١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإدارى على العقار الموقع اقتضاء لديون غير مضمونة بامتياز عام أما الحجوز التى توقع اقتضاء لديون مشمولة بحقوق امتياز فلا حاجة لشهرها ورتب على تسجيل محضر الحجز فى الحالة الأولى وإعلانه فى الحالة الثانية إلحاق إيراد العقار وثمراته به وعدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد إعلان محضر الحجز أو تسجيله بحسب الاحوال لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن مصلحة الضرائب الطاعنة قد أوقعت حجزاً إدارياً عقارياً على العقار موضوع النزاع بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣٠ فى مواجهة مالكه ( البائع للمطعون ضدها الأولى) وذلك وفاء لدين الضريبة وقامت بإعلان محضر الحجز كما سجلته بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٩ فإن عقد شراء المطعون ضدها الأولى الصادر لها من مالك العقار المحجوز عليه بتاريخ ١٩٧٤/٤/٣

والذى قضى بصحته ونفساذه فى الدعوى رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى طنطا المسجلة صحيفتها فى ١٩٧٤/١١/٣ لا ينفذ فى حق مصلحة الضرائب الحاجزة وهو ما يؤدى إلى عدم اعتبار المطعون ضدها الأولى مالكة لهذا العقار أو حائزة له ومن ثم لا يكون لها أن تعيب إجراءات الحجز الموقع بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ بمقولة أنها اتخذت بشأن عقار غير مملوك لمدين المصلحة الحاجزة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفاذ عقد شراء المطعون ضدها الأولى للعقار فى حق مصلحة الضرائب الحاجزة وأنها تعد مالكة له وترتب على ذلك قضاؤه برفع حجز ما للمدين لدى الغير الذى أوقعته المصلحة الطاعنة بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ تحت يد باقى المطعون ضدهم - مستأجرى العقار .. فإنه يكون قد حالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

٣٧٧

#### ٩٠- الطعن رقم (١٨٢٢) لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٦

وجوب شهر محضر الحجز الإدارى العقارى الموقع اقتضاء الديون غير مضمونه بامتياز عام . الحجز المتوقع لديون مشموله بحقوق امتياز . لا حاجة لشهرها . تسجيل محضر الحجز فى الحالة الأولى وإعلانه فى الحالة الثانية . اثره . الحاق ايراد العقار وثمراته وعدم نفسان أى تصرف لاحق فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز . ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

٣٧٧

#### ٩١- الطعن رقم (٣٩٣٨) لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤

إذا كان الطاعن قد أثار دفاعاً مؤداه أنه أقام دعوى وفقاً لنص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ وقدم صورتها فإن دفاع الطاعن بالاستناد إلى هذه المادة يعد جوهرياً لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة وإن كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى ورغم جديته فلم تعرض له إيراداً له أو رداً عليه بما يسوغ اطراحه فإن حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلاً عن القصور الذى يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .....

٣٧٧

#### ٩٢- الطعن رقم (١٠٦٣) لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧

أن مفاد نصوص المواد ٤٤ ، ٤٥ / ٤٧ ، ١ / ١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإدارى العقارى الموقع اقتضاء لديون غير مضمونة بامتياز عام ورتب على تسجيله عدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد تسجيل محضر الحجز أما الحجز التى توقع اقتضاء لديون مشمولة بحقوق امتياز عامة فلا حاجة لشهرها اكتفاء بإعلان محضر الحجز ولم ينشأ المشرع أن يعالج التضاحم بين هذه الحجز وما يرد على العقار من تصرف كما فعل بشأن الحجز الأخرى بما لازمه الرجوع إلى القاعدة العامة فى نفاذ التصرفات فى مواجهة الغير فتكون الغيرة بثبوت تاريخ التصرف قبل إعلان محضر الحجز

للمدين وحينئذ يكون التصرف نافذاً في مواجهة الحاجز وإلا فهو غير نافذ لما كان ذلك وكان  
الثابت أن مورث المطعون ضدهم التسعة الأول أقام الدعوى رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٥٧ اقتضاءً لدين  
مشمول بحق امتياز عام - ( ضريبة الأرباح التجارية ) بما مفاده أن هذا التصرف قد ثبت  
تاريخه قبل تاريخ إعلان محضر الحجز فيكون نافذاً قبل الطاعة ( الحاجزة )  
وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فلا يعيبه ما يكون قد اشتملت عليه  
أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .....

٣٧٨

**٩٣- الطعن رقم (١٠٦٣) لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧**

وجوب شهر محضر الحجز الإداري للعقار الموقع اقتضاءً لدين غير مضمونه بامتياز عام،  
لا حاجة لشهرها إكتفاءً بإعلان محضر الحجز . عدم معالجة المشرع للتزاحم بين هذه الحجز  
وما يرد على العقار من تصرف . أثره . العبرة بثبوت تاريخ التصرف قبل إعلان  
محضر الحجز للمدين حتى يكون نافذاً في مواجهة الحاجز .....

٣٧٨

**٩٤- الطعن رقم (١٠٦٣) لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧**

حق الدائن في التنازل صراحة أو ضمناً عن الدعوى البوليصة ، شرط ذلك.  
أن تكون نيته في التنازل واضحة . محرر توقيعه حجزاً على الثمن المستحق  
لمدينه البائع في ذمة المشتري . لا يعتبر تنازلاً عن الطعن  
في البيع بالدعوى البوليصة .....

٣٧٩

**٩٥- الطعن رقم (٧٣٠) لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦**

اعتبار الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة إلى صدور حكم به إذا لم يتم البيع خلال  
ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه دون وقف مبرر - المادة ٣٧٥ مرافعات - وجوب تمسك المدين  
باعتبار الحجز كأن لم يكن باعتباره جزاء مقرر لمصلحته وإلا سقط الحق فيه الدفاع باعتبار  
الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ثلاثة أشهر جوهري وجوب تعرض المحكمة  
له إغفال ذلك ( قصور ) إثارة الدفاع أمام محكمة أول درجة يصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى  
مطروحاً على محكمة ثان درجة .....

٣٧٩

**٩٦- الطعن رقم (٤٧٢) لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٤**

إجراءات الحجز والبيع الإداري كما نظمها القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا تعدو  
على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم إلغاؤها  
أو تأويلها أو وقف تنفيذها ولا تعدو أن تكون وليدة نظام خاص وضعه المشرع ليسهل  
على الحكومة أو بعض الهيئات - بمقتضى تشريع خاص بوصفها دائنة - تحصيل ما يتأخر  
لها لدى الأفراد من مستحقات وتختص المحاكم على هذا الأساس بنظر المنازعات المتعلقة  
بإجراءات هذه الحجز الإدارية أو إلغاؤها أو عدم الاعتداد بها أو وقف إجراءات البيع  
الناشئة عنها أسوة بالمنازعات المتعلقة بالحجز القضائية .....

٣٧٩

**٩٧- الطعن رقم (٤٧٢) لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٤**

إذا كان مفاد نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري سريان قواعد قانون المرافعات على هذا الحجز ما دامت لا تتعارض مع احكامه ومن ثم فإنه يشترط في الحقوق التي يحجز إدارياً لاقتضاؤها - في الحالات المعينة التي أوردها قانون الحجز الإداري على سبيل الحصر - أن يكون الحق محقق الوجود وحال الأداء ومعين المقدار تطبيقاً للنص العام الوارد في المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات وهو يعد كذلك متى كان ثابتاً بسبب ظاهر يدل على وجوده وألا يكون محل شك أو نزاع جدى .....

٣٨٠

**٩٨- الطعن رقم (٣٤) لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٢/٤**

إن النص في المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أن " يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن ... وإلا اعتبر كأن لم يكن " يدل أن الشارع رسم إجراءات خاصة لإعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه وإعلان المحجوز عليه بصورة من ذلك المحضر وهي تختلف - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون الحجز الإداري سالف البيان - عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات الذي وإن أخذ منه الشارع بعض الأحكام إلا أنه حورها واستحدث أخرى بما يتلاءم وطبيعة الحجز الإداري فجعل الإعلان المرسل من الحاجز إلى المحجوز عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في وقوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية وإن السبيل الوحيد لإثبات حصوله هو تقديم علم الوصول الدال عليه وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وثبت قضاءه ببطالان إجراءات الحجز الإداري على أساس عدم إعلان المطعون ضده الأول المحجوز عليه بورقة من أوراق المحضرين وفقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما حجبته عن تحقيق دفاع الطاعن من إعلانه المطعون ضده الأول المحجوز عليه بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢١ بالكتاب الموصى عليه بعلم الوصول رقم ١٦١٥ وهو دفاع جوهري من شأنه - لو صح - أن يغير به وجه الرأي في الدعوى مما يعيبه كذلك بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .....

٣٨٠

**٩٩- الطعن رقم (١٨٣) لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٤**

إن النص في المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أن " يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ... وجيب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبيناً تاريخ إعلانه للمحجوز لديه خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن يدل على أن الشرع أوجب أن تتضمن صورة محضر الحجز التي تعلن إلى المحجوز عليه تاريخ إعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع ببطالان الحجز لأن محضره لم تعلن

- إليها مبيناً بها تاريخ إعلانها للبنوك المحجوز لديها . وقدمت تدليلاً على ذلك صور أوامر  
الحجز الواردة إليها الصادرة من وكيل مراقبة الإيرادات المتنوعة بشمال القاهرة وقد خلت  
من تاريخ إعلان محضر الحجز للبنوك المحجوز لديها ولم يقدم المطعون ضده الأول ما يفيد  
إعلان الطاعنة بمحضر الحجز وفقاً لمقتضى القانون فأغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهرى  
إيراداً ورداً فإنه يكون قد شابسه القصور الذى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون ..... ٣٨١
- ١٠٠- الطعن رقم (١٩٥٧) لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٥/١٠/٣٠**  
تنفيذ - يجب أن يتم اعلان المحجوز عليه (فى الحجز الإدارى) بصورة من محضر الحجز  
الذى أعلن إلى المحجوز لديه بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة  
فى قانون المرافعات ولا يغنى عن هذا الإجراء الخطأ المسجل  
المحسوب بعلم الوصول - أساس ذلك ..... ٣٨١

### الجزء الخامس

#### أهم الأحكام التى أصدرتها

- ٣٨٣ المحكمة الدستورية العليا فى مجال الحجز الإدارى**
- ١- القضية رقم (٤١) لسنة ١٩ قضائية " دستورية " جلسة ٩ مايو سنة ١٩٩٨**  
عدم دستورية البند (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥  
فى شأن الحجز الإدارى..... ٣٨٥
- ٢- القضية رقم (٣٣٥) لسنة ٢٣ قضائية " دستورية " جلسة ٧ مارس سنة ٢٠٠٤**  
دستورية نص البند (هـ) من المادة (١) والمادة (٢) من القانون رقم  
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى..... ٣٩٢
- ٣- القضية رقم (١٠٤) لسنة ٢٣ قضائية " دستورية " جلسة ٩ يناير سنة ٢٠٠٥**  
عدم دستورية البند (ج) من المادة (١) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥  
فى شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ فيما تضمنه  
من النص على جواز اتباع اجراءات الحجز الإدارى عند عدم الوفاء بما يكون مستحقاً لوزارة  
الأوقاف بصفتها ناظراً من ايجارات للأعيان التى تديرها الوزارة..... ٣٩٦
- المراجع..... ٤٠٥**

\* \* \* \* \*



رقم الايداع بدار الكتب

٢٠٠٩ / ٤٢٠٨

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

” أ . د محمد حامد محمد عطا ”

٥١ شارع مرقضى باشا - رمل الاسكندرية

ت : ٥٧٦٤٨٧٨ / ف : ٥٧٦٤٨٧٩

م : ٠١٠١١٠٠٧٨٩

مطبعة

دار الطباعة الحرة

ت : ٤٨٦٠٠١٢ الاسكندرية

الثلثون المحدد : ثمانون جنييه .









## مؤلف هذا المجلد

د/محمد حامد محمد عطا

★● حاصل على الدرجات العلمية التالية :

- ❖ درجة دكتوراه الفلاسفة في المحاسبة
- ❖ درجة الماجستير في الشؤون المالية والاقتصادية
- ❖ درجة دبلوم الدراسات العليا في الشؤون المالية والاقتصادية

★●★ حاصل على زمالة :

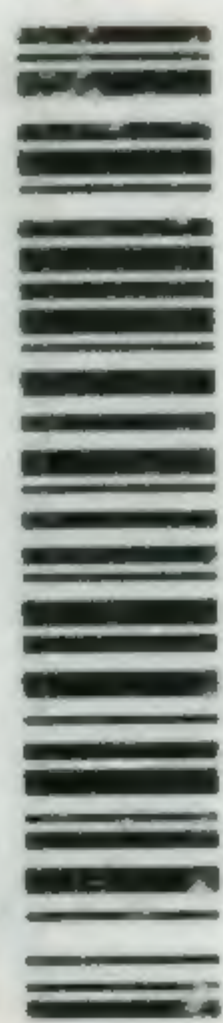
- ❖ جمعية المحاسبين الدوليين بلندن
- ❖ جمعية الضرائب المصرية بالقاهرة
- ❖ جمعية الضرائب العربية بالقاهرة

★●★ صـدـرت لـه عـددـة مـؤـلفـات أـهمـها :

- ❖ المجلد الأول : الربح الضريبي للأنشطة
- ❖ المجلد الثاني : التعامل مع مصلحة الضرائب
- ❖ المجلد الثالث : الفحص الضريبي للأنشطة
- ❖ المجلد الرابع : الربح الضريبي في ضوء القانون الضريبي
- ❖ المجلد الخامس : أحكام النقص الضريبي
- ❖ المجلد السادس : النقص الضريبي في المجالين المدني والجنائي
- ❖ المجلد السابع : أبحاث في مشكلات ضريبية
- ❖ المجلد الثامن : التصرفات العقارية في ضوء القانون الضريبي وأحكام القضاء
- ❖ المجلد التاسع : الفحص الضريبي علميا
- ❖ المجلد العاشر : النقص الضريبي المحدد
- ❖ المجلد الحادي عشر : المنشآت الفندقية والطبية من النواحي المحاسبية والضريبة
- ❖ المجلد الثاني عشر : النقص الضريبي في المنازعات الضريبية للدخل وال
- ❖ المجلد الثالث عشر : المنازعات الضريبية في مجال الضرائب على الدخل طبقا لأحدث
- ❖ المجلد الرابع عشر : الجديده في ضريبة الدمغة
- ❖ المجلد الخامس عشر : الضريبة العامة على المبيعات وأحكام الق
- ❖ المجلد السادس عشر : معايير المراجعة المصرية والفحص الضري
- ❖ المجلد السابع عشر : معايير المحاسبة المصرية والتعامل بالنقد الأجنبي
- ❖ المجلد الثامن عشر : التهرب الضريبي وقضاء النقص

★★★★★

Bibliotheca Alexandrina



1019327